حصاد العمر 9

أيام حزب الوفد

Dr. Ali Salmi

"الوفـــــــــــد"

برنامج الوفـــــد

لإعـــــادة بنـــــاء الوطـــــن

[مشروع مقترح]

أولاً: في مجال القيم الأساسية للمجتمع

1. المواطنة أساس المجتمع وحرية الاعتقاد والإيمان بالقيم السماوية وممارسة الشعائر الدينية مكفولة لجميع المصريين من دون تمييز.

يرفض الوفد جميع المحاولات لخلط الدين بالسياسة وتمييز المواطنين على أساس معتقداتهم الدينية أو ترويج مفاهيم سياسية معينة باستخدام شعارات دينية واستثارة مشاعر الناس بربط تلك المفاهيم والانحيازات السياسية بجوانب الدين والحلال والحرام سواء من دعاة مسلمين أو رجال دين مسيحيين.

2. الالتزام بدعم الوحدة الوطنية وعدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

الوحدة الوطنية هي صمام الأمان لسلامة الوطن واستقراره في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية. إن الوفد كان وما يزال يؤمن بقيمة الوحدة الوطنية وأن المصريين مسلمين ومسيحيين نسيج واحد، هم شعب واحد يدين بعضه بالإسلام ويدين البعض الآخر بالمسيحية والجميع يؤمنون بإله واحد، فالدين لله والوطن للجميع.

لذا يرفض الوفد كل الممارسات غير المسئولة التي تصدر عن مسلمين أو مسيحيين وتهدف إلى زرع الفرقة بين المصريين والإساءة إلى الأديان وتعترض حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

ويطالب الوفد المصريين جميعاً بالتمسك بوحدتهم ورفض أي محاولة للتفريق بينهم، كما يدعوهم إلى نبذ العنف وإعمال العقل في مواجهة الشائعات المغرضة الهادفة إلى إثارة الفتنة الطائفية.

ويطالب الوفد الأزهر والكنيسة بالعمل معاً للدعوة إلى ترشيد الخطاب الديني لكل الدعاة مسلمين ومسيحيين، كما يطالب وزارة الأوقاف بضرورة الرقابة الدقيقة لخطباء المساجد وخاصة الأهلية والزوايا وغيرها من الأماكن التي تقام

بها صلاة الجمعة على وجه الخصوص لمنع الخطباء من الزج بأمور السياسة في خطبهم ووقف الاتجاه الملحوظ حالياً من استخدام المنابر للدعوة إلى أفكار سياسية وتحريض المصلين ضد أفكار أخرى على غير اساس من العلم الصحيح.

3. المصريون جميعاً أمام القانون سواء، ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات لأي سبب من الأسباب بما يستلزم إلغاء تخصيص 50% من مقاعد المجالس التشريعية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة.

لقد أسيئ استخدام فكرة تخصيص نصف مقاعد المجالس التشريعية والمحلية للعمال والفلاحين ولم تتح الفرص لممثلين حقيقين لهاتين الفئتين للتعبير عن مصالحهم. والأفضل الالتزام بحق المواطنة وأنه لا يجوز تفضيل فئة من المصريين على غيرهم، وإنما تفتح الأبواب للفلاحين والعمال للانضمام إلى الأحزاب والنقابات والكيانات المهنية التي تتبنى مصالحهم وتدافع عن قضاياهم.

كذلك الأمر بالنسبة للمرأة فهي مواطنة شأنها شأن الرجل ولا معنى لتمييزها بتخصيص مقاعد لها في المجالس النيابية ولها كل الحق في ممارسة العمل السياسي والاجتماعي بالانخراط في الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية.

وفي جميع الأحوال، فإن تعديل نظام الانتخابات التشريعية ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة هو السبيل الأمثل لضمان إتاحة الفرص للعمال والفلاحين والمرأة للترشح للانتخابات والوصول إلى مقاعد البرلمان والمجالس المحلية.

4. القوات المسلحة ضامن للشرعية الدستورية وحامية لأمن واستقلال وسيادة الوطـــن.

لقد تحملت القوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد نتيجة تخلي الرئيس السابق عن منصبه، وكان لها فضل حماية الثورة وضمان تحقيق أهدافها في التحول الديمقراطي الكامل.

وسوف يكون على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضمان الشرعية الدستورية بسرعة الإعلان عن إلغاء دستور 1971 وتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد يلبي مطالب الأمة في إقامة جمهورية برلمانية ويؤسس لدولة مدنية ديمقراطية وعادلة.

إن مسئولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن حماية أمن وسيادة الوطن تتطلب ضرورة القضاء على فلول النظام البائد واستئصال مصادر الثورة المضادة الممنهجة التي أشار إليها رئيس الوزراء د. عصام شرف.

إن الأولوية الآن هي صدور قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل الحزب الوطني الديمقراطي ووضع قياداته ورموزه قيد الإقامة الجبرية والتحفظ على مواقع الحزب ومستنداته تمهيداً لاستعادة نلك المقار المملوكة للدولة.

إن المرحلة الحالية لثورة 25 يناير تحمل من المخاطر الداخلية ما يهدد بانتكاسة خطيرة تقوّض آمال الشعب في الخلاص من نظام مبارك الاستبدادي والتحول الديمقراطي إلى وطن يتمتع بالحرية والعدالة، مما يجعل محتماً الالتجاء إلى تفعيل قانون الطوارئ وتطبيق نظام العزل السياسي على أعداء الثورة.

5. الدولة مسئولة عن توفير أمن الوطن والمواطنين واستعادة الاستقرار وضمان الطمأنينة لجميع المواطنين في جميع أنحاء البلاد.

إن وفاء الدولة بمسؤوليتها عن توفير أمن الوطن والمواطنين هو مطلب رئيسي من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء ووزارة الداخلية بوجه خاص، وهو يتطلب اتباع أساليب غير تقليدية في تأمين المواطنين وحماية الممتلكات وسد منافذ ترويع المواطنين. وفي ضوء عدم استكمال التواجد الأمني لأفراد الشرطة وبالنظر إلى الرغبة في عدم إشغال القوات المسلحة بأمور الأمن الداخلي ونظراً لنجاح تجربة اللجان الشعبية، قد يكون من المفيد تشكيل " كتائب الشباب الوطني" تضم الآلاف من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا

الباحثين عن عمل وتكليفهم بحماية المنشآت العامة والخاصة ومراقبة وتنظيم حركة المرور وتوفير تواجد مستمر في الشارع المصري في كافة المدن. ويكون لهذه الكتائب زي خاص ويتم تدريبهم بسرعة بواسطة أفراد من القوات المسلحة ويتم تزويدهم بوسائل خفيفة للتصدي لأعمال البلطجة والتخريب. ويمنح هؤلاء الشباب مكافآت معقولة عند الحد الأدنى للأجور.

6. هيئة الشرطة هيئة مدنية غايتها توفير الأمن الداخلي وحماية المواطنين مع الالتزام بالقانون وحقوق الإنسان.

إن تأكيد مدنية هيئة الشرطة يحتم التفكير في العودة أن يكون وزير الداخلية من رجال القانون أو القضاء.

كذلك يجب تطوير قانون هيئة الشرطة لإضافة نص يجعل الشرطة خاضعة لرقابة القضاء في كافة ممارساتها.

كذلك يجب إبعاد جهاز الأمن الوطني عن وزارة الداخلية وجعله تابعاً مباشرة لوزارة العدل كما هو الحال بالنسبة لمكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية FBI.

7. التعليم والتنمية البشرية أساس نهضة المجتمع تتحمل الدولة مسئولية التخطيط له وتوفير الموارد اللازمة مع كفالة المشاركة المجتمعية الفاعلة.

إن النهضة الديمقراطية والاقتصادية والمجتمعية في مصر سوف تعتمد تماماً على الارتقاء بالتعليم بمراحله المختلفة في إطار استراتيجية متكاملة للتنمية البشرية. لذا ينادي الوفد بإنشاء منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الإنسانية لينسق بين أعمال وزارات التربية والتعليم، التعليم العالي، الثقافة، ويشرف على اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ويكون الهدف الاستراتيجي لنائب رئيس الوزراء والوزارات التي يتولى تنسيق فعالياتها هو تحقيق تحسين ملموس في مرتبة مصر على مقياس التنمية الإنسانية بمكوناتها [طول العمر المتوقع عند الميلاد، معرفة

القراءة والكتابة، التعليم، مستوى جودة الحياة] من الترتيب الحالي 101 من بين 169 حسب بيانات 2010.

8. البحث العلمي أساس محوري في رسم استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الوطنية الشاملة.

إن الحديث عن البحث العلمي ينبغي أن ينتقل من حيز الشعارات والأقوال إلى مجال وضع الاستراتيجيات وتنفيذها بأفعال يكون لها نتيجة في تحسين مستوى الحياة في الوطن.

لذا يطالب الوفد بإعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لضمان التنسيق والتكامل بين مختلف مراكز ومعاهد البحث العلمي التابعة لمختلف وزارات وهيئات الدولة والجامعات وفق استراتيجية وطنية تستهدف حل مشكلات التنمية ودعم الصناعة والزراعة ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن كفالة الاستقلال العلمي والإداري والمالي لمراكز البحث العلمي هو مطلب أساسي لتحقيق القدرة على الحركة والإبداع، مع إتباعها إلى هيئة جديدة مستقلة هي " الأكاديمية الوطنية للعلوم" وتتبع رئيس الجمهورية، وهو ما يحقق حمايتها من تقلب الأوضاع واختلال نظمها وخططها نتيجة التغيير في أشخاص الوزراء الذين يحملون حقيبة وزارة الدولة للبحث العلمي.

ويطالب الوفد بتخصيص نسبة متزايدة من الدخل القومي لا تقل عن 5% سنوياً للبحث العلمي.

ثانياً: في المجال السياسي والحريات العامة

كان تحقيق الديمقراطية هو الهدف الأساسي للقوى لوطنية وفي مقدمتها الوفد على مدار سنوات طويلة. ومنذ الاعلان عن عودة حزب الوفد إلى الحياة السياسة المصرية في 4 فبراير 1978 والوفد يتبنى رؤية شاملة للإصلاح السياسي تتمثل في كفالة ودعم

الحريات السياسية، ونعنى بها انتخابات حرة ونزيهة.. وكفالة التوازن بين السلطات الثلاث "التنفيذية . التشريعية . القضائية"، وحظر تسلط السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وإطلاق حرية إنشاء وإدارة مؤسسات المجتمع المدني بكل أنواعها.. وإطلاق حرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية، وحظر تسلط الحزب الواحد على باقي الأحزاب سواء تشريعياً أو سياسياً، وإطلاق حرية الرأي والتعبير وكفالة تملك المجتمع المدني وإدارته لوسائل الاعلام بكل أنواعها.. وكفالة وتعزيز احترام حقوق الانسان.. وترسيخ الديمقراطية.. وإنهاء حالة الطوارئ.. وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات، والغاء وحظر المحاكم الاستثنائية.

وينادى حزب الوفد بضرورة صياغة دستور جديد وفقاً للأسس الديمقراطية السليمة.. يوفر للشعب كل السلطات ويحد من سلطات الحاكم.. وذلك بمعرفة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب انتخاباً حراً مباشراً. ويرى حزب الوفد أن صياغة دستور جديد تستهدف مواجهة العيوب الهيكلية في الدستور الحالي الذى أعطى رئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة جعلته مهيمناً على كل السلطات "التنفيذية . التشريعية . القضائية"، مع عدم وجود أي أسلوب للرقابة والمساءلة على ممارسته هذه السلطات.

وتحقيقاً لهذه الفلسفة السياسية يحدد الوفد المبادئ التالية الواجب ترسيخها في الممارسة السياسية للفترة القادمة وصولاً إلى المجتمع الديمقراطي التي قامت من أجله الثورة:

1. مصر جمهورية برلمانية ديمقراطية في دولة مدنية أساسها المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.
2. يرى حزب الوفد أن يكون رئيس الدولة رمزاً للبلاد.. يلتزم بأن يعهد إلى الحزب الحاصل على الأغلبية بتشكيل الوزارة، وهى التي تسمى بالسلطة التنفيذية، ويناط برئيس الدولة السلطات التقليدية في النظم البرلمانية دون أن يكون حاكماً

مطلقا، بمعنى التحديد القاطع لسلطاته كحكم بين السلطات الثلاث، وابعاده تماماً عن رئاسة أي حزب. كما تتحدد فترة رئاسته بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

تحظر رئاسة رئيس الدولة للمجالس العليا للهيئات القضائية بحكم منصبه.

3. تداول السلطة أساس النظام السياسي ويتم عبر الاقتراع العام الحر النزيه تحت الإشراف القضائي التام.
4. الالتزام بالتعددية السياسية، وحرية تكوين الأحزاب مكفولة بمجرد الإخطار بشرط عدم تعارض مبادئها أو أهدافها أو برامجها أو أساليبها مع المبادئ الأساسية للدستور أو متطلبات حماية الأمن الوطني أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي، وألا تقوم على اساس ديني أو طائفي أو عرقي، وألا يكون لها نشاط عسكري أو تكون فروعاً لأحزاب أجنبية، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف أو ما يعتبر إخلالاً بالعمل السلمي.
5. حرية النقابات المهنية والعمالية والجمعيات المدنية والأهلية مكفولة وفق القانون، وعدم جواز تدخل الجهات الأمنية أو الإدارية في شئونها، أو تعطيل انتخابات مجالس إدارتها أو فرض الحراسة عليها إلا بمقتضى حكم قضائي.

يدعو حزب الوفد لتحرير الحركة النقابية من التدخلات الأمنية وسيطرة السلطة التنفيذية وتجنب تسييس النقابات والاتحاد العام للنقابات، وكذلك الشأن مع النقابات المهنية، وضرورة التقيد بالمعايير والاتفاقيات الدولية التي تنص على حرية النقابات.

9. حرية منظمات المجتمع المدني مكفولة وفق القانون والمواثيق الدولية، وتأكيد احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

لا شك أن الحريات العامة تشكل أهم مبادئ الوفد، وأن دعمها وحمايتها ضرورة أساسية لدعم وحماية الديمقراطية التي قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقها، ومن هنا كانت ضرورة تعليم مبادئ الحريات في المدارس والجامعات.. ودعم منظمات المجتمع المدني المدافعة عن الحريات العامة وحقوق الانسان.. ومناهضة كل اتجاه سياسي أو تشريعي لو أدى تقييد الحريات العامة بلا مبرر يرتبط بالصالح العام.. ومناهضة كل محاولة لاحتواء الحريات العامة، والعمل على حماية حقوق الانسان..

ويرى الوفد أن تحقيق الحريات العامة يتخلص في المحاور التالية:

1. إطلاق حرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية، وحظر تسلط حزب واحد على باقي الأحزاب سواء تشريعياً أو سياسياً.
2. إطلاق حرية تأسيس الصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية وتأكيد حرية الصحافة والإعلام ووسائل الاتصالات العامة بكل صورها حرة، وعدم جواز فرض أي شكل من أشكال الرقابة عليها إلا فيما يتعارض وقيم المجتمع وأمن الوطن وفق القانون، كما لا يجوز تملك الدولة للصحف.

   كما يتم تنظيم الإعلام المرئي والمسموع الرسمي في هيئة وطنية مستقلة يصدر بتشكيلها وتنظيمها قانون خاص.
3. الغاء الازدواجية القضائية، والعودة إلى نظام القاضي الطبيعي.
4. إلغاء القوانين الاستثنائية بجميع صورها وأشكالها.
5. تنقية القوانين المعمول بها من بجميع النصوص المناهضة للحريات العامة.
6. حرية التجمع والتظاهر والاضراب السلمى.
7. حرية التعبير عن الرأي بجميع الطرق بما لا يتعارض مع الآداب العامة.
8. حرية الانتقال والسفر والهجرة.
9. حرية تشكيل النقابات والجمعيات الأهلية.

10.حرمة الحياة الخاصة لكل أفراد المجتمع في إطار النظام العام والآداب.

11.حرية التملك، وحظر الاعتداء على الملكية الخاصة إلا لصالح قومي للمجتمع ووفقاً للقانون.

10. تأكيد الحق في التظاهر السلمي والاجتماعات الجماهيرية العامة السلمية، والدعوة إليها والمشاركة فيها بما لا يتعارض مع سلامة المجتمع والأمن العام، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما يعتبر تعارضاً مع سلامة المجتمع أو الأمن العام.
11. اللامركزية أساس نظام ديمقراطي للحكم المحلي في إطار الدولة الموحدة.
12. أن يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.

ثالثاً: في مجال السلطة التشريعية

لضمان وجود مجلس نيابي قوى وقادر على القيام بدوره الأساسي في التشريع والرقابة.. يرى الوفد تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل، وأن يقوم أداء مجلس الشعب على الأسس التالية:

1. أن يكون للمجلس سلطة ادخال ما يراه من تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة، وإقرار حقه في قبول أو رفض بنودها بلا قيود أو شروط ودون التقيد بموافقة الحكومة التي لا يجوز لها أن تعدل في أبواب أو اقسام أو بنود الموازنة، ولو كان ذلك في حدود المجموع الإجمالي للاعتمادات للباب أو القسم إلا بموافقة سابقة من المجلس.

2. ربط كل سلطة بالمسئولية السياسية الكاملة لمن يمارسها أمام ممثلي الشعب، وحق المجلس في سحب الثقة من الحكومة عند إخلال أحد أفرادها بالمشروعية الدستورية أو المصلحة العامة.
3. تأكيد ما سبق أن قررناه من إلغاء نسبة الـ50% عمالاً وفلاحين تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في المجالس النيابية، ولضمان توفير الكفاءة السياسية كمعيار لمن يمثل الشعب حتى ولو كان من العمال والفلاحين.
4. عدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة وقطاع الاعمال العام، لتوفير الحرية الكاملة لنواب الشعب في محاسبة الحكومة، وممارسة الرقابة الجادة على أعمال السلطة التنفيذية.
5. الالتزام بمبدأ تمتع المرشح لعضوية المجلس النيابي بالجنسية المصرية فقط، ووفقا لما يشترطه الدستور وتؤيده أحكام القضاء.
6. يشترط أن يكون رئيس هيئة المكتب من بين أعضاء المجلس المنتخبين وليس المعينين.
7. حظر تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية في أي من اختصاصات المجلس، وخاصة التشريعية، إلا في حالة حدوث كارثة قومية أو اعتداء دولة اجنبية على الأراضي المصرية، ويعتبر أي تفويض مخالف لهذا الحظر باطلاً ومنعدم الأثر. وفى الحالات التي يتم فيها التفويض يجب أن يكون لمدة محددة ولهدف محدد يقدم الرئيس في نهايتها تقريراً عما اتخذه من إجراءات في ظل التفويض مع التأكيد على أن للمجلس الحق أن يرفض ما اتخذه الرئيس من قرارات في ظل التفويض فتصبح كأن لم تكن.
13. يكون النظام الانتخابي على أساس القائمة الحزبية النسبية غير المشروطة، مع فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية.

14. تتم الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية تحت الإشراف القضائي الكامل.
15. تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
16. تقوم على إدارة العمليات الانتخابية "الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات" ولها كل الصلاحيات في تنظيم أعمال الانتخابات بدءاً من تقسيم الدوائر وإعداد جداول الناخبين ومرورا بتلقي طلبات الترشيح والنظر في الطعون عليها وانتهاءا بإعلان النتائج، ويكون لها قوة شرطة خاصة تأتمر بأمر رئيسها.
17. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

رابعاً: في مجال القضاء والتشريع

القضاء المصري الشامخ هو الملاذ الأخير لحماية الحقوق وكفالة الحريات.. وتأكيداً على استقلال السلطة القضائية يتعين على الدولة أن توفر لأعضاء الأسرة القضائية الاستقلال والحيدة والرعاية، حتى يتفرغوا لتحقيق العدالة على أحسن وجه، ولتحقيق هذه الأهداف يرى الوفد ما يلى:

1. استقلال ميزانية السلطة القضائية بفصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن أي رقابة أو تحكم من جانب السلطة التنفيذية.
2. تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم كرئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة، وأقدم نوابها وأقدم رؤساء محاكم الاستئناف، وذلك حتى لا يكون للسلطة التنفيذية تأثير على أعضاء المحكمة الدستورية.
3. اختيار النائب العام بقرار من مجلس القضاء من بين نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف.

4. تبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء.
5. تعيين رؤساء المحاكم الابتدائية بقرار من مجلس القضاء.
6. الالتزام بالقواعد الموضوعية التي يضعها المجلس الأعلى للقضاء في التعيين والترقية في الوظائف القضائية، وكذلك ندب وإعارة القضاة في أعمال قانونية وفنية تحت اشراف السلطة القضائية بما لا يمس بصالح العدالة.
7. توفير المزيد من الرعاية والدعم والتطوير التكنولوجي لأجهزة العدالة المعاونة للقضاء، بما يحقق لهذه الأجهزة الموضوعية والحيدة والنزاهة الكاملة.
8. منع ندب القضاة إلى الوزارات وهيئات السلطة التنفيذيـــــــــــة.
9. توفير ضمانات التقاضي للمواطنين وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
10. إعادة صياغة مهام واختصاصات وزارة العدل لمنع تدخلها وتأثيرها في شئون القضـــــاء.
11. مراجعة كافة أنواع رسوم التقاضي وتعديل مستوياتها بما يحقق العدالة وتخفيف الأعباء عن المواطنين.
12. مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من القوانين المقيدة للحريات، وتطوير كافة القوانين لتتوافق مع مناخ الحرية والديمقراطية.
13. مكافحة الفساد واجب على الدولة يتطلب إنشاء "هيئة مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد"، وإصدار قانون "منع تضارب المصالح" لشاغلي الوظائف العامة.

خامساً: في المجال الاقتصادي

يؤمن الوفد بأن تأمين مستقبل هذا الشعب رهن تحقيق التنمية الشاملة، كما يؤمن بأن قوة الاقتصاد الوطني هي الدعامة الاساسية التي تستند إليها حرية إرادته، ومن ثم حماية أمنه القومي.. فالإصلاح الاقتصادي لا ينفصم عن الاصلاح السياسي

والاجتماعي، وإنما هي خيوط متشابكة يتكون منها نسيج واحد، هو الاصلاح الشامل، الذى يفتح الطريق إلى النهوض القومي.. وبناء الاقتصاد المصري ينطلق من انتقاء نموذج اقتصادي فاعل يحقق أفضل معدلات التنمية مع ضمان العدالة في توزيع اعبائها وثمارها.

وتتحدد رؤية الوفد في انتهاج الليبرالية الاقتصادية أسلوباً وهدفاً لتحقيق التنمية المتسارعة في اقتصاد مفتوح تفرض فيه العولمة قوانينها على الكيانات الصغيرة، بحيث يصبح التكتل الإقليمي في إطار سوق عربية مشتركة ضرورة لازمة لتحقيق التنمية والتقدم.. غير أن ليبرالية الوفد وإن كانت تؤمن بحرية الانتاج والاستثمار في اطار المنافسة الحرة، إلا أنها تؤمن في نفس الوقت بعدالة التوزيع التي تعوض الفوارق بين الدخول وتصحيح الخلل الذى يمكن أن يطرأ على متوسطات الاسعار وتكاليف المعيشة، وذلك من خلال نظام ضريبي فاعل يحقق العدالة بين فئات الممولين.. وسياسة انفاق رشيدة تخفف أعباء المعيشة وتوفر الخدمات الاساسية لجمهور المواطنين.. وبناء على ما تقدم تبدو المحاور الاساسية لمذهب الوفد الليبرالي فيما يلى:

1. الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة هي ركائز تنظيم الاقتصاد الوطني.
2. الالتزام بخطط وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية المستدامة تشمل القطاع الصناعي والزراعي والتجاري والتمويلي، وتنمية الصادرات وترشيد الواردات.
3. تطوير وترشيد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام وتحرير إدارته وتوفير الاستثمارات اللازمة لتطويره وتحسين إنتاجيته وزيادة قدرته التنافسية.
5. تصميم وتفعيل استراتيجية تطوير وتنمية منظومة النقل.

6. مراجعة وتصحيح آثار برنامج الخصخصة وضبط قواعد إدارة أصول الدولة بما يتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة.
7. تطوير برنامج وطني لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية.
8. الإعداد لمواجهة احتمالات العجز المائي مع تنفيذ برامج التوسع الزراعي، والسعي إلى دراسة الاستخدام الأمثل لمخزون المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف والزراعة في المناطق الصحراوية والجافة وغيرها من تقنيات تساعد في توفير موارد مائية متجددة والمحافظة على المياه المتاحة وترشيد استخدامها.
9. تفعيل استراتيجية متكاملة لتنمية وتعمير سيناء وتبني مشروعاً قومياً لاستصلاح الأراضي وتعمير الصحارى المصرية.
10. تطوير وتفعيل قانون منع الاحتكار وحماية المنافسة.
11. تشجيع المصريين في داخل الوطن والمقيمين في الخارج على استثمار أموالهم في مشروعات التنمية، وكذلك حفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر.
12. تطوير نظم فعالة لتنشيط التجارة الداخلية والرقابة على الأسواق وضبط الأسعار وحماية المستهلك.
13. تطوير سياسات اقتصادية تضمن توزيعاً عادلاً للاستثمارات في مختلف المحافظات بالتناسب مع الموارد المتاحة بها وفرص التنمية.
14. الالتزام بالمعايير الاقتصادية السليمة في إدارة الدين العام المحلي والخارجي وعجز الموازنة.
15. الالتزام بالشفافية الكاملة في إعداد ومناقشة الموازنة العامة للدولة وتأكيد حق البرلمان في مناقشة واعتماد ومراقبة موازنات رئاسة الجمهورية وكافة المؤسسات السيادية.

16. الالتزام بنشر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات برفعها على موقع الجهاز في شبكة الإنترنت.
17. تأكيد استقلال البنك المركزي ومسئوليته الكاملة عن السياسات النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي، مع التزام الحكومة بالتنسيق مع البنك في رسم سياساتها المالية.
18. إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأكيد دوره في تمويل التنمية الاقتصادية

سادساً: في المجال الاجتماعي

1. الدولة مسئولة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وضمان التوزيع العادل للثروة وعوائد النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين بحسب مساهماتهم في تحقيق الناتج القومي.
2. ضمان تكافؤ الفرص في شغل الوظائف من دون التمييز بين المواطنين على أساس النوع أو العقيدة أو الأصل الاجتماعي أو معيار آخر للتمييز بينهم.
3. تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتغطية جميع المواطنين غير المشمولين بنظم التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي.
4. تأكيد مسئولية الدولة عن تفعيل برامج وطنية لتحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:
    - مواجهة الفقر وتخفيض نسبة الفقراء إلى النصف بحلـول 2015
    - دعم السلع والخدمات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخـــــل
    - تأمين الحق في الغذاء ومواجهة سوء التغذية للأطفـــــــــال
    - تأمين مياه الشرب النظيفة لجميع المواطنـــــــــــــين
    - القضاء على العشوائيات وتأمين الحق في السكن الآمـــــــن
    - تعميم نظم الصرف الصحي في جميع أنحاء البـــــــــــلاد

سابعاً: في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

1. الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، ومطالبة جميع الدول العربية بإعلان اعترافها الصريح بالدولة الفلسطينية وتفعيل العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها.
2. إدانة ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار حصارها لقطاع غزة.
3. أهمية تجاوز الخلافات العربية - العربية وضرورة تفعيل الدور المصري في تنقية الأجواء بين مختلف الدول العربية وحشد الجميع للوقوف صفاً واحداً من أجل مواجهة التدخلات الأجنبية والحملات الاستعمارية الهادفة إلى تمزيق الوطن العربي واستلاب ثرواته وإخضاع شعوبه لسيطرة الاحتكارات الغربية.
4. التأكيد على استقلال القرار المصري وعدم قبول أي شكل من أشكال الضغط الخارجي ورفض استخدام المعونات العسكرية والاقتصادية كوسيلة للضغط على مصر.
5. رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو فرض نظم الحكم من الخارج بدعاوى إقامة ونشر الديمقراطية وغيرها من المبررات لغزو الدول الأمنة وسلب ثرواتها.
6. أهمية تنمية وتطوير علاقات مصر بدول إفريقيا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وضرورة تفعيل دورها في الاتحاد الإفريقي وتطبيق برامج وسياسات " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" NEPAD.
7. أهمية تطوير العلاقات مع دول حوض النيل بشكل خاص لتأمين العمق الاستراتيجي لمصر ومواردها من مياه النيل.

8. أهمية تنمية وتطوير العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة لتلك الدول كأسواق للصادرات المصرية فضلاً عن وجود جاليات عربية ضخمة بها.
9. تأكيد أهمية تطوير العلاقات مع دول العالم الإسلامي ومنها إيران، مع توثيق العلاقات مع مجموعة الدول الثماني التي اقترحتها تركيا وقامت بإنشائها واشتركت فيها مصر.
10. تطوير علاقاتنا مع دول الاتحاد الأوربي لاستقدام رؤوس الأموال والتكنولوجيا .
11. تطوير علاقاتنا مع الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.
12. التأكيد على أن تكون علاقاتنا الخارجية علاقات ندية معها ومع غيرها في المجال السياسي، نتعاون معا في القضايا العادلة ونرفض التبعية والهيمنة اللتين كان يرضخ لهما النظام البائد.
13. تبنى القضايا العربية والإسلامية والإنسانية وعلى رأسها قضية فلسطين والعراق، وتعزيز دور مصر الريادي في المنطقة والقيام بدور فعال لنصرة الشعوب العربية.

مشروع تحرك حزبي وشعبي لحزب الوفد

"مصـــــر ..... رؤية مستقبلية"

[مشروع قُدم إلى المكتب التنفيذي]

الموقف الوطني الحاضر:

1. يتسم الموقف الوطني الحاضر بالتأزم والاحتقان على مختلف المستويات وعلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. تستغرق قضايا الحاضر المتأزم طاقات الشعب والقوى السياسية المختلفة وهم جميعاً يشعرون بقلة الحيلة وعدم القدرة على التأثير في الموقف.
3. تنفرد الدولة ممثلة في الرئيس باتخاذ القرارات في كافة الموضوعات من دون أي محاولة للاستماع إلى الآراء والاعتراضات الصادرة عن مختلف القوى السياسية، ومن دون الالتفات إلى تصاعد الرفض الشعبي للسياسات والقرارات الحكومية التي تتصدر الحكومة لتحمل مسئولياتها وهي في الأساس التزام بتوجيهات رئاسية أو تلقى قبول وموافقة الرئيس.
4. الحكومة منشغلة بتسيير الأمور حسب رؤيتها القاصرة والمنحصرة في حدود أفكار الوزراء من رجال الأعمال ومن يمثلونهم من لوبي رجال الأعمال الذين يتزايد نفوذهم وتأثيرهم في القرار الحكومي.
5. الحزب الوطني الديمقراطي يسيطر على الحكومة ويفرض رؤية لجنة السياسات التي تعبر في الأساس عن توجهات لا تلقى القبول الشعبي وترفضها جميع القوي السياسية الوطنية.
6. الأحزاب السياسية – عدا حزب الوفد – عاجزة تماماً عن أي فعل وتنحصر في حدود مقارها الحزبية أو في حدود الأعداد القليلة التي تقرأ الصحف الصادرة عن بعض تلك الأحزاب.
7. تعاني معظم الأحزاب من حجم العضوية المحدود وقلة مواردها المالية وضعف مصداقيتها لدى الجماهير، خاصة ما يتردد عن احتواء الحكومة والحزب الوطني لأغلب تلك الأحزاب لاستكمال الشكل الديمقراطي وإثبات وجود تعددية حزبية.

8. تصاعد التحديات الخارجية وتضاؤل الدور المصري في مواجهة القوة الإسرائيلية المتزايدة والمسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الساعية إلى تأكيد السيطرة على ثروات ومقدرات المنطقة.

النتيجة الأساسية للموقف الوطني الحاضر

الجميع منشغل بمشكلات اليوم والفترة القصيرة، والكل - عدا سلطة الحكم – غير قادر على التأثير ويتخذ موقف الدفاع عن مصالح ذاتية محدودة.

غياب رؤية مستقبلية لمصر، وعدم وضوح صورة المستقبل، وافتقاد التوجهات الإستراتيجية لضمان أمن ونم وتقدم الوطن وسلامة أبناءه.

مشروع رؤية مستقبلية لمصر

1. مستقبل مصر قضية مصيرية لا يهتم بها أحد،
2. مستقبل مصر قضية مصيرية تبحث عمن يوليها عنايته ويجمع الشعب بكافة قواه السياسية والمجتمعية حول مشروع نهضوي متكامل يرسم صورة المستقبل،
3. مستقبل مصر قضية تتعدى مجرد التنظير ووضع الأطر الفكرية والسيناريوهات والدراسات المستقبلية،
4. مستقبل مصر قضية تبحث عن قيادة شعبية قادرة على تطوير رؤية واضحة ومتكاملة عن مصر المستقبل وترسم الطريق لتحقيقها،
5. مستقبل مصر مشروع وطني تتجاهله الدولة، ويتبناه حزب الوفد.

عناصر المشروع

يشمل المشروع المقترح ثلاثة عناصر متكاملة:

العنصر الأول: تكوين رؤية واضحة لمستقبل مصر

ويتم تحقيق هذا العنصر من خلال تشكيل مجموعة فكرية تضم عناصر متميزة من أعضاء الحزب ومؤازريه والشخصيات العامة ذات الاعتبار.

ويكون لهذه المجموعة أمانة من شباب الحزب يتم تدريبهم لهذا الغرض.

ومن الأسماء المقترحة لعضوية هذه المجموعة – بخلاف الأعضاء من الحزب - :

1. **المستشار/ طارق البشـــري**
2. **الدكتور/ جلال أميـــــــــن**
3. **السفير/ حسين أحمد أميـن**
4. **السفير/ محمود شكـــــري**
5. **الدكتور/ سلطـــان أبو علي**
6. **الدكتور/ إبراهيـــــم بدران**
7. **م. حسب الله الكفـــــراوي**
8. **الدكتور/ حامد عمـــــــار**
9. **الدكتور/ السيد ياســـــين**
10. **الأستاذ/ عادل العزبـــــي**
11. **الدكتور/ رؤوف حـــــامد**
12. **الدكتور/ زكريا جـــــــاد**
13. **الدكتور/ محمد أبو الغـــار**
14. **المهندس/ شريـــف دلاور**
15. **السفير/ جمال البيومـــــي**
16. **السفير/ أحمد الغمـــراوي**
17. **الدكتور/ رفعت لقوشـــــة**
18. **الدكتور/ محمد الجـــوادي**
19. **الأستاذ/ فاروق جويـــــدة**
20. **الأستاذ/ نبيل زكـــــــــي**
21. **الأستاذ/أسامه أنور عكاشـة**

وتحدد المجموعة خطة عملها لإنجاز وثيقة أساسية تمثل رؤية متكاملة للمستقبل تشمل المحاور الجوهرية التالية:

1. نظام الحكم ومؤسساته
2. المبادئ الأساسية لدستور جديد
3. النظام الاقتصادي ومؤسســاته
4. المبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي]
5. المبادئ الأساسية لإدارة الاقتصاد الوطني
6. صياغة جديدة لدور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع
7. المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية
8. صياغة جديدة لنظام الحكم المحلي وتأكيد التوجه نحو اللامركزية
9. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية
10. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
11. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية
12. المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب

العنصر الثاني: نشر الرؤية المستقبلية وتوضيحها وحشد توافق مجتمعي حولها

يتم تفعيل هذا العنصر من خلال طرح فكرة مستقبل مصر وإثارة الاهتمام الشعبي العام بقضية ضرورة وضع رؤية لمصر المستقبل يشارك الشعب في صياغتها، وحشد توافق مجتمعي حول وثيقة "الرؤية المستقبلية لمصر" من خلال الفعاليات والآليات التالية:

1. التخطيط لسلسلة من اللقاءات [ورش العمل] لعناصر من الحزب ينسقها معهد الدراسات بالحزب برئاسة د. وحيد عبد المجيد.
2. تخطيط حملة إعلامية بجريدة الوفد في شكل سلسلة مقالات وحوارات وتحقيقات صحفية تتناول هذه القضايا وتبرز موقف الوفد منها.
3. تخطيط سلسلة من اللقاءات الجماهيرية في مقار الوفد بالمحافظات لشرح تلك القضايا وإبراز موقف الحزب منها وحصد التأييد الشعبي لهذا الموقف.
4. تنظيم سلسلة من اللقاءات مع مجالس إدارات النقابات المهنية ونوادي هيئات التدريس بالجامعات وغيرها من مؤسسات المجتمع الفاعلة لتوضيح هذه القضايا والتوصل إلى تفاهمات مشتركة حولها، وأيضاً من أجل تنمية رأي عام ضاغط على الدولة للتوجه في المسار الصحيح لحل المشكلات الوطنية وتطوير أساليب الحياة في مصر.
5. التنسيق مع أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب في مجلس الشعب لإثارة القضايا حسب ترتيب الأولويات وطرح الموقف الوفدي منها.
6. بحث إمكانية استثمار الإنترنت في إنشاء قناة تليفزيونية تبث المواقف الوفدية وتتيح الفرص لكل الآراء المؤيدة وحتى المعارضة لمناقشة قضايا مصر بوضوح وموضوعية.
7. وقد يكون أيضاً التفكير وارداً في إنشاء قناة تليفزيونية فضائية.

8. النظر في تطوير سلسلة من الإصدارات عن جريدة الوفد ومعهد الدراسات لتوثيق ما تصل إليه هذه الحوارات والمناقشات من آراء وحلول وتيسير الحصول عليها لكل المهتمين من أبناء الشعب.

العنصر الثالث: تطوير وتنفيذ عدد من مشروعات خدمة المجتمع والتهيئة لتحقيق الرؤية المستقبلية .

حكومة الظـــل

رؤية لإدارة الفترة الانتقالية

انطلاقاً من المسئولية الوطنية لحزب الوفد، يتقدم برؤيته لأسلوب إدارة الفترة الانتقالية التي أعلن عنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 13 فبراير 2011 وتتضمن ما يلي:

أولاً: أفضلية إعداد دستور جديد للبلاد

في ضوء الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الأحد 13 فبراير2011 والذي قرر تعطيل دستور 1971 والاقتصار على تعديل بعض المواد وليس إعداد دستور جديد كما يطالب أغلب المواطنون، ترى حكومة الظل الوفدية أن مؤدى ذلك أنه فيما عدا تعديل المواد 76،77 و88 سوف تجرى الانتخابات الرئاسية القادمة في حدود الدستور القائم والذي صيغ بمنطق النظام الرئاسي مع تركيز صلاحيات هائلة في يد رئيس الجمهورية أتاحت له السيطرة الكاملة على جميع سلطات الدولة ومؤسساتها وتحول نظام الحكم إلى حكم الفرد الواحد المسيطر يسانده حزب حاكم سيطر على الحكم على مدى ثلاثين عاماً بتزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية وتعظيم الأداة الأمنية في التعامل مع كل مطالب الإصلاح والتطوير، كما تهافت دور باقي سلطات الدولة سواء التنفيذية أو التشريعية وحتى السلطة القضائية لم تسلم من تدخلات أثارت مطالب القضاة بضرورة تحقيق استقلال القضاء.

والمفهوم من توجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن تجرى الانتخابات الرئاسية أولاً ثم يكون على الرئيس المنتخب الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وحيث لا يوجد أي ضمان أن يلتزم الرئيس المنتخب بالتوجه نحو إعداد الدستور الجديد وفق النظام البرلماني الذي تتوافق عليه الأمة، لهذا تطالب حكومة الظل الوفدية باستثمار الفترة الانتقالية لوضع دستور جديد للبلاد انطلاقاً من مشروع دستور 1954 والذي بني على أساس النظام البرلماني وتأكيد التوجهات الديمقراطية التي رفضها النظام العسكري في ذلك الوقت. وقد يكون من الأسرع والأفضل تكليف

اللجنة الدستورية بمراجعة مشروع دستور 1954 وتنقيحه وتحديثه بما يتوائم مع الظروف الحالية وبعد مرور ما يقرب من ستين عاما على إعداد المشروع، وفي هذه الحالة يكون من اللازم توسيع تشكيل اللجنة بضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية وممثلي شباب 25 يناير ومنظمات المجتمع المدني. ويؤكد أفضلية هذا البديل هو صعوبة إجراء انتخابات تشريعية الآن ولفترة قد تمتد شهوراً لحين استعادة الأوضاع الطبيعية في البلاد وخاصة جهاز الشرطة ومراجعة ما قد يكون أصاب أجهزة السجل المدني وغيرها من مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالعملية الانتخابية من أضرار نتيجة أحداث الحرق والتدمير التي تمت أيام الانفلات الأمني، مما لا يسمح بالاطمئنلن إلى سلامة ونزاهة أي انتخابات تجرى بسرعة.

ثانياً: في حالة الإصرار على اتباع منهج تعديل الدستور الحالي:

في حالة الأخذ بمنطق تعديل بعض مواد الدستور القائم، تطالب حكومة الظل الوفدية بضرورة أن يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً يؤكد الالتزام بإعداد دستور جديد يتضمن المبادئ الأساسية لتعميق الديمقراطية التالية:

1- النص على أن مصر جمهورية برلمانية بحيث تنفصل رئاسة الدولة عن رئاسة السلطة التنفيذية التي يباشرها رئيس مجلس الوزراء المنتخب ويعاونه مجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان. مع ضرورة موافقة مجلس الشعب على التشكيل الوزاري، وأن يكلف رئيس الجمهورية ممثل الحزب الفائز بالأغلبية في انتخابات مجلس الشعب لتشكيل الحكومة والذي يتوجب حصوله على ثقة البرلمان حتى يصدر رئيس الجمهورية قرار تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء، ويقبل رئيس الجمهورية استقالته إذا فقد ثقة مجلس الشغب.

2- يكون إنشاء الوزارات وإلغائها ودمج الوزارات وفصلها في حدود قانون للتنظيم العام للدولة يصدره مجلس الشعب باعتباره من القوانين المكملة للدستور.

3- أن يكون الترشيح لرئاسة الجمهورية وفق الضوابط والشروط المتعارف عليها دولياً بحيث تزال العوائق التي تفرضها المادة رقم 76 من الدستور الحالي، وفي نفس الوقت أن تكون هناك ضوابط تهدف إلى تأكيد الجدية في عملية الترشيح من دون أن تتحول إلى موانع غير مقبولة.
4- تحديد فترة رئاسة الجمهورية في أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط بما يقضي تعديل المادة رقم 77 من الدستور.
5- أن يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وغيرها من المناصب العامة التي يحددها القانون، بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.
6- التأكيد على وحدة الشعب المصري ورفض تقسيمه إلى فئات، وبذلك يلغى النص في المادة 87 من الدستور الحالي على تخصيص 50% من مقاعد المجالس التشريعية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة والذي استند إلى المادة رقم 62 من الدستور.
7- تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

8- تأكيد مسئولية الدولة عن توفيرالخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وضمان التوزيع العادل للثروة وعوائد النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين بحسب مساهماتهم في تحقيق5 الناتج القومي.

9- أن يكون شغل الوظائف العامة بمسابقات ينظم القانون إجراءاتها وضمانات الموضوعية والشفافية وإتاحة فرص التقدم لها لجميع المصريين ممن تتوفر فيهم الشروط المعلنة للوظائف من دون التمييز بينهم على أساس النوع أو العقيدة أو الأصل الاجتماعي أو معيار آخر للتمييز بينهم.

10- تعديل قانون الأحزاب والنص على إلغاء لجنة شئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء، ويعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.

11- تطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة الحزبية النسبية غير المشروطة وذلك بغية تفعيل التعددية السياسية ودفع التطوير الديمقراطي، مع فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

12- ضرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في إنشاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج، ورفع يد الشرطة والأجهزة الأمنية وكافة وحدات وهيئات السلطة التنفيذية عن أعمال الانتخابات وإزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.

13- تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.

14- تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.

15- تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

16- تطوير نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية في كافة الشئون المتصلة بالخدمات العامة ومشروعات التنمية المحلية، ودعم صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية وتأكيد سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.

17- إلغاء منصب وزير الإعلام وتحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة وطنية مستقلة عن الدولة، يشارك في إدارتها عناصر تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية، وتمنح جميع الأحزاب والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني فرصاً متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها.

18- إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية

ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني.

19- تحرير النقابات المهنية والعمالية من التدخلات الأمنية ورفع سيطرة السلطة التنفيذية عنها والالتزام بالمواثيق الدولية المؤكدة لحرية العمل النقابي وحرية التظاهر السلمي لأعضائها.

20- تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث القومي.

وتطبيقاً لتلك المبادئ، ترى حكومة الظل الوفدية ضرورة تعديل المواد التالية من دستور 1971 لتصبح على الوجه التالي وذلك ضماناً لإدارة سياسية ديمقراطية للبلاد أثناء الفترة الانتقالية وتأكيداً أن يأتي الدستور الجديد بعد الانتخابات الرئاسية متوافقاً مع تطلعات الشعب إلى الجمهورية البرلمانية:

النص الحالي	النص المعدل
المادة (1) جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.	المادة (1) جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى برلماني يقوم على أساس المواطنة. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
المادة (74) لرئيس الجمهورية إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى، ويوجه بياناً إلى الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها، ولا يجوز	المادة (74) لرئيس الجمهورية إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يطلب من رئيس مجلس الوزراء الحصول على موافقة مجلسي الشعب والشورى لاتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، وأن يوجه رئيس مجلس الوزراء بياناً إلى

حل مجلسى الشعب والشورى أثناء ممارسة هذه السلطات.	الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها.
المادة (77) مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى	المادة (77) مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى.
المادة (82) إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه. ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو إقالة الوزارة	المادة (82) إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه.
المادة (87) يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين، على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام. ويبين القانون تعريف العامل والفلاح. ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد على عشرة	
المادة (88) يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء. ويجرى الاقتراع فى يوم واحد، وتتولى لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي	

ينظمه القانون. ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليون وسابقون. وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز ، على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون	
المادة (93) يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه. وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه. ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض. وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس. ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس	
المادة (108) لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون، ويجب أن يكون	

التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان له من قوة القانون.	
المادة (134) يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب، كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه	
المادة (137) يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.	
المادة (138) يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور. ويمارس رئيس الجمهورية الاختصاصات المنصوص عليها فى المواد144 و145و146و147 بعد موافقة مجلس الوزراء والاختصاصات المنصوص عليها في المواد108 و148و151 فقرة ثانية بعد أخذ رأيه.	
المادة (139) لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، ويعفيهم من مناصبهم. وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية.	
المادة (140) يؤدى نائب رئيس الجمهورية، أمام رئيس الجمهورية، قبل مباشرة مهام منصبه	

اليمين الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه."	
المادة (141) يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء.	
المادة (142) لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء.	
المادة (143) يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم على الوجه المبين في القانون. كما يعتمد ممثلي الدولة الأجنبية السياسيين.	
المادة (144) يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها. ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه.	
المادة (145) يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط.	
المادة (146) يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة.	

المادة (147) إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون. ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائماً، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان له من قوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر.	
المادة (148) يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوماً التالية ليقرر ما يراه بشأنه. وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له. وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة، ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب.	
المادة (149) لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون.	
المادة (150) رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب.	

المادة (151) رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة. على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة، أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها.	
المادة (152) لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا.	
المادة (156) يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصاتالتالية: أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية. ب) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة. ج) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها. د) إعداد مشروعات القوانين والقرارات. ه) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة. و) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة. ز) عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور.	

ح) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.	
المادة (164) تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي، وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية. ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية	
المادة (189) لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل. فإذا كان الطلب صادراً من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعاً من ثلث أعضاء المجلس على الأقل. وفى جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضى سنة على هذا الرفض. وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل، يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتائه في شأنه. فإذا ووفق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.	

	مادة جديدة مضافة: يكون لرئيس الجمهورية الحق في الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد.

ثالثاً: إصدار مجموعة التشريعات المحورية التالية:

1. مشروع قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية
2. مشروع قانون جديد للأحزاب السياسيـــــــــة
3. مشروع قانون جديد لمجلـــــــس الشـــعب
4. مشروع قانون جديد للانتخابات الرئاسيـــــــة
5. مشروع نظام جديد للهيئة الوطنية المستقلة للانتخابـــات
6. مشروع فانون التنظيم العام للدولـــــــــة
7. مشروع قانون محاكمة الـــــــــــــوزراء
8. مشروع قانون لمنع تضارب المصالـــــــح
9. مشروع قانون لمكافحة الفســـــــــــاد
10. مشروع قانون دور العبـــادة الموحـــــــد
11. مشروع قانون حماية الوحدة الوطنيـــــــــة
12. مشروع قانون كفالة تكافؤ الفرص في شغل الوظائف العامة
13. مشروع قانون تنظيم التصرف في أراضي الدولـة

رابعاً: إجراء تعديلات تشريعية لتأكيد استقلال القضاء، حيث يتحقق ما يلي:

1. يكون مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة من تعيين وترقية ونقل وندب وتأديب وإنهاء خدمة.

2. فصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن سيطرة السلطة التنفيذية.
3. يقوم المجلس الأعلى للقضاء باختيار النائب العام والإشراف على التفتيش القضائي.
4. تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم واختيار رئيسها من بينهم وفق نظام يحدده قانونها.
5. منع ندب القضاة إلى الوزارات وهيئات السلطة التنفيذيـــــة.
6. توفير ضمانات التقاضي للمواطنين وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
7. إعادة صياغة مهام واختصاصات وزارة العدل لمنع تدخلها وتأثيرها في شئون القضـــــاء.
8. مراجعة كافة أنواع رسوم التقاضي وتعديل مستوياتها بما يحقق العدالة وتخفيف الأعباء عن المواطنين.

خامساً: محاور خطة الانتقال السلمي إلى السلطة المدنية المنتخبة ديمقراطياً [وفق منهج تعديل مواد في دستور 1971]

1. إنهاء تعديل المواد الدستورية.
2. إجراء الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية.
3. إصدار قراارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقوانين الجديدة لمباشرة الحقوق السياسية، قانون مجلس الشعب، قانون الأحزاب، قانون تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.
4. إجراء الانتخابات التشريعية.
5. إجراء الانتخابات الرئاسيـــة.

6. انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد لجمهورية برلمانية ديمقراطية في دولة مدنية حديثة وعادلة.

سادساً: عناصر البرنامج العاجل لاستعادة الأحوال الطبيعية خلال فترة الانتقال

- تشكيل حكومة انتقالية لا يشارك فيها الحزب الوطني الديمقراطي الذي خذل الجماهير وانحاز ضد مصالحهم وبدد ثروة وطنهم، وإبعاد كل العناصر التي شاركت في إفساد الحياة السياسية واحتكرت مصادر الثروة واستغلت مناخ الحرية الاقتصادية للسيطرة والاحتكار والتهام ثروة الشعب.
- اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية تتضمن إصدار قرار بقانون لتحديد الحد الأدنى للأجور بما لا يقل عن ألف جنيه شهرياً والحد الأقصى بما لا يجاوز خمسة وعشرين الف جنيه للعاملين في الجهاز الإداري للدولة وشركات قطاع الأعمال العام ومختلف الهيئات العامة والقومية.
- إنشاء صندوق قومي يوجه إليه ما يزيد عن الحد الأقصى للرواتب للعاملين الحاليين وتستخدم حصيلة هذا الصندوق في دعم مشروع إعانات البطالة الذي اعلنت عنه وزارة المالية في الحكومة الحالية.
- إعفاء كل من يقل دخله السنوي عن أربعة وعشرين ألف جنيه من ضريبة الدخل، وكذا إقرار تعويض عاجل للمتعطلين عن العمل، وضخ استثمارات في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين.
- إصدار قرار بقانون بتعديل الضريبة على الدخل بما يسمح بفرض شرائح متصاعدة للضريبة على كل ما يزيد عن الحد الأقصى للأجور في شركات القطاع الخاص، وكذلك لإخضاع الدخل الناتج من التعاملات في بورصة الأوراق المالية للضريبة على الدخل.

- ممارسة الحكومة الجديدة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.
- اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها.
- مراجعة لكل اتفاقيات البحث عن البترول والغاز بواسطة لجان قضائية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية للتأكد من سلامة الإجراءات التي اتبعت في إقرارها والكشف عن أي حالات للفساد أو تقاضي عمولات لكبار لقيادات قطاع البترول.
- مراجعة شاملة لجميع عمليا الخصخصة وبيع شركات قطاع الأعمال العام بواسطة لجان قضائية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية للكشف عما يكون قد شابها من عوار أو فساد أضر بصالح الدولة.
- تفعيل قانون محاكمة الوزراء وقانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل المسئولين الذين أثروا على حساب الشعب واستغلوا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.
- الكشف عن حالات تقاضي الرشاوى التي أشارت إليها شركات عالمية ومنها شركة ديملر بنز وغيرها وإحالة المتورطين فيها إلى المحاكمة.

حكومة الظل

رئيس الحكومة

حكومة الظـــل

أولاً: التعريف بحكومة الظل

حكومة الظل هي آلية الحزب لدراسة أوضاع الوطن ومراقبة تصرفات الحكومة وتحليل ما يصدر عنها من قرارات وتقييمها ورصد ما يترتب عليها من سلبيات - أو إيجابيات -، ثم تقديم الحلول لمعالجة مشكلات الوطن والارتفاع بشأنه وتحسين أحوال المواطنين وضمان مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم.

ثانياً: تكوين حكومة الظل

1. تتكون حكومة الظل برئاسة رئيس الوزراء يساعده عدد من الوزراء وبعض اللجان الوزارية بما يضمن أن تكون كافة مجالات العمل الوطني - محلياً وإقليمياً ودولياً- محلاً لعناية الحكومة ومتضمنة في اختصاص وزير أو لجنة وزارية أو أكثر.
2. وتسند إلى كل عضو بحكومة الظل مهام حقيبة وزارية محددة [أو أكثر] وفق تصور الحزب للتشكيل الأفضل للحكومة في مصر. ويكلف كل وزير في حكومة الظل بمراقبة وزير [أو أكثر] في الحكومة القائمة بالحكم فعلاً وتحليل سياساته وبرامجه ونتائجها على الصعيد الوطني وإعداد تقارير دورية تعرض في اجتماعات الحكومة.
3. كما تضم الحكومة عدداً من وزراء الدولة يرأس كل منهم لجنة وزارية متخصصة.
4. وتصدر القرارات التنفيذية باختيار رئيس الحكومة من رئيس الحزب بناء على موافقة الهيئة العليا، كما يصدر رئيس الحزب قرارات تشكيل وإعادة تشكيل الحكومة بناء على عرض رئيسها.
5. ويكون لكل وزير اختيار مساعد – أو أكثر – ويصدر بتعيين المساعدين وتحديد اختصاصاتهم قرارات من رئيس الحكومة بناء على اقتراح الوزراء المعنيين.

ثالثاً: اختصاصات حكومة الظل

تتولى حكومة الظل متابعة أوضاع الوطن وتحليل مشكلاته ودراسة الحلول المناسبة لعلاجها، كما تختص بالإعداد لتولي الحزب مهام الحكم حال فوزه في الانتخابات التشريعية، ولها- على الأخص - القيام بالمهام التالية:

4. مراقبة أداء الحكومة القائمة بالحكم فعلاً وتقييم أدائها ورصد برامجها وما يصدر عنها من قرارات، وإصدار تقارير ترفع إلى الهيئة العليا بنتائج هذا التحليل والتقييم والسياسات والبرامج والقرارات البديلة التي كان يتعين التزام الحكومة بها.
5. إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يقوم على تأكيد الديمقراطية والتوازن بين السلطات وتأمين تداول السلطة، وتحقيق التعددية الحزبية وتحرير الأحزاب والقوى السياسية من القيود غير المبررة قانوناً.
6. إعداد مشروعات القوانين الأساسية وفي مقدمتها قانون محاكمة الوزراء، وقانون محاربة الفساد، وقانون منع تضارب المصالح للوزراء وغيرهم من شاغلي المناصب العامة.
7. إعداد الوطن للتحرر من حالة الطوارئ وتفعيل حزمة التشريعات العادية لمواجهة التصرفات والأفعال التي تهدد أمن الوطن والمواطنين.
8. الإعداد لتطوير تشريعي شامل لإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والمتصادمة مع حقوق الإنسان.
9. تأكيد استقلال القضاء ورفع وصاية وتدخلات السلطة التنفيذية في شئونه، وإلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائي وتأكيد حق المواطن في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي.
10. إعداد برنامج متكامل لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ومعالجة كافة القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها التنمية الصناعية والزراعية وتطوير الخدمات الإنتاجية من نقل واتصالات، وجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية لخلق فرص العمل المنتجة للتعامل الفعال مع مشكلة البطالة.
11. إعداد برامج شاملة للتنمية العمرانية بتنمية سيناء ومناطق الوادي الجديد والوصول بالحيز المعمور إلى 25% على الأقل من مساحة مصر في أسرع فترة ممكنة.

12. تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية واستثمار الموروث المصري من الآثار وتوظيفها لخدمة أغراض التنمية السياحية.
13. تطوير نظم التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وإقامة شبكة متكاملة من نظم ومؤسسات الضمان الاجتماعي لتخفيض الفقر إلى النصف بحلول العام 2015 وتأكيد فرص تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية وتأكيد العدالة الاجتماعية.
14. وضع البرامج الحاسمة وتصميم الآليات الفعالة لتأكيد قيم المواطنة، وتعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المجتمعية الشاملة وتعميق الديمقراطية في البلاد.
15. إعداد مشروعات تطوير القوانين واللوائح في كافة مجالات العمل الوطني وتنسيق متطلبات تنفيذها حال إصدارها.
16. إعداد مشروع متكامل لتطوير الجهاز الإداري للدولة وإعادة صياغة العلاقات بين المستوى المركزي والمستويات الإقليمية والمحلية بما يدعم نظام متطور للحكم المحلي.
17. إعداد الخطط والبرامج الهادفة إلى استعادة الدور المصري في مجالات السياسة الإقليمية والدولية، وتأكيد علاقات التعاون الإيجابية مع دول العالم.
18. تحقيق تواصل الحزب بالأحزاب السياسية والمنظمات الدولية المعنية بتنمية الديمقراطية والليبرالية في العالم المعاصر.

رابعاً: المرجعيات الأساسية لحكومة الظل

تلتزم حكومة الظل بالغايات الأساسية للوطن وقيمه الراسخة وأهداف المصريين جميعهم في كفاحهم من أجل سيادة الوطن وحرية المواطن.

كما تلتزم حكومة الظل في عملها بثوابت وقيم الحزب وبرنامجه الأساسي، كما تستهدي بما يصدر عن الهيئة الوفدية والهيئة العليا من قرارات.

خامساً: تشكيلات الحزب المعاونة لوزارة الظل

تعتمد حكومة الظل في دراساتها وما يصدر عنها من قرارات على:

- نتائج عمل اللجان النوعية بالحزب.
- المعلومات والتقارير التي تعدها اللجان العامة للحزب في المحافظات وما ترصده من مشكلات جماهيرية.

وتعتبر الهيئة البرلمانية للحزب الآلية الرئيسية لتبني قرارات حكومة الظل وتقديم ما تعده من مشروعات قوانين إلى مجلسي الشعب والشورى بحسب الاختصاص ومتابعة ما يجري عليها من مناقشات ومحاولة الحصول على إقرارها وإصدارها في شكل قوانين نافذة. كما تتبنى الهيئة البرلمانية القضايا التي تثيرها حكومة الظل وتتقدم بها في شكل أسئلة أو استجوابات وتواصل سعيها للوصول بها إلى نتائج واضحة.

سادساً: برنامج حكومة الظل

- يعرض رئيس حكومة الظل الخطوط العامة لبرنامج الحكومة في المؤتمر السنوي للجمعية العمومية للحزب.
- يطلب رئيس الحكومة من كل وزير أن يعد البرنامج التفصيلي لوزارته لفترة سنة قادمة والمحاور العامة لبرنامج طويل الأجل يمتد إلى 3- 5 سنوات قادمة.
- يطرح البرنامج التفصيلي للحكومة للمناقشة في أول اجتماع تال للهيئة العليا.
- يتولى رئيس الحكومة شرح برنامجها - بعد إقراره من الهيئة العليا – في مؤتمر إعلامي موسع.
- يصدر رئيس الحكومة توجيهاته لكل من أعضائها بشأن دور كل منهم وأساليب التنسيق بينهم في تفعيل برنامج الحكومة.
- يقدم رئيس الحكومة تقريراً بنتائج أعمالها إلى رئيس الحزب.

سابعاً: نظام عمل حكومة الظل

- تعقد حكومة الظل اجتماعاً أسبوعياً على الأقل في الموعد الذي يحدده رئيسها، ويعد جدول الأعمال بقرار من رئيس الحكومة وبناء على استطلاع آراء أعضائها، ويرسل الجدول إلى الأعضاء قبل موعد الانعقاد بثلاثة أيام على الأقل.
- وتعقد اجتماعات الحكومة بالمقر الرئيسي للحزب، ويجوز أن تعقد بعض الجلسات في مقار الحزب بالمحافظات حسب ما تقتضيه الظروف.
- يدير رئيس وزراء حكومة الظل مناقشات المجلس وفق القواعد المعتمدة ومنها Robert's Rules of Order.
- يصدر عقب كل اجتماع بيان يوضح الموضوعات التي كانت محلاً للمناقشة في الاجتماع وما انتهت إليه المناقشات من قرارات.
- تبلغ قرارات حكومة الظل إلى رئيس الحزب كي يتولى عرضها على الهيئة العليا ويتابع ما يصدر عنها من قرارات في شأن تفعيل قرارات الحكومة.
- يتم إبلاغ رئيسي الهيئتين البرلمانيتين للحزب بكل من مجلس الشعب ومجلس الشورى بقرارات حكومة الظل.
- تعقد اجتماعات مشتركة بين أعضاء الهيئتين البرلمانيتين للحزب وأعضاء حكومة الظل للتداول في أساليب تفعيل قرارات الحكومة وطرحها أمام مجلسي الشعب والشورى.
- يتم بناء على طلب رئيس الحزب عقد اجتماعات مشتركة بين حكومة الظل وكل من المكتب التنفيذي والهيئة العليا للحزب للتداول في الأمور والقضايا ذات الأهمية الاستراتيجية.
- تصدر حكومة الظل تقريراً فصلياً كل أربعة أشهر عن نتائج أعمالها.

ثامناً: اللجان الوزارية المتخصصة

1. تشكل مجموعة من اللجان الوزارية تختص كل منها بمجال معين يحتاج إلى توفير عدد من الوزراء ومساعديهم لضمان الدراسة الشاملة من كافة زوايا الموضوع.
2. يرأس اللجان الوزارية وزراء دولة .
3. يصدر رئيس الحكومة قرارات تشكيل وإعادة تشكيل تلك اللجان وتحديد اختصاصاتها.
4. يجوز أن ينضم الوزير عضو الحكومة إلى أكثر من لجنة، كذلك يمكن أن تضم اللجان الوزارية أعضاء من غير هيئة الحكومة سواء من أعضاء حزب الوفد أو من غيرهم.

تاسعاً: انتهاء أجل حكومة الظل

ينتهي أجل حكومة الظل باستقالة رئيسها أو أغلب أعضائها، أو بسحب ثقة الهيئة العليا للحزب منها، أو بانتهاء فترة ولاية الهيئة العليا التي شكلتها. كما يجوز للهيئة العليا تغيير أو تعديل تشكيل حكومة الظل بحسب التطورات. وفي جميع الأحوال تصدر القرارات التنفيذية بإقالة الحكومة أو بعض أعضائها من رئيس الحزب بناء على قرار الهيئة العليا بذلك.

عاشراً: مساءلة رئيس وأعضاء حكومة الظل

يخضع رئيس وأعضاء حكومة الحزب لكافة القواعد المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للحزب، فضلاً عن حق أعضاء الحزب والمكتب التنفيذي والهيئة العليا في توجيه الأسئلة والاستجوابات لهم وما يترتب عليها من نتائج قد تصل إلى سحب الثقة من رئيس الحكومة أو أي من أعضائها أو من الحكومة كلها.

حادي عشر: توثيق أعمال حكومة الظل

يتم تسجيل كافة وثائق الحكومة وجداول ومحاضر اجتماعاتها ومناقشات لجانها المتخصصة، ويحتفظ بتلك الوثائق جميعها وفق قواعد وتقنيات يصدر بها قرار من رئيس الحكومة وتعتبر من الوثائق الرسمية للحزب.

قرار رئيس الوفد

بتشكيل حكومة الظل

بعد الاطلاع على لائحة النظام الأساسي للحزب

وبناء على موافقة الهيئة العليا في اجتماعها يوم الاثنين الثامن من شهر نوفمبر 2010

على اقتراح رئيس الحزب بتكليف أ.د. علي السلمي بتشكيل حكومة الظل

وبناء على ما عرضه علينا أ.د. علي السلمي المكلف بتشكيل حكومة الظل

قـــرر

يتم تشكيل حكومة الظل بحزب الوفد على النحو التالي:

1. أ.د. علي السلمـــــــــــــــي — رئيســـاً للوزراء
2. الدكتور / محمد كامـــــــــــل — نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجيـة
3. المستشار / بهاء الدين أبو شقه — وزيراً للشئون القانونيـــــــــــة
4. الأستاذ / منير فخرى عبد النـور — وزيراً للاقتصـــــــــــــــاد
5. الدكتور/ حسن أبو ســـــــعده — وزيراً للماليـــــــــــــــــة
6. أ.د. إبراهيم سلامـــه حجـــازي — وزيراً للاستثمـــــــــــــــار
7. أ.د. سعيد اسماعيـــــــل عـلى — وزيراً للتعليـــــــــــــــــم
8. أ.د. رياض أحمـــــــــد شلش — وزيراً للصحـــــــــــــــــة

9. أ.د. يحي محمد سلامـــه شاش	وزيراً للإسكان والتنمية العمرانيــة
10 الدكتورة/ هدى سراج الديـــــن	وزيرة للثقافة والتنمية الحضاريــة
11 دكتور / محمد محمد الحسينـــي	وزيراً للتنمية المحليـــــــــة
12 دكتور م./ أحمد عبد الشنـــــاوي	وزيراً للري واستصلاح الأراضـــي
13 الدكتور/ سلامه عبد الهـــــادي	وزيراً للبترول والثروة المعدنيـــة
14 المستشار/ مصطفى الطويـــل	وزيراً للعـــــــــــــدل
15 الدكتور / حسام عصمت عـــلام	وزيراً للبيئـــــــــــــة
16 الدكتورة/ كاميليا شـــــكري	وزيرة للتنمية الزراعيـــــــة
17 الدكتور / عبد السلام حسن رجب	وزيراً للتنمية السياحيـــــــة
18 المهندس / عمرو حسن علـــى	وزيراً للاتصالات والمعلومـــات
19 أ.د. فتحي النـــــــادي	وزيراً للتنمية الإداريـــــــة
20 المهندس/ عاصم أبو فريخـــه	وزيراً للتجارة والتنمية الصناعيـة
21 النائب/ طاهر حزيـــــــن	وزيراً للنقـــــــــــل
22 الدكتورة/ لميس جابـــــــر	وزيرة للأسرة وحقوق الطفـــل
23 أ.د. إبراهيم عبد المجيد صالـح	وزيراً للتضامن الاجتماعـــــي
24 النائب/ علاء عبد المنعـــم	وزيراً لحقوق الإنســـــــان
25 الأستاذ / أمين القصـــاص	وزيراً لشئون سينـــــــاء
26 الدكتور/ علي حســـــــن	وزيراً للآثـــــــــــــار
27 النائب/ مصطفى الجندي	وزيراً للسودان ودول حوض النيل
28 الأستاذ/ طاهر أبوزيـد	وزيراً للشباب والرياضـــــــة
29 الأستاذة/ ماجدة عبد الباري	وزيرة لشئون المصريين بالخارج
	وزيرا للكهرباء والطاقة المتجددة
	وزيراً للقوى العاملـــــــــة

ملاحظات على التشكيل

- لم يتضمن التشكيل وزراء ظل لوزارتين سياديتين وهما الدفاع والداخلية، كما خلا من وزارة الإعلام تمشياً مع الاتجاه العالمي نحو إلغاء هذه الوزارة.
- استحدث التشكيل وزارات جديدة طبقاً لمتطلبات المرحله الحاليه وهي كالتالي :

1. وزارة لحقوق الإنسان ، ويأتي ذلك ترجمه للماده الثالثه من مبادئ الحزب التي تؤكد احترام حقوق الإنسان والحريات العامه للمواطنيين .
2. وزارة للآثار نظراً لأن الآثار المصريه تمثل ثلث حضارة العالم، وقد فشلت الحكومات المتعاقبة في استغلال هذه الميزة النسبية لمصر حتى الآن .
3. وزارة للسودان ودول حوض النيل، ويمثل ذلك امتداداً لاهتمام الوفد بقضية السودان ووادي النيل، وحرص الحزب على الوحده التي باتت مهدده بالمشروعات العبثيه التي تقف ورائها أيادي أجنبيه والتي تهدف إلى فصل وتقسيم السودان وإثارة البلبلة حول المياه مع دول الحوض وهو ما يؤدي إلى أضعاف وحدة وادي النيل التي قال الزعيم مصطفى النحاس عنها : تقطع يدي ولا تفصل مصر عن السودان .
4. وزارة لشئون سيناء لأهمية هذه البقعة الغالية عند كل مصري، ويدعمها اللجنة العليا لتنمية سيناء برئاسة رئيس الوزراء.
5. وزاره لشئون العاملين المصريين بالخارج لمواجهة مشاكلهم المتفاقمة وتأكيد إدماجهم في النسيج الوطني واستثمار خبراتهم

وطاقـاتهم العلميـة والمعرفيـة وعلاقـاتهم في الـدول التـي يقيمـون بهـا لدعم مسيرة التنمية في مصر.

اللجان الوزارية المتخصصة ويرأسها وزراء دولة

22 نوفمبر 2010

حكومة الظل

رئيس الحكومة

تنظيم أعمال وفعاليات مجلس الوزراء

1 دورية وأنماط اجتماعات المجلس

1. يعقد المجلس اجتماعاً عادياً في يوم الخميس كل أسبوعين في الساعة الواحدة بعد الظهر.
2. يعقد المجلس اجتماعات غير عادية كلما دعت الظروف والتطورات إلى ذلك حتى وإن تعددت الاجتماعات في الشهر الواحد. ويحدد الرئيس في خطاب الدعوة موعد الاجتماع وأسباب الدعوة إليه.
3. يعقد المجلس اجتماعاً خاصاً في شهرديسمبر من كل عام لتدارس التوجهات الإستراتيجية وتحديد الأهداف والإنجازات المستهدفة في العام الجديد.

2 ترتيبات الدعوة إلى الاجتماعات

- يوجه رئيس المجلس الدعوة إلى الاجتماعات .
- تتولى أمانة المجلس إرسال الدعوات ومرفقاتها والتأكد من استلام الأعضاء لها.
- يحدد في خطاب الدعوة تاريخ الاجتماع وموعـده.
- تبلغ الدعوة إلى الأعضاء قبل التاريخ المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.
- تبلغ الدعوة كتابياً وكذا ترسل صورتها بالبريد الإلكتروني .
- يصير التأكيد على الأعضاء والتذكير بتاريخ الاجتماع وموعده هاتفياً .
- يرفق بالدعوة جدول الأعمال والمذكرات والتقارير المتصلة بالموضوعات المدرجة.
- في حالة الاجتماعات الطارئة وغير العادية تتم الدعوة عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف فور تحديد تاريخ وموعد الاجتماع.
- تتلقى أمانة المجلس الاعتذارات عن عدم الحضور من العضو أو الأعضاء الذين قد لا يتمكنون من حضور الاجتماع، ويتم إبلاغ الرئيس بتلك الاعتذارات.

3 إعداد جدول الأعمال

1. يبلغ أعضاء المجلس الأمانة الموضوعات التي يطلبون مناقشتها في المجلس والتي تتولى عرضها على الرئيس .
2. يقرر الرئيس أولوية الموضوعات ويحدد الجلسات التي تناقش فيها بحسب الأهمية والضرورة.
3. تعد أمانة المجلس مشروع جدول الأعمال وتحصل على موافقة الرئيس عليه.

4 إجراءات الاجتماعات

1. تبدأ إجراءات الاجتماع بإثبات الحضور والتحقق من النصاب القانوني وهو نصف عدد أعضاء المجلس زائداً واحد، فإذا كان عدد الحاضرين أقل من النصاب لا ينعقد الاجتماع حيث يكون غير قانوني.
2. يستهل الاجتماع بكلمة من الرئيس تتضمن الترحيب بالأعضاء ثم يعرض لأهم الأمور التي اتصلت بعلمه منذ الاجتماع السابق للمجلس، وينوه الرئيس في هذا الاستهلال بالأمور التي يراها ذات أهمية خاصة ولكنها لا تمثل موضوعات يتطلب الأمر إدراجها في جدول الأعمال. وبعد انتهاء الرئيس من كلمته الاستهلالية وما قد يدور حولها من مناقشات يتم الانتقال إلى مناقشة بنود جدول الأعمال.
3. يطلب الرئيس من الأعضاء إبداء الرأي في جدول الأعمال المعروض، ويتم اعتماده في حالة الموافقة [بالإجماع أو الأغلبية]، كما يتم إجراء التعديلات التي يقرها المجلس .
4. يطلب الرئيس من الأعضاء إبداء الرأي في محضر الاجتماع السابق، ويتم اعتماده في حالة الموافقة [بالإجماع أو الأغلبية]، كما يتم إجراء التعديلات التي يقرها المجلس [مع ملاحظة أن التعديلات تنصب فقط على الصياغة للتأكيد على المعاني التي تداولها أعضاء المجلس، ولا يجب التعديل في صلب المحضر

بإضافة أو إلغاء موضوعات، كما لا يجب إعادة المناقشة في الموضوعات . وفي حالة رغبة المجلس في إعادة المناقشة في موضوعات سبق اتخاذ قرارات فيها فيكون ذلك_بإعادة إدراجها في جدول الأعمال لجلسة أخرى مع بقاء المناقشات والقرارات السابقة كما هي في المحضر السابق].

5. يجري عرض_تقرير أمانة المجلس عن موقف تنفيذ القرارات السابقة، ومناقشة أسباب تأخير التنفيذ أو عدم تحققه بالمعدلات التي يستهدفها المجلس .

5. قواعد تنظيم المناقشات والتصويت

1. يبدأ مناقشة الموضوعات بترتيب عرضها في جدول الأعمال، ويطلب الرئيس من الوزراء المختصين عرض الموضوعات المقدمة من كل منهم، كما يعرض هو الموضوعات التي يتقدم بها للمجلس.
2. تتم المناقشات في المجلس واللجان وفق قواعد وإجراءات محددة تضمن لجميع الأعضاء حقوقاً متساوية في التعبير عن الرأي والمناقشة والاختيار عند التصويت. وتراعي هذه القواعد المبدأ الأصيل أن مناقشة الموضوعات واتخاذ القرارات في المجلس واللجان لا بد وأن يكون في إطار الاعتراف بالمسئولية التضامنية للجميع وأنه لا يجب أن يسيطر البعض أو يتحكم في سير المناقشات واتجاه التصويت.
3. تؤكد القواعد حق الأقلية في التعبير عن رأيها وإثباته، والطلب إلى الأغلبية في إجراء مناقشة عادلة للموضوع للاطمئنان إلى وضوح الأسس التي بنت عليها الأغلبية قراراها. وفي هذه الحالة تحترم الأقلية القرار وتلتزم به.

6. إجراءات إدارة المناقشات

1. يكون طلب الكلمة من أي الأعضاء برفع اليد مبيناً للرئيس رغبته في الكلام.

2. لا يجوز طلب الكلمة إلا بعد أن ينتهي المتحدث من حديثه، ولا يجوز مقاطعة المتحدث.
3. لا يبدأ طالب الكلمة الكلام إلا بعد أن يأذن له الرئيس.
4. يمكن لأي من الأعضاء أن يتقدم باقتراح حول الموضوع محل البحث أو مشروع قرار.
5. يمكن لأي من الأعضاء التثنية Second على الاقتراح أو مشروع القرار بمعنى إعلان اتفاقه معه.
6. يمكن لمقدم الاقتراح تعديله أو سحبه دون حاجة لموافقة المجلس أو من ثنى على الاقتراح أو مشروع القرار.

7. المجادلة Debate

1. لا تجوز المجادلة إلا بعد أن يعلن الرئيس أن هناك مقترحاً Motion أو مشروع قرار Resolution محدداً مطروحاً للنقاش.
2. تكون المجادلة بطرح وجهات نظر الأعضاء سواء الموافقة أو المعارضة للمقترح أو مشروع القرار المطروح، ويتم ذلك بطلب الكلمة من الرئيس .
3. إذا لم يطلب أحد المجادلة، يطرح الرئيس المقترح أو مشروع القرار للتصويت.
4. يكون لصاحب الاقتراح أو مشروع القرار المطروح للتصويت أفضلية الحديث قبل غيره.
5. لا يجوز للعضو أن يتحدث مرتين في نفس الموضوع حتى يستنفذ باقي الأعضاء الراغبين في الكلام فرصتهم الأولى في الحديث.
6. توجه كل الملاحظات أثناء النقاش للرئيس، بمعنى أنه لا يجوز أن يجري نقاش ثنائي بين الأعضاء كأن يعقب عضو على كلام عضو آخر بتوجيه الحديث إليه مباشرة.

7. ينبغي تجنب استخدام أوصاف أو كلمات قاسية قد تؤذي مشاعر الآخرين أثناء النقاش.

8. التصويت Voting

1. يجري التصويت أولاً على آخر اقتراح أو مشروع قرار طرح بواسطة الرئيس.
2. إذا لم يحصل الاقتراح أو مشروع القرار المطروح للتصويت على الأغلبية ، يصير الانتقال إلى الاقتراح أو مشروع القرار التالي لأخذ الأصوات عليه.
3. يتبنى المجلس [أو اللجنة] مشروع القرار أو الاقتراح الذي يحصل على أغلبية الأصوات [إن لم يكن بالإجماع].
4. في حالة تعادل الأصوات المؤيدة والرافضة للاقتراح أو مشروع القرار يرجح رأي الفريق الذي معه الرئيس.

9. حالات القرار

في ضوء سير واتجاه المناقشات ونتائج التصويت يتخذ المجلس أياً من القرارات التالية:

- الموافقة بالإجماع.
- الموافقة بالأغلبية.
- الرفض بالإجمـاع.
- الرفض بالأغلبيـة.
- تأجيل اتخاذ قرار إلى جلسة قادمة .
- إحالة الموضوع إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير للمجلس في موعد محدد .
- تشكيل لجنة خاصة لبحث الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس .
- تكليف أحد الأعضاء إجراء مزيد من الدراسة للموضوع وعرض النتيجة على المجلس في اجتماع قادم.

- تأجيل النظر في الموضوع إلى نهاية الاجتمـــاع .
- سحب الموضوع من المجلس واعتباره كأن لم يعرض .

10. إعداد محضر الاجتماع

1. تتولى أمانة المجلس صياغة مضبطة الاجتماع شاملة تفاصيل ما دار فيها بناء على ما جاء في شرائط التسجيل وما قام أمين السر بتدوينه من ملاحظات أثناء الاجتماع. ويراعى أن تشتمل المضبطة على تفصيل معقول للمناقشات وإبراز النقاط والقضايا الأساسية التي أوضحها الأعضاء أثناء مداخلاتهم، وبيان الأفكار الرئيسية التي تقدم بها كل عضو. كذلك ينبغي أن تسجل المضبطة بوضوح الاقتراحات المحددة التي جرى عليها التصويت وتحديد أصحابها، وكذا نتيجة التصويت .
2. تعتمد المضبطة من رئيس المجلس وتحفظ النسخة المكتوبة مع الشرائط الخاصة بكل اجتماع لدى أمانة المجلس وفق إجراءات تأمين يصدر بها قرار من الرئيس.
3. تعد أمانة المجلس محضراً موجزاً يتضمن رصد الموضوعات التي تمت مناقشتها بحسب ورودها في جدول الأعمال، وملخص المداولات والآراء التي تمت بشأنها، ثم نص القرار الذي اتخذه المجلس وذلك وفق النموذج المبين في نهاية الفقرة.
4. يعرض المحضر على رئيس المجلس لمراجعته واعتماده.
5. يتم تدوين المحضر في سجل خاص بعد التصديق عليه من المجلس في الاجتماع التالي حيث يصبح وثيقة نهائية لا يجوز التعديل فيها، ويوقع الرئيس على كل صفحة من الصفحات التي دون بها المحضر في السجل، كما يوقع في نهاية المحضر.

6. **يوقع أمين سر المجلس كذلك على صفحات السجل وفي نهاية كل محضر مدون به.**
7. **كذلك تسجل محاضر الاجتماعات على الحاسب الآلي ويتم تأمينها في حافظة خاصة Folder لا يجوز التعامل فيها إلا بموجب "كلمة سر" Password للمرخص له من رئيس الحكومة حتى لا تتاح فرصة للتعديل أو التغيير في المحاضر.**

حكومة الظل

رئيس الحكومة

رؤية الوفد لمستقبل مصر

ودور حكومة الظل الوفدية

أ.د. علي السلمي

رئيس حكومة الظل

يشهد الواقع السياسي في مصر حالة غير مسبوقة من تراجع الديمقراطية وتقزيم التعددية الحزبية بما جرى في انتخابات مجلسي الشورى والشعب وما ترتب عليهما من سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته على عملية التشريع وإصدار القوانين بكل ما يحمله هذا من تهديد لمصالح المواطنين نتيجة لتغلب أفكار وتحيزات رجال الأعمال والانحياز ضد مصالح الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك على الرغم من الشعارات التي يطرحها الحزب ولا تجد لها أثراً في الواقع الملموس الذي يعانيه أغلبية المصريين. كذلك يمثل استمرار حالة الطوارئ قيداً على الحريات العامة وتهديداً لأمن المواطنين.

ويرى الوفد أن استمرار سياسات وبرامج حكومات الحزب الوطني الديمقراطي يؤكد أن تظل قضايا الوطن ومشكلات المواطنين على حالها، بل ويمكن أن تتجه إلى مزيد من التفاقم والتي تتبلور فيما يلي:

1. المشكلة الاقتصادية وتدني مستويات النمو وعدم وصول عوائد التنمية إلى غالبية المواطنين:

- تراجع معدلات التنمية الصناعية وانهيار كثير من قطاعات الصناعة الوطنية وأبرزها صناعات الغزل والنسيج.
- تراجع معدلات التنمية الزراعية وتزايد الاعتماد على الاستيراد لسد فجوة الغذاء بكل ما يعنيه هذا من تهديد للأمن القومي وفي مقدمتها عدم القدرة على إنتاج احتياجات الوطن من القمح وتحديد المساحات المزروعة من الأرز، وفضيحة انهيار زراعة القطن والاضطرار إلى استيراده من الخارج..
- تزايد خطورة تناقص الموارد المائية وسوء أساليب إدارتها، وتهديد الأمن القومي لمصر نتيجة سوء إدارة العلاقات مع دول حوض النيل.
- تزايد معدلات البطالة والفقر، وتفاقم مشكلات العشوائيات.

- تزايد حجم وأعباء الدين المحلي العام والدين الخارجي.
- انفلات الأسواق وضعف سيطرة الحكومة عليها وتزايد معدلات التضخم وفقدان السيطرة على الأسعار.

2. تفاقم التدني في مستوى الإتاحة والجودة للخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة وفي مقدمتها التعليم والصحة والنقل والسكان ومرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء، وتفاقم مشكلات قصور النظافة وانتشار القمامة، وفوضى المرور.
3. قصور شبكة الضمان الاجتماعي عن الوفاء بحاجة الذين يفقدون وظائفهم سواء في الداخل أو في الخارج.
4. انصراف الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء.
5. سوء إدارة الأصول المملوكة للدولة وشيوع الفساد في تخصيص أراضي الدولة بالأمر المباشر وتبديد ممتلكات الوطن وثروته في شركات قطاع الأعمال العام، وكل ما يترتب على ذلك من تشريد العمالة.

حكومة الظل أداة الوفد لتقديم السياسات البديلة

لقد اتخذ الوفد موقفاً إيجابياً ينطلق من حرصه على مصالح الوطن حين أعلن عن تشكيل حكومة الظل وهي الآلية الديمقراطية لدراسة أوضاع الوطن ومراقبة تصرفات الحكومة الموجودة في السلطة، ورصد ما يصدر عنها من قرارات وتقييمها وتحليل ما يترتب عليها من سلبيات - أو إيجابيات -، ثم تقديم السياسات والحلول البديلة لمعالجة مشكلات الوطن والارتفاع بشأنه وتحسين أحوال المواطنين وضمان مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم. كما الإعداد لتولي الحزب مهام الحكم حال فوزه في انتخابات تشريعية نزيهة تجرى تحت إشراف القضاء الكامل ووفق نظام انتخابي ديمقراطي على أساس القائمة النسبية غير المشروطة.

وتلتزم حكومة الظل بالغايات الأساسية للوطن وقيمه الراسخة وأهداف المصريين جميعهم في كفاحهم من أجل سيادة الوطن وحرية المواطن. كما تلتزم حكومة الظل

في عملها بثوابت وقيم الحزب وبرنامجه الأساسي، كما تستهدي بما يصدر عن الهيئة الوفدية والهيئة العليا من قرارات.

وفي هذا الإطار تعمل حكومة الظل الوفدية على إنجاز المهام المحورية التالية:

1. إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يقوم على تأكيد الديمقراطية والتوازن بين السلطات وتأمين تداول السلطة، وتحقيق التعددية الحزبية وتحرير الأحزاب والقوى السياسية من القيود غير المبررة قانوناً.
2. وضع النظم والآليات لضمان الحريات العامة للمواطنين، وتأكيد ضمانات حصولهم على حقوقهم في العمل والتعليم والعلاج والتنقل والتعبير واختيار ممثليهم في المجالس التشريعية والمجالس المحلية، وحقهم في مساءلة التنفيذيين على جميع المستويات. وكذلك تأكيد واحترام العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
3. وضع البرامج الحاسمة وتصميم الآليات الفعالة لتأكيد قيم المواطنة، وتعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المجتمعية الشاملة وتعميق الديمقراطية في البلاد.
4. إعداد مشروعات القوانين الأساسية وفي مقدمتها قانون محاكمة الوزراء، وقانون محاربة الفساد، وقانون منع تضارب المصالح للوزراء وغيرهم من شاغلي المناصب العامة.
5. إعداد الوطن للتحرر من حالة الطوارئ وتفعيل حزمة التشريعات العادية لمواجهة التصرفات والأفعال التي تهدد أمن الوطن والمواطنين.
6. الإعداد لتطوير تشريعي شامل لإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والمتصادمة مع حقوق الإنسان، وإعداد مشروعات تطوير القوانين واللوائح في كافة مجالات العمل الوطني وتنسيق متطلبات تنفيذها حال إصدارها.
7. تأكيد استقلال القضاء ورفع وصاية وتدخلات السلطة التنفيذية في شئونه، وإلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائي وتأكيد حق المواطن في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي.

8. إعداد برنامج متكامل لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ومعالجة كافة القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها التنمية الصناعية والزراعية وتطوير الخدمات الإنتاجية من نقل واتصالات، وجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية لخلق فرص العمل المنتجة للتعامل الفعال مع مشكلة البطالة.
9. إعداد برامج شاملة للتنمية العمرانية بتنمية سيناء ومناطق الوادي الجديد والوصول بالحيز المعمور إلى 25% على الأقل من مساحة مصر في أسرع فترة ممكنة.
10. تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية واستثمار الموروث المصري من الآثار والمحافظة على التراث القومي في كافة أشكاله، وتوظيف تلك الثروات لخدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة.
11. تطوير نظم التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وإقامة شبكة متكاملة من نظم ومؤسسات الضمان الاجتماعي لتخفيض الفقر إلى النصف بحلول العام 2015 وتأكيد فرص تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية وتأكيد العدالة الاجتماعية.
12. إعداد مشروع متكامل لتطوير الجهاز الإداري للدولة وإعادة صياغة العلاقات بين المستوى المركزي والمستويات الإقليمية والمحلية بما يدعم نظام متطور للحكم المحلي وتعميق اللامركزية.
13. إعداد الخطط والبرامج الهادفة إلى استعادة الدور المصري في مجالات السياسة الإقليمية والدولية، وتأكيد علاقات التعاون الإيجابية مع دول العالم.
14. تحقيق تواصل الحزب بالأحزاب السياسية والمنظمات الدولية المعنية بتنمية الديمقراطية والليبرالية في العالم المعاصر.

وتنطلق حكومة الظل الوفدية في عملها عن اقتناع تام بأهمية إعادة صياغة دور الدولة في إدارة شئون المجتمع لتأكيد دورها باعتبارها "المنظم" و"المراقب" لتطوير المجتمع وإحداث التنمية الوطنية الشاملة والمتكاملة المستدامة.، وتطوير وظائفها في تنسيق العلاقات بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام وبين القطاع الخاص

والقطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني وتحقيق التناغم بينها جميعاً في تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة. كما تؤكد حكومة الظل على مسئولية الدولة في ضمان سيادة القانون، والالتزام بالواجبات الوطنية وخضوع الجميع لحكم القانون والمساءلة عن تصرفاتهم، وضمان تكافؤ الفرص، وتأكيد عدالة توزيع الثروة بين المواطنين، وضمان العدالة لجميع المصريين وحقهم في المثول أمام قضاتهم الطبيعيين.

وتركز حكومة الظل الوفدية على مفهوم التنمية العمرانية المستدامة حيث تشمل تنمية وتعمير سيناء.

- تنمية وتعمير مناطق الصعيد وجنوب الـــــوادي.
- تطوير ومعالجة مشكلات المناطق العشوائيـــــة.
- تنمية واستثمار البحيرات والمسطحات المائيـــة.
- إعادة صياغة وتطوير مشروعات تعمير الصحارى.
- دفع التنمية في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وكفالة نمط متطور لإدارتها.
- تنشيط مشروعات تطوير الظهير العمراني لمناطق الساحل الشمالي الغربي.

وتشمل التوجهات الأساسية لحكومة الظل الوفدية ما:

- دعم وتأكيد فكر المواطنة والاستثمار الإيجابي لوحدة عنصري الأمة في بناء مجتمع عصري مستقر.
- تأكيد مفاهيم وآليات ومعايير الدولة المدنية وتقييد المؤسسة الأمنية في حدود القانون وفصلها عن شئون الحكم واقتصارها على حماية أمن الوطن.

- تحرير الإعلام من السيطرة الحكومية وتأكيد ضمانات استقلاله وخضوعه للمعايير المهنية والأخلاقية المتوافقة مع قيم المجتمع.
- العناية بالشباب وتأكيد فرصهم في العمل الوطني والمشاركة في مناقشة قضايا الوطن وحشد جهودهم للمشاركة في تنمية الوطن.
- العناية بالمرأة وتأكيد فرصتها في العمل الوطني والمشاركة في مناقشة قضايا الوطن وحشد جهودها للمشاركة في تنمية الوطن.
- التحديد الواضح لماهية النظام الاقتصادي وتفعيل ارتباطه بالعدالة الاجتماعية .
- التحديد الواضح لدور القطاع الخاص وبيان التزاماته ومسئوليته الاجتماعيـــة.
- الفصل التام بين سلطة الحكم وسلطة المال ووضع الضمانات لتجنب التداخل بين المصالح العامة والمصالح الشخصية لأصحاب الأعمال.
- تخطيط مشروعات وبرامج التنمية الصناعية والزراعية وتطوير قطاعات التجارة الداخلية والخارجية في إطار استراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة.
- تحرير النقابات العمالية والمهنية ورفع وصاية الدولة عن التنظيم النقابي.
- تحرير الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ورفع وصاية الدولة عنها.
- بناء وتفعيل شبكة الضمان الاجتماعي وتوفير الرعاية للفقراء ومحدودي الدخل.

من جانب آخر تهتم حكومة الظل الوفدية بالقضايا الرئيسية التالية:

1. تطوير العلاقات مع العالم الخارجي وفق سياسة خارجية مصرية واضحة تعمل على بناء وتدعيم العلاقات المصرية مع جميع دول العالم على أساس المصلحة الوطنية.
2. إعادة هيكلة منظومة التعليم قبل الجامعي والجامع والعالي وتوفير الاستقرار لنظم وآليات التعليم العام، وتطوير القوانين والنظم لكفالة استقلال الجامعات، وتنسيق دور الجامعات الخاصة والأهلية في إطار المنظومة الوطنية الشاملة للتعليم. كذلك تهتم الحكومة بإعادة توضيح دور ومسئوليات مؤسسات التعليم

الخاص وتأكيد الهوية الوطنية في ممارستها لأنشطتها، وإعادة هيكلة منظومة التعليم الفني والتدريب المهني ومؤسسات تحسين مهارات القوة العاملة وضمان فرص التدريب والتنمية المستمرة.

3. تطوير منظومة العلم والبحث العلمي والتطوير التقني في مصر وإعادة هيكلة المنظومة الوطنية لمراكز ومعاهد ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التقنية، وتخطيط دور البحث العلمي في حل مشاكل التنمية الوطنية في مختلف المجالات، وكذا استثمار طاقات العلماء والباحثين المصريين وتنمية قاعدة وطنية لإنجازاتهم العلمية والبحثية ودعم جهودهم للانطلاق إلى مستوى العالمية.
4. تطوير الخدمات العامة وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تطوير الخدمات الصحية وإيجاد نظام عادل وكفء للتأمين الصحي الشامل، وتحسين وتطوير مرافق المياه والصرف الصحي وإصحاح البيئة.
5. إعادة دور الدولة في توفير الإسكان الاقتصادي والمتوسط، وضبط سوق العقار.
6. التخطيط لنهضة ثقافية وفنية ورياضية شاملة.
7. رفض تحويل هيئة التأمين الصحي إلى شركة قابضة واحتمالات خصخصتها.
8. مراجعة المشروعات الكبرى التي استنزفت مليارات الجنيهات من دون عائد أو جدوى، ومنها مشروع توشكى وفوسفات وأبو طرطور.
9. مراجعة موقف الطاقات العاطلة والمخزون الراكد في المستودعات الحكومية والمقدرة بمليارات الجنيهات، وموقف الصناعات المتدهورة في قطاع الغزل والنسيج وغيرها من الصناعات.

وستعمل حكومة الظل الوفدية ملتزمة بالغايات الأساسية للوطن وقيمه الراسخة وأهداف المصريين جميعهم في كفاحهم من أجل سيادة الوطن وحرية المواطن. كما تلتزم حكومة الظل في عملها بثوابت وقيم الحزب وبرنامجه الأساسي، كما تستهدي بما يصدر عن الهيئة الوفدية والهيئة العليا من قرارات. وفي جميع الأحوال تعتبر

تعمل الحكومة في تناسق وتناغم مع باقي مؤسسات الحزب من أجل تحقيق أهدافه في خدمة قضايا الأمة.

حكومة الظل

رئيس الحكومة

البرنامج العاجل لحكومة حكومة الظل

يناير – يونيو 2011

مقدمة

حكومة الظل هي آلية الحزب لدراسة أوضاع الوطن ومراقبة تصرفات الحكومة الموجودة في السلطة، ورصد وتقييم ما يصدر عنها من قرارات وتحليل ما يترتب عليها من سلبيات - أو إيجابيات -، ثم تقديم الحلول لمعالجة مشكلات الوطن والارتفاع بشأنه وتحسين أحوال المواطنين وضمان مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم.

وفي إطار الهدف من إنشائها، تأخذ حكومة الظل الوفدية في اعتبارها الظروف الدقيقة التي يمر بها الوطن وما يعانيه من مشكلات تتصاعد وتيرتها وتهدد أمنه واستقراره، وتبدي عناية خاصة بمتابعة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبية المواطنين الذين يعانون من البطالة وتردي الخدمات الأساسية وارتفاع تكاليف المعيشة وتدني فرصهم في الحصول على نصيب عادل من ثروة الوطن وعائدات التنمية الاقتصادية.

كما تراقب حكومة الظل تراجع مقومات الوحدة الوطنية والتباعد المجتمعي عن قيم المواطنة واستمرار وتصاعد حالات من الاحتقان تهدد وحدة النسيج الوطني ومستقبل الوطن.

من أجل ذلك رأت حكومة الظل الوفدية إعلان برنامجاً عاجلاً تسهم من خلال تنفيذه في تقديم حلولاً ومقترحات تساعد على مواجهة المشكلات المحتدمة في مصر، وترشد إلى طرق التعامل الإيجابي مع مصادر تلك المشكلات وأسبابها المتجذرة نتيجة سنوات طويلة من ممارسات وسياسات الحزب الحاكم.

أولاً: برنامج التعامل مع مشكلات الاحتقان الطائفي

ترى حكومة الظل الوفدية أن المصادر الرئيسة للاحتقان الطائفي في مصر - والذي تتفاوت حدته من فترة لأخرى – تتركز بالأساس في عدم التفعيل الكامل والموضوعي لمواد الدستور التي تنص على سيادة القانون وأن المصريين جميعاً أمام القانون سواء، وأنهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات، وأن تطبيق القانون على الجميع وكفالة تكافؤ الفرص بينهم هي أسس تفعيل مبدأ المواطنة. وعلى سبيل التحديد نشير إلى المواد التالية في الدستور:

- مادة(1): جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم علي أساس المواطنة والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل علي تحقيق وحدتها الشاملة.
- مادة(3): السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور.
- مادة (7): يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي.
- مادة (8): تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
- مادة (14): الوظائف العامة حق للمواطنين، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حكايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي يحددها القانون.
- مادة (40): المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- مادة (46): تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.
- مادة (60): الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.
- مادة (64): سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

ومن أجل تفعيل تلك النصوص الدستورية، وللعمل على مواجهة أسباب الاحتقان الوطني العام – وليس مجرد الاحتقان الطائفي – ودعماً لفرص إقامة المواطنة الحقة وصيانة الوحدة الوطنية، سوف تنجز حكومة الظل الوفدية مايلي:

1. إنجاز مجموعة مشروعات القوانين التالية:

1.1. قانون إنشاء دور العبادة.

1.2. قانون مباشرة الحقوق السياسية والانتخابية.

1.3. قانون عدم التمييز بين المواطنين.

1.4. قانون دعم المواطنة وحماية الوحدة الوطنية.

وسوف تعرض مشروعات القوانين التي تعدها وزارة الشئون التشريعية والقانونية ووزارة العدل بحكومة الظل على تشكيلات الحزب ولجانه العامة بالمحافظات تمهيداً لعرضها على الهئية العليا - باعتبارها برلمان الوفد - لمناقشتها وإقرارها. وسوف تتوجه حكحومة الظل بمشروعات القوانين المشار إليها إلى الرأي العام - من خلال النشر في صحيفة الوفد وكافة وسائل الإعلام - للحصول على توافق وطني عام بشأنها وحشد الجماهير للمطالبة بها، ثم الضغط بكل الوسائل المتاحة لحزب الوفد بالتنسيق مع كافة الأحزاب والقوى السياسية والوطنية من أجل الضغط على الدولة لإقرارها والعمل بمقتضاها.

2. المراجعة الشاملة لمناهج التعليم

وتهدف هذه المراجعة للكشف عن المفاهيم والمواد التعليمية المناهضة لفكرة المواطنة في مناهج التربية الدينية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية وغيرها، والتي تتصل بتكوين اتجاهات وتحيزات سلوكية قد تقود الطلاب لتبني أفكار التعصب الديني ورفض الآخر. وسوف تنشر وزارة التعليم بحكومة الظل تقريرها بنتائج تلك المراجعة وتوصياتها بتنقية المناهج من تلك التشوهات الفكرية، كما ستطرح تلك النتائج والتوصيات في سلسلة من الندوات العامة لتوعية الجماهير بها وتوليد ضغط مجتمعي قوي على وزارة التربية والتعليم للأخذ بها.

3. برنامج تنمية ثقافة المواطنة ودعم الوحدة الوطنية

تتولى وزارة الثقافة والتنمية الحضارية مراجعة شاملة لمضامين الخطاب الإعلامي والاتجاهات السائدة في الثقافة المجتمعية بهدف رصد مصادر الخلل التي تزكي

مفاهيم وقيم التعصب الديني والانحياز الطائفي على حساب قيم المواطنة والتآخي وتعظيم أواصر الوحدة الوطنية. وبناء على هذا التحليل تعد الوزارة برنامجاً عاجلاً يتضمن تدخلات ثقافية وإعلامية تذكر المصريين بتاريخهم وأصولهم الواحدة وكفاحهم ضد الاستعمار والاستبداد ودفاعهم عن وطنهم الواحد ومصيرهم الواحد.

وسوف تتعاون وزارة الثقافة والتنمية الحضارية بحكومة الظل الوفدية مع المؤسسات الثقافية والإعلامية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني لنشر برامج التوعية بثقافة المواطنة وأسس وآليات الحفاظ على النسيج المصري وترابط المصريين جميعاً يعبدون إلهاً واحداً ويشكلون شعباً واحداً في وطن واحد يتحدث لغة واحدة، ويواجهون ذات التحديات والمخاطر التي لا تفرق بين مسلم ومسيحي.

ثانياً: برنامج تعريف المواطنين بفرص التنمية وآفاقها

تؤمن حكومة الظل الوفدية أن ممارسات حكومات الحزب الوطني الديمقراطي على مدى الثلاثين سنة الماضية قد أهدرت الكثير من الموارد والثروات الوطنية، فضلاً عن التهاون والتقصير في الكشف عن الموارد والثروات المتاحة للوطن واستثمارها في مشروعات تنموية تحقق للمواطنين فرصاً ومستويات أفضل للعمل والحياة.

لذا تركز حكومة الظل في برنامجها العاجل على تعريف المصريين بالفرص الهائلة المتاحة للتنمية في وطنهم والتي يجب أن يمارسوا الضغوط على حكومة الحزب الوطني الديمقراطي كي تعطيها الأهمية الجديرة بها وتوجيه الاستثمارات العامة وتشجيع المستثمرين المصريين والأجانب نحوها.

وتتضمن القائمة الأولى لفرص التنمية المتاحة ما يلي:

ا. تنمية وتعمير سيناء وتوجيه ملايين المصريين للتوطن بها. ومن أهم مشروعات تنمية سيناء التي تهتم بها حكومة الظل الوفدية تحويلها إلى منطقة حرة لوجيستية لما تتمتع به من بنية أساسية لوجستية مناسبة حيث يوجد قريباً منها قناة السويس شريان الربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، كما أن

سيناء تجاور مجموعة من الموانئ ذوات النشاط الكبير فى بورسعيد والسويس ودمياط وقبرص وموانئ العريش وغزة ونويبع وشرم الشيخ وفلسطين ولبنان وسوريا وتركيا واليونان وسفاجة وجدة وبورسودان وعدن. كل ذلك فضلاً عن ميناء شرق بورسعيد الذي يجري تنفيذه حالياً وهو يعد لاستقبال السفن العملاقة (تزيد حمولتها عن ثمانية آلاف حاوية والمعروفة بسفن الأمهات) وسفن الروافد (التى تعيد نقل الحاويات الواردة الى بورسعيد بواسطة سفن الأمهات الى موانئ شرق البحرين المتوسط والأحمر والعكس. وتلتقى عند سيناء والى جوارها فى المطارات المحيطة بها من كل جانب كل الخطوط الجوية العالمية دون استثناء كما يمر بها الطريق الساحلى الدولى الممتد من آسيا الى شمال أفريقيا فضلاً عن مشروع إعادة تشييد خط السكك الحديدية القائم وصيانته وامتداد شبكته. وفضلاً عن جميع ذلك فإن بسيناء والى جوارها موانئ معنية بالبترول والثروة المعدنية الكائنة بها وفى صحراوات مصر، فضلاً عن مكنة امتداد أنابيب البترول عبرها الى موانئ الشحن المختلفة. وتتردد على الموانئ والمطارات السيناوية والمجاورة لها، وتعبر قناة السويس، بضائع عامة ومحواة ذات حجم نقلى كبير. وتشتمل هذه البضائع على مواد غذائية وبترول ومعادن ومنتجات كاملة الصنع ونصف مصنعة تتداولها جميعاً دول أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن الدول المجاورة لسيناء. على أن تحويل شبه الجزيرة الى منطقة أو مناطق حرة سوف يضاعف من حجم البضائع العامة والمحواة التى ترد إليها وتخرج منها وتمر بها.

وسوف تطرح وزارة النقل بحكومة الظل الوفدية مشروعاً متكاملاً لتحويل سيناء إلى منطقة حرة لوجيستية، فضلاً عن الضغط المتواصل لإحياء المشروع القومي لتنمية وتعمير سيناء المتوقف تنفيذه منذ سنوات.

2. التعريف بفرص التنمية الواعدة في الصحارى المصرية وإمكانيات الزراعة والأنشطة الاقتصادية المختلفة من صناعة وتعدين وسياحة بكل ما تمثله من خلق فرص هائلة للتعامل مع مشكلة البطالة، فضلاً عن إعادة توزيع السكان وتخفيف الضغط السكاني في الرقعة المعمورة حالياً من مساحة مصر والتي لا تتجاوز 6% والسعي لزيادتها إلى 25% على الأقل من مساحة مصر الكلية.
3. استثمار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوليد الكهرباء لتوفير متطلبات التنمية وتعويض القصور الناتج عن تضاؤل احتياطيات مصر من البترول ومصادر الطاقة التقليدية، فضلاً عن تصدير الكهرباء الناتجة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة إلى دول الاتحاد الأوربي التي ترصد 500 مليار يورو لتوفير الكهرباء من تلك المصادر لاستيفاء ما يقدر بنسبة 20% على الأقل من احتياجاتها الكلية بحلول العام 2020.
4. التوعية بفرص تنمية موارد مصر من المياه_باستثمار خزانات المياه الجوفية، وتحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف. وفي ذات الوقت التوعية بنظم وأساليب ترشيد استخدامات المياه سواء في الزراعة أو للاستهلاك الآدمي وغيرها من مجالات الاستخدام.
5. إعادة الاعتبار للصناعات المصرية التي كانت لها أهميتها تاريخياً وكانت أحد أهم مصادر الدخل القومي والتي أصابها الانهيار نتيجة للإهمال والسياسات الخاطئة لحكومات الحزب الوطني على مدى السنوات الماضية. وفي مقدمة تلك الصناعات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، صناعة الأثاث وصناعة الجلود.
6. علاج مشكلات تفتت الملكية الزراعية والدعوة إلى نمط جديد لتجميع الحيازات الصغيرة في كيانات اقتصادية متوسطة وكبيرة تسمح للملاك الصغار المشاركين فيها بفرص عمل أفضل يحصلون من خلالها على دخول مجزية وفرص للتدريب

والتنمية والتعرف على فنون الزراعة الحديثة وتقنياتها، كما يتمتعون في ذات الوقت بحقوق الملكية. وبذلك يمكن لتلك الكيانات الزراعية الحديثة تطبيق تقنيات زراعية جديدة واتباع أساليب علمية في تسويق المحاصيل سواء للسوق المحلية أو للتصدير.

7. التوعية بأهمية مشروعات التصنيع الزراعي وضرورة الإسراع في تطوير وتحديث الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي وتوفير خدمات الدعم التسويقي والإداري فضلاً عن أعمال البحوث والتطوير التي لا تتوفر لكثير من المصانع القائمة الآن.
8. تبني "المشروع الإرشادي الإنمائي لتطوير البيئة الإنسانية بالوادي والصحراء المصرية" والذي تضمن العناصر التالية:

8.1. العودة لفنون وصنائع بناء البيت المصري الحديث باستخدام الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية بما يحقق الاستفادة من الحرف والمهن اللازمة لإقامة القرى والمجتمعات الجديدة بأقل التكاليف.

8.2. الدعوة لأقامة قرى ىسياحية صغيرة على طول الوادي يشكل كل منها منتجعاً ريفياً حضارياً حديثاً متكامل ومتواصل مع الميراث الحي والإرث الحضاري لكل منطقة.

8.3. إنشاء مزارع لإكثار القمح المصري في محافظات مصر المختلفة بالاستعانة بخبرات الباحثين والفلاحين المصريين، وتطوير زراعة القمح بإحياء وتثبيت التركيب الوراثي للحبوب وخاصة الأقماح المصرية مع الاستخدام الأمثل للزراعة الحيوية الحديثة.

8.4. تشييد آبار بالصحراء الغربية والوادي الجديد لالاستفادة من خزان الحجر الجنوبي وتطبيق نظم الري الحديثة لترشيد استخدام المياه.

ثالثاً: برنامج حماية الآثار والتراث القومي

رغم ضخامة ثروة مصر من الآثار ومكوّنات التراث القومي من القصور التاريخية، فإن حكومات الحزب الوطني الديمقراطي لم تعط العناية الكافية لحماية تلك الثروة الوطنية والحفاظ عليها واستثمارها كمصدر رئيس للدخل القومي. وقد تجلى إهمال الحزب الحاكم لهذا القطاع المهم في إغفال إنشاء وزراة تختص به وتوفر الاستراتيجيات والسياسات والبرامج اللازمة لحمايته وتطويره، وكذا إهمال العاملين به وعدم إقرار إنشاء نقابة للأثريين رغم تكرار المطالبة بها.

وإدراكاً من وزارة الآثار والتراث القومي في حكومة الظل الوفدية لأهمية هذه الثروة الوطنية، فقد تم إعداد برنامج شامل يتضمن الدعوة إلى:

1. ترشيد سياسة المعارض الأثرية بالخارج للحد من الأخطار التي تهدد القطع المعروضة بالخارج وحمايتها من التقليد والتدمير، وكذا لفرض مزيد من الرقابة على الإيرادات النتاجة من هذه المعارض.
2. معالجة آثار المياه الجوفية على الآثار حيث تثبت الدراسات والمعلومات المتاحة عن تعرض كثير من الآثار المهمة إلى التأثيرات السلبية للمياه الجوفية بما يهدد بانهيارها إن لم تتخذ الإجراءات العلمية الناجعة وعلى وجه السرعة لعلاجها.
3. مقاومة الزحف العمراني على مناطق الآثار والذي يتطلب حصر تلك الإشغالات غير المقننة ووضع برامج لإزالتها ونقل كافة الأنشطة السكنية والتجارية وغيرها من مناطق الآثار، وتطوير تلك المناطق لتصبح مزارات سياحية تلتزم الإدارات المحلية بحمايتها والمحافظة على نظافتها ورونقها ومنع التعديات عليها مجدداً.
4. الحد من سرقات الآثار ووضع كافة الأنظمة القانونية ووسائل الحماية والإنذار سواء في المتاحف أو في مناطق الآثار المكشوفة أو مناطق الحفريات. كذلك يتضمن برنامج الوزارة اقتراح التعديلات التشريعية اللازمة لتشديد وتغليظ العقوبات على كل من يشارك في سرقة الآثار وتسهيل إخفاء المسورقات أو الاتجار

فيها، مع تنمية الوعي الوطني لدى المصريين بأهمية الحفاظ على تلك الثروة ومنع تسربها إلى المتجرين بها أو تهريبها إلى خارج البلاد.

5. حماية المومياوات ومنع تعريضها لاقتطاع أجزاء منها بزعم إجراء درسات عليها في خارج البلاد.
6. مقاومة الاستخدام غير الرشيد للمواقع التاريخية ومنع إقامة الحفلات والأفراح وغيرها من أنماطالاستخدام غير الرشيد بكل ما يترتب عليها من إساءة إلى تلك المواقع التاريخية وتعريضها لأخطار التدمير والانهيار. كما يتضمن برنامج الوزارة الدعوة إلى منع هدم القصور والمواقع التاريخية التي تمثل منظومة التراث القومي وتجريم هدمها أو تحويلها إلى استخدامات لا تحافظ عليها وتعرضها للتدمير والانهيار.
7. تنمية الوعي الأثري لدى اشباب في كافة الأعمار وتنظيم حملات توعوية بكل الوسائل المرئية والمسموعة وفي جميع أنحاء الوطن لتعريف المصريين بتاريخهم وأهمية المحافظة على الآثار والتراث القومي للموطن.
8. السعي لإنشاء نقابة للأثريين، وسوف تعد الوزارة مشروع قانون بإنشاء النقابة وتسعى إلى حشد التوافق المجتمعي من أجل إقراره.

رابعاً: برنامج تعزيز الوعي بقضايا التنمية الخضراء والتغير المناخى

يهدف البرنامج إلى رفع الوعى بقضايا التنمية الخضراء والتغير المناخى ومدى تأثير هذه القضايا على مستقبل مصر، وفتح حوار مجتمعى لحفز مشاركة المواطنين فى تحديد أولويات وبرامج عمل وزارة التنمية الخضراء والتغير المناخى. ويتضمن البرنامج ما يلي:

1. تنظيم ندوة ثقافية دورياً (شهرية) تستضيف الخبراء والمسؤولون عن قضايا ذات العلاقة بالتنمية الخضراء وتأثيرات تغير المناخ تهدف الى رفع الوعى بأهمية هذه

القضايا بمستقبل مصر وتشجيع الإستثمار فى هذه المجالات بغرض فتح فرص عمل خضراء

2. تنظيم حملة إعلامية فى الصحافة والقنوات الفضائية والإنترنت للتعريف بأهداف وبرامج عمل وزارة التنمية الخضراء والتغير المناخى .
3. العمل على تنظيم ندوات ورحلات ومعسكرات تهدف الى تعريف الشباب بثروة مصر الطبيعية من موارد طبيعية ومحميات طبيعة مما يساعدهم على إبتكار فرص عمل خضراء تساهم فى محاربة البطالة
4. تنمية مقرات الوفد والمنطقة المحيطة كمثال للعمارة الخضراء من حيث ترشيد إستهلاك الطاقة، المياه، تدوير المخلفات، والإهتمام برفع الوضع الجمالى للمقرات وتشجير المنطقة المحيطة.

والمتوقع أن يحقق هذا البرنامج النتائج التالية:

- عدالة توزيع الموارد الطبيعية بين جميع المواطنين.
- التحول نحو آليات الإقتصاد الأخضر، مما يسهم فى الإرتقاء بجودة الحياة للمواطن المصرى.
- خلق فرص عمل خضراء عن طريق توفيق أوضاع الصناعات المصرية لتصبح صناعات صديقة للبيئة مما يساهم فى زيادة قدراتها التنافسية وتعظيم دور صناعة تدوير المخلفات والنفايات.
- استخدام أساليب التنمية الخضراء للمناطق الساحلية للبحر المتوسط لجذب الزيادة السكانية المطردة.
- حماية المواطن المصرى من الآثار السلبية المترتبة على التغير المناخى فى جميع قطاعات الدولة مثل الصحة، الزراعة، الموارد المائية، السياحة.
- بناء الكوادر القادرة على وضع وتنفيذ الخطط الإسترتيجية للتنمية الخضراء والتكييف مع آثار التغيرات المناخية.

- تعزيزوعى المواطنين بحقوقهم البيئية والتزاماتهم نحو ترشيد إستهلاك الموارد والمحافظة عليها.

خامساً: برنامج التنمية البشرية

نحن نؤمن بأن ايقاع التغيير فى مجتمع ما يتحدد بمساهمات "وسطاء التغيير" المؤهلين لقيادة عملية التغيير المطلوبة. لذلك تركز وزارة التنمية البشرية بحكومة الظل الوفدية على قطاع الشباب - وخاصة شباب الوفد –باعتبارهم المكوّن الأساسى فى استراتيجية تكوين الكوادر المؤهلة القادرة على قيادة التغيير في مصر.

وتحقيقاً لهذا التوجه الإستراتيجي يتضمن برنامج الوزارة ما يلي:

1. بدء أنشطة « معهد علوم الإدارة وتنمية الموارد البشرية» الذي صدر بإنشاءه قرار من رئيس الوفد رقم 101 لسنة 2010 بتاريخ 2010/9/2 ليصبح «بيت خبرة» للوطن فيما يختص بخطط تطوير وتحديث وتنمية الموارد البشرية.
2. إجراء دراسة لتقويم أنشطة التدريب والتنمية البشرية واقتراح أسس تطويرها وتحديث فعالياتها لضمان مساهمتها بفعالية في توفير الموارد البشرية اللازمة لمشروعات التنمية.
3. دراسة تطور مركز مصر في تقارير التنمية البشرية [التنمية الإنسانية في السنوات الأخيرة] وتحليل أهم مواطن الضعف المسببة لتراجعه بالقياس إلى دول العالم أو الدول العربية [في تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي]، واقتراح المشروعات والإجراءات الضرورية لتلافي أوجهى الضعف والقصور في السياسات والبرامج والهياكل المتصلة بقضايا التنمية البشرية في مصر.
4. تبني مشروع تحويل المدارس إلى مراكز تدريب خلال العطلات الصيفية بالتنسيق مع وزارة التعليم بحكومة الظل ونشر المشروع وحشد التأييد له من منظمات المجتمع المدني ومحاولة إيجاد نقاط ارتكاز لتجريبه في عدد من المدارس الخاصة والأهلية المتعاونة.

5. إعداد برامج توعوية للمواطنين لنشر أنماط السلوك العام الإيجابي ومقاومة السلبيات المشاهدة في الشارع المصري على اختلاف مظاهرها، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في تقديم تلك البرامج وكذلك تقديمها لوسائل الإعلام للمساعدة في سرعة انتشارها.
6. إعداد برنامج لاكتشاف المواهب وتقديم الاقتراحات والوسائل المناسبة لتبنيها وتنميتها ورعايتها حتى تحقق إضافات مجتمعية مهمة في صور الابتكارات والاختراعات وصور الأدتاء المتميز في كافة مجالات الحياة.

سادساً: برنامج حماية الأسرة والدفاع عن حقوق الأطفال

تهدف وزارة الأسرة وحقوق الطفل بحكومة الظل إلى إثارة الاهتمام بقضية بناء الإنسان المصري وحشد الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات الاجتماعية ووسائل الإعلام وكافة المهتمين بقضايا التنمية المجتمعية من أجل توفير مناخ يساعد على علاج مشكلات الأسرة المصرية وحماية حقوق الطفل ومواجهة مأساة أطفال الشوارع وتحسين ظروف أطفال الملاجئ ودور رعاية الأحداث والمشردين.

ويتضمن برنامج الوزارة العناصر التالية:

1. التعامل مع مشاكل الأسرة المصرية

1. إعداد تشريع جديد بمسمى " قانون حماية الأسرة" يضم كل النصوص الواردة في قوانين العمل يكون ملزماً لجميع اصحاب الأعمال سواء المؤسسات الحكومية أو وحدات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ويحدد كل ما يتصل بإجازات الوضع ورعاية الأطفال وتوفير دور الحضانة وعدم التعسف ضد الأمهات العاملات وضمانات حماية الأسرة حال مرض الأم أو العائل الرئيسي للأسرة. كما يتضمن القواعد المنظمة لرعاية الأم المعيلة والتزامات الدولة نحو رعاية الأرامل. ويتضمن التشريع المقترح النظم والأساليب اللازمة لتوفير

الرعاية الصحية الشاملة للأسرة والحوافز الإيجابية لتشجيع تنظيم النسل بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية للأسرة وأيضاً مع الأخذ في الاعتبار أهمية المحافظة على الثروة البشرية واستثمارها في تحقيق التنمية الشاملة.

2. إضافة نص في " قانون حماية الأسرة" المقترح يضمن حصول الأم العاملة على إجازة لاتقل عن 6 أشهر بأجر كامل لرعاية طفلها وتكون الإجازة بدون أجر لما زاد عن فترة الستة أشهر.
3. ولمواجهة مشاكل الأسر غير المكتملة سوف يتضمن القانون المقترح لحماية السرة إلزام الأب بكفالة اولاده وتقنين الاستقطاع مباشرة من المرتب والحجز على الممتلكات لاستيفاء كفالة الأولاد مع الالتزام بقواعد الأديان والملل و عدم التعارض معها.

2. مشاكل الطفولة

يواجه أطفال مصر قدراً واضحاً من الإهمال وعدم الرعاية المجتمعية الصحيحة، وتبدو الحاجة ملحة لتوفير نظم وآليات الرعاية الحقيقية للطفل المصري لبناء انسان متوازن وقادر على العطاء وخلق أجيال قادرة على المساهمة في بناء المستقبل.

وفي سبيل توفير ظروف أفضل لتنشئة الطفل المصري ورعايته يتضمن برنامج الوزارة الفعاليات التالية:

1. إعادة النظر في مناهج التعليم بهدف تطويرها أسوة بالدول المتقدمة بحيث نكفل للطفل وقت فراغ لمزاولة الهوايات والقراءة الحرة والرياضة كما كان الحال في الماضي لتصبح المدارس معمل تفريخ للرياضيين والموهوبين بدلا من كونها أشغال شاقة للطلاب وإرهاق ميزانية الأسرة بنفقات الدروس الخصوصية.
2. التركيز في المرحلة الابتدائية - ثم المرحلة الإعدادية - على تدريب وتعليم الأطفال العادات السليمة في الصحة والنظام والنظافة الشخصية ونظافة

المكان والأمان وأنماط السلوك القويم، والاهتمام بزرع مفاهيم الثقافة والجمال في الأعمال الفنية والمعمارية لتنمية حاسة التذوق للفنون والإبداعات البشرية.

3. تخفيف الضغط عن الطلاب في المرحلة الثانوية والتحول من مقررات الحشو الى مقررات مفيدة للحياة العملية وتنمية المواهب الابتكارية وتعليم الحرف والمهارات اليدوية بإنشاء ورش في المدارس لتعليم الهوايات كالنجارة وتصليح السيارات والموسيقى والرسم والنحت، ونشر المسابقات الرياضية بين المدارس.

3. مشاكل أطفال الملاجئ وظاهرة اطفال الشوارع

تمثل مشكلة أطفال الملاجئ وظاهرة أطفال الشوارع قضية مجتمعية خطيرة. فأطفال الملاجئ معرضون لأبشع ما في البشر من ضرب وسوء معاملة واعتداء جنسي. وهؤلاء الأطفال لا ذنب لهم و لم يمنحوا حقهم في حياة كريمة اما لموت أحد أو كلا الوالدين أو عدم قدرتهم للصرف عليهم مما يدفع بعضهم للتخلص من أطفاله كما في حالة وجود زوجة أب أو زوج أم . وتبدو نفس المشكلة مع أبناء الشوارع، فنحن أمام معمل تفريخ للعنف والجريمة إذا لم يجد هؤلاء الأولاد الرعاية والوسيلة المشروعة لكسب لقمة العيش.

ويتضمن برنامج الوزارة للتعامل مع تلك المشاكل ما يلي:

1. الدعوة إلى تنظيم حملة لجمع التبرعات لتكوين ميزانية تستخدم في دعم أسر اقرباء اليتامى الراغبين في رعايتهم وتسكينهم معهم (بفرض 300جنيه شهريا للطفل) وذلك يوفر لهؤلاء الأطفال الحماية من مخاطر الحياة في الشوارع والاضطرار للتسول أو تعرضهم للاعتداء الجسدي أو الجنسي وحتى تتوفر فرص لتربيتهم في جو أسرى أفضل من جو الملاجئ.

2. تشجيع المواطنين القادرين للقيام بزيارات دورية للملاجئ وتشجيعهم على رعاية وكفالة يتيم أو أكثر من الأطفال الذين لم يمكن تسكينهم مع ذويهم.
3. اقتراح النظم والآليات لحث الدولة على جمع اطفال الشوارع وايداعهم في الملاجئ كخطوة أولى لأعادتهم لذويهم وادخالهم في المنظومة المجتمعية.

سابعاً: برنامج تطوير خدمات الاتصالات والمعلومات

يمثل الاستخدام العلمي لتقنيات الاتصالات والمعلومات علامة واضحة على تقدم المجتمع وقدرته على توظيف العلم والتقنية لخدمة أهداف التنمية المجتمعية المستدامة. وبرغم التقدم النسبي في نظم الاتصالات واستخدامات تقنية المعلومات، إلا أن هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين فعالية تلك النظم والإمكانيات المتاحة وضمان توظيفها بشكل أفضل في خدمة قضايا التنمية.

ويتضمن برنامج وزارة الاتصالات والمعلومات بحكومة الظل الوفدية ما يلي:

1. ترشيد استخدام الهواتف المحمولة

يتسم استخدام المصريين للهواتف المحمولة بدرجة عالية من عدم الرشد حيث يبالغون في اقتناء أعداد كبيرة من تلك الهواتف وتيسير اقتناءها حتى بالنسبة للأطفال والإسراف في استخدامها – بدرجة أساسية في مكالمات ليست حيوية أو مهمة - ، الأمر الذي يصل بإنفاق المصريين على خدمات الهاتف المحمول إلى عدة مليارات من الجحنيها كان يمكن أن يتجه الجانب الأكبر منها إلة تمويل مشروعات إنتاجية وخدمية تعود عليهم وعلى الوطن بفوائد أكبر وأعم. كما تحقق شركات الهاتف المحمول الثلاثة أرباحاً هائلة تدفعها للإسراف في الحملات الإعلانية لدرجة أن إحدى تلك الشركات دفعت 4 ملايين دولار أمريكي لأحد الفنانين مقابل حملة إعلانية تبث حالياً.

ويتضمن برنامج الوزارة لترشيد استخدام الهواتف المحمولة الفعاليات التالية:

- تدخل جهاز تنظيم الاتصالات لتوجيه شركات تشغيل شبكات الهاتف المحمول لفرض تعرفة إضافية ومتصاعدة إذا زادت مدة الاتصال عن 5 دقائق، على أن يتحمل طرفا الاتصال هذه التكلفة الزائدة.
- زيادة فئة ضريبة المبيعات على المكالمات.
- زيادة فئة الضريبة ورسوم التمغة المفروضة على إعلانات شركات الهاتف المحمول.

2. التحول نحو نظم الحكومة الإلكترونية

إن التطبيقات الحالية للحكومة الإلكترونية لا تعدو أن تكون استخدام الإنترنت في تقديم بعض الخدمات الحكومية للمواطنين وهي المعروفة بنظام B2C، بينما الأساس في نظم الحكومة الإلكترونية المتقدمة أن تتحول المعاملات فيما بين وحدات الجهاز الإداري للدولة إلى معاملات إلكترونية وهو ما يعرف بنظام B2B، لذلك ستعمل الوزارة على تقديم مقترحاتها في سبيل الإسراع بهذا التحول بما يمكّن أجهزة الدولة من رفع كفائتها والتنسيق بين أنشطتها لضمان الترابط والتكامل وعدم تكرار إدخال البينات المرة تلو الأخرى في تعاملاتها .

3. اقتراح بطاقة ذكية لصحة أفضل

من أولوياتنا إنشاء قاعدة بيانات لكل مصري ومصرية بها التاريخ الصحي الكامل مما يفيد في سرعة تحديد الخدمة الصحية المناسبة في حالات الطوارئ أو فى الحلات العادية بما يمكّن الطبيب المعالج من رؤية البيانات قبل بدء العلاج مما يؤدي إلى تقديم العلاج السليم مع تجنب تكرار عمل صور الأشعة والاختبارات والتحاليل بما يحقق سرعة في العلاج وحماية للمريض و خفضاً للتكاليف.

4. التعليم للقرن ال 21

يجب التوسع في تطبيق وسائل التعليم الحديثة المستندة إلى تقنيات الاتصال والمعلومات وذلك بتوفير كمبيوتر لكل تلميذ من السنة الثانية الابتدائية مثلاً

والسعي لتطوير صناعة حاسب آلي صغير محلياً بحيث لا يتعدى ثمنه ال500 جنيه مع توفير وصلات انترنت مجانى (WI-MAX).

وسـوف تعمل الوزارة على نشـر هذه الفكرة والتواصـل مع الشـركات الوطنية التي يمكنها المشاركة في تصنيع الحاسب الصغير، كما ستعمل الوزارة على تنظيم حملة وطنية للتعريف بالمشـــروع ودعوة منظمات المجتمع المدني وشـــركات الأعمال للمساهمة في تمويل المشروع وتيسير حصول غير القادجرين على تلك الحاسبات.

كما سـوف تعمل الوزارة على حشـد الرأي العام للمطكالبة بتغطية جانب من تكلفة المشروع بترشيد ميزانية طباعة الكتب المدرسية .

5. الخدمات الحكومية تحت مراقبة المواطن

إن هناك حاجة للمزيد من الشـــفافية والمراقبة والمتابعة الشـــعبية على الأســـس والمبادئ والاتفاقات والقرارات والتصرفات الحكومية ذات التأثير على الصالح العام ، كما يجب إتاحة الفرصـــة الكاملة للمواطنين لمناقشـــة هذه الأمور وإبداء الرأى بشـــأنها والمطالبة بتغييرها أو نقضـــها. و من المهم أيضـــا أن تمتد هذه الرقابة إلى الإيرادات والمصروفات الحكومية ووضع معايير لقياس الأداء.

وســـوف تعمل الوزارة على اقتراح النظم والتشـــريعات الكفيلة بتوفير إمكانية الوصول إلى تحقيق هذه الرقابة المجتمعة على التصرفات الحكومية.

6. مبادرة المعلومات من حق المواطن

حيث يكفل الدستور حرية الرآى وتداول المعلومات ـ لذلك تتبنى الوزارة إصدار قانون لحرية الحصول على المعلومات سواء للإعلام أو لغيره من هيئات أو منظمات المجتمع أو الأفراد، ورفع القيودىالإدارية والأمنية على إجراء الاستقصاءات والمسوح الاجتماعية واستطلاعات الرأي العام. كما سوف تتبنى الوزوارة تضمين مشروع القانون المقترح ضمان سرية المعلومات الشخصية و تنظيم تداولها بين الجهات المختلفة بعد استئذان المواطن فى بعض الحالات، وتمكين المواطن من

الاطلاع على المعلومات الشخصية المدونة الخاصة به وامكانية تصحيح ما هو ليس صحيحا.

ثامناً : برنامج الدفاع عن حقوق المواطنين في حياة أفضل

يواجه المواطن المصـري العديد من المشـكلات الحياتية اليومية التي تبدد طاقاته وتسـتنزف قدراته الأمر الذي يحول بينه وبين الحصـول على مسـتوى مقبول من جودة الحياة. وتنعكس ردود أفعال المواطنين على تلك المشكلات في صورة وقفات احتجاجية واعتصـامات في مواقع العمل وفي الميادين العامة وأمام مجلسـي الشعب والشـورى ومجلس الوزراء، بل وصـل الأمر إلى إقامة مئات من المتضـررين لأيام طويلة على أرصـفة الشـوارع كما حدث مع خبراء وزارة العدل الذين اسـتمرت إقامتهم على رصيف الوزارة لأيام متعددة. وإدراكاً من حكومة الظل الوفدية لخطورة اسـتمرار هذا النسـق وضـرورة إيجاد الحلول الإيجابية لعلاج هذه المشـكلات ومنع تكرارها، سوف تتعامل - وبشكل عاجل وحاسم - مع المشكلات التالية:

1. مشكلة مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي وما يتضمنه من السلبيات التي تحد من فعاليته في توفير خدمات العلاج للمواطنين بالمستوى الذي يفي بالتزام الدولة حسب نص المادة رقم 17 من الدستور بأن " تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، وذلك وفقاً للقانون".

   وسـوف تتقدم وزارة الصـحة بحكومة الظل بمشـروع قانون بدجيل للتأمين الصحي الاجتماعي.
2. قضـية إهدار الثروة الوطنية من خلال بيع أصـول الدولة خاصـة للأجانب والعرب وبقيم تبدو متدنية، وانحراف المشـترين عن شـروط التعاقد مع الدولة [عمر أفندي مثلاً].

وســوف تقوم وزارة الاســتثمار بحكومة الظل بمراجعة شــاملة لبرنامج " إدارة أصـول الدولة" وتقييم نتائجه وسـلبياته، وإعداد مشـروع قانون ينظم التعامل في تلك الأصول ويضمن حقوق المواطن المصري في ثروة الوطن.

3. مراجعة المشـروعات الكبرى التي اسـتنزفت مليارات الجنيهات من دون عائد أو جدوى، ومنها مشروع توشكى وفوسفات وأبو طرطور.

وسـوف تعد وزارات الاقتصـاد والاسـتثمار والصـناعة والتجارة دراسـات حول تلك المشروعات وتتقدم باقتراحات معالجة سلبياتها.

4. مشكلة الفساد وانتشاره في كثير من مجالات الحياة في مصر وتأثيره في استنزاف موارد الوطن من أراضــي الدولة وإهدار كافؤ الفرص ودعم الاحتكارات وإســاءة استخدام السلطة من جانب كثير من القيادات الإدارية والسياسية، وكذا تضارب المصـالح وطغيان المصـالح الخاصـة لكثير من القايدات في مواقع مهمة بالدولة على الصالح العام.

وسـوف تعمل الحكومة على إعداد مشـروع قانون " مكافحة الفسـاد" ومشـروع قانون " منع تضارب المصالح"، ومشروع قانون جديد " لمحاكمة الوزراء".

5. قضية تحديد الحد الأدنى للأجور في ضوء المادة رقم 23 من الدستور التي تنص على ربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول . كما تصبح قضية تحديد الحد الدنى للأجور وتفعيل دور المجلس القومي للأجور بشكل أفضل مسألة محورية في مواجهة حالات ارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم.

وسوف تعد وزارة الاقتصاد بالحكومة مشروعاً بقانون لتحديد الحد الأدنى للأجور وكذلك الضوابط التي تحقق العدالة والتوازن في هيكل الأجور على المستوى الوطني وفي القطاعات الثلاثة الساسية – القطاع الحكومي، القطاع الخاص، قطاع الأعمال العام]. كما ستقدم الوزارة اقتراحاتها بشأن آلياتى تفعيل القانون.

6. قضـية ضـعف مسـتوى الإدارة في الوحدات المحلية وانتشـار حالات الفسـاد في كثير من إداراتها وخاصـــى الإدارات الهندســـية، وتغلب المركزية وعدم توفر الصلاحيات المناسبة للقيادات المحلية للنهوض بمسئولياتهم وخاصة في قضايا التنمية المحلية.

وســـوف تعد وزارة التنمية المحلية مشـــروع قانون جديد للإدارة المحلية يأخذ بالمفاهيم الحديثة في نظم الحكم المحلي - مع المحافظة على جوهر الدولة الموحدة – وتعميق اللامركزية وإعادة هيكلة الوحدات المحلية بهدف تدعيم الحكم الـديمقراطي وإشـــاعـة العـدل والمســـاواة بين منـاطق الجمهوريـة ومحافظاتها . كما يهدف مشـروع القانون إلى الحد من سـيطرة الحكومة المركزية على شـئون المحليات ، مع ضـرورة تفعيل نظام الأقاليم الاقتصـادية الصـادر به القانون رقم 475 لسـنة 1977 وتعديلاته، بهدف تحقيق التكامل والتناسـق بين عمليات ومشـــروعات التنمية المتكاملة فيما بين المحافظات التي يتكون منها كل إقليم اقتصادي.

7. مواجهة البطالة وتنمية المشروعات الصغيرة

تمثل البطالة أخطر مشـــكلة تواجه الاقتصـــاد المصـــري وتهدد اســـتقرار الوطن الاقتصـــادي والاجتماعي والســـياســـي. فقد بلغت نســـبة المتعطلين ما يقرب من 10% من قوة العمل البالغ حجمها 26 مليون، كما تؤكد الأرقام انتشـــار البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

وســـوف تعد حكومة الظل الوفدية برنامجاً لمواجهة مشـــكلة البطالة يرتكز على المحاور التالية:

1. الدعوة لزيادة معدلات الاســـتثمار وتحســـين مناخ الاســـتثمار لخلق أكثر من 750000 فرصـــة عمل ســـنوياً لاســـتيعاب الداخلين الجدد في ســـوق العمل وتخفيض عدد المتعطلين تدريجياً.

2. توفير فرص تدريب العمالة الفنية ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية لفتح مجالات عمل لها في الدول المستوردة للعمالة خاصة العربية منها.
3. ترشيد التوزيع الجغرافي للاستثمارات وإنشاء وحدات إنتاجية قريبة من مراكز التجمعات السكانية خاصة في الريف.
4. تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وإنشاء شركة - شركات - مساهمة كبرى لتوفير الدعم الإداري ومصادر التمويل والمساندة التكنولوجية وتسويق المنتجات لتلك المشروعات.
5. الدعوة لتطوير دور الصندوق الاجتماعي للتنمية ليتوسع في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتجهيزها في شكل يمكن للباحثين عن فرص العمل المنتج الاستفادة بها في إقامة مشروعات لها جدوى، وزيادةى مساهمته في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وفق شروط ميسرة وبفائدة تمويل رمزية.
6. تشجيع البنوك التجارية الوطنية على توفير التمويل اللازم للتوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساندة الفنية للحاصلين على القروض.
7. الدعوة لتوجيه المؤسسات الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام إلى تطبيق نظام التعهيد وذلك بطرح ما تحتاجه من خدمات بسيطة [أعمال نقل العاملين، إدارة المطاعم والكافيتريات، أعمال النظافة،.] في مناقصات بين أصحاب المشروعات الصغيرة التي يرشحها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبذلك تتخفف من أعباء إدارة تلك الأنشطة الهامشية في نفس الوقت الذي تخلق فيه سوقاً مهمة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

8. حفز رجال الأعمال وشـــركات القطاع الخاص على مســـاندة إنشـــاء وتنمية المشـــروعات الصـــغيرة في مجالات الصـــناعات المغذية والخدمات الإنتاجية البســـيطة وذلك بتخصـــيص نســـبة من أر باحها لتمويل ومســـاندة تلك المشروعات وخصم تلك النسبة من وعاءها الضريبي.

8. مواجهة الفقر وتأمين الحق في الغذاء للجميع

تمثل مشـــكلة الفقر أحد أهم المشـــاكل التي تحظى بعناية الحكومة، إذ تؤكد الدراسات الدولية التزايد المضطرد لأعداد الفقراء في مصر. وتشير أكثر الدراسات تفاؤلاً إلى أن 16.7% من المواطنين أي ما يقرب من 13 مليون مصـري يعيشـون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار في اليوم] و أن 42% من المصريين أي 32 مليون يعيشـــون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 ما يعادل دولار يوميا]، وأن أعلى معدلات الفقر يتركز في الوجه القبلي .

ويتوا كب مع مشـــكلة الفقر ويؤثر فيها تزايد أعداد المتعطلين عن العمل، إذ تبلغ نسبة البطالة وفقاً للأرقام الرسمية ما يقرب من 10%من قوة العمل، وتتزايد هذه النسبة إذا أخذنا في الاعتبار أعداد الذين يعملون في أعمال هامشية غير منتجة أو في أعمال لا تتناسب ومؤهلاتهم العلمية.

لذا تعد وزارة التضامن الاجتماعي بالحكومة إستراتيجية تهدف إلى تخفيض نسبة الفقر إلى النصف في عام 2015، تتضمن ما يلي:

1. إيجاد مزيد من الفرص الاقتصـادية للفقراء من خلال إعادة توجيه الصـندوق الاجتماعي للتنمية إلى هدفه الأصيل الذي أنشئ من أجله وهو المساعدة في تخفيف مشكلة الفقر.
2. حفز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.

3. مراجعة وترشـيد برامج الدعم التي تقدمها الدولة لتحقيق مزيد من الضـبط بحيث تتجه فعلاً إلى المسـتحقين ويتم التخلص من أشـكال الهدر والفاقد نتيجة سـوء الإدارة وعدم التحديد الدقيق للمسـتهدفين بالدعم، وكذا افتقاد الضوابط الدقيقة للتحقق من فعالية هذا الدعم.
4. توفير فرص وإمكانيات تنمية مهارات الفقراء حتى يسـتطيعوا رفع قدراتهم المهنية وتحسـين فرصـهم للحصـول على عمل منتج وذلك بتطوير برامج التعليم خاصة للإناث.
5. تحسـين مسـتوى الخدمات الصـحية وبرامج مكافحة الأمراض خاصـة في المناطق الريفية.
6. توجيه نسـبة متزايدة من الاسـتثمارات الحكومية للتطوير الاقتصـادي وخلق فرص العمل في الريف وصعيد مصر حيث تبلغ معدلات الفقر أعلاها.
7. تفعيل شـبكات الضـمان الاجتماعي للمسـاعدة في مواجهة الاضـطرابات المتوقعة وغير المتوقعة في الدخل/الاسـتهلاك للفقراء وذلك بزيادة المبالغ المخصـصـة لبرنامج المعونات الغذائية، وتوفير المزيد من الإعانات النقدية التي تقدمها وزارة الضمان الاجتماعي.
8. تصـميم برنامج وطني لتحسـين تغذية الفئات المهمشـة مع التركيز على حماية الأطفال، ودعم جهود المجتمع المدني في مشروعات بنك الطعام.
9. الربط الموضوعي بين إستراتيجية مكافحة الأمية وتعليم الكبار وإستراتيجية القضاء على الفقر نظراً للتفاعل الشديد بين حالات الفقر وانخفاض مستوى التعليم أو الأمية.
10. توفير نظام للإعانات الاجتماعية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتوفر لهم فرص العمل ولا يوجد لهم عائل يرعاهم. ويتم احتسـاب قيمة الإعانة الشـهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات

الإنسان فوق خط الفقر مضافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضية التي قد يحتاجها المواطن.

11. توفير نظام متطور لتوفير السكن البديل لمن يعيشون في المناطق العشوائية، أو الذين تنهار مساكنهم أو تتقرر إزالتها كونها آيلة للسقوط. وينص النظام على توفير السكن البديل أو سداد قيمة إيجاريه معادلة لقيمة الإيجار المحتسبة للسكن البديل. ويتم تحديد الترتيبات الخاصة بمدة الاستفادة من هذه الخدمة وشروط الاستمرار في الحصول عليها.

12. تطوير نظام دعم المواد الغذائية وإحلال نظام بديل يقوم على فكرة تسليم المواطن المستحق للدعم بطاقة ذكية تشحن دورياً بقيمة الدعم المستحق للمواطن، وتستخدم في شراء احتياجاته من السلع التي يحتاجها من فروع شركات التجارة الداخلية المملوكة لقطاع الأعمال العام أو من متاجر مماثلة في القطاع الخاص متعاقد معها وفق نظام وشروط الضمان الاجتماعي. وتتحدد قيمة الدعم للفرد باحتساب متوسط تكلفة سلة الغذاء العادية للمواطن العادي والتي توفر له الحد المعقول من احتياجاته الغذائية.

تاسعاً: برامج التنمية الثقافية والرياضية والشبابية

تعد وزارة الثقافة والتنمية الحضارية، ووزارة الرياضة، ووزارة الشباب مشروعات ثقافية ورياضية وأنشطة شبابية تسد النقص الواضح في تلك الأنشطة المحورية ويتم تنفيذها من خلال قواعد الوفد ولجانه في مختلف المحافظات. وسيتم الاستعانة في تنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع اتحاد الشباب الوفدي وأصحاب المواهب والكفاءاتى الفنية والرياضية والمهتمين بأنشطة رعاية الشباب من أعضاء الوفد.

حكومة الظـــل

رئيس الحكومـة

نموذج من فعاليات حكومة الظل الوفدية

الأستاذة مارجريت عازر

أمين عام الحكومــة

تحية طيبة،

1. **أرجو اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد الندوة العامة الأولى لحكومة الظل وفق المعلومات التالية:**

1. **موعد الندوة:**

   تعقد الندوة الساعة 5 – 7 مساء الأربعاء 6 إبريل 2011

2. **مكان الندوة :**

   المقر الرئيسي لحزب الوفد 1 شارع بولس حنا – الدقي

3. **المدعـوون:**

   أعضاء حكومة الظل، أعضاء اللجان النوعية بالوفد، أعضاء المكتب التنفيذي، أعضاء الهيئة العليا، شخصيات عامة [مرفق قائمة بالشخصيات من خارج الوفد الذين توجه إليهم الدعوة].

4. **المتحــدث:**

   أ.د. علي السلمي – مساعد رئيس الوفد – رئيس حكومة الظل

5. **موضوع الندوة:**

   خطة التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة

6. **أسلوب النـدوة:**

   عرض الموضوع من جانب المتحدث يعقبه حوار مفتوح مع الحضور.

2. **الترتيبات المطلوبة:**

1. **التنسيق مع الأستاذ فؤاد بك بدراوي سكرتير عام الوفد للحصول على تصريح بعقد الندوة في البهو أمام قاعة الهيئة العليا، واستئجار المقاعد حسب المعتاد في هذه الجلسات.**

2. **التنسيق مع أ.د. فتحي النادي في كل ما يتعلق بترتيبات الندوة.**
3. **التنسيق مع أ. معتز صلاح الدين لأمرين:**

- **ترتيب الإعلام عن الندوة قبل موعدها بوقت كاف والتنويه عن أنها الندوة الأولى في سلسلة ندوات ستعقد تباعاً في نفس الوقت يوم الأربعاء من كل أسبوع، وإعادة التنويه قبل يوم الندوة للتذكير.**
- **ترتيب حضور الإعلاميين وبعض القنوات الفضائية لتسجيل فعاليات الندوة.**

4. **إرسال التنويه الخاص بالندوة إلى الأستاذ وجدي زين الدين لينشر بصحيفة الوفد يوم الثلاثاء 5 إبريل [تعقد غداً ندوة...] ، ثم يوم الأربعاء 6 إبريل [تعقد اليوم ندوة..].**
5. **إرسال دعوات إلى المدعوين حسب الموضح في البند 3/1 أعلاه، وكذلك الأشخاص الموضح أسماءهم في المرفق.**
6. **طباعة ملخص الخطة المرفق وإعداده للتوزيع يوم الندوة.**
7. **تنسيق عملية تسجيل الحضور[الاسم، الوظيفة، الجهة التابع لها، رقم الهاتف، عنوان البريد الإلكتروني].**

3. **في حالة أي استفسارات رجاء الاتصال هاتفياً، وفي حالة أي مشكلات رجاء إبلاغ أ.د. فتحي النادي.**

حزب الوفد الجديد

حكومة الظـــل

حكومة الظل تعد مشروعات قوانين مهمة لمواجهة أسباب الاحتقان الطائفي

صرح الدكتور علي السلمي رئيس حكومة الظل الوفدية أنه في ضوء تكرار الأحداث الدامية على خلفية مشكلة تعقيد الاستجابة إلى مطالب الأخوة المصريين المسيحيين لبناء الكنائس ، وانطلاقاً من التوصيات التي أكدها تقرير اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور جمال العطيفي لبحث أسباب أحداث الفتنية الطائفية بالخانكة في نوفمبر عام 1972، فقد شرعت حكومة الظل في إعداد مشروع قانون بناء دور العبادة الموحد بهدف تحديد المعايير والإجراءات الميسرة لإنشاء الكنائس والمساجد بما يحقق النص الدستوري من كفالة حرية العقيدة ويهيئ الظروف المناسبة لتدعيم مفاهيم المواطنة والوحدة الوطنية.

وأضاف دكتور علي السلمي بأن حكومة الظل مشروع قانون لعدم التمييز في شغل الوظائف العامة بين المواطنين على أساس العقيدة أو الجنس أو أي اعتبارات أخرى، وأن تكون اعتبارات الكفاءة والقدرة وتوفر الشروط الموضوعية لشغل الوظائف هي الأساس في الاختيار، مع مراعاة أن تتم عملية شغل الوظائف من خلال الإعلان، كما سيحدد القانون الوظائف التي يجب شغلها عن طريق إجراء مسابقات عامة.

من ناحية أخرى، تعكف حكومة الظل الآن على إعداد مشروع قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وفق نظام القائمة النسبية غير المشروطة بما يحقق شروط تمثيل المرأة والمصريين المسيحيين تمثيلاً عادلاً ضمن قوائم الأحزاب .

وقد اهتمت حكومة الظل بتحري أسباب الاحتقان الطائفي ومنها المناهج التعليمية والخطاب الديني الإسلامي والمسيحي والخطاب الإعلامي والتي تصب جميعاً في خانة إضعاف الشعور العام بقيم المواطنة ومقومات الوحدة الوطنية، فضلاً عن أن منها ما يزكي الممارسات المشاعر والممارسات السلبية بين كطوائف المصريين ويجعلهم في حالة تربص ببعضهم البعض. لذلك يتولى وزراء التعليم والثقافة والتنمية البشرية ووزيرة الأسرة وحقوق الطفل بحكومة الظل دراسة سبل تنقية المناهج التعليمية وأسس وترقية الخطاب الديني والإعلامي وبرامج نشر ثقافة

المواطنة حتى يمكن سد منابع الاحتقان الطائفي وحماية الوحدة الوطنية وهي حائط السد لمقاومة كل أشكال ومحاولات تقويض استقرار الوطن.

وسوف تعلن حكومة الظل الوفدية في خلال الأيام القادمة نتائج تلك الجهود ونشرها على أوسع نطاق لكسب تأييد المواطنين لها والضغط على الدولة للأخذ بها.

حكومة الظل

مشروع قانون بشأن المواطنة وعدم التمييز

[طُرح من جانب حكومة الظل الوفدية]

قانون رقم لسنة 2011

بشأن المواطنة وعدم التمييز

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه؛ وقد أصدرناه

مادة رقم 1

المواطنة أساس الدولة ، والالتزام بها وحمايتها واجب كل مواطن، وعلى جميع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني العمل على دعمها وصيانتها.

ويقصد بالمواطنة في تطبيق أحكام هذا القانون العضوية الكاملة والمتساوية لأبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن، فالجميع سواء بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو العقيدة أو الجنس أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري.

مادة رقم 2

يتساوى أبناء الوطن المتمتعين بالمواطنة في الحقوق والواجبات التي ترتكز على المساواة، الحرية، المشاركة، والمسئولية الاجتماعية، وهم جميعاً أمام القانون سواء. ولجميع المواطنين من دون تمييز الحق في الحصول على كافة الضمانات والحصانات التي تكفلها القوانين لحماية الأشخاص وممتلكاتهم، كما يتحملون نفس المسئوليات ويتعرضون لنفس العقوبات حال ارتكابهم نفس المخالفات المنصوص عليها في قوانين الدولة.

مادة رقم 3

تلتزم الدولة بجميع مؤسساتها باحترام حقوق المواطنة والمتمثلة في حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في هذا اللجوء إلى القضاء،

والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا.

مادة رقم 4

تلتزم الدولة باحترام القانون وعدم التمييز بين المواطنين في ممارسة حقوقهم الأساسية التي نص عليها الدستور.

مادة رقم 5

يحظر على الدولة وهيئاتها وأجهزتها المركزية والمحلية وشركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص وكافة منظمات المجتمع المدني التمييز بين المواطنين في شغل الوظائف الشاغرة بها بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أواللون أو الأصل الاجتماعي أو المستوى الاقتصاي أو أي معيار آخر للتميز بينهم.

مادة رقم 6

يكون شغل الوظائف في كافة المنظمات الحكومية والخاصة والأهلية بناء على الكفاءة والقدرة وتناسب مهارات وقدرات المتقدمين لشغلها مع متطلبات الوظائف والمحددة في لوائح ونظم تلك الجهات.

ويكون التعيين أو الترقية في الوظائف العامة عن طريق الإعلان الذي يحدد الوظائف المطلوب شغلها والمواصفات المطلوبة فيمن يشغلها، وتتم إجراءات تلقي الطلبات وفحصها واختبار المتقدمين والمفاضلة بينهم وفق القوانين السارية، على أن تعلن نتائجها ويكون من حق جميع المتقدمين معرفة تلك النتائج وأساس اختيار من تم تعيينهم أو ترقيتهم بحسب الأحوال.

مادة رقم 7

تلتزم الدولة بتمكين المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة في شئون الوطن من خلال تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسئولين لتغير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي

المنظم والتظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

مادة رقم 8

يلتزم المواطنون باحترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور، والالتزام بواجباتهم نحو الوطن والمجتمع بدفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية والخدمة العامة ، واحترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين.

مادة رقم 9

تلتزم الدولة بتيسير بناء أو تدعيم او ترميم المساجد والكنائس والأديرة والمعابد وذلك وفق احكام قانون البناء الساري ولائحته التنفيذية وبناء على طلب من الجهة الدينية المختصة.

مادة رقم 10

تكون الجهة الدينية المختصة المشار إليها في المادة السابقة على النحو التالي:

1 . وزارة الاوقاف المصرية فيما يتعلق بالمساجد وما فى حكمها .

2 . بطريركية الأقباط الأرثوذكس اوا الكاثوليك او البروتستانت فيما يتعلق بالكنائس ودور العبادة الخاصة بكل ملة منها .

3 . ادارة الحاخام اليهودى فيما يتعلق بدور العبادة اليهودية.

مادة رقم 11

يحظر على الجمعيات الأهلية المرخص لها القيام بأنشطة الدعوة الدينية على خلاف الترخيص الصادر لها والذي يحدد مجالات نشاطها.

مادة رقم 12

تنظم الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للمواطنين من الديانات المختلفة وفق عقيدة كل منهم، وتلتزم الدولة باحترام تلك الشرائع وإصدار قوانين الأحوال الشخصية المتفقة معها.

مادة رقم 13

أمور العقيدة شأن يخص الفرد نفسه، ولا يجوز التعرض لحرية المواطن في اختيار عقيدته أو تغييرها. ولا يجوز لوسائل الإعلام الخوض في تلك الأمور.

مادة رقم 14

تلغى خانة الديانة في بطاقات الرقم القومي وكافة الوثائق والمستندات الرسمية، ويعاقب بالحبس كل من أجبر مواطناً على التصريح بديانته.

مادة رقم 15

يحظر الترخيص بإصدار الصحف والمجلات أو إنشاء قنوات تليفزيونية فضائية أو محطات إذاعية تقوم على مرجعيات دينية. ويلغى ترخيص الوسائل الإعلامية التي تخالف حكم هذه المادة ويعاقب المسئول عنها بالحبس وفق هذا القانون.

مادة رقم 16

يحظر على مجالس النقابات العامة والفرعية وسائر التنظيمات النقابية المهنية والعمالية ممارسة أي نشاط له صبغة دينية يخالف الأنشطة التي أنشئت من أجلها، ولا يجوز لها أن توجه مواردها لأغراض تتصل بأنشطة مناهضة للمواطنة والوحدة الوطنية.

ولكل عضو من أعضاء النقابة أن يطلب من محكمة القضاء الإداري وقف أي عمل أو إجراء يصدر بالمخالفة لحكم هذه المادة. وتتبع في ذلك القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة.

مادة رقم 17

تكون الوزارات والهيئات العامة والمجالس والأجهزة الحكومية والوحدات المحلية المختصة بالتربية والتعليم، والتعليم العالي، والثقافة، والإعلام المرئي والمسموع والمقروء مسئولة، كل في مجال اختصاصها، عن تنقية المناهج والمقررات التعليمية، والمواد والإصدارت الأدبية والثقافية والعروض الفنية، والمواد التي تبث عبر القنوات التليفزيونية ووسائل الإرسال الإذاعي، من كل ما يناهض المواطنة ويعرض الوحدة الوطنية للخطر، أو يحرض على الفتنة الطائفية ورفض الآخر وإزدراء الأديان والتعريض بمعتنقيها أو إثارة النعرات الطائفية أو المساس بكرامة مواطنين بسبب عقيدتهم.

ويعاقب بالعزل أو الحبس كل من تهاون في تطبيق حكم هذه المادة من المسئولين عن تلك الجهات.

مادة رقم 18

يعاقب بالسجن المشدد أو السجن كل من أنشأ او نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة تلجأ إلى العنف أو التهديد أو تتعمد إذاعة أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية وتقويض المواطنة كأساس للمجتمع وبما يعرض الوطن للخطر.

مادة رقم 19

يعاقب بالسجن المشدد أو السجن كل من حرض بإحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة 171 عقوبات على بغض طائفة من الناس أو على الإزدراء بها أو بعقيدته او الإساءة إلى رموزها الدينية أو اعتدى بأي شكل من الأشكال على دور العبادة الخاصة بها.

مادة رقم 20

لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر.

مادة رقم 21

ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفق قانون الإجراءات الجنائية.

ويجوز للنيابة العامة إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى محاكم أمن الدولة المختصة.

مادة رقم 22

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينيها.

صدر برئاسة الجمهورية في 2011

المشير محمد حسين طنطاوي

حزب الوفد الجديد

حكومة الظل

رئيس الحكومة

من حكومة الظل . . . إلى حكومة الشمس !

أ.د. علي السلمي

رئيس حكومة الظل الوفدية

تحت عنوان " لا تعليق" نشرت صحيفة الأهرام في صدر صفحتها الأولى بتاريخ الثلاثاء 14 ديسمبر 2010 ما يلي" لم يعلق الدكتور أحمد نظيف على سؤال صحفي عما إذا كان هناك تعديل وزاري منتظر قريباً.

وقال حول تشكيل الوفد لحكومة ظل " الظل كويس، ونحن واقفون في الشمس حالياً"، وأول ما يلفت النظر في هذا التعليق من رئيس مجلس الوزراء هو كلمـــــة "حالياً" بما يفيد أنه يمكن أن ينتقل من حالة الوقوف في الشمس لينضم إلى الواقفين في الظل وتلك أول بادرة تشير إلى قبول أهل الحكم لفكرة تداول السلطة وانتقالهم من حالة الحكم إلى خارج السلطة والانضمام إلى صفوف المعارضة.

كما قد يفهم من تعليق د.أحمد نظيف أن أهل الحكم بوقوفهم في الشمس فهم يعانون من حرارتها ويتعرضون لقيظها، وبالتالي فالمنطق يقضي - حرصاً على سلامتهم – أن يتراجعوا ليبحثوا عن مكان ظليل يتنسمون فيه بعض الهواء البارد الذي يخفف عنهم حرارة السلطة وقيظها، وهو ما يصب أيضاً في خانة التداول السلمي للسلطة والذي نجح الحزب الوطني الديمقراطي وحكوماته على مدى الثلاثين سنة الأخيرة في سد كل السبل لتحقيقه.

وفي وصف رئيس الوزراء للظل بأنه " كويس" ما يفيد ترحيبه بفكرة حكومة الظل التي أعلنها حزب الوفد يوم الثالث والعشرين من نوفمبر الماضي وقبل خمسة أيام من إجراء أسوأ انتخابات تشريعية في تاريخ البلاد بشهادة كل من عاش أحداثها – حتى من مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي ذاته، فضلاً عن مرشحي الوفد وباقي الأحزاب والمستقلين، وحتى بشهادة اللجنة العليا للانتخابات، وتعليقات كل منظمات المجتمع المدني المصري التي سمح لها بمتابعة تلك الانتخابات. ونتيجة لفجاجة ما حدث في تلك الانتخابات وصفها ائيس مبارك في كلمته إلى أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم - والفائز بالأغلبية القاضية من مقاعد مجلس الشعب – بقوله" ما شهدته الانتخابات من تجاوزات ليعكس سلوكيات سلبية ومرفوضة من

بعض المرشحين ومؤيديهم.. نسعى جاهدين لتغييرها إلى الأفضل، سلوكيات ندينها حاولت الافتئات على إرادة الناخبين باستخدام المال واللجوء للعنف والترهيب..سلوكيات وتجاوزات".

وفي إشارة سريعة لمدى احترام العالم المتقدم ديمقراطياً توجد الآن على الأقل تسعة عشر حكومة ظل في استراليا على المستوى الفدرالي وحكومة ظل أخرى في ولاية نيو ساوث ويلز، جزر البهاما، كندا، فرنسا، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوسوفو، بولندا، رومانيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، تايلاند، أوكرانيا، المملكة المتحدة، اسكوتلاندا، ويلز، وتصبح حكومة ظل الوفد هي الحكومة العشرين على مستوى العالم.

ويعرف العالم المتقدم ديمقراطياً أن وزارة الظل يشكلها حزب لم يحصل على الأغلبية في الانتخابات التشريعية ويكون أعضاء الحكومة هم عادة الذين تسند إليهم الحقائب الوزارية التي مارسوها خلال وجودهم في الظل حالما ينجح حزبهم في الحصول على أغلبية تسمح له بتشكيل حكومة فعلية أو حكومة الشمس على حد تعبير د.أحمد نظيف.

إذن وزراء الظل هم فريق من السياسيين والمختصين في فروع العمل العام جميعها يتابعون أداء الحكومة الفعلية ويقدمون السياسات والحلول والخطط البديلة التي تحقق للوطن أوضاعاً أفضل مما تحققه الحكومة الرسمية.

وانطلاقاً من هذه الفكرة جاءت حكومة الظل الوفدية لتكون آلية الحزب لدراسة أوضاع الوطن ومراقبة تصرفات الحكومة الموجودة في السلطة، ورصد ما يصدر عنها من قرارات وتقييمها وتحليل ما يترتب عليها من سلبيات - أو إيجابيات -، ثم تقديم الحلول لمعالجة مشكلات الوطن والارتفاع بشأنه وتحسين أحوال المواطنين وضمان مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم، كما تختص بالإعداد لتولي الحزب مهام الحكم حال فوزه في الانتخابات التشريعية.

وسوف تعلن حكومة الظل الوفدية في غضون الأيام القادمة برنامجها الذي يغطي كافة مجالات العمل الوطني انطلاقاً من ثوابت الوفد وبرنامجه الأساسي وبرنامجه الانتخابي لعام 2010 للوفاء بوعد الوفد أن يعمل دائماً من أجل عودة الديمقراطية المفتقدة في المشهد السياسي المصري وذلك بطرح مشروع دستور جديد للبلاد يقوم على تأكيد الديمقراطية ويعتمد النظام البرلماني ويضع الأسس والضمانات لتحقيق التوازن بين السلطات وتأمين تداول السلطة، وحماية التعددية الحزبية وتحرير الأحزاب والقوى السياسية من القيود غير المبررة قانوناً.

كما سوف تنشغل حكومة الظل الوفدية بإعداد مشروعات القوانين الأساسية الضرورية لتأمين مصالح الشعب وحمايتها من تغوّل الحكام والمفسدين في جميع المجالات وفي مقدمتها قانون محاكمة الوزراء، وقانون محاربة الفساد، وقانون منع تضارب المصالح للوزراء وغيرهم من شاغلي المناصب العامة، وكذلك تعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلس الشعب والأحزاب لتأكيد نظام انتخابي ديمقراطي بالقائمة النسبية غير المشروطة يحقق للمواطن حرية اختيار من يمثله تحت إشراف قضائي إيجابي.

من جانب آخر، تعمل حكومة الظل الوفدية على إعداد برنامج متكامل يحدد أسس وأولويات تحقيق التنمية الوطنية الشاملة ومعالجة كافة القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها التنمية الصناعية والزراعية وتطوير الخدمات الإنتاجية من نقل واتصالات، وجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية لخلق فرص العمل المنتجة للتعامل الفعال مع مشكلة البطالة. وسوف تقدم حكومة الظل الوفدية للشعب المصري مجموعة من السياسات والأفكار تطرح الفرص المهدرة في الوطن والتي تغافلت عنها حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً ومنها فرص تنمية الموارد المائية للوطن من كافة المصادر، وفرص استثمار الطاقة الشمسية، وفرص التنمية العمرانية

المستدامة وفي مقدمتها تنمية سيناء ومناطق الوادي الجديد والوصول بالحيز المعمور إلى 25% على الأقل من مساحة مصر في أسرع فترة ممكنة.

ويعمل وزراء الظل الوفديون في تكامل وتناغم لتطوير منظومات الخدمات الأساسية في البلاد وتقديم أفكار وبرامج لتطوير التعليم والخدمات الصحية ونظام متطور للتأمين الصحي الاجتماعي، وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية وإقامة شبكة متكاملة من نظم ومؤسسات الضمان الاجتماعي لتخفيض الفقر إلى النصف بحلول العام 2015 وتأكيد فرص تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية وتأكيد العدالة الاجتماعية.

وتولي حكومة الظل الوفدية عناية خاصة بمجموعة من القضايا ومجالات العمل الوطني التي لم تلق الرعاية والاهتمام من حكومات الحزب الحاكم منذ توليه السلطة وحتى الآن وفي مقدمتها التخطيطج لنهضة ثقافية وفنية ورياضية شاملة والاهتمام العلمي بالبيئة ومشكلاتها من منظور حديث يواكب اهتمام العالم بالتنمية الخضراء والتغير المناخي. كما تولي حكومة الظل الوفدية قضية اهتماماً خاصاً بتطوير منظومة النقل من منظور استراتيجي باعتبار النقل ليس مجرد خدمة ولكنه بالأساس نشاط اقتصادي في ذاته قادر على قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتوليد قيمة مضافة عالية وضمان قدرة تنافسية هائلة لمصر تستثمر موقعها الجغرافي وإمكاناتها الطبيعية والبشرية غير المستثمرة.

إن حكومة الظل الوفدية تجربة ديمقراطية غير مسبوقة في مصر والعالم العربي، وهي تمثل سبيلاً ديمقراطياً يستثمر طاقات وخبرات وقدرات أعضاء الوفد لخدمة قضايا الوطن وتقديم البدائل الأفضل للسياسات والتوجهات التي يفرضها الحزب الحاكم وتستمر حكوماته في تنفيذها برغم كل ما ينشأ عنها من كوارث ومصائب يعاني منها المواطنون، وتقدم الحلول الأنجع للمشكلات المزمنة والمتكررة التي تعجز حكومات الحزل الحاكم عن إيجاد حلول لها من دون أن تعترف بهذا العجز والتقصير.

إن النغمة التي تكررها حكومات الحزب الوطني دائماً لتبرير عجزها وفشلها في تحقيق مستوزى الحياة اللائق للشعب المصري بعد حكم طال لفنرة تربو تقترب من الستين عاماً – أي منذ بداية نظام يوليو – هي اتهام الشعب بأنه سبب كل المشكلات نتيجة ما أسماه أهل الحكم " المشكلة السكانية" وادعاء أن زيادة عدد السكان يلتهم عوائد التنمية، وهي مقولة باطلة حيث أن زيادة أعداد السكان هي في الحقيقة نتيجة لفشل التنمية وعجز حكومات الحزب الحاكم عن تحقيق الطفرات التنموية الخلاقة وتوظيف موارد الوطن وفق أساليب علمية غير تقليدية، وعجزها عن الكشف عن الموارد غير المستغلة والطاقات الهائلة للمصريين وإهدارها للفرص التنموية الهائلة التي يمكنها تحويل مصر في سنوات قليلة إلى عملاق اقتصادي لا يقل عما حققته تركيا وعدد سكانها يقارب عدد أهل مصر، ناهيك عن الهند والصين وعدد سكاان كل منهما أكثر من خمسة عشر مثل عدد سكان المحروسة ومع ذلك حققت كل منهما نمواً اقتصادياً رائعاً وتتنافس كل منهما على صدارة الاقتصاد العالمي!

وفقط كلمة أخيرة،

إن إقدام الوفد على تشكيل حكومة الظل إنما ليثبت للمصريين أن إدارة شئون الوطن ليست حكراً على الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته التي يقف رئيسها وأعضاؤها في الشمس منذ يوليو 2004، وقد يكون آن الأوان ليبحثوا عن مكان لهم في الظل وأن يتأملوا الحكمة التالية:

"لو دامت لغيرك ما آلت إليك"

وعلى الله قصد السبيل!

استراتيجية حزب الوفد

في مرحلة ما بعد مبارك

الموقف الحاضر بعد تنحي الرئيس السابق مبارك

تم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد لفترة انتقالية غير محددة المدة.

1. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعطيل الدستور وقيامه بإدارة شئون البلاد وإصدار قرارات بقوانين وتمثيل رئيسه للدولة، تحديد فترة الانتقال بستة أشهر أو لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى أيهما أقرب.
2. تكليف حكومة الفريق أحمد شفيق بالاستمرار في تسيير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة من دون تحديد موعد محتمل لذلك.

النتيجة الأساسية

في مقدمة النتائج المترتبة على نجاح ثورة 25 يناير 2011 وانتقال السلطة مؤقتاً إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ما يلي:

1. انهيار الحزب الوطني الديمقراطي وفقده أي مصداقية وضياع فرصه في الحياة السياسية في الانتخابات القادمة.
2. توافق الخط العام للمجلس الأعلى مع مبادرة الوفد مع قيام المجلس بمهام رئيس الجمهورية بدلاً من تشكيل مجلس رئاسي.
3. تواضع تأثير الإخوان المسلمون نتيجة مواقفهم المتضاربة ورفض شباب 25 يناير أي محاولة من جانب الجماعة لاحتواء ثورتهم أو التأثير عليها.
4. ضعف تأثير الدكتور محمد البرادعي في ثورة 25 يناير واتجاه الأغلبية لرفضه باعتباره يحمل أجندة أمريكية، وقد أعلن نفسه عدم الترشح في الانتخابات الرئاسية القادمة.
5. اختفاء تأثير الأحزاب السياسية أثناء أيام الثورة بما في ذلك حزبي التجمع والناصري.

فرص الوفد للتأثير في المشهد السياسي

يستخلص من التحليل السابق أن هناك فرصة جيدة جداً للوفد لكي يلعب دوراً وطنياً مهماً في توجيه الأحداث أثناء الفترة الانتقالية، خاصة مع وضوح التقارب الفكري بين خطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين التوجهات الأساسية للوفد في طريقة التعامل مع متطلبات تحقيق الانتقال السلمي للسلطة.

ومن ثم يقترح الإسراع بالأمور التالية:

1. مناقشة وإقرار الاستراتيجية المقترحة لتفعيل دور الحزب ومساهماته في المشهد السياسي الراهن.
2. استكمال تشكيلات اللجان العامة بالمحافظات.
3. اعتماد تشكيلات اللجان النوعية.
4. تشكيل اتحاد المهنيين الوفديين.
5. البناء على ما تحقق من تطوير في منظومة الوفد الإعلامية.

العناصر الأساسية لاستراتيجية الوفد للفترة الانتقالية [منتصف فبراير – منتصف يوليو 2011]

1. أهداف الوفد الاستراتيجية

يهدف الحزب إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تأكيد مواقف الحزب المتوافقة تماماً مع أهداف ومطالب ثورة الشباب والشعب في 25 يناير 2011 والمتمثلة في اختيار الحل الديمقراطي المبني على النظام البرلماني والتعددية السياسية وحرية تكوين الأحزاب وتطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة وإعادة بناء الجداول الانتخابية على اساس قاعدة بيانات الرقم القومي واعتماد بطاقة الرقم القومي أساساً في إثبات شخصيات الناخبين وفي عمليات التصويت.
2. التواصل مع القيادة الجديدة للبلاد لطرح رؤية الحزب بالنسبة للسياسات والممارسات الواجبة لضمان الانتقال السلمي للسلطة في نهاية الفترة الانتقالية

تمهيداً لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة وبناء مستقبل الوطن والارتفاع بمستوى حياة المواطنين وتحسين جودة الحياة للمصريين.

3. دعم مصداقية الوفد لدى أعضاءه والجماهير المصرية العريضة وتأكيد صورة ذهنية إيجابية بالانتشار السريع بين جماهير الشعب وترويج ثوابته ومبادئه الداعية إلى حرية الوطن والمواطن، وتوضيح التزامه بالديمقراطية بعناصرها الرئيسية المتمثلة في التعددية الحزبية وتداول السلطة وسيادة القانون.
4. الارتباط بقضايا الجماهير والدفاع عن حقوقهم والتصدي لأي محاولات لعودة فلول النظام الذي أسقطه الشعب وتحذير المواطنين من الاستسلام مرة أخرى لمظاهر القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
5. العمل مع الجماهير وكافة منظمات المجتمع المدني المتوافقة في توجهاتها مع مبادئ الحزب خلال الفترة الانتقالية - وما بعدها - للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين وتقديم الفكر والجهد لتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم ولتهيئتهم لمباشرة الممارسة الديمقراطية في الانتخابات القادمة.
6. طرح رؤية الوفد للسياسة الخارجية المصرية ومقترحاته لاستعادة الدور المصري الرائد في كافة الأمور والقضايا الإقليمية والدولية، والتأكيد على رفض التبعية للقوى الخارجية أياً كانت، والإصرار على مواجهة الصلف والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتهديدها المستمر للشعبين السوري واللبناني فضلاً عن تهديدها الدائم لمصر وشعبها وحضارتها بل ووجودها ذاته، واتخاذ مواقف أكثر عقلانية وموضوعية بالنسبة لتركيا وإيران.

2. المحاور الرئيسة لخطة العمل

تتضمن الخطة المقترحة المحاور التالية:

المحور الأول: التواصل مع القيادة الجديدة للبلاد خلال الفترة الانتقالية

1. اقتراح صياغات مقترحة للمواد الدستورية والتشريعات المنظمة للانتخابات وشئون الأحزاب المطلوب تعديلها وتقديمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
2. اقتراح برنامج عمل عاجل لاستعادة الأوضاع الطبيعية وتحقيق انتعاش اقتصادي سريع وتقديمه إلى رئيس مجلس الوزراء.
3. تشكيل غرفة عمليات لمتابعة التطورات وإبداء رأي الوفد بشأنها وتقديمه إلى الجهات المعنية.

المحور الثاني: تكثيف التواصل مع أعضاء الحزب في كافة المواقع

1. إعداد برنامج زمني لزيارات قيادات الحزب وأعضاء الهيئة العليا والمكتب التنفيذي إلى جميع المحافظات التي بها فروع الحزب، وتنظيم لقاءات مع الجماهير في كل محافظة.
2. إصدار نشرة شهرية مطبوعة تتضمن أخبار الحزب وترسل إلى جميع الأعضاء [ويمكن استبدال بهذا المقترح تخصيص صفحة أو أكثر في صحيفة الوفد لأخبار الحزب وأنشطة لجانه بالمحافظات].
3. تفعيل التواصل مع جميع الأعضاء الذين لديهم عناوين بريد إلكتروني وذلك بإعداد نشرة إلكترونية ترسل لهم آليا بصفة دورية.
4. تنظيم لقاء دوري لرئيس الحزب والقيادات الحزبية مع أمناء لجان الحزب بالمحافظات من خلال تفعيل دور المجلس التنفيذي.
5. تنظيم لقاءات دورية مع ممثلي الحزب أعضاء المجالس الشعبية المحلية.

المحور الثالث: تفعيل دور حكومة الظل الوفدية وتأسيس برلمان الوفد

دعم وتوفير المقومات اللازمة لتفعيل دور حكومة الظل وتنفيذ برنامجها:

1. إعادة تشكيل الحكومة ودمج بعض الوزارات لتخفيض عدد الوزراء.
2. ضم عناصر من القيادات الوفدية الشابة إلى الحكومة.
3. تأسيس برلمان الوفد.[i]

المحور الرابع: تخطيط الخطاب الإعلامي والتواصل الجماهيري للحزب

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة لاقتراح أسس ومعايير الخطاب الإعلامي للحزب، وتحديد الآليات والوسائل والقنوات الإعلامية المناسبة، مع توضيح وتأكيد دور صحيفة "الوفد" في توصيل الرسالة الإعلامية للحزب.

المحور الخامس: تنمية العلاقات مع منظمات المجتمع ذات العلاقة

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة بالمعايير التي يأخذ بها الحزب في تحديد منظمات المجتمع التي يسعى الحزب إلى إقامة علاقات إيجابية معها ودعوتها إلى المشاركة في فعالياته. وتضم المنظمات المستهدفة: النقابات المهنية، النقابات العمالية، نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في حقل العمل الوطني.

المحور السادس: تنمية العلاقات الإقليمية والدولية

يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة بالمعايير التي يأخذ بها الحزب في تحديد المنظمات الإقليمية والدولية التي يسعى إلى إقامة علاقات إيجابية معها ودعوتها إلى المشاركة في فعالياته. وتضم المنظمات المستهدفة: الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية، منظمات حقوق الإنسان، الجامعات ومراكز البحث العلمي في المجالات السياسية والمراكز المتخصصة في شئون الشرق الأوسط.

المحور السابع: الإعداد للانتخابات التشريعية

في ضوء التطورات الأخيرة وإعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسي الشعب والشورى وإجراء انتخابات تشريعية قبل نهاية الفترة الانتقالية في خلال ستة أشهر من الآن، يتم تشكيل مجموعة عمل تعد ورقة بخطة الإعداد لخوض تلك الانتخابات وأسلوب اختيار المرشحين عن الحزب وما يجب توفيره لهم من تدريب وإعداد لممارسة دورهم النيابي، وما يجب على الحزب توفيره من دعم ومساندة بكافة الأشكال.

المحور الثامن: تفعيل اللجان النوعية بالحزب

مراجعة اللجان النوعية وتشكيلاتها وإعادة تطوينها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة. يكلف أعضاء الهيئة العليا بتنسيق أنشطة اللجان ومتابعة إنجازاتها وتحقيق التواصل بينها وبين لجنة تحديث البرنامج.

المحور التاسع: تنشيط معهد الدراسات السياسية وبدء نشاط معهد التنمية الإدارية

1. تعد دكتورة كاميليا شكري مذكرة باقتراحاتها لتطوير المعهد في ضوء التجربة خلال الفترة الماضية والتطورات الحالية والرؤية المستقبلية للحزب.
2. تفعيل المذكرة السابق تقديمها من أ.د. فتحي النادي ووافق عليها الدكتور السيد البدوي رئيس الوفد.

مرفق 1

اقتراح تشكيل برلمان الوفـــد

كان تشكيل حكومة الظل الوفدية بداية صحيحة على طريق تصعيد دور الوفد في العمل السياسي الوطني باعتباره الحزب المعارض الرئيس في مصر وقائد المسيرة الشعبية للوصول إلى حكم ديمقراطي يكون الشعب فيه صاحب القرار في كل ما يخص حاضره ومستقبله، ولتأكيد مقولة الزعيم خالد الذكر سعد زغلول " الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة".

واستكمالاً للبناء الديمقراطي لحزب الوفد يقترح أن يعلن الوفد عن تشكيل "برلمان الوفد" ليكون المنبر الذي يباشر من خلاله الدورين الرقابي والتشريعي الذين كان من المفترض أن يقوم بهما ممثلوه في مجلس الشعب حال تمت انتخاباته بنزاهة. ويصبح تشكيل برلمان الوفد مهماً بعد حل مجلسي الشعب والشورى وفق قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 13 فبراير 2011.

ويتميز اقتراح تشكيل "برلمان الوفد" أنه يصدر عن حزب شرعي من حقه مباشرة كافة الأنشطة السياسية لتحقيق أهدافه وتنفيذ برنامجه. كما أن "برلمان الوفد" سوف ينطلق من رؤية واضحة تتمثل في ثوابت الوفد وقيمه الأساسية فضلاً عما يتمتع به الوفد من شعبية وتواصل مع جماهير الشعب، وما يتوفر له من إمكانيات تتمثل في الأساس في صحيفة الوفد وبوابته الإلكترونية ومقره الذي يسمح بعقد اجتماعات البرلمان.

أهداف برلمان الوفد

يهدف "برلمان الوفد" إلى توفير آلية ديمقراطية للتعبير عن مصالح الشعب والدفاع عن حقوق المصريين. إن "برلمان الوفد" هو عين الشعب الساهرة في مراقبة كل ما يجري على الساحة الوطنية، كما سيكون الآلية التي تراقب عمل حكومة الظل الوفدية وما يصدر عنها من القوانين والقرارات المحققة لمصالح الوطن.

تشكيل "برلمان الوفد"

يتشكل "برلمان الوفد" من ثلاثين عضواً يتم اختيارهم على النحو التالي:

1. عشرة أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء الهيئة العليا.
2. ثلاثة أعضاء يتم انتخابهم من بين أعضاء المكتب التنفيذي.
3. عشرة من نواب الوفد في مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2005 وما قبلها يتم اختيارهم بواسطة الهيئة العليا.
4. سبعة من رؤساء اللجان النوعية يتم ترشيحهم بواسطة الهيئة العليا.

مدة "برلمان الوفد"

تكون مدة "برلمان الوفد" خمس سنوات تنقسم إلى دورات مدة كل منها سنة ميلادية تبدأ من تاريخ أول انعقاد للبرلمان.

ويستمر "برلمان الوفد" ويتجدد تشكيله طالما بقي مجلس الشعب المزوّر قائماً، وينقضي أجله فور حل مجلس الشعب المزوّر.

وفي حالة تكرار عمليات التزوير في انتخابات مجلس الشعب في المستقبل وصدور قرار من الحزب بمقاطعة الانتخابات أو الانسحاب منها يعاد تشكيل "برلمان الوفد" مرة أخرى.

نظام عمل "برلمان الوفد"

1. يطبق "برلمان الوفد" ذات القواعد والإجراءات المتضمنة في لائحة مجلس الشعب بعد مراجعتها وتعديلها لاستبعاد أي شوائب بها تعاكس الأسس الديمقراطية الصحيحة.
2. يؤدي أعضاء "برلمان الوفد" يمين الولاء للشعب أمام رئيس الوفد.
3. يختار أعضاء "برلمان الوفد" رئيساً ووكيلاً في أول اجتماع وذلك بالانتخاب المباشر من بين المرشحين الذين يتقدمون لشغل هذين المنصبين.
4. تنشأ أمانة عامة للبرلمان يصدر بتشكيلها ونظام عملها قرار من رئيسه.

5. تعقد اجتماعات "برلمان الوفد" في المقر الرئيسي للحزب في المواعيد التي يحددها رئيس البرلمان بعد موافقة الأعضاء.
6. يتم تشكيل لجان من بين أعضاء "برلمان الوفد" تختص كل منها بأحد مجالات العمل الوطني بالتوازي مع لجان مجلس الشعب المرفوض.
7. يتم تسجيل مداولات البرلمان ولجانه وتحفظ مضابط ومحاضر الاجتماعات وفق الإجراءات المنصوص عليها في لائحته.

علاقة حكومة الظل و"برلمان الوفد"

1. فور تشكيل "برلمان الوفد" تتقدم حكومة الظل ببرنامجها إليه لمناقشته وإقراره، وفي حالة اعتراض البرلمان على البرنامج يعتبر ذلك سحباً للثقة من الحكومة ويجب عليها أن تتقدم باستقالتها إلى رئيس الوفد.
2. عند تعديل حكومة الظل الحالية أو إعادة تشكيلها يجب أن تحصل على موافقة "برلمان الوفد" على الأعضاء المرشحين لعضويتها.
3. تتقدم حكومة الظل إلى "برلمان الوفد" بمشروعات القوانين التي تقترحها وتتم مناقشتها وإقرارها أو تعديلها أو رفضها بحسب الأحوال.
4. يقدم رئيس حكومة الظل بياناً كل ثلاثة أشهر إلى "برلمان الوفد" يوضح ما تم إنجازه من برنامج الحكومة، وتتم مناقشة البيان وإبلاغ الحكومة بملاحظات أعضاء البرلمان وتوجيهاتهم لزيادة فعالية دور الحكومة.
5. يقدم أعضاء "برلمان الوفد" طلبات الإحاطة والأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة ورئيسها الذين يتوجب عليهم الرد عليها بحسب القواعد المبينة في لائحة البرلمان.
6. يحضر رئيس حكومة الظل جلسات "برلمان الوفد" وكذا الوزراء المعنيين بالموضوعات المطروحة للنقاش بالبرلمان.

7. يجوز لبرلمان الوفد طلب حضور أياً من وزراء حكومة الظل لمناقشته في موضوعات تخص وزارته.

الإجراءات التنفيذية لتشكيل "برلمان الوفد"

1. في حالة موافقة الهيئة العليا - بناء على توصية المكتب التنفيذي- على اقتراح تشكيل "برلمان الوفد" يصدر رئيس الوفد قراراً ببدء إجراءات تشكيل البرلمان ، ثم يصدر قراراً بدعوة البرلمان للانعقاد في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد انتهاء عملية اختيار أعضاء البرلمان.
2. يدعى أعضاء المكتب التنفيذي وأعضاء حكومة الظل الوفدية لحضور الجلسة الافتتاحية للبرلمان.

ملامح الخطاب السياسي لحزب الوفد

ينطلق الوفد في انحيازه للديمقراطية مستنداً لمقولة فؤاد سراج الدين باشا " نحن ننحاز انحيازاً كاملاً للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وكرامته". ولا يزال الوفد متمسكاً بثوابته وكان في مقدمة القوى الوطنية التي أيدت ثورة الشعب في الخامس والعشرين من يناير 2011 وأعلن ضرورة تخلي الرئيس السابق عن منصبه انصياعاً لرغبة الجماهير الثائرة في ميادين التحرير"أن الشعب يريد إسقاط النظام".

وفي هذا المجال لا بد أن يوضح الوفد تقييمه الموضوعي لدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقت أن كان مسئولا عن إدارة المرحلة الانتقالية. فقد تحملت القوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد نتيجة تخلي الرئيس السابق عن منصبه، وكان لها دور في حماية الثورة والتعهد بضمان تحقيق أهدافها في التحول الديمقراطي الكامل. ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يوفق في الوفاء بعهده أن يكون ضامناً لتحقيق أهداف الثورة كما جاء بياناته إلى الشعب أيام الثورة والتي تعهد فيها ألا يكون بديلاً عن الشرعية الدستورية. وقد واجهت الثورة عثرات عديدة نتيجة قرارات غير صائبة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ترتب عليها ضياع فرص حقيقية للتحول الديمقراطي على أساس دستور يؤسس لدولة مدنية حديثة، إلى جانب فشل المجلس في تبني أهداف ومطالب الثوار، وكانت النتيجة إجهاض الثورة

ويتوجه الوفد بخطابه السياسي إلى جماهيره والأمة المصرية توضيحاً لمواقفه المبدئية من القضايا التي تشغل بال المجتمع المصري وتحتل أهمية قصوى مسار التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

الوفد ينحاز إلى الديمقراطية والحرية واستقلال الإرادة الوطنية.

كان تحقيق الديمقراطية هو الهدف الأساسي للقوى الوطنية وفي مقدمتها الوفد على مدار سنوات طويلة. ومنذ الاعلان عن عودة حزب الوفد إلى الحياة السياسية المصرية في 4 فبراير 1978 وهو يتبنى رؤية شاملة للإصلاح السياسي، كانت وما تزال تمثل ثوابت الوفد التي شكلت عنصراً رئيسياً في كفاح الشعب المصري من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية وإقامة دولة المواطنة وسيادة القانون.

وتتبلور رؤية الوفد في:

1. كفالة ودعم الحريات السياسية وضمان حرية ونزاهة الانتخابات،
2. كفالة التوازن بين السلطات الثلاث "التنفيذية . التشريعية . القضائية"،
3. حظر تسلط السلطة التنفيذية على باقي السلطات،
4. إطلاق حرية إنشاء وإدارة مؤسسات المجتمع المدني بكل أنواعها،
5. إطلاق حرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية،
6. حظر تسلط الحزب الحاكم على باقي الأحزاب سواء تشريعياً أو سياسياً،
7. إطلاق حرية الرأي والتعبير،
8. كفالة تملك المجتمع المدني وإدارته لوسائل الاعلام بكل أنواعها،
9. كفالة وتعزيز احترام حقوق الانسان،
10. ترسيخ الممارسة الديمقراطية في كافة مجالات الحياة المجتمعية،
11. إنهاء حالة الطوارئ،
12. إلغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات،
13. الغاء وحظر المحاكم الاستثنائية.

وتلك الرؤية الشاملة تمثل الأساس الصلب لصيانة استقلال القرار الوطني وحماية أمن الوطن والمواطنين.

الدستور أولاً مطلب أساسي للوفد ،وموقفه من الجمعية التأسيسية للدستور

منذ نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير وتخلي الرئيس السابق عن منصبه، كان رأي حزب الوفد هو ضرورة صياغة دستور جديد وفقاً للأسس الديمقراطية السليمة.. يوفر للشعب كل السلطات ويحد من سلطات الحاكم.. وذلك بمعرفة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب انتخاباً حراً مباشراً. ويرى حزب الوفد أن صياغة دستور جديد هدفه مواجهة العيوب الهيكلية في دستور 1971 الذى أعطى رئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة جعلته مهيمناً على كل السلطات "التنفيذية . التشريعية . القضائية"، مع عدم وجود أي أسلوب للرقابة والمساءلة على ممارسته هذه السلطات.

ولكن في ضوء ما بدا من التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة - الذي أدار المرحلة الانتقالية - وتمسك جماعة الإخوان المسلمون وبعض القوى السياسية المنتمية لتيار الإسلام السياسي بنتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي جرى في 19 مارس 2011 وما ترتب عليه من إصدار الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 الذي قرر أن تعقد الانتخابات التشريعية أولاً، فإن الوفد طرح حلاً وسطاً وهو التوافق على مجموعة المبادئ الدستورية الأساسية التي توضح طبيعة نظام الحكم المستهدف والمقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة، ثم توضع هذه المبادئ في وثيقة توقع عليها الأحزاب والقوى السياسية لتلتزم بها حين تتشكل منها المجالس التشريعية الجديدة التي سوف تختار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

وقد صدرت الوثيقة التي أصدرها الوفد وتبناها التحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي شارك فيه حزب الحرية والعدالة وأربعون حزباً، ثم تنكر

حـزب الحريـة والعدالـة للوثيقـة وهـاجم محـاولات إصـدار وثيقـة بمعـايير اختيـار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور.

وقــد أعلــن الوفــد عــن رفضــه أن يســيطر فصــيل واحــد علــى الجمعيــة التأسيسـية للدسـتور، ويتـابع الحـزب نتـائج عمـل الجمعيـة ويشـترط الالتـزام الكامـل لمـا جـاء بوثيقـة التحـالف الـديمقراطي مـن أجـل مصـر ووثيقـة الأزهـر. وسـوف يحـدد الوفـد موقفـه بالاسـتمرار في عضـوية الجمعيـة التأسيسـية أو الانسحاب منها على ضوء ذلك.

موقف الوفد من قضية الجمعية التأسيسية للدستور

لقـد سـاعد الوفـد في تشـكيل الجمعيـة التأسيسـية للدسـتور وأسـهم في جمـع القـوى المدنيـة للمشـاركة في صـياغة الدسـتور علـى أمـل أن يكـون دسـتوراً متوازنـاً يحقـق آمـال الشـعب ويصـل إلى المسـتوى المـأمول في دسـتور الثـورة. ولكـن إصـرار حـزب الحريـة والعدالـة علـى الانفـراد بتشـكيل الجمعيـة ونقضـه للاتفـاق الموقـع بـين رؤسـاء الأحـزاب بحضـور المشـير طنطـاوي وانسـحاب عـدد مـن الأحـزاب والشخصـيات العامـة مـن الجمعيـة نتيجـة لـذلك، جعـل الوفـد يتخـذ موقـف المشـاركة الحـذرة أمـلاً في نتيجـة توافقيـة علـى مشـروع دستور يلتزم واضعوه بما جاء في وثيقة التحالف الديمقراطي ووثيقة الأزهر.

ولمـا كانـت المؤشـرات لا تـوحي بإمكانيـة حـدوث هـذه النتيجـة، فـإن موقـف الوفد الآن يتخلص فيما يلي:

1. المتابعـة اليقظـة لأعمـال الجمعيـة التأسيسـية للدسـتور، والرصـد المسـتمر للمواد التي انتهت لجنة الصياغة من صياغتها النهائية.
2. تحليــل المســودة الرســمية لمشــروع الدســتور الجديــد بالمقارنــة مــع توجهـات وأهـداف الدولـة الديمقراطيـة الحديثـة ذات الطبيعـة المدنيـة، ومـا جــاء فــي الدســاتير الســابقة مــن نصــوص تتفــق واهــداف بنــاء دولــة

الديمقراطية وسيادة القانون، وكذا نص وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر، وثيقة الأزهر من أجل مستقبل مصر، وثيقة الأزهر للحريات.

3. حصر المواد غير المتوافقة مع توجهات وأهداف الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية، وطرح البدائل لتلك المواد واستطلاع آراء مجموعة من السياسيين وممثلي المجتمع بشأن مقترحات الوفد للمواد البديلة للمواد الخلافية في مشروع الدستور.
4. قيادة حملات لتوضيح مدى مخالفة مشروع الدستور لقيم وتوجهات الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية وخروجه على المبادئ الدستورية التي أرستها الدساتير السابقة ومواثيق وعهود حقوق الإنسان، والتواصل مع الرأي العام بشكل مكثف وخلق تيار معارض لتلك المواد والتوجهات
5. تشكيل فريق من المختصين في الفقه الدستوري والقانون لضبط السياق العام وتنسيق أبواب مشروع الدستور كما يقضي الفقه الدستوري ونماذج الدساتير في الديموقراطيات الحديثة.
6. وبالنظر إلى ضبابية أعمال الجمعية التأسيسية للدستور وعدم الشفافية الكاملة في عرض مسودة كاملة بالمعني العلمي، سيحاول الوفد تنسيق مواقف الأحزاب والقوى الوطنية المدنية والليبرالية الأعضاء في الجمعية التأسيسية للدستور، وممارسة ضغط سياسي وشعبي على الجمعية بالتهديد بسحب ممثليهم من عضوية الجمعية على أرضية سيطرة ممثلي الإسلام السياسي على مشروع الدستور ومخالفته لقيم وأهداف الدولة الديمقراطية الحديثة ذات الطبيعة المدنية، والمطالبة بإتاحة المسودة النهائية لمشروع الدستور كما انتهت إليها لجنة الصياغة وتوافق جميع لجان الموضوع.

7. كذلك سوف يسعي الوفد إلى حشد الضغط الشعبي لمطالبة رئيس الجمهورية بالدعوة إلى إعادة تشكيل جمعية تأسيسية [منتخبة أو معينة تمثل فيها جميع أطياف المجتمع المصري بشكل عادل ومتوازن]، وذلك لوضع دستور جديد يؤسس لدولة ديمقراطية حديثة ذات طبيعة مدنية.

وفي جميع الأحوال الإصرار على أن يتم التقيد بالشروط التالية:

1. يكون مشروع الدستور المطلوب الاستفتاء عليه موضحاً به المواد التي تم التوافق عليها باللون الاخضر والمواد التي تم التصويت عليها بالأغلبية باللون الاصفر .
2. تمتد فترة الحوار المجتمعي حول مشرع الدستور وتنشيط جهود الأحزاب والقوي السياسية والمجتمعية في توعية وشرح مشروع الدستور للجماهير الذين لهم حق الاقتراع قبل الاستفتاء، لفترة ستة اشهر كحد أدنى .
3. لا تقل نسبة المشاركة لمن يحق لهم التصويت في الاستفتاء عن 60%.
4. يتم التصويت على باب باب .
5. الموافقة على كل باب بما لا تقل عن 67% من المشاركين في التصويت.

وفي جميع الأحوال سوف تحشد الوفد ويعمل على تنسيق جهود كافة القوى الوطنية للدفاع عن نزاهة وديمقراطية الانتخابات التشريعية القادمة تحت مظلة "الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات".

رؤية الوفد للمبادئ الرئيسة للدستور الجديد

تمثلت رؤية الوفد في "وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر" التي تضمنت المبادئ الأساسية الواجب ترسيخها في الممارسة السياسية للفترة القادمة وصولاً إلى المجتمع الديمقراطي التي قامت من أجله الثورة:

1. مصر دولة مدنية حديثة، وجمهورية ديمقراطية أساسها المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.
2. رئيس الجمهورية رمزً للبلاد.. يلتزم بأن يعهد إلى الحزب[الأحزاب] الحاصل على الأغلبية بتشكيل الوزارة ، وينـاط برئيس الدولة الصلاحيات التقليدية في النظم الديمقراطية دون أن يكون حاكماً مطلقا، بمعنى التحديد القاطع لصلاحياته كحكم بين السلطات الثلاث، كما تتحدد فترة رئاسته بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
3. يحظر على رئيس الجمهورية أن يرأس المجالس العليا للهيئات القضائية بحكم منصبه، وفي حالة كونه رئيساً لحزب سياسي أو جماعة يتعين عليه الاستقالة من رئاسة الحزب أو الجماعة فور انتخابه رئيساً للجمهورية.
4. تداول السلطة أساس النظام السياسي ويتم عبر الاقتراع العام الحر النزيه تحت إشراف "هيئة وطنية مستقلة للانتخابات".
5. الالتزام بالتعددية السياسية، وحرية تكوين الأحزاب بمجرد الإخطار بشرط عدم تعارض مبادئها أو أهدافها أو برامجها أو أساليبها مع المبادئ الأساسية للدستور أو متطلبات حماية الأمن الوطني أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي، وألا تقوم على اساس ديني أو طائفي أو عرقي، وألا يكون لها نشاط عسكري أو

تكـون فروعـاً لأحـزاب أجنبيـة، وأن تكـون السـلطة القضـائية وحـدها هـي المرجع لتقرير ما هو مخالف أو ما يعتبر إخلالاً بالعمل السلمي في عمل الأحزاب.

6. حريـة النقابـات المهنيـة والعماليـة والجمعيـات المدنيـة والأهليـة مكفولـة وفـق القـانون، وعـدم جـواز تـدخل الجهـات الأمنيـة أو الإداريـة في شـئونها، أو تعطيـل انتخابـات مجـالس إدارتهـا أو فـرض الحراسـة عليهـا إلا بمقتضـى حكم قضائي.
7. تحريـر الحركـة النقابيـة مـن التـدخلات الأمنيـة وسـيطرة السـلطة التنفيذيـة وتجنـب تسـييس النقابـات والاتحـاد العـام للنقابـات، وكـذلك الشـأن مـع النقابـات المهنيـة، وضـرورة التقيـد بالمعـايير والاتفاقيـات الدوليـة التـي تنص على حرية النقابات وتفعيل قانون للنقابات المستقلة.
8. كفالـة حريـة منظمـات المجتمـع المـدني وفـق القـانون والمواثيـق الدوليـة، وتأكيـد احتـرام الحقـوق والحريـات المدنيـة والسياسـية والحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة للمـواطنين، واحتـرام الاتفاقيـات والعهود الدولية لحقوق الإنسان.
9. دعـم وحمايـة الحريـات العامـة ضـرورة أساسـية لترسـيخ وحمايـة الديمقراطية التي قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقها.
10. دعـم منظمـات المجتمـع المـدني المدافعـة عـن الحريـات العامـة وحقـوق الانسان.
11. إطـلاق حريـة تأسـيس الصـحف ووسـائل الاعـلام المسـموعة والمرئيـة وتأكيـد حريـة الصـحافة والإعـلام ووسـائل الاتصـالات العامـة بكـل صـورها حـرة، وعـدم جـواز فـرض أي شـكل مـن أشـكال الرقابـة عليهـا إلا فيمـا

يتعارض وقيم المجتمع وأمن الوطن على أن يكون القضاء هو السلطة الوحيدة في تقرير ها التعارض، كما لا يجوز تملك الدولة للصحف.

12. يتم تنظيم الإعلام المرئي والمسموع الرسمي في هيئة وطنية مستقلة يصدر بتشكيلها وتنظيمها قانون خاص.

13. تأكيد استقلال القضاء، وتأكيد حق المواطن أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتجريم محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.

14. تنقية القوانين المعمول بها من جميع النصوص المناهضة للحريات العامة.

15. تأكيد حرية التجمع والتظاهر والاضراب السلمى.

16. حماية حرية التعبير عن الرأي بجميع الطرق بما لا يتعارض مع الآداب العامة.

17. حماية حرية الانتقال والسفر والهجرة.

18. حماية حرمة الحياة الخاصة لكل أفراد المجتمع في إطار النظام العام والآداب.

19. النشاط الاقتصادي الفردي حر، على ألا يضر بمنفعة اجتماعية أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم وكرامتهم.

20. الملكية الخاصة مصونة، ويرعى القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل يدفع مقدماً وفقا للقانون.

21. المصادرة العامة للأموال محظورة .. ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

22. للدولة أن تؤمم بقانون مقابل تعويض عادل أي مشروع له طابع المرفق العام أو الاحتكار ، متى كان في تأميمه تحقيق مصلحة عليا للمجتمع .
23. ولا يجوز لغير المصريين تملك الأراضي الزراعية في مصر إلا في الأحوال التي يبينها القانون.
24. تأكيد الحق في التظاهر السلمي والاجتماعات الجماهيرية العامة السلمية، والدعوة إليها والمشاركة فيها بما لا يتعارض مع سلامة المجتمع والأمن العام، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما يعتبر تعارضاً مع سلامة المجتمع أو الأمن العام.
25. اللامركزية أساس نظام ديمقراطي للحكم المحلي في إطار الدولة الموحدة.
26. يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.

الوفد يؤيد تشكيل البرلمان من مجلس تشريعي واحد

كان الوفد من الرأي المحبذ لتكوين البرلمان من مجلسين مع ضرورة تمكين مجلس الشورى من القيام بدور تشريعي ورقابي فاعل على نمط ما كان في حالة مجلس الشيوخ قبل 1952. ولكن تجربة السنوات التي مضت منذ إمشاء مجلس الشورى قد أثبتت عدم فعالية ذلك المجلس الثاني، الأمر الذي يجعل الوفد يميل إلى الرأي المنادي باقتصار البرلمان على مجلس وحيد.

في نفس الوقت أنه لضمان وجود مجلس نيابي قوي وقادر على القيام بدوره الأساسي في التشريع والرقابة، يرى الوفد ما يلي:

6. أن يكون للمجلس التشريعي سلطة ادخال ما يراه من تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة، وإقرار حقه في قبول أو رفض بنودها بلا قيود أو شروط ودون التقيد بموافقة الحكومة التي لا يجوز لها أن تعدل في أبواب أو اقسام أو بنود الموازنة، ولو كان ذلك في حدود المجموع الإجمالي للاعتمادات للباب أو القسم إلا بموافقة سابقة من المجلس.
7. ربط كل سلطة بالمسئولية السياسية الكاملة لمن يمارسها أمام ممثلي الشعب، وحق المجلس في سحب الثقة من الحكومة عند إخلال أحد أفرادها بالمشروعية الدستورية أو المصلحة العامة.
8. تأكيد ما سبق أن قررناه من إلغاء نسبة الـ50% عمالاً وفلاحين تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في المجالس النيابية، ولضمان توفير الكفاءة السياسية كمعيار لمن يمثل الشعب حتى ولو كان من العمال والفلاحين.
9. عدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة وقطاع الاعمال العام، لتوفير الحرية الكاملة لنواب الشعب في محاسبة الحكومة، وممارسة الرقابة الجادة على أعمال السلطة التنفيذية.
10. الالتزام بمبدأ ألا يجمع المرشح لعضوية المجلس النيابي بين الجنسية المصرية وجنسية أي دولة أخرى، ووفقا لما يشترطه الدستور وتؤيده أحكام القضاء.
11. حظر تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية في أي من اختصاصات المجلس، وخاصة التشريعية، إلا في حالة حدوث كارثة قومية أو اعتداء دولة اجنبية على الأراضي المصرية، ويعتبر أي تفويض مخالف لهذا

الحظر باطلاً ومنعدم الأثر. وفى الحالات التي يتم فيها التفويض يجب أن يكون لمدة محددة ولهدف محدد يقدم الرئيس في نهايتها تقريراً عما اتخذه من إجراءات في ظل التفويض مع التأكيد على أن للمجلس الحق أن يرفض ما اتخذه الرئيس من قرارات في ظل التفويض فتصبح كأن لم تكن.

12. يكون النظام الانتخابي على أساس القائمة الحزبية النسبية غير المشروطة مع السماح للمستقلين عن الأحزاب بالترشيح على قوائم مستقلة، مع فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية.
13. تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
14. تقوم على إدارة العمليات الانتخابية "الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات" ولها كل الصلاحيات في تنظيم أعمال الانتخابات بدءاً من تقسيم الدوائر وإعداد جداول الناخبين ومرورا بتلقي طلبات الترشيح والنظر في الطعون عليها وانتهاء بإعلان النتائج، ويكون لها قوة شرطة خاصة تأتمر بأمر رئيسها.
15. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

موقف الوفد من تأكيد واحترام استقلال القضاء

يؤكد الوفد رفضه لأي شكل من أشكال العدوان على استقلال القضاء أو تغوّل السلطة التنفيذية أو مؤسسة الرئاسة على كرامة القضاة واستقلال

القضـاء، ويؤكـد رفضـة القـاطع لمحاولـة إقصـاء النائـب العـام وتـورط مؤسسـة الرئاسة في هذا الآمر.

إن القضـــاء المصـــري الشـــامخ هـــو المـــلاذ الأخيـــر لحمايـــة الحقـــوق وكفالـــة الحريـات.. وتأكيـداً علـى اسـتقلال السـلطة القضـائية يتعـين علـى الدولـة أن تـوفر لأعضـاء الأسـرة القضـائية الاسـتقلال والحيـدة والرعايـة، حتـى يتفرغـوا لتحقيق العدالة على أحسن وجه، ولتحقيق هذه الأهداف يرى الوفد ما يلى:

7. اســتقلال ميزانيــة الســلطة القضــائية بفصــل ميزانيــة القضــاء عــن وزارة العـدل، علـى أن يتـولى مجلـس القضـاء الأعلـى تحديـد أوجـه الإنفـاق بعيـداً عن أي رقابة أو تحكم من جانب السلطة التنفيذية.
8. تشـكيل المحكمـة الدسـتورية العليـا مـن بـين رؤسـاء الهيئـات القضـائية بحكـم مناصـبهم كـرئيس محكمـة الـنقض ورئـيس مجلـس الدولـة، وأقـدم نوابهـا وأقـدم رؤسـاء محـاكم الاسـتئناف، وذلـك حتـى لا يكـون للسـلطة التنفيذية تأثير على أعضاء المحكمة الدستورية.
9. اختيـار النائـب العـام بقـرار مـن مجلـس القضـاء مـن بـين نـواب رئـيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف.
10. تبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء.
11. تعيين رؤساء المحاكم الابتدائية بقرار من مجلس القضاء الأعلى.
12. الالتـزام بالقواعـد الموضـوعية التـي يضـعها مجلـس القضـاء الأعلـى فـي التعيـين والترقيـة في الوظـائف القضـائية، وكـذلك نـدب وإعـارة القضـاة في أعمـال قانونيـة وفنيـة تحـت اشـراف السـلطة القضـائية بمـا لا يمـس بصـالح العدالة.

13.تـوفير المزيـد مـن الرعايـة والـدعم والتطـوير التكنولـوجي لأجهـزة العدالـة المعاونـة للقضـاء، بمـا يحقـق لهـذه الأجهـزة الموضـوعية والحيـدة والنزاهـة الكاملة.

14.منع ندب القضاة إلى الوزارات وهيئات السلطة التنفيذيـــــــــــة.

15.تـوفير ضـمانات التقاضـي للمـواطنين وإلغـاء كافـة صـور القضـاء الاسـتثنائي وحظـر محاكمـة المـدنيين أمـام محـاكم عسـكرية وإعـادة محاكمـة كـل مـن سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.

16.إعـادة صـياغة مهـام واختصاصـات وزارة العـدل لمنـع تـدخلها وتأثيرهـا في شئون القضـاء.

17.مراجعـة كافـة أنـواع رسـوم التقاضـي وتعـديل مسـتوياتها بمـا يحقـق العدالة وتخفيف الأعباء عن المواطنين.

18.مراجعـة قاعـدة التشـريعات المصـرية وتنقيتهـا مـن القـوانين المقيـدة للحريات، وتطوير كافة القوانين لتتوافق مع مناخ الحرية والديمقراطية.

19.مكافحـة الفسـاد واجـب على الدولـة يتطلـب إنشـاء "هيئـة مسـتقلة للنزاهـة ومكافحـة الفسـاد"، وإصـدار قـانون "منـع تضـارب المصـالح" لشـاغلي الوظائف العامة.

النظام الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ركيزتان لنظام الاقتصاد الحر ؟

يـؤمن الوفـد بـأن تـأمين مسـتقبل الشـعب رهـن بتحقيـق التنميـة الشـاملة، كمـا يـؤمن بـأن قـوة الاقتصـاد الـوطني هـي الدعامـة الاساسـية التـي تسـتند إليهـا حريـة إرادتـه، ومـن ثـم حمايـة أمنـه القـومي.. فالإصـلاح الاقتصـادي لا ينفصـم عـن الاصـلاح السياسـي والاجتمـاعي، وإنمـا هـي خيـوط متشـابكة يتكـون منهـا نسـيج واحـد، هـو الاصـلاح الشـامل، الـذى يفـتح الطريـق إلى النهـوض القـومي..

وبنـاء الاقتصـاد المصـري ينطلـق مـن انتقـاء نمـوذج اقتصـادي فاعـل يحقـق أفضل معدلات التنمية مع ضمان العدالة في توزيع اعبائها وثمارها.

وتتحـدد رؤيـة الوفـد في انتهـاج الحريـة الاقتصـادية أسـلوباً لتحقيـق التنميـة المتسـارعة في اقتصـاد مفتـوح حيـث تكـون الحريـة الاقتصـادية وآليـات السـوق وحريـة المبـادرة هـي ركـائز تنظـيم الاقتصـاد الـوطني. إن الوفـد وإن كـان يـؤمن بالحريـة الاقتصـادية في اطـار المنافسـة الحـرة ويشـجع المبـادرات الخاصـة، إلا أنـه يـؤمن في نفـس الوقـت بعدالـة التوزيـع التـي تعـوض الفـوارق بـين الـدخول وتصـحح الخلـل الـذى يمكـن أن يطـرأ علـى متوسـطات الاسـعار وتكـاليف المعيشة، وذلك من خلال:

1. نظام ضريبي فاعل يحقق العدالة بين فئات الممولين،
2. سياسـة انفـاق رشـيدة تخفـف أعبـاء المعيشـة وتـوفر الخـدمات الاساسـية لجمهور المواطنين.
3. الالتـزام بخطـط وطنيـة شـاملة للتنميـة الاقتصـادية المسـتدامة تشـمل القطـاع الصـناعي والزراعـي والتجـاري والتمـويلي، وتنميـة الصـادرات وترشيد الواردات ، وتطوير وتنمية منظومة النقل.
4. تطوير وترشيد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. إعـادة هيكلـة قطـاع الأعمـال العـام وتحريـر إدارتـه وتـوفير الاسـتثمارات اللازمة لتطويره وتحسين إنتاجيته وزيادة قدرته التنافسية.
6. تطوير وتفعيل قانون منع الاحتكار وحماية المنافسة.
7. مراجعـة وتصـحيح آثـار برنـامج الخصخصـة وضـبط قواعـد إدارة أصـول الدولة بما يتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة.
8. تطـوير نظـم فعالـة لتنشـيط التجـارة الداخليـة والرقابـة علـى الأسـواق وضـبط الأسعار وحماية المستهلك.

9. تطوير سياسات اقتصادية تضمن توزيعاً عادلاً للاستثمارات في مختلف المحافظات بالتناسب مع الموارد المتاحة بها وفرص التنمية.

ويرى الوفد أن مجالات العمل الاقتصادي ذات الأولوية في الوقت الحالي هي:

1. الالتزام بالمعايير الاقتصادية السليمة في إدارة الدين العام المحلي والخارجي وعجز الموازنة، وتنفيذ برنامج وطني لتنمية الموارد الوطنية وترشيد النفقات العامة مع مراعاة متطلبات العدالة الاجتماعية.
2. الالتزام بالشفافية الكاملة في إعداد ومناقشة الموازنة العامة للدولة وتأكيد حق البرلمان في مناقشة واعتماد ومراقبة موازنات رئاسة الجمهورية وكافة المؤسسات السيادية.
3. تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية.
4. تطوير برنامج وطني لإعادة هيكلة قطاعات الصناعة في شركات قطاع الأعمال العام وضخ استثمارات كافية لتطوير سائلها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية.
5. إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأكيد دوره في تمويل التنمية الاقتصادية.
6. حفز وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراتها في الصناعات الجديدة عالية الإنتاجية.
7. الإعداد لمواجهة احتمالات العجز المائي مع تنفيذ برامج التوسع الزراعي، والسعي إلى دراسة الاستخدام الأمثل لمخزون المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف والزراعة في المناطق الصحراوية والجافة وغيرها من تقنيات تساعد في توفير موارد مائية متجددة والمحافظة على المياه المتاحة وترشيد استخدامها.

8. تفعيل استراتيجية متكاملة لتنمية وتعمير سيناء وتبني مشروعاً قومياً لاستصلاح الأراضي وتعمير الصحارى المصرية.
9. تشجيع المصريين في داخل الوطن والمقيمين في الخارج على استثمار أموالهم في مشروعات التنمية، وكذلك حفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر.
10. البدء في تنفيذ استراتيجية وطنية لاستثمار الموارد الوطنية من مصادر الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة، والثروات المعدنية، وتحويل قناة السويس إلى مركز لوجيستي عالمي.

ويرى الوفد أنه لتحقيق رقابة أفضل على أداء الاقتصاد الوطني، فإنه يتعين الالتزام بتطوير الجهاز المركزي للمحاسبات وتأكيد استقلاله وتخويله سلطة إبلاغ النيابة العامة عن أوجه الفساد والقصور في الأداء لمختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، ونشر تقاريره برفعها على موقع الجهاز في شبكة الإنترنت.

من ناحية أخرى، يدعم الوفد تأكيد استقلال البنك المركزي ومسئوليته الكاملة عن السياسات النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي، مع التزام الحكومة بالتنسيق مع البنك في رسم سياساتها المالية.

رؤية الوفد للمواطنة وعدم التمييز بين المواطنين

المواطنة أساس المجتمع وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية مكفولة لجميع المصريين من دون تمييز .فالوفد يرفض جميع محاولات خلط الدين بالسياسة وتمييز المواطنين على أساس معتقداتهم الدينية أو ترويج مفاهيم سياسية معينة باستخدام شعارات دينية واستثارة مشاعر الناس بربط تلك المفاهيم والانحيازات السياسية بجوانب الدين والحلال والحرام سواء من دعاة مسلمين أو رجال دين مسيحيين.

ويـؤمن الوفـد الالتـزام بـدعم الوحـدة الوطنيـة وعـدم التفرقـة أو التمييـز بـين المـواطنين بسـبب الـدين أو العـرق أو العقيـدة أو النـوع أو أي معيـار آخـر. إن الوحـدة الوطنيـة هـي صـمام الأمـان لسـلامة الـوطن واسـتقراره في مواجهـة المخـاطر الداخليـة والخارجيـة. إن الوفـد كـان ومـا يـزال يـؤمن بقيمـة الوحـدة الوطنيـة وأن المصـريين مسـلمين ومسـيحيين نسـيج واحـد، هـم شـعب واحـد يـدين بعضـه بالإسـلام ويـدين الـبعض الآخـر بالمسـيحية والجميـع يؤمنـون بإلـه واحـد، فالـدين للـه والـوطن للجميـع. لـذا يـرفض الوفـد كـل الممارسـات غيـر المسـئولة التـي تصـدر عـن مسـلمين أو مسـيحيين وتهـدف إلـى زرع الفرقـة بـين المصـريين والإسـاءة إلى الأديـان وتعتـرض حريـة العقيـدة وحريـة ممارسـة الشعائر الدينية.

كمـا يطالـب الوفـد المصـريين جميعـاً بالتمسـك بوحـدتهم ورفـض أي محاولـة للتفريـق بيـنهم، كمـا يـدعوهم إلـى نبـذ العنـف وإعمـال العقـل في مواجهـة الشـائعات المغرضـة الهادفـة إلى إثـارة الفتنـة الطائفيـة. ويطالـب الوفـد الأزهـر والكنيسـة بالعمـل معـاً للـدعوة إلـى ترشـيد الخطـاب الـديني لكـل الـدعاة مسـلمين ومسـيحيين، كمـا يطالـب وزارة الأوقـاف بضـرورة الرقابـة الدقيقـة لخطبـاء المسـاجد وخاصـة الأهليـة والزوايـا وغيرهـا مـن الأمـاكن التـي تقـام بهـا صـلاة الجمعـة علـى وجـه الخصـوص لمنـع الخطبـاء مـن الـزج بـأمور السياسـة في خطـبهم ووقـف الاتجـاه الملحـوظ حاليـاً مـن اسـتخدام المنـابر للـدعوة إلى أفكـار سياسـية وتحـريض المصـلين ضـد أفكـار أخـرى علـى غيـر اسـاس مـن العلم الصحيح.

وفي هـذا الإطـار يـؤمن الوفـد بقيمـة المسـاواة بـين المصـريين، فـلا تمييـز بيـنهم في الحقـوق والواجبـات لأي سـبب مـن الأسـباب بمـا يسـتلزم إلغـاء تخصـيص 50% مـن مقاعـد المجـالس التشـريعية للعمـال والفلاحـين حيـث أسـيئ

استخدام فكرة تخصيص نصف مقاعد المجالس التشريعية والمحلية للعمال والفلاحين ولم تتح الفرص لممثلين حقيقين لهاتين الفئتين للتعبير عن مصالحهم. والأفضل الالتزام بحق المواطنة وأنه لا يجوز تفضيل فئة من المصريين على غيرهم، وإنما تفتح الأبواب للفلاحين والعمال للانضمام إلى الأحزاب والنقابات والكيانات المهنية التي تتبنى مصالحهم وتدافع عن قضاياهم.

رأي الوفد في مسئولية الدولة عن توفير أمن الوطن والمواطنين واستعادة الاستقرار وضمان الطمأنينة لجميع المواطنين في جميع أنحاء البلاد.

إن وفاء الدولة بمسؤوليتها عن توفير أمن الوطن والمواطنين هو مطلب رئيسي من الرئيس المنتخب ، وهو ما يتطلب اتباع أساليب غير تقليدية في تأمين المواطنين وحماية الممتلكات وسد منافذ ترويع المواطنين. وفي ضوء عدم استكمال التواجد الأمني لأفراد الشرطة وبالنظر إلى الرغبة في عدم إشغال القوات المسلحة بأمور الأمن الداخلي ونظراً لنجاح تجربة اللجان الشعبية، قد يكون من المفيد تشكيل " كتائب الشباب الوطني" تضم الآلاف من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا الباحثين عن عمل وتكليفهم بحماية المنشآت العامة والخاصة ومراقبة وتنظيم حركة المرور وتوفير تواجد مستمر في الشارع المصري في كافة المدن. ويكون لهذه الكتائب زي خاص ويتم تدريبهم بسرعة بواسطة أفراد من القوات المسلحة ويتم تزويدهم بوسائل خفيفة للتصدي لأعمال البلطجة والتخريب. ويمنح هؤلاء الشباب مكافآت معقولة عند الحد الأدنى للأجور.

رأي الوفد في الطبيعة المدنية لهيئة الشرطة ودورها في استعادة الأمن.

إن تأكيد مدنية هيئة الشرطة يحتم التفكير في العودة أن يكون وزير الداخلية من رجال القانون أو القضاء. كذلك يجب تطوير قانون هيئة

الشـــرطة لإضـــافة نـــص يجعـــل الشـــرطة خاضـــعة لرقابـــة القضـــاء في كافـــة ممارسـاتها. كمـا يجـب إبعـاد جهـاز الأمـن الـوطني عـن وزارة الداخليـة وجعلـه تابعـاً مباشـرة لـوزارة العـدل كمـا هـو الحـال بالنسـبة لمكتـب التحقيقـات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية FBI.

ويـرى الوفـد أن مـا تحقـق حتـى الآن مـن عـودة الشـرطة إلـى التواجـد علـى السـاحة المصـرية هـو أمـر محمـود، ولكـن هنـاك أسـباباً موضـوعية تـدفع إلـى حـالات مـن الانفـلات الأمنـي بسـبب المشـكلات التـي يعـاني منهـا المواطنـون والتـي طـال إهمالهـا وتجاهلهـا علـى مـدى سـنوات حكـم الـرئيس المخلـوع. ويمكن التعامل مع تلك الحالات على النحو التالي:

1. إعـلان برنـامج واضـح للحكومـة لبيـان كيـف سـتتعامل مـع مطالـب النـاس والمدى الزمني المعقول لعلاجها.
2. اتخـاذ إجـراءات اقتصـادية سـريعة للتخفيـف مـن حـدة مشـكلات الفقـر والبطالة وحالات الحرمان الشديدة التي تعاني منها غالبية المصريين.
3. الإسـراع بتطبيـق النظـام المقتـرح لتحديـد الحـدين الأدنى والأقصـى للأجـور وأسـلوب إزالـة التفـاوت الرهيـب بـين رواتـب ومكافـآت القيـادات في الجهـاز الإداري للدولـــة والهيئـــات العامـــة وبنـــوك القطـــاع العـــام والشـــركات المشـتركة التـي تسـاهم فيـه الدولـة وبـين متوسـط مـا يحصـل عليـه صـغار العاملين.
4. إعـداد موازنـة "أزمـة" تركـز علـى تنفيـذ مجموعـة مـن المشـروعات العامـة لتشـغيل آلاف العـاطلين وإتاحـة فـرص حصـولهم علـى دخـول معقولـة تسـهم في تنشـيط الحركـة الاقتصـادية نتيجـة ضـخ قـوة شـرائية في الأسـواق، وإلغاء كل مظاهر الإنفاق العام غير المنتج.

من جانب آخر يقترح الوفد ما يلي لدعم قوة الشرطة:

8. إعفاء أفراد الشرطة من الأعمال غير الأمنية كأعمال الجوازات وإدارات المرور والسجل المدني واستبدال بهم مدنيين، على أن يعاد توجيه الشرطيين للأعمال والخدمات الأمنية.
9. تسيير دوريات متحركة للشرطة مدعمة بعناصر من القوات المسلحة لفرض الأمن في المناطق الأكثر خطورة أو للانتقال السريع إلى مواقع حدوث اضطرابات أو تعديات على المواطنين أو قطع الطرق وغير ذلك من أشكال الإخلال بالأمن.
10. الاستفادة من قوات الأمن المركزي بشكل أفضل، وإعادة تدريب الأفراد وتحسين مستوى التسليح المناسب للتعامل مع حالات البلطجة والاعتداء على الأمن.
11. استدعاء ضباط القوات المسلحة من الرتب دون رتبة اللواء والذين أحيلوا إلى التقاعد خلال السنوات الثلاث السابقة مثلا، وتشكيل قوة أمنية مساندة للشرطة ولتخفيف الأعباء عن القوات المسلحة مع تمييزهم بزي مختلف عن كل من الشرطة والجيش، وتنسيق مواقع عملهم في جميع المحافظات.
12. النظر في استدعاء جانب من قوات الاحتياط للخدمة في ضبط الأمن العام، أو تأجيل النقل إلى الاحتياط وفق المادة 25 من قانون الخدمة العسكرية.
13. تشكيل كتائب " الأعمال الوطنية" من شباب الثورة وغيرهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا غير المشتغلين ، وتنظيمهم في حسب الشروط والأوضاع المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية رقم 127 لسنة 1980، واستخدام تلك الكتائب لدعم الأمن.

14. فتح باب التطوع في القوات المسلحة حسب المادة 20 من قانون الخدمة العسكرية.
15. إعادة الاحترام والانضباط للتدريب العسكري في المدارس والجامعات، واستخدام الطلاب في فترة الإجازة الصيفية - والتي ستبدأ بعد أسابيع قليلة – في خدمات أمنية خفيفة تتناسب مع أعمارهم وقدراتهم بشكل يخفف العبء عن أفراد الشرطة أو يساعد في سد العجز في أعداد قوات الشرطة.
16. حفز التوسع في استخدام شركات الأمن الخاصة في شركات القطاعين العام والخاص والمؤسسات المدنية والمجمعات السكنية والعقارات والمحال التجارية والأسواق المركزية وغيرها من التجمعات البشرية، على أن توضع ضوابط ومعايير مشددة للترخيص لتلك الشركات وضمان حسن اختيار أفراد الأمن العاملين فيها وإخضاعهم للتدريب من جانب هيئة الشرطة، ومتابعة أداء تلك الشركات والعاملين فيها، واتخاذ إجراءات حاسمة للإلغاء التراخيص ومحاسبة القائمين على شركات الأمن الخاصة في حالة أي انحراف أو تجاوزات تصدر عنها أو العاملين فيها.
17. تشجيع الشركات الكبرى التي تستخدم أعداد كبيرة من العاملين لإنشاء فرق أمن خاصة بها على أن تتولى أجهزة هيئة الشرطة تدريبهم والترخيص بأنواع التسليح المناسبة.
18. استبعاد تكاليف الخدمات الأمنية الخاصة التي تتحملها الشركات ومؤسسات الأعمال من وعاء الضريبة على الدخل.

الوفد يرى أن تطوير التعليم والتنمية البشرية أساس نهضة المجتمع

يرى الوفد أن النهضة الديمقراطية والاقتصادية والمجتمعية في مصر سوف تعتمد تماماً على الارتقاء بالتعليم بمراحله المختلفة في إطار استراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتحمل الدولة مسئولية التخطيط لها وتوفير الموارد اللازمة مع كفالة المشاركة المجتمعية الفاعلة. لذا ينادي الوفد بإنشاء منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الإنسانية لينسق بين أعمال وزارات التربية والتعليم، التعليم العالي، الثقافة، ويكون الهدف الاستراتيجي لنائب رئيس الوزراء والوزارات التي يتولى تنسيق فعالياتها هو تحقيق تحسين ملموس في مرتبة مصر على مقياس التنمية الإنسانية بمكوناتها [طول العمر المتوقع عند الميلاد، معرفة القراءة والكتابة، التعليم، مستوى جودة الحياة] من الترتيب الحالي80 من 111 دولة ومقياس جودة الحياة5.605 من10.0 وذلك حسب معلومات 2012.

البحث العلمي أساس محوري في رسم استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الوطنية الشاملة.

إن الحديث عن البحث العلمي ينبغي أن ينتقل من حيز الشعارات والأقوال إلى مجال وضع الاستراتيجيات وتنفيذها بأفعال يكون لها نتيجة في تحسين مستوى الحياة في الوطن. لذا يطالب الوفد بإعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لضمان التنسيق والتكامل بين مختلف مراكز ومعاهد البحث العلمي التابعة لمختلف وزارات وهيئات الدولة والجامعات وفق استراتيجية وطنية تستهدف حل مشكلات التنمية ودعم الصناعة والزراعة ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن كفالة الاستقلال العلمي والإداري والمالي لمراكز البحث العلمي هو مطلب أساسي لتحقيق القدرة على الحركة والإبداع، مع إتباعها إلى هيئة

جديـدة مسـتقلة هـي " الأكاديميـة الوطنيـة للعلـوم" والتـي يجـب أن يـنص عليهـا في السـتور ضـمن "الهيئـات المسـتقلة" ويصـدر بتشـكليها ونظـام عملهـا قـانون خـاص، وهـو مـا يحقـق حمايتهـا مـن تقلـب الأوضـاع واخـتلال نظمهـا وخططهـا نتيجـة التغييـر في أشـخاص الـوزراء الـذين يحملـون حقيبـة وزارة الدولة للبحث العلمي التي يجب الغائها.

ويطالـب الوفـد بتخصـيص نسـبة متزايـدة مـن الـدخل القـومي لا تقـل عـن 5% سنوياً للبحث العلمي.

مسئولية الدولة في المجال الاجتماعي

يـرى الوفـد أن الدولـة مسـئولة عـن تـوفير الخـدمات الأساسـية للمـواطنين وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة وتكـافؤ الفـرص وضـمان التوزيـع العـادل للثـروة وعوائـد النمـو الاقتصـادي بـين جميـع المـواطنين بحسـب مسـاهماتهم في تحقيق الناتج القومي.

الدولـة مسـئولة عـن ضـمان تكـافؤ الفـرص في شـغل الوظـائف مـن دون التمييـز بـين المـواطنين علـى أسـاس النـوع أو العقيـدة أو الأصـل الاجتمـاعي أو معيـار آخر للتمييز بينهم.

الدولـة مسـئولة عـن تطـوير شـبكة الضـمان الاجتمـاعي وتغطيـة جميـع المواطنين غير المشمولين بنظم التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي.

3. الدولـة مسـئولة عـن تفعيـل بـرامج وطنيـة لتحقيـق الأهـداف الاجتماعيـة التالية:

1- مواجهة الفقر وتخفيض نسبة الفقراء إلى النصف عام 2015

2- دعم السلع والخدمات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخـل

3- تأمين الحق في الغذاء ومواجهة سوء التغذية للأطفـــــــال

4- تأمين مياه الشرب النظيفة لجميع المواطنـــــــــــــين

5- القضاء على العشوائيات وتأمين الحق في السكن الآمـــن

6- تعميم نظم الصرف الصحي في جميع أنحاء البـــــــــلاد

ما هي الملامح الرئيسة للسياسة الخارجية للوفد؟

1. الاعتـراف بالدولـة الفلسـطينية المسـتقلة علـى حـدود 1967 وعاصـمتها القـدس، ومطالبـة جميـع الـدول العربيـة بـإعلان اعترافهـا الصـريح بالدولـة الفلسطينية وتفعيل العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها.
2. إدانـة ممارسـات إسـرائيل فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة واسـتمرار حصارها لقطاع غزة.
3. أهميـة تجـاوز الخلافـات العربيـة - العربيـة وضـرورة تفعيـل الـدور المصـري في تنقيـة الأجـواء بـين مختلـف الـدول العربيـة وحشـد الجميـع للوقـوف صـفاً واحـداً مـن أجـل مواجهـة التـدخلات الأجنبيـة والحمـلات الاسـتعمارية الهادفـة إلـى تمزيـق الـوطن العربـي واسـتلاب ثرواتـه وإخضـاع شـعوبه لسيطرة الاحتكارات الغربية.
4. التأكيـد علـى اسـتقلال القـرار المصـري وعـدم قبـول أي شـكل مـن أشـكال الضـغط الخـارجي ورفـض اسـتخدام المعونـات العسـكرية والاقتصـادية كوسيلة للضغط على مصر.
5. رفـض التـدخل في الشـؤون الداخليـة للـدول الأخـرى أو فـرض نظـم الحكـم مـن الخـارج بـدعاوى إقامـة ونشـر الديمقراطيـة وغيرهـا مـن المبـررات لغـزو الدول الأمنة وسلب ثرواتها.
6. أهميـة تنميـة وتطـوير علاقـات مصـر بـدول إفريقيـا علـى كافـة الأصـعدة السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة والعلميـة وضـرورة تفعيـل دورهـا فـي الاتحـاد الإفريقـي وتطبيـق بـرامج وسياسـات " مبـادرة الشـراكة الجديـدة لتنمية إفريقيا" NEPAD.

7. أهمية تطوير العلاقات مع دول حوض النيل بشكل خاص لتأمين العمق الاستراتيجي لمصر ومواردها من مياه النيل.
8. أهمية تنمية وتطوير العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة لتلك الدول كأسواق للصادرات المصرية فضلاً عن وجود جاليات عربية ضخمة بها.
3. تأكيد أهمية تطوير العلاقات مع دول العالم الإسلامي ومنها إيران، مع توثيق العلاقات مع مجموعة الدول الثماني التي اقترحتها تركيا وقامت بإنشائها واشتركت فيها مصر.
4. تطوير علاقاتنا مع دول الاتحاد الأوربي لاستقدام رؤوس الأموال والتكنولوجيا.
5. تطوير علاقاتنا مع الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مع التأكيد على استقلالية القرار المصري وعدم قبول أي نوع من المساعدات المشروطة.
6. التأكيد على أن تكون علاقاتنا الخارجية علاقات ندية معها ومع غيرها في المجال السياسي، نتعاون معا في القضايا العادلة ونرفض التبعية والهيمنة اللتين كان يرضخ لهما النظام البائد.
7. تبنى القضايا العربية والإسلامية والإنسانية وعلى رأسها قضية فلسطين والعراق، وتعزيز دور مصر الريادي في المنطقة والقيام بدور فعال لنصرة الشعوب العربية.

تقييم أداء حزب الحرية والعدالة ومؤسسة الرئاسة والحكومة في رأي لوفد

منذ حقق حزب الحرية والعدالة الأكثرية في مجلس الشعب استمر قرابة خمسة أشهر لم يمارس دوره المتوقع كأول حزب يفوز بالأكثرية في مجلس الشعب الأول بعد الثورة، وكان ذلك قبل أن يصدر حكم المحكمة

الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد القانون الذي جرت انتخابات مجلس الشعب وفقاً له، وصدور قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل المجلس تنفيذاً لذلك الحكم. ورغم أن الحزب استخدم في دعايته برنامجا انتخابياً احتوى على العديد من الوعود وتضمن اقتراحات لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانطلاق بالوطن في آفاق التنمية الشاملة، إلا أن الحزب لم يحاول تنفيذ برنامجه وانشغل عن القضايا الوطنية المصيرية بخلافه مع حكومة الدكتور كمال الجنزوري وتمسكه بمحاولة سحب الثقة منها دون طائل.

وتكرر الموقف ذاته بعد انتخاب مرشح الحزب دكتور محمد مرسي رئيساً للجمهورية، فقد اعتمد خطابة الانتخابي على صورة من برنامج الحزب قدمه الدكتور مرسي تحت شعار" نهضة مصرية.. ومرجعية إسلامية"، وأضاف برنامجا للمائة يوم الأولى من فترته الرئاسية التزم خلالها بحل خمس مشكلات أساسية هي الأمن والمرور والنظافة ورغيف الخبز والوقود، ومضت المائة يوم ولم يتحقق إلا قشور على هامش تلك المشكلات المتجذرة والتي لا يجدى معها أي حلول أو مسكنات وقتية. كذلك لم يتم تفعيل أي من عناصر البرنامج الرئاسي، وقد اتضح أن عدم وجود ما سمي ب " مشروع النهضة" الذي بدء الترويج له أثناء ترشح خيرت الشاطر لمنصب رئيس الجمهورية واستمر الدكتور مرسي في الحديث عنه بعد استبعاد الشاطر.

واستمر مسلسل التنصل من الوعود التي قطعها الرئيس على نفسه وأهمها موافقته على "المبادئ الست" في اتفاق "فيرمونت" مع ممثلي القوى السياسية المدنية فيما أطلق عليه " الجبهة الوطنية" وقد تضمن

الوعـد إعـادة تشـكيل الجمعيـة التأسيسـية للدسـتور حتـى تكـون معبـرة عـن كل أطياف المجتمع.

أمـا عـن تقيـيم أداء الحكومـة الحاليـة"- وهـي الحكومـة التـي شـكلها الـرئيس مرسـي – فأقصـى مـا يـذكر في شـأنها أنهـا لا تعـدو كونهـا " حكومـة تسـيير أعمـال" تقـل كفـاءة وإنتاجـاً عـن الحكومـات السـابقة التـي تـم تشـكيلها أثنـاء المرحلـة الانتقاليـة وكانـت تعمـل في ظـروف أعقـد وأصـعب مـن الظـروف الحاليـة، حيـث يتـوفر الآن حـزب حـاكم ورئـيس منتخـب يجمـع في يديـه السـلطتين التشـريعية والتنفيذيـة إلـى جانـب صـلاحيات الرئاسـة التـي لا ينازعه في أحد.

ما موقف الوفد من التحالفات الانتخابية استعداداً للانتخابات القادمة؟

يـرى الوفـد في ضـوء التجـارب الماضـية للتحالفـات الانتخابيـة، وبـالنظر إلـى الخريطـة الحاليـة للأحـزاب والقـوى السياسـية أن موضـوع التحالفـات الانتخابيـة محكـوم عليـه بالفشـل، وأن أقصـى مـا يمكـن هـو تنسـيق المواقـف السياسـية لتلـك الأحـزاب والقـوى ومحاولـة تكـوين جبهـة معارضـة قويـة للـدفاع عـن الدسـتور الـذي يؤسـس للدولـة المدنيـة وسـيادة القـانون.. دولـة المواطنة والديمقراطية.

اقتراح تشكيل وتفعيل

تحالف كل المصريين

[تطور هذا المشروع إلى مشروع ائتلاف بين الأحزاب]

2013/11/30

تضمن هذا الاقتراح الخطوات التالية:

1. الدعوة لتشكيل " تحالف كل المصريين" من الأحزاب والقوى السياسية المدنية، الأزهر الشريف والكنيسة المصرية، الاتحادات والحركات الشبابية، المنظمات المجتمعية، النقابات والاتحادات والهيئات الوطنية، المنظمات الحقوقية، منظمات الأعمال، الشخصيات العامة من أساتذة الجامعات والمهنيين والإعلاميين والأدباء والمثقفين، وكل المهتمين بالشأن العام ودعم الدولة المدنية في مصر.
2. يكون " تحالف كل المصريين" كياناُ وطنياً جامعاً للقوى الوطنية المدنية على اختلاف توجهاتها السياسية ورؤاها الفكرية، ولكن يتوحد لدعم مفهوم "الدولة المدنية" القائمة على أسس المواطنة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
3. يتم تشكيل "أمانة فنية" للتحالف لتنظيم كافة أنشطتها وفعاليتها وتوفر المساندة اللوجستية، ويجري انتخاب أفراد الأمانة بالتوافق من بين الجهات المؤسسة " تحالف كل المصريين".
4. تسعى " تحالف كل المصريين" لضم جميع القوى السياسية الوطنية المناصرة للدولة المدنية والرافضة للممارسات الجماعات الساعية إلى تأسيس دولة دينية.
5. تتحدد مهام " تحالف كل المصريين" في الدعوة المجتمعية لإنهاض وحشد جهود المواطنين لإدراك أهمية الاستحقاقات القادمة على طريق إنجاز "خارطة المستقبل" وتحقيق التحول الحقيقي نحو الدولة المدنية الحديثة التي قامت ثورة 25 يناير و30 يونيو من أجلها.

6. تعمل " تحالف كل المصريين" لحشد جهود وإمكانيات أعضائها لتحقيق الأهداف التالية:

6.1. الدفاع عن مدنية الدولة،

6.2. توضيح أهمية عملية وضع الدستور الجديد للبلاد وضرورة المتابعة المجتمعية لأعمال وجهود "لجنة الخمسين" المكلفة بتعديل دستور 2012 "المعطل".

6.3. حفز المواطنين للمشاركة في الاستفتاء على الدستور المعدل والتصويت ب "نعم" على مشروع الدستور والوصول إلى نسبة تفوق نسبة التصويت على دستور 2012 الذي مرره الحكم الإخواني المعزول بإرادة الشعب في 3 يوليو 2013.

6.4. الدعوة والضغط السياسي والمجتمعي لكي تجرى الانتخابات التشريعية وفق النظام الفردي.

6.5. تهيئة الجماهير في جميع أنحاء البلاد للإقبال على الانتخابات التشريعية القادمة، والحشد لمؤازرة وتأييد مرشحي التيار المدني في الانتخابات التشريعية.

6.6. تنسيق وتكامل موارد وطاقات أعضاء " الجبهة الوطنية لدعم وتأييد المرشح الذي يتم التوافق عليه لمنصب رئيس الجمهورية وكذا لتأييد مرشحي أعضاء الجبهة في الانتخابات المحلية.

6.7. تنظيم فعاليات مشتركة في صورة لقاءات جماهيرية، وأنشطة إعلامية، وندوات ومؤتمرات في جميع أنحاء البلاد، وإصدار كتيبات ونشرات للشرح

وتوضيح كل ما يحتاج المواطنون إلى معرفته حول الدستور والانتخابات التشريعية.

7. وثمة مهمة جوهرية للجبهة وهي أهمية تكوين بناء فكري بديل لفكر "الجماعة الإرهابية" يرتكز على مفاهيم الإسلام الوسطي . إسلام الأزهر. الذي يؤكد مدنية الدولة ويحض على المواطنة والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين وأته لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوي! وكذلك يعزز البناء الفكري البديل مفهوم "الوطن" الذي يتجاوزه فكر "الجماعة" ويستبدل به مفهوم "الأمة".
8. ويتوقع أن تقوم "تحالف كل المصريين" بنشر المفاهيم التي تساعد المواطنين على إدراك البناء الفكري البديل الذي يتضمن تبسيط وتوضيح منهج الإسلام الوسطـــي، وأساسيات البناء السياسي والاقتصادي المستهدف لما بعد 30 يونيو، وشرح منظومة للعدالة الاجتماعيــة، وفرص وقيمة المشاركة المجتمعية، وحزمة القوانين المؤيدة للحقوق والحريات العامة، واحترام القانون وسلطة القضـــاء، واحترام والحفاظ على مؤسسات الدولة وحماية المال العام، ورفض كل صور الفساد، وضرورة السلوك الفردي والجماعي العــام.

أ.د. علي السلمي

مبادرة التحالف الديمقراطي من أجل مصر[1]

[1] نقلاً عن محاضر التحالف الذي كنت رئيساً لأمانته الفنية

كان حزب الوفد مبادراً في حشد الأحزاب والقوى السياسية في تحالف من أجل ضمان تحقيق أهداف الثورة، حيث وجه الدعوة إلى مجموعة من الأحزاب السياسية بالمشاركة مع " الحرية والعدالة" للدخول في تحالف ديمقراطي لحشد القوى الديمقراطية لتفعيل عملية التحول الديمقراطي وبناء مصر الجديدة التي قامت من أجلها الثورة .

ومع اشتداد الجدل السياسي حول الطريق الأفضل للانتقال السلمي إلى دولة المواطنة والقانون وإنهاء الفترة الانتقالية وتسليم مسئولية إدارة شئون البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطياً، فقد انعقد عزم مجموعة أحزاب سياسية في مقدمتها الوفد والحرية والعدالة إلى تنشيط ذلك الائتلاف. فدعا حزب الوفد إلى اجتماع انعقد يوم 14 يونيو 2011 في بيت الأمة بمقره الرئيسي وبحضور اثنا عشر حزباً، وتم في الاجتماع مناقشة وثيقة " مبادرة التحالف الوطني من أجل دولة المواطنة والقانون" والتي ساهم في صياغتها عدة أحزاب شاركت في سلسلة " حوار من أجل مصر" التي نظمتها جماعة الإخوان المسلمون منذ يوليو 2010 وكان آخرها الحوار الذي انعقد يوم 16 مارس 2011 لتدارس أسلوب حشد القوى الوطنية لحماية ثورة الخامس والعشرين من يناير وشاركت فيه أحزاب وقوى سياسية عديدة.

وتبلورت فكرة التحالف في وثيقة أعدها ممثلو الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الحوار تولت تنسيق صياغتها لجنة مشتركة برئاسة دكتور وحيد عبد المجيد وهي التي ناقشها وأقرها ممثلو ثمانية عشر حزباً اجتمعوا في مقر حزب الحرية والعدالة يوم 21 يونيو 2011 وتم تسميتها وثيقة "التوافق الديمقراطي من أجل مصر" والتي تتضمن المبادئ الدستورية الرئيسة التي توافق عليها المجتمعون لتكون إطاراً يحدد نظام الحكم ومبادئ الحرية والعدالة والمواطنة والقيم التي يجب تضمينها في دستور البلاد الجديد. كما اتفق المجتمعون على ضرورة إضافة فقرة إلى الوثيقة تحدد شكل نظام الحكم [رئاسي، برلماني، أم مختلط] وحدود صلاحيات رئيس الجمهورية في

الدستور الجديد، على أن تجري مناقشة تلك الفقرة المضافة في اجتماع قادم للتحالف.

وتعتبر صيغة "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" تعبيراً عن الرغبة المخلصة التي يشترك فيها أعضاؤه لتهيئة كل الظروف المساعدة على تحقيق التحول الديمقراطي وإنجاز أهداف الثورة في إقامة دولة الديمقراطية والحرية والعدالة، دولة المواطنة والقانون. وفي سبيل هذه الغاية الوطنية النبيلة، اتفق أعضاء الاتحاد على مبادئ الديمقراطية والدولة المدنية لحشد القوى الوطنية في عمل سياسي وطني مشترك يوفر القدرة على مواجهة مطالب التحول الديمقراطي والنهضة الاقتصادية والتنمية الوطنية الشاملة في مرحلة الخمس سنوات التي تبدأ مع تشكيل مجلسي الشعب والشورى الجديدين، وهي أهم وأدق مراحل الوطنية المصرية في تاريخها الحديث، والتي لا يقوى فصيل سياسي واحد على تحمل مسئولياتها والنهوض بتبعاتها.

إن التحالف الوطني من أجل حكومة وحدة وطنية هو صيغة للعمل الوطني المشترك لا يقصي أي فصيل أو تيار سياسي وطني طالما التزم بمدنية الدولة وسيادة القانون و المواطنة كمبادئ فوق دستورية لا يجوز لأي حزب أو تيار سياسي الخروج عنها في هذه المرحلة الحرجة من تطور ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 التي قامت من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة لكل المصريين، وما يشهده الوطن من أحداث تعيد مشاهد تمزق اللحمة الوطنية في بعض مناطق الوطن والفتنة الطائفية فضلا على تكريس الانفلات الأمني وسيادة حالات البلطجة والترويع للمواطنين وتحدي هيبة الدولة، بما يهدد الثورة بانتكاسة خطيرة، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الوطن.

ومع اقتراب موعد البدء في التحول الديمقراطي لإقامة دولة "المواطنة والقانون" التي نستهدفها عبر الانتخابات البرلمانية المتوقع إجرائها في سبتمبر القادم – وبرغم اختلاف الرأي بالنسبة لأسبقية إجراء تلك الانتخابات أو وضع الدستور الجديد - فإن

حشد القوى المؤمنة بالديمقراطية و"دولة المواطنة والقانون" يصبح ضرورة وطنية حتمية لمواجهة الأفكار المتعصبة التي تناقض حكمة الله في خلق الانسان وتكريمه ثم تنزيل الأديان مع النص على عدم الإكراه في الدين. تلك الافكار التي يخشاها المسلمون والمسيحيون الحريصون على وحدة الوطن وتجنيبه ويلات الاحتقان الطائفي والتصارع حتى بين المذاهب المختلفة بين أصحاب الديانة الواحدة.

من أجل هذا وافق المجتمعون على طرح " مبادرة التحالف الديمقراطي من أجل مصر" لتضم كل الأحزاب القائمة والتي تحت التأسيس والقوى السياسية والحركات الشبابية واتحادات وائتلافات شباب الثورة ومنظمات المجتمع المدني المؤمنين بالديمقراطية باعتبارها الركيزة المحورية لتحقيق أهداف الثورة.

الغاية الأساسية للتحالف

يبتغي التحالف حشد جهود وطاقات أعضائه للمساهمة الإيجابية والفاعلة في دعم وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف ثورة الشعب وإنجاز التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس للدولة المدنية التي أساسها المواطنة والقانون في جمهورية ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

مبادئ التحالف

سوف يهتدي التحالف بالمبادئ التالية في جهده لإقامة دولة المواطنة والقانون والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011:

أولا: في مجال بناء الإنسان والقيم الأساسية للمجتمع

1. التأكيد على حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم في دولة مدنية، واعتبار أن القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية أساس بناء الإنسان.

2. المواطنة أساس المجتمع، يؤكدها الالتزام بعدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس.
3. التمسك بثوابت الأمة المتوافق عليها وهويتها وقيمها المتمثلة في أركان الإيمان وفقاً للأديان السماوية.
4. الدولة مسئولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة حامية لأمن واستقلال وسيادة الوطن.
5. التعليم والتنمية البشرية والبحث العلمي أساس نهضة المجتمع.
6. التزام أجهزة الإعلام باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة، وتكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع في هذا الالتزام.

ثانيا: في النظام السياسي والحريات العامة:

1. مصر جمهورية برلمانية ديمقراطية في دولة مدنية أساسها المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.
2. يحدد الدستور الجديد سلطات رئيس الجمهورية بما يجعله حكماً بين السلطات فلا تكون له رئاسة أي منها.
3. تداول السلطة أساس النظام السياسي ويتم عبر الاقتراع العام الحر النزيه تحت الإشراف القضائي التام.
4. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار في إطار الدستور والقانون، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي.
5. حرية تكوين النقابات والجمعيات المدنية والأهلية، وتوفير سبل دعمها وعدم تدخل الجهات الإدارية أو الأمنية في شئونها.

6. الحق في التنظيم والتظاهر والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمى مكفول، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
7. احترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.
8. تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل (قاض لكل صندوق).
9. حرية الإعلام مكفولة ، وإقرار الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات وكافة وسائل تداول المعلومات، وتجريم حجب المعلومات أو قطع الاتصالات الهاتفية وشبكة الإنترنت.
10. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

ثالثًا: القضاء:

1. تأكيد استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء.
2. مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة.
3. المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي، ومنع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.
4. الفصل بين سلطات الاتهام والتحقيق والإحالة، وضمان استقلال النيابة العامة ، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، وكل ما يحقق الاستقلال التام للقضاء.
5. تأكيد استقلالية الطب الشرعي وتبعيته لمجلس القضاء الأعلى.

رابعًا: في المجال الاقتصادي:

1. يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية.
2. تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة.
3. تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.
4. إيجاد تنسيق مستمر بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها، وإعادة بناء الحركة التعاونية.
5. تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر لدعم الاقتصاد المصري.

خامسًا: في المجال الاجتماعي:

1. تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية.
2. إطلاق حرية المصريين في المشاركة وإدارة الشأن العام يجعل المجتمع عونا للدولة في حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الشعبية الحرة التي تساهم في تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر.
3. نظام تعليم جديد يتيح الفرص للجميع شرط لا غنى عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهيار المعرفي والثقافي والمهني.
4. نظام للتأمين الصحي يوفر رعاية طبية حقيقية لجميع المصريين، مع رفع الوعى الصحي للمواطنين وحماية البيئة من التلوث.

5. إحياء نظام الوقف الخيرى والأهلي للإنفاق منه على الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.
6. الحفاظ على الآداب العامة والقيم الدينية والروحية التي أرستها الأديان السماوية جميعاً.
7. تفعيل برامج محو الأمية.
8. الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها.

سادسا: في السياسة الخارجية

1. تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة ويزودانها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر.
2. تدعيم العمل العربي المشترك رسميا وشعبيا وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري تمهيداً لبناء وحدة اقتصادية.
3. بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والاهتمام بدول حوض النيل بشكل خاص، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيا في ظل العدوان والاجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير.
4. تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيا إلى نظام عالمي أكثر توازنا وأقل إجحافاً.
5. ويقتضى ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصا أكبر للمشاركة والحوار. ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة

النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاما مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيداً عن التبعية والهيمنة.

وقد تم إضافة فقرات توضح طبيعة نظام الحكم وحدود صلاحيات رئيس الجمهورية في الجزء السياسي حسب ما أثير في مناقشات يوم 21 يونيو 2011 .

الائتلاف الوطني للتغيير

في بيت الأمة

الإئتلاف الوطني للتغيير

مذكرة للعرض في

الاجتماع الخامس في 26 فبراير 2011

أولاً: خلاصة مناقشات اجتماع الائتلاف في 23 فبراير 2011

انعقد الائتلاف الوطني للتغيير يوم الأربعاء 23 فبراير 2011 وفي بداية الاجتماع أعلن المجتمعون تأييد ثورة الشعب الليبي في سعيه للحصول على حريته وإقامة مجتمع ديمقراطي، وإدانة اتهام سيف الإسلام القذافي للمصريين والعرب المقيمين في ليبيا بأنهم سبب الثورة، وتحميل القذافي وابنه المسئولية الكاملة عن الجرائم التي يرتكبها النظام الليبي ضد المتظاهرين المسالمين، ومطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمضاعفة الجهود المبذولة للإسراع بنجدة المصريين المقيمين هناك.

نقاط الاتفاق فيما يتعلق بالمشهد الوطني بعد نجاح ثورة 25 يناير

وفيما يتعلق بقضية الوطن ورؤيتهم للموقف الحالي ومدى التقدم نحو تحقيق أهداف ثورة الشعب والشباب، أوضحت المناقشات اتفاق المجتمعين على المبادئ والأسس التالية:

1. توحيد قوى المعارضة والاتفاق على أجندة موحدة وخطاب متوحد ينطلق من مطالب الثورة.
2. الثقة الكاملة بقدرة الشعب المصري العظيم على تحقيق أهداف ثورته، والإشادة بالدور الوطني الرائع للقوات المسلحة في حماية الثورة وإدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية لتسليم الحكم إلى سلطة وطنية منتخبة ديمقراطياً.
3. إعداد رؤية واضحة لآليات إدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية والتحاور بشأنها مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
4. وضع دستور جد يد للبلاد يضمن إقامة جمهورية برلمانية ديمقراطية لدولة مدنية عادلة، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتأقيت فترة الرئاسة بأربع سنوات

يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط، ويحقق التوازن بين السلطات والتداول السلمي للسلطة، والتأكيد أن إجراء تعديلات على بعض مواد دستور 1971 هي إجراء مؤقت لا يعني التخلي عن مطلب وضع دستور جديد للبلاد.

5. إلغاء نسبة ال50% للعمال والفلاحين في مجلسي الشعب والشورى ونسبة الكوتا للمرأة في مجلس الشعب.
6. إلغاء حالة الطوارئ فوراً.
7. رفض الحكومة الحالية لرئاسة الفريق أحمد شفيق كون غالبيتها تتشكل من عناصر الحزب الوطني الديمقراطي الذي أفسد الحياة السياسية ونشر الفساد في البلاد، والمطالبة بحلها وتشكيل حكومة انتقالية محايدة من كفاءات وطنية مقبولة شعبياً لإدارة شئون البلاد في الفترة الانتقالية.
8. تقييد حركة الرئيس السابق في شرم الشيخ ومنعه من التدخل في شئون الوطن، وسرعة التحقيق عن مصادر ثروته هو وأفراد عائلته وإعلان تفاصيل ذمته المالية وأسرته وأعوانه واتخاذ الإجراءات لاستعادة أموال الشعب المنهوبة.
9. مساءلة الرئيس السابق عن مسئوليته في إفساد الحياة السياسية وتردي أوضاع الوطن والاعتقالات غير المبررة للمواطنين والجرائم التي ارتكبتها الشرطة وأجهزة الأمن ضد ثوار 25 يناير والمواطنين عموماً خلال سنوات سيطرته على الحكم.
10. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام في قضايا سياسية من غير قاضيهم الطبيعي.
11. سرعة محاكمة المفسدين والمسئولين عن جرائم قتل وإصابة المتظاهرين أيام 28 يناير و2 و3 فبراير، والمستبين في الانفلات الأمني.

12. حل جهاز أمن الدولة ومحاكمة المسئولين فيه عن كل ما اقترفوه ضد المواطنين من تعذيب وترويع، وما نتج عن أعمالهم من إفساد الحياة السياسية والعامة ومساندة نظام الحكم البائد والتعتيم على فساد رموزه.
13. حل المجالس المحلية الشعبية التي تم تزوير انتخاباتها في 2008 بواسطة الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته.
14. إلغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات ومنها قانون التجمهر الصادر سنة 1914، وقانون المظاهرات الصادر سنة 1923 وتعديلات قانون العقوبات رقم 97 لسنة 1992 التي تجرم النشاط السياسي.
15. حل الحزب الوطني الديمقراطي ومحاكمة رموز النظام الساقط أحمد سرور، زكريا عزمي، صفوت الشريف، مفيد شهاب وغيرهم من قيادات الحزب الذي أسقطه الشعب.
16. إصدار قانون جديدة لمباشرة الحقوق السياسية ينص على أن تجرى الانتخابات بنظام القائمة النسبية غير المشروطة، وكذلك قانوني مجلسي الشعب والشورى، وقانون جديد للأحزاب السياسية يجعل تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار بشرط ألا تكون أحزاباً دينية أو لها تشكيلات عسكرية.
17. إبعاد أجهزة وزارة الداخلية والمحليات تماماً عن أعمال الانتخابات، وتطوير اللجنة العليا للانتخابات لتكون "هيئة وطنية مستقلة" دائمة ينص عليها في الدستور الجديد وينظم طريقة انتخاب أعضائها واختصاصاتها وسلطاتها قانون خاص، تتولى إدارة جميع ما يتصل بأعمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والاستفتاءات الشعبية، ويتبعها قوة من الشرطة لا تتبع وزارة الداخلية.

18. الالتزام بإبعاد رموز وعناصر النظام السابق من مواقع السلطة وفق برنامج واضح يتضمن تغيير من يثبت تورطهم في تنفيذ سياسات النظام الساقط المعادية لمصالح المواطنين ومحاولة إفشال ثورة 25 يناير والإساءة إليها وخاصة من المحافظين ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف القومية، وقيادات اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ورؤساء الجامعات ورؤساء الشركات القابضة وشركات قطاع الأعمال العام والاتحاد العام للنقابات العمالية وغيرهم ممن استعان بهم النظام الساقط للاعتداء على حقوق الشعب ونهب ثرواته.
19. أن تجرى كافة الانتخابات والاستفتاءات وفق جداول جديدة للناخبين يتم إعدادها تحت إشراف " الهيئة الوطنية للانتخابات" من واقع قاعدة بينات الرقم القومي، وأن تكون بطاقة الرقم القومي هي الأداة الوحيدة للتعريف بشخصية الناخبين، واستخدام تقنيات وآليات الاتصالات والمعلومات في عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج تحت إشراف قضائي تنظمه " الهيئة الوطنية للانتخابات"، ورفض المشاركة في أي انتخابات لا تتم وفق هذه الضمانات.
20. إنشاء أمانة دائمة للائتلاف الوطني للتغيير والسعي إلى توسيع عضويته بضم الفعاليات السياسية والمدنية المتوافقة مع توجهاته وغاياته.

ثانياً: البيان الصادر عن الاجتماع

بيان الائتلاف الوطني للتغيير الاربعاء 23 فبراير 2011

1. يعلن المجتمعون في اطار الائتلاف الوطني للتغيير عن بناء جبهه وطنيه عريضة تضم كافة الاحزاب والقوى السياسية والفاعليات و الحركات الاحتجاجية وفي

المقدمة من هؤلاء شباب 25 يناير بكافة تحالفاته السياسية وذلك للنضال من أجل انجاز مهام الثورة و أهدافها في الفترة المقبلة .

2. التأكيد على ان التعديلات الدستورية الراهنة لا تعنى التراجع عن فكرة وضع دستور جديد موحد من خلال لجنه تأسيسيه تمثل كافة القوى في المجتمع لإعداد دستور كامل يقوم على فكره النظام الجمهوري البرلماني لدولة مدنية ديمقراطية.
3. التأكيد مجدداً على ضرورة تشكيل حكومة محايدة من التكنوقراط تكون مهمتها تصريف الأمور خلال الفترة الانتقالية مع رفض الحكومة الحالية التي تضم رموزاً من النظام السابق.
4. المطالبة بسرعه محاكمة رموز الفساد ومرتكبي جرائم القتل والترويع ضد المتظاهرين وكافة المسئولين عن التعذيب خلال الفترة الماضية مع ضرورة حل جهاز مباحث أمن الدولة.
5. إنهاء حالة الطوارئ فوراً .
6. تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يسمح بالانتخاب عن طريق القائمة النسبية.
7. ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام من غير قاضيهم الطبيعي.
8. التأكيد على حق القوى السياسية والشبابية في تكوين أحزابها خلال الفترة الانتقالية بمجرد الإخطار .

9. حل الحزب الوطني و رد جميع أملاك الدولة التي استولى عليها الحزب من أموال ومقرات ومحاكمة رموز هذا الحزب بتهمة الفساد السياسي بالبلاد و كذلك حل جميع المجالس المحلية بكافة أنحاء الجمهورية.

10. ويؤكد الائتلاف الوطني للتغيير أنه سيبقى في حالة إنعقاد دائم من خلال أمانة دائمة لحين تحقيق هذه المطالب وإجهاض خطة الثورة المضادة بالانقضاض على أهداف ثورة 25 يناير .

ثالثاً: البيان الصادر عن الاجتماع بشأن أحداث ليبيا

بيان الائتلاف الوطني للتغيير بشأن الاحداث في ليبيا الاربعاء 23 فبراير

يعلن المجتمعون في إطار الائتلاف الوطني للتغيير عن تضامنهم مع الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الليبي في مواجهة النظام الاستبدادي القمعي في ليبيا.

ويؤكد الائتلاف على إدانته للجرائم الدموية التي ارتكبها نظام العقيد معمر القذافي ضد المواطنين الأبرياء ويطالب بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبت ومعاقبة مرتكبيها ، ويدين الائتلاف التصريحات التي أدلى بها سيف الاسلام القذافي نجل العقيد معمر القذافي والتي حمّل فيها المصريين والعرب العاملين بليبيا مسئولية الأحداث التي شهدتها ولاتزال تشهدها البلاد ، ويطالب الائتلاف الحكومة المصرية باتخاذ الاجراءات المناسبة لإعادة المصريين من ليبيا بأسرع وقت وتوفير الرعاية الصحية لهم على الحدود .

ويؤكد المجتمعون على تضامنهم مع شعوب اليمن والجزائر والمغرب والأردن والبحرين من اجل تحقيق مطالبهم الإصلاحية ويدين أعمال العنف الموجه ضدهم.

رابعاً: اقتراح تشكيل واختصاصات الأمانة الدائمة للائتلاف

1. تشكل أمانة دائمة للائتلاف من 3- 5 ممثلين لأعضاء الائتلاف من بينهم ممثل لشباب الثورة.
2. تتولى الأمانة الدائمة:
   2.1. الإعداد والدعوة لاجتماعات الائتلاف وتسجيل المداولات ومحاضر الاجتماعات.
   2.2. متابعة تنفيذ ما يصدر عن الائتلاف من قرارات وتوصيات.
   2.3. تنسيق الاتصالات بين أعضاء الائتلاف وتيسير اجتماعات مجموعات العمل المشتركة المكلفة بمهام من الائتلاف.
   2.4. إعداد تقارير تقدم دورية للعرض على الائتلاف.
   2.5. تنسيق الاتصالات مع أجهزة الإعلام للتعريف بمنجزات الائتلاف وتوجهاته.
3. يوفر مقر للأمانة الدائمة في بيت الأمة بمقر حزب الوفد.

خامساً: اقتراح محاور اهتمام وأساليب حركة الائتلاف

الغاية الأساسية للائتلاف

حشد جهود وطاقات أعضاء الائتلاف للمساهمة الإيجابية والفاعلة في مساندة أهداف ثورة الشعب والشباب وتحقيق التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية عادلة في جمهورية برلمانية يسودها القانون والعدالة الاجتماعية ويتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمن الاجتماعي.

محاور اهتمام الائتلاف

سوف يهتم الائتلاف بترجمة رؤيته لدولة الديمقراطية والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011 إلى مجموعة إسهامات قابلة للطرح والنقاش المجتمعي، والضغط من أجل عرضها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة واقناعه بها. وتتبلور تلك الاهتمامات فيما يلي:

1. إعداد صياغة لمشروع دستور جديد

يمكن إعداد مشروع لدستور جديد بالاستناد إلى مشروع دستور 1954 وغيره من مشاريع أعدتها منظمات حقوقية ومتخصصون في القانون الدستوري تتوافق في مجملها مع مطالب الثورة في إقامة دولة ديمقراطية برلمانية مدنية وعادلة. ويمكن أن يتضمن مشروع الدستور المبادئ التالية التي تعبر عن آمال الشعب وأهداف الثورة:

1. التأكيد على وحدة الشعب المصري ورفض تقسيمه إلى فئات، وبذلك يلغى النص على تخصيص 50% من مقاعد المجالس التشريعية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة .
2. النص على أن مصر جمهورية برلمانية بحيث تنفصل رئاسة الدولة عن رئاسة السلطة التنفيذية التي يباشرها رئيس مجلس الوزراء المنتخب ويعاونه مجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان. مع ضرورة موافقة مجلس الشعب على التشكيل الوزاري، وأن يكلف رئيس الجمهورية ممثل الحزب الفائز بالأغلبية في انتخابات مجلس الشعب لتشكيل الحكومة والذي يتوجب حصوله على ثقة البرلمان حتى يصدر رئيس الجمهورية قرار تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء، ويقبل رئيس الجمهورية استقالته إذا فقد ثقة مجلس الشغب.

3. أن يكون الترشيح لرئاسة الجمهورية وفق الضوابط والشروط المتعارف عليها دولياً بحيث تزال العوائق التي تفرضها المادة رقم 76 من الدستور الحالي، وفي نفس الوقت أن تكون هناك ضوابط تهدف إلى تأكيد الجدية في عملية الترشيح من دون أن تتحول إلى موانع غير مقبولة.
4. تحديد فترة رئاسة الجمهورية في أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط بما يقضي تعديل المادة رقم 77 من الدستور.
5. يكون إنشاء الوزارات وإلغائها ودمج الوزارات وفصلها في حدود قانون للتنظيم العام للدولة يصدره مجلس الشعب باعتباره من القوانين المكملة للدستور.
6. أن يكون شغل مناصب المحافظين ونوابهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى والعمد بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.
7. تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.
8. أن يكون شغل الوظائف العامة بمسابقات ينظم القانون إجراءاتها وضمانات الموضوعية والشفافية وإتاحة فرص التقدم لها لجميع المصريين ممن تتوفر

فيهم الشـــروط المعلنة للوظائف من دون التمييز بينهم على أســـاس النوع أو العقيدة أو الأصل الاجتماعي أو معيار آخر للتمييز بينهم.

9. تعديل قانون الأحزاب والنص على إلغاء لجنة شـــئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسـيس أحزاب سـياسـية في الدعوة لتأسـيسـها وحشـــد الأعضـــاء، ويعتبر الحزب قائماً وشـــرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصـــة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.

10. تطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة الحزبية النســـبية غير المشـــروطة وذلك بغية تفعيل التعددية السـياسـية ودفع التطوير الديمقراطي، مع فصـل جميع الهيئات والآليات ذات الصـــلة بأعمال الانتخابات والاســـتفتاءات عن الســـلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشـئون هيئة وطنية مسـتقلة تماماً عن السـلطة التنفيذية وعن رئاســـة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدســـتور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

11. ضـــرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في إنشـــاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج، ورفع يد الشرطة والأجهزة الأمنية وكافة وحدات وهيئات الســـلطة التنفيذية عن أعمال الانتخابات وإزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسـياسـية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسـة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.

12. تأكيد حق المصـــريين المقيمين بالخارج في مباشـــرة حقوقهم الســـياســـية والمشـــاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشـــريعية والرئاســـية والاســـتفتاءات الوطنية.

13. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصـــرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على

خضـــوع الحكومة للرقابة القضـــائية في ممارســـتها للســـلطات الخاصـــة بحالة الطوارئ.

14. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسـئولية الدولة عن تطوير سـياسـات اقتصـادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضـــد الفقر، وتضـــمن توزيعـاً عـادلاً للـدخـل القومي في ظـل اسـتراتيجية وطنية للتنمية الشـاملة والنمو الاقتصـادي المسـتدام وتضـع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.
15. تطوير نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسـيع صـلاحيات الوحدات المحلية في كافة الشـــئون المتصـــلة بالخدمات العامة ومشـــروعات التنمية المحلية.
16. دعم صـــلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية وتأكيد سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.
17. إلغاء منصـب وزير الإعلام وتحرير الصـحافة وأجهزة الإعلام من سـيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصـحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصـبح هيئة وطنية مسـتقلة عن الدولة، يشـارك في إدارتها عناصـر تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية، وتمنح جميع الأحزاب والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني فرصاً متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها.
18. إلغاء المجلس الأعلى للصـحافة وتحويل المؤسـسـات الصـحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني.
19. إطلاق حرية إصـدار الصـحف وإنشـاء القنوات التليفزيونية الأرضـية والفضـائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني.
20. تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث القومي.

2. إعداد صياغة جديدة لمجموعة القوانين التالية واللازمة لتنظيم عمليات الانتخابات بنزاهة وشفافية ومقاومة الفساد:

- قانون مباشرة الحقوق السياسيـــــــــــــة.
- قانون مجلس الشـــــــــــــــــــعب.
- قانون مجلس الشـــــــــــــــــــورى.
- قانون الأحزاب السياسيـــــــــــــــــة.
- قانون " الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات".
- قانون النقابات المهنيـــــــــــــــــة.
- قانون حرية تداول المعلومـــــــــــــات.
- قانون الانتخابات الرئاسيـــــــــــــــة.
- قانون محاكمـــــــــــــــــة الوزراء.
- قانون مقاومة الفساد ومنع تضارب المصالح.

3. إعداد برنامج عاجل لاستعادة الأحوال الطبيعية خلال فترة الانتقال

1. تشكيل حكومة انتقالية لا يشارك فيها الحزب الوطني الديمقراطي الذي خذل الجماهير وانحاز ضد مصالحهم وبدد ثروة وطنهم، وإبعاد كل العناصر التي شاركت في إفساد الحياة السياسية واحتكرت مصادر الثروة واستغلت مناخ الحرية الاقتصادية للسيطرة والاحتكار والتهام ثروة الشعب.

2. اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية تتضمن تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور وإعفاء كل من يقل دخله السنوي عن أربعة وعشرين ألف جنيه من ضريبة الدخل.
3. تحديد حد أقصى للرواتب والمكافآت في الجهاز الإداري للدولة وشركات وبنوك القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية والإعلامية الحكومية وكافة الشركات والمؤسسات التي يكون فيها مساهمات للمال العام.
4. دراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.
5. إنشاء "صندوق الطوارئ" تودع به فوائض الرواتب والمكافآت الزائدة عن الحد الأقصى ويستثمر في تمويل مشروعات عامة لتشغيل المتعطلين وتدبير إعانات عاجلة لمحدودي الدخل.
6. محاسبة كل من حصل على أراضي الدولة بأقل من أسعارها الحقيقية أو من خالف شروط البيع بتغيير الغرض من الزراعة إلى الاستثمار العقاري وتحميلهم بفروق الأسعار وسداد ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع القيمة السوقية للأراضي، وتوجيه هذه الموارد لتغذية "صندوق الطوارئ".
7. توجيه الاعتمادات المخصصة لمؤسسة رئاسة الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى، وتقليص موازنة وزارة الخارجية ومراجعة مدى الحاجة إلى انتشار السفارات والقنصليات المصرية غي دول العلم وتوجيه كل ما يمكن توفيره إلى "صندوق الطوارئ".
8. تجميد المجالس القومية المتخصصة وتوجيه موازنتها إلى "صندوق الطوارئ".

9. الحد من استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني بما يؤدي غلى تنمية فرص العمل في الزراعة والإفادة من فرق الأسعار بدلاً من دعم المزارع الأمريكي وغيره في الدول التي يتم الاستيراد منها.
10. وقف كل أشكال الإنفاق غير المبرر والإنفاق الترفي في جميع أجهزة الدولة، ومنع شراء السيارات والأثاث وغيرها من المستلزمات التي يمكن تأجيلها.
11. تفعيل برنامج سريع لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني المناطق العشوائية وتوفير مستوى معقول من الخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
12. إقرار تعويض عاجل للمتعطلين عن العمل.
13. ضخ استثمارات في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين.
14. ممارسة الحكومة الجديدة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.
15. اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها.

16. وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول، وإعادة تخطيط الصادرات بالأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية وإعادة تحديد اسعار التصدير حسب المستويات العالمية.
17. مراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المبررة.
18. مراجعة نظام دعم المنتجات البترولية وقصره على السيارات الصغيرة وسيارات الأجرة والنقل فقط.
19. وقف كل أشكال الدعم التي يحصل عليها المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة المتحققة من تلك الاستثمارات وخلق فرص العمل واستخدام المواد المحلية وحجم الصادرات.
20. فرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات.
21. إخضاع الأرباح الناتجة من المعاملات في سوق الأوراق المالية لضريبة الدخل.
22. مراجعة هيكل وشرائح الضريبة على الدخل لتحقيق مستوى أفضل من العدالة مع تنمية موارد الدولة من حصيلة الضريبة من دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثماري.

سادساً: المشاركون في اجتماع الأربعاء 23 فبراير 2011

الأحزاب والقوى السياسية	الشخصيات السياسية
1. حزب الوفـــــــــــــــد	1. المستشار محمود الخضيري
2. حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	2. النائب مصطفى بكـــــــري
3. الحزب العربي الديـــــمقراطى الناصــري	3. النائب سعد عبـــــــــود
4. حزب الغـــــــد [د.أيمن نور]	4. النائب علاء عبد المنعـــــم
5. حزب الجبهة الديمقراطيـــــة	5. الأستاذ السيد الغضبـــان
6. حزب الوســــــــــــط	6. النائب مصطفى الجنـــدي
7. حزب الكرامـــــــــــــة	7. النائب طاهر حزيـــــــن
8. جماعة الإخوان المسلمـــــون	8. الأستاذ سمير عليـــــش
9. اتحاد شباب الثـــــــــورة	
10. ائتلاف شباب الثـــــــــورة	

<u>مرفقات</u>

1. مشروع دستور 1954
2. مشروع قانون محاكمة الوزراء من إعداد النائب/ علاء عبد المنعم
3. مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية من إعداد مجموعة النواب المستقلين بمجلس شعب 2005
4. المطالب بضمانات نزاهة الانتخابات المقدمة من الوفد، التجمع، الناصري، الجبهة الديمقراطية في 8/8 2010].
5. مشروع وزارة المالية بحكومة الظل الوفدية لتحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.

بيان

الائتلاف الوطني للتغيير إلى الأمة

يعلن جميع أعضاء "الائتلاف الوطني للتغيير" من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والحركات الشبابية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والمفكرين وقادة الرأي في المجتمع والمجتمعين في " بيت الأمة " بمقر حزب الوفد في يوم الثلاثاء الأول من فبراير 2011 أنهم يقفون صفاً واحداً مؤيدين الانتفاضة الشبابية المطالبة بالحرية والدستور والديمقراطية.

ويعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" أن السبيل الوحيد لحماية الوطن وضمان أمن المواطنين يبدأ بضرورة اعتراف نظام الحكم بالأخطاء التي تم ارتكابها على مدى سنوات طويلة وأن انتفاضة الشباب المطالبين بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي مطالب مشروعة يجب الاستماع إليها والاستجابة لها وليس مواجهتها باستخدام القوة المفرطة لجهاز الشرطة وإطلاق القنابل المسيلة للدموع فضلاً عن الضرب والإيذاء البدني من دون تمييز.

كما يعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" رفضه لاختزال مطالب الجماهير بالتغيير الديمقراطي في مجرد استبدال بالحكومة التي وصمها رئيس مجلس الشعب بالفشل حكومة أخرى نصف وزراءها من أعضاء الحكومة الفاشلة المقالة.

كما يعلن "الائتلاف الوطني للتغيير" رفضه للشعارات المتكررة من إصلاحات سياسية مزعومة وتحسين أحوال المواطنين وربط الأجور بالأسعار، فقد تكررت هذه الشعارات في الخطاب الرسمي للدولة وفي بيانات رؤساء حكومات الحزب الحاكم المرفوض شعبياً على مدى ثلاثين عاماً، وكانت نتيجتها انتشار الفقر والبطالة والعشوائيات.

ويؤكد "الائتلاف الوطني للتغيير" ضرورة الاستجابة إلى مطالب التغيير التالية:

1. أن يتنحى رئيس الجمهورية عن منصبه بعد أن أسقطت انتفاضة الغضب شرعيته.

2. تشكيل حكومة وطنية انتقالية لا يشارك فيها عناصر من الحزب الوطني الديمقراطي تكون مهمتها ضبط الأمن وتسيير الأعمال.
3. الدعوة إلى تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد يتبنى منطق الجمهورية البرلمانية ويحقق مبدأ سيادة الأمة، ويضمن تداول السلطة في دولة مدنية ديمقراطية عادلة.
4. حل المجالس النيابية القائمة التي جاءت نتيجة للتزوير.
5. محاكمة المسئولين عن إعداد وتنفيذ خطة التصدي للمظاهرات الشعبية والصادرة عن مكتب وزير الداخلية السابق والمتضمنة جرائم قتل الشباب الغاضب بالرصاص الحي، والذين أمروا بسحب قوات الشرطة من الشوارع والميادين وإطلاق المساجين من السجون والتخطيط لاستخدام البلطجية وإثارة الذعر ونشر الشائعات.

ويرى "الائتلاف الوطني للتغيير" أن الطريق لتحقيق هذه المطالب يكون على النحو التالي:

1. أن يستخدم رئيس الجمهورية المادة رقم 189 من الدستور ويطلب من مجلس الشعب تعديل المادة رقم 76 بحيث يتاح لكل مواطن مصري الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بشرط الحصول على تزكية عدد من الناخبين المقيدين في عدد من المحافظات. وكذلك تعديل المادة رقم 77 بحيث تعود إلى أصلها لتكون مدة الرئاسة ست سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة فقط. وبنفس المنطق تعدل المادة رقم 88 لتعود إلى أصلها بحيث تجرى الانتخابات تحت إشراف قضائي كامل.
2. يطلب رئيس الجمهورية من مجلس الشعب استحداث مادة جديدة في الستور في الباب السادس [أحكام عامة وانتقالية] تنص على تخويل رئيس الجمهورية حق الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً بعد موافقة مجلس الشعب.

3. يتم اجتماع عاجل لمجلس الشعب للموافقة على تلك التعديلات من حيث المبدأ فوراً [في نفس اليوم] بأغلبية الأعضاء، ثم يعاد عرضها على المجلس بعد شهرين للموافقة النهائية بموافقة ثلثا أعضاء المجلس.
4. يشكل رئيس الجمهورية حكومة وحدة وطنية تتولى تسيير الأعمال وإعداد البلاد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية واستصدار قرارات بالقوانين اللازمة لذلك.
5. يفوَض رئيس الجمهورية كافة اختصاصاته إلى نائب رئيس الجمهورية ويتخلى عن منصبه.
6. يجرى الاستفتاء الشعبي على هذه التعديلات وتصبح عندئذ سارية.
7. يجري انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذي يصدر بعد انتخابه قراراً بحل مجلسي الشعب والشورى.

مبادرة

تحالف الأمة المصرية

تحالف وطني بين المعارضة في نظام ديمقراطي

من أجل تهيئة المناخ لبناء نظام ديمقراطي حقيقي يِؤسس لبناء الدولة المدنية - "دولة المواطنة والقانون"، فإن حشد القوى المؤمنة بالديمقراطية يصبح ضرورة وطنية لضمان اكتمال نصف الديمقراطية الآخر - المعارضة الوطنية – وتفعيل دورها الوطني في تقويم سلطات الحكم ومتابعة التزامها بوعودها وبرامجها التي ارتضاها الشعب وتم انتخابها لتنفيذها، وكذلك لمواجهة احتمالات تغوّل السلطة الحاكمة وضمان عدم استئثارها باتخاذ القرارات دون الانصياع إلى حكم الشعب واختياراته.

وفي سبيل إقامة بناء ديمقراطي للمعارضة الوطنية، وافقت مجموعة من القامات الوطنية والشخصيات العامة والأحزاب وائتلافات واتحادات شباب الثورة والتيارات والقوى السياسية والمفكرين والمثقفين والأدباء والفنانين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية على تكوين "تحالف الأمة المصرية" للعمل معاً على ترسيخ قيم ومقومات الدولة المدنية الحديثة ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، والدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ضد أي سلطة تحاول النيل منها.

وسيكون "تحالف الأمة المصرية" أداة للتعبير عن الضمير الوطني والرأي المشترك لأعضائه في قضايا الدستور وتنظيم سلطات الدولة في إطار التوجهات نحو تحول ديمقراطي حقيقي يؤسس لدولة مدنية حديثة وعادلة، وتكوين وحشد الرأي العام للانتصار لقضايا التطوير المجتمعي والتنمية الوطنية المستدامة. كما سيكون "تحالف الأمة المصرية" أداة حشد وتنسيق لمشاركات أعضائه في جميع الانتخابات القادمة المحلية والتشريعية والرئاسية والانتخابات في النقابات والاتحادات، وتمثيلهم في كافة المحافل الديمقراطية، على أساس قوائم موحدة بين أعضاء التحالف.

وسيكون "تحالف الأمة المصرية" سداً منيعاً ضد محاولات تمييع الهوية المصرية أو نشر أفكار التبعية لجهات خارجية أيا ما كانت، وحارساً أميناً على ثوابت الأمة التي ترسخت منذ الثورة الوطنية الكبرى في 1919 وثورة يوليو 1952 ثم تجددت بثورة شباب مصر وشعبها في 25 يناير 2011 وفي مقدمتها ضمان - بكل الأدوات القانونية والقضائية والسياسية - وضع دستور ديمقراطي لمصر يعبر عن أهداف ثورتها ووحدة شعبها.

غاية "تحالف الأمة المصرية"

حشد الجهود والطاقات الوطنية وتجميع وتنسيق فعاليات قوى المعارضة للمساهمة الإيجابية والفاعلة في تحقيق أهداف ثورة 25 يناير والتحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية حديثة يسودها القانون والعدالة الاجتماعية، وتتحقق فيها التنمية المستدامة، ويتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمن الاجتماعي.

أهداف "تحالف الأمة المصرية"

يهدف "تحالف الأمة المصرية" إلي الحفاظ علي تجانس المجتمع المصري، وحماية تماسك الجبهة الداخلية كسبيل وحيد لحماية الأمن القومي المصري، وسيعمل "تحالف الأمة المصرية" على تحقيق الأهداف التالية:

1. توحيد قوى المعارضة والاتفاق على برامج عمل وفعاليات متناسقة وخطاب موحد ينطلق من مطالب ثورة 25 يناير ومتطلبات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة ومقومات التحول الديمقراطي.
2. إعداد استراتيجيات لمسارات العمل الوطني في جميع المجالات وتحقيق المشاركة الشعبية في تنفيذها بحشد جهود أبناء مصر العلمية والتقنية وطاقاتها ومواردها.

3. وضع دستور جديد يكفل بناء الدولة المدنية الحديثة، على أساس نظام ديمقراطي يتضمن إقرار المبادئ والحقوق والحريات الأساسية المستقرة فى الدساتير المصرية المتعاقبة ومواثيق حقوق الانسان التى صدقت عليها مصر لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة، ويحقق التوازن بين السلطات والتداول السلمي للسلطة، بما لا يسمح بإعادة ديكتاتورية السلطة الحاكمة مجدداً.
4. تنسيق مواقف أعضاء "تحالف الأمة المصرية" للمشاركة بفعالية وبقوائم موحدة في انتخابات المجالس التشريعية والمجالس المحلية بناء على قوانين عادلة تحترم مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.
5. المشاركة بفعالية في الانتخابات الرئاسية القادمة بمرشح واحد يمثل "تحالف الأمة المصرية".
6. السعي للتعاون والتنسيق مع باقي القوى الوطنية - من غير أعضائه - التي تؤمن بنفس المبادئ وتسعى لتحقيق أهداف الثورة واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي والتنمية الوطنية الشاملة.
7. تنسيق مواقف أعضاء "تحالف الأمة المصرية" والمشاركة بفعالية وبقوائم موحدة في إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني على أساس ديمقراطي ومنها النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والطلابية، والعمل على تحرير منظمات المجتمع المدني الأخرى وتفعيل دورها.
8. العمل على دعم مؤسسات الدولة وتقويتها على أساس الكفاءة والخبرة وعدم التمييز بين المواطنين وإلغاء التشريعات المقيدة للحريات وتطوير التشريعات بما يساند التحول الديمقراطي.

9. تطوير اللجنة العليا للانتخابات لتكون "هيئة وطنية مستقلة" دائمة ينص عليها في الدستور الجديد وينظم طريقة اختيار أعضائها واختصاصاتها وسلطاتها قانون خاص، وتتولى إدارة جميع ما يتصل بأعمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والاستفتاءات الشعبية.

مبادئ "تحالف الأمة المصرية"

يهتدي التحالف بالمبادئ التالية في جهوده لإقامة دولة المواطنة والقانون والحكم الرشيد التي تحقق أهداف ثورة 25 يناير 2011 ويتعهد بالدفاع عنها والعمل على احترامها وتطبيقها من جانب سلطات الدولة وكافة مؤسساتها:

أولاً: الهوية المصرية

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، واحترام التعددية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، ومبادئ شرائع غير المسلمين هى المصدر الرئيسى لتشريعاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية واختيار قياداتهم الروحية.
3. حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، وينظم اجراءات بناء دور العبادة قانون جديد لبناء دور العبادة يستند الى قانون البناء الموحد فيما لم يرد فيه نص.
4. السيادة للشعب وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، وفقا لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون دون أى تفرقة. واستقلال

السلطة القضائية وكفالة حق التقاضى ضمانتان أساسيتان لمبدأ خضوع مؤسسات الدولة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة.

6. حرية الإعلام مع التزامه باحترام المعايير ووثائق الشرف المهنية، بما فى ذلك حرية إصدار الصحف والمجلات وتأسيس القنوات الفضائية والإذاعات، وتنظيم الإعلام الحكومي، المرئي والمسموع، كهيئة وطنية مستقلة.
7. حرية الفكر والرأي والتعبير والاعتقاد، وحرية الابداع والبحث العلمى، مع حظر فرض الرقابة على الفكر والآداب والفنون ووسائل الاعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب بحكم قضائى.
8. إصدار قانون حرية تداول المعلومات، يضمن حق المواطن فى المعرفة والمعلومات ويحدد الحالات التى تقتضى الحفاظ على السرية حفاظا على المصالح الوطنية وفقا للمتعارف عليه فى النظم الديمقراطية.
9. احترام حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق والعهود الدولية التى صدقت عليها مصر.

ثانياً: دستور يؤكد مدنية الدولة

1. رفض هيمنة حزب أو فصيل أو تيار سياسي على وضع الدستور الجديدالالتزام بمتابعة إجراءات إعداد الدستور الجديد والمشاركة الجادة والفعالة في مناقشة مسودة الدستور والدفاع عن المبادئ التي تحمي مدنية الدولة والمواطنة وسيادة القانون.
2. رفض تسييس الدين ، احتراماً وإجلالا لدور الدين الأساسي في المجتمع ولمكانته السامية التي لا يجوز أن تكون محلا للصراعات السياسية فالدين لله والوطن للجميع.
3. عدم التعارض بين مدنية الدولة والدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الدينية (الأزهر الشريف والكنيسة المصرية الأرثوذوكسية وباقي الكنائس الأخرى) في

تدعيم الفكر الديني المستنير وثقافة التسامح وقبول الآخر وفى ترسيخ الوحدة الوطنية .

4. عدم تدخل القوات المسلحة في العمل السياسي، وتفرغها الكامل لحماية الوطن ووحدته واستقلاله وأمنه القومي.

ثالثاً: المواطنة

1. جميع المواطنين والمواطنات أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ولا يجوز التمييز بينهم على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة أواللغة أو العرق أو الرأى السياسى أو الثروة أو الوضع الاجتماعى أو الإعاقة أو غير ذلك.
2. ضمان حقوق المواطنة وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن.
3. القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ودعم مشاركتها فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4. لا يجوز محاكمة المواطنين إلا أمام قاضيهم الطبيعي، ولا تجوز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية سوى في الجرائم الخاضعة لاختصاص القضاء العسكري.

رابعاً: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

1. يهدف الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ، وضمان توزيع عوائدها على المواطنين بما يكفل العدالة الاجتماعية. ويشارك فى عملية التنمية القطاع العام والخاص والتعاونى. وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي، كما تلتزم بحماية الملكية الخاصة والتعاونية.
2. تبني سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر، وتطبيقها تحت رقابة شعبية بهدف القضاء علي المظالم الاجتماعية، وضمان عدالة توزيع الدخول مع تطبيق

نظم عادلة للحد الأدنى للأجور والعمل علي زيادتها باستمرار بما يتوافق ومعدلات التضخم، كسبيل لرفع المستوى المعيشي لأبناء الوطن.

3. تطبيق نظام أكثر عدالة وجودة للتأمين الاجتماعي والصحي، بما يضمن توفير رعاية صحية شاملة للمواطن.
4. دعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني للنهوض بدورها في تنمية المجتمع وإصدار قانون جديد يحررها من القيود والعقبات الادارية.

خامساً: الديمقراطية والأحزاب السياسية

1. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي، قائم على الفصل والتوازن بين السلطات، والتعاون والرقابة المتبادلة فيما بينها، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة.
2. حرية إنشاء الأحزاب بالإخطار، بما يضمن تعددية حزبية حقيقية تكفل التداول السلمي للسلطة.
3. حظر إنشاء الأحزاب علي أسس دينية أو جغرافية أو عرقية أو أي مرجعية تتعارض مع مبادئ الدولة المدنية الحديثة، وحقوق المواطنة، أوأى من الحقوق والحريات الأساسية.
4. رفع الوعي السياسي للمواطن، بما يضمن فعالية المشاركة السياسية.

سادساً: مصر دولة عصرية حديثة

1. إعادة بناء نظام عصري وحديث للتعليم، ما قبل الجامعي والجامعي، يؤسس لقاعدة علمية حديثة للمجتمع.
2. زيادة الميزانية المخصصة للتعليم وللبحث العلمي للوصول إلى المعدلات العالمية.
3. تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالحث العلمي بما يضمن نهضة حقيقية في كافة مجالاته.

4. تشجيع الابتكار والإبداع في شتى المجالات العلمية والثقافية والأدبية والفنية.

سابعاً: السياسة الخارجية

1. الالتزام بسياسة خارجية تهدف إلي حماية الأمن القومي المصري، وتحقيق المصالح الوطنية ، فضلاً عن رعاية المصريين بالخارج.
2. وتكون دوائر الأمن القومي المصري "العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية" علي قمة أولويات السياسة الخارجية المصرية، بما يساهم فى استعادة الدور الريادي لمصر.
3. العمل على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ودعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فى عملية التنمية.
4. القضية الفلسطينية قضية مركزية في السياسة الخارجية المصرية وضرورة التمسك بالمبادرة العربية فى 2002 لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.
5. خصوصية العلاقات بين مصر والسودان وجنوب السودان، باعتبارها اطارا استراتيجيا للأمن القومي.
6. صياغة العلاقات المصرية/الأمريكية، باعتبار الأخيرة القطب الأوحد المهيمن علي النظام الدولي، للتأكيد علي المصالح الوطنية المصرية، والحفاظ على الأمن الإقليمي.
7. صياغة العلاقات المصرية بالقوى المؤثرة في النظام الدولي (خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي) بما يضمن الحفاظ علي الروابط التاريخية، ويخدم المصالح الوطنية المصرية.
8. انفتاح مصر دولياً بما يضمن تعاوناً متواصلاً مع كافة الدول الساعية إلي نظام عالمي أكثر عدالة بالنسبة للشعوب النامية.

9. العمل علي حصول مصر علي مقعد دائم في مجلس الأمن، فى اطار توسيع عضوية مجلس الأمن وضمان حصول أفريقيا على ثلاث مقاعد دائمة.

ثامناً: مؤسسات "تحالف الأمة المصرية"

الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية

وتتكون من جميع أعضاء التحالف من القامات الوطنية والشخصيات العامة وممثلي الأحزاب والتيارات والقوى السياسية ومن المفكرين والمثقفين والأدباء والفنانين وممثلي منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية.

وتختص "الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية" بتحديد السياسات والتوجهات العامة للتحالف فيما يتعلق بمواقفه في سعيه لتحقيق أهدافه. كما تنتخب الرئيس والأمين العام للتحالف.

وتحدد لائحة " الجمعية العامة لتحالف الأمة المصرية" نظام الاجتماعات ودوريتها وقواعد التصويت عند اتخاذ القرارات.

المجلس التنفيذى

يشكل "المجلس التنفيذي للانتخابات البرلمانية" من عدد من الأعضاء الممثلين للأحزاب والقوى المشاركة فى التحالف بواقع ممثل واحد لكل منهم، بالإضافة لسبعة من الأعضاء المستقلين يختارهم أعضاء المجلس، وللمجلس اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بتنفيذ أهداف التحالف وسياساته وما يتعلق بالانتخابات البرلمانية والمحلية والانتخابات النقابية وباقى منظمات المجتمع المدنى من اتحادات وروابط عمالية وفلاحيه، وتمويل الحملات الانتخابية، وتعتبر قراراته ملزمة ونهائية. ويكون للمجلس التنفيذى تشكيل لجان فرعية وتحديد اختصاصاتها.

رئيس التحالف

يتم انتخابه من بين أعضاء التحالف كل عام على أساس مبدأ الدورية بين مرشحى أعضاء التحالف. ويختص برئاسة اجتماعات الجمعية العامة والمجلس التنفيذى ويمثل التحالف فى مواجهة الغير.

الأمين العام للتحالف

ويتم اختياره لمدة عامين بالانتخاب من بين أعضاء التحالف ويتولى تنسيق فعاليات التحالف وتنفيذ قرارات المجلس التنفيذى والجمعية العامة وادارة العمل اليومى للتحالف، بما فى ذلك:

1. الإعداد والدعوة لاجتماعات التحالف وتسجيل المداولات ومحاضر الاجتماعات.
2. متابعة تنفيذ ما يصدر عن التحالف من قرارات وتوصيات.
3. تنسيق الاتصالات بين أعضاء التحالف وتيسير اجتماعات مجموعات العمل المشتركة المكلفة بمهام من مؤسسات التحالف.
4. تعيين متحدث اعلامى، بعد موافقة المجلس التنفيذى، يتولى تنسيق الاتصالات مع أجهزة الإعلام للتعريف بمنجزات التحالف وتوجهاته.
5. إعداد تقارير دورية للعرض على المجلس التنفيذى للتحالف.

كما يتولى متابعة سير العمل باللجنة التأسيسية لوضع الدستور، ووضع تقارير بذلك أمام أمانة المجلس التنفيذي لاتخاذ الموقف اللازم تجاه ما يمكن أن يمثل تجاوزاً لمبادئ التحالف في هذا الشأن.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

تكون المهمة الأساسية للمركز متابعة ودعم ممثلي "تحالف الأمة المصرية" في الهيئات البرلمانية في المجالس التشريعية والمحلية والانتخابات الرئاسية ومنظمات المجتمع المدني، بما يؤدي إلي الارتقاء بمستوى الأداء، وتوحيد مواقفهم لتعبر بصدق عن مبادئ وأهداف "تحالف الأمة المصرية"، وفي سبيل ذلك يقوم المركز

بإعداد البحوث والدراسات ومشروعات القوانين واقتراحات مشروعات التنمية المختلفة.

شروط الإنضمام إلي "تحالف الأمة المصرية"

1. قبول ما جاء ببنود هذا الاتفاق.
2. عدم الانضمام إلي أي تحالف أو ائتلاف آخر.
3. الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وفقا تأحكام هذا الاتفاق.

وقع الأطراف المؤسسين للتحالف هذا الاتفاق معلنين التزامهم بما جاء فيه وعزمهم على العمل سويا لتحقيق أهدافه.

توقيعات الأعضاء المؤسسين

بيان تحالف الأمة المصرية

اعتـزازا بالتضـحيات التـي قـدمها أبنـاء مصـر لـدفع مسـيرة ثـورة 25 ينـاير، وإصـراراً علـى مواجهـة التحـديات في سـبيل تحقيـق أهـدافها في الحريـة والعـيش الكـريم والعدالـة الاجتماعيـة والكرامـة الإنسـانية لجميـع المصريين، دون تمييز أو تفرقة.

وإدراكـا لمخـاطر الانقسـام والاسـتقطاب والصـراعات السياسـية التـي تهـدد بنـاء مؤسسـات الدولـة المدنيـة الديمقراطيـة، وتهـدر تطبيـق مبـادئ سـيادة القـانون واسـتقلال القضـاء والتـوازن بـين السـلطات، وتنـذر بتفجـر أزمـات سياسية واقتصادية وأمنية وبعودة الاستبداد والفساد في أثواب جديدة.

يقـوم تحـالف الأمـة المصـرية بمشـاركة مـن أحـزاب سياسـية وقامـات وطنيـة وشخصـيات عامـة وائتلافـات واتحـادات شـباب ثـورة 25 ينـاير ومفكـرين ومثقفين،وأدبـاء وفنـانين ونقابـات مهنيـة وعماليـة وفلاحيـة وقيـادات مـن المجتمـع المـدني للعمـل علـى ترسـيخ قـيم الديمقراطيـة ومبـادئ الدولـة المدنيـة الحديثـة ، والتأكيـد علـى مقومـات المواطنـة وسـيادة القـانون ، وكفالـة الحقـوق والحريـات الأساسـية وضـمان العـدل والمسـاواة ، ومواجهـة اي سـلطة تحـاول النيـل مـن هـذه المبـادئ التـي استقر عليها ضمير الأمة .

يهـدف التحـالف إلـى إصـدار دسـتور مـدني حـديث يكفـل بنـاء الدولـة العصـرية الحديثـة علـى اسـاس نظـام ديمقراطـي يتضـمن إقـرار المبـادئ والحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين دون أي تفرقة .

كمـا يسـعى التحـالف إلى توحيـد مشـاركة " قـوى تحـالف الأمـة المصـرية " في الإنتخابـات المحليـة والبرلمانيـة والرئاسـية بنـاءاً علـى قـوانين عادلـة تحترم مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص .

وسـيكون مـن أوليـات تحـالف الأمـة المصـرية أن يقـف سـداً منيعـاً ضـد محـاولات تمييـع الهويـة المصـرية أو المسـاس بالشخصـية الوطنيـة لهـذا الشـعب العريـق الـذي عرفتـه بهـا الـدنيا منـذ فجـر التـاريخ وسـوف يمضـي التحالف في طريقه في مواجهة حاسمة ضد الفساد والاستبداد والفاشية.

ويؤكد التحالف بكل قوة أنه تجمع لكل المصـريين الذين يقفون على أرضـية وطنية ويتمسـكون بمبادئ المواطنة ويدافعون عن الهوية المصـرية والتراث الثقافي ومقومات الدولة المدنية التي استقرت في ضمير الأمة المصرية منذ ثورة 1919 .

ويرحـب التحـالف بانضـمام كافـة القـوى السياسـية والأحـزاب والنقابـات والإتحـادات والأفـراد تحـت مظلـة هـذه المبـادئ وسـعياً لتحقيـق هـذه الأهـداف حيـث نسـعى جميعـاً إلى دولـة مدنيـة حـرة ، دولـة سـيادة القـانون قـولاً وفعـلاً والتـي تـرفض منطـق الإقصـاء وأسـلوب الإبعـاد وتتمسـك بالديمقراطيـة الحقيقيـة وتـدافع عـن حقـوق الإنسـان دولـة تـؤمن بـأن مصـر فوق الجميع وأن مصر لكل المصريين .

بسم الله الرحمن الرحيم

معا نبدأ لبناء مبادرة من أجل مصر

(في ضوء النقاش الذى حدث في اجتماع يوم 2011/3/16 والملاحظات التي أبديت خلاله)

مقدمة

لقد أعادت الثورة الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، وارتفعت به فوق التطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، ووحَّدت أهدافه ومطالبه، فاستطاع- بفضل الله- تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة والوحدة والجهود.

إن ما تحقق من أهداف الثورة إنما يندرج في إطار التطهير، ولكنه تطهير غير كامل؛ لأن فساد النظام قد تغلغل طولاً وعرضًا وعمقًا في كل مؤسسات الدولة. وجهود التطهير لا بد أن تتكافأ مع ضخامة الفساد وأعداد الفاسدين. وهذا يحتاج فضلا عن الجهود إلى وقت. كما أن القوى المضادة للثورة في الداخل وأعداء الوطن والأمة في الخارج سيحيكون المؤامرات وينشرون الفتن، ويعيثون في الأرض فسادًا وتخريبًا لإجهاض الثورة. وهذا كله يُلقي على كواهلنا جميعًا استصحاب روح الثورة ووحدة الصف وتقديم المصالح العامة الوطنية على المصالح المحدودة.

إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تَعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها في المستوى اللائق به في كل مجال.

لهذه الأسباب كلها نطرح هذه المبادرة التي تشتمل على قسمين: أولهما المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذى ناضلت أجيال متوالية من أجله. أما القسم الثاني فيتضمن المهام العاجلة التي يتوافق الجميع أيضا على ضرورة إنجازها في المدى القصير.

القسم الأول

المبادئ العامة الأساسية للنظام السياسي

أولا: في مجال بناء الإنسان المصري

1. التأكيد على حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في دولة مدنية، واعتبار أن القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية أساس بناء الإنسان الصالح.
2. التمسك بثوابت الأمة وهويتها وقيمها المتمثلة في أركان الإيمان.
3. التزام أجهزة الإعلام باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة.

ثانيا: في النظام السياسي والحريات العامة:

1. الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
2. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمي.
3. حرية تكوين الجمعيات المدنية والأهلية.
4. الحق في التظاهر السلمي، وعقد الاجتماعات العامة السلمية والدعوة إليها والمشاركة فيها مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
5. تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة و شفافة تحت إشراف قضائي كامل.
6. حرية الإعلام لضمان وصول المعلومات بصدق وشفافية إلى المواطنين، وإقرار الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات.

7. حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

ثالثًا: القضاء:

1. استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء.
2. المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي.
3. الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل.

رابعًا: في المجال الاقتصادي:

1. يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية. فالحرية الاقتصادية المجردة من البعد الاجتماعي العادل تؤدى إلى احتكار السلطة وليس فقط الثروة. كما أن غياب البعد الاجتماعي العادل يجرد الحرية الاقتصادية من أهم فائدة يمكن أن تحققها، وهى إطلاق مبادرات الأفراد الخلاقة وشحذ طاقاتهم لتحقيق التنمية، لأن الظلم يقتل روح المبادرة ويثبط الهمم.
2. تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة وبناء قدرة اقتصادية ضمن مقومات القوة الشاملة للدولة. وتقتضى التنمية المطلوبة في حالة اللجوء إلى بيع أو خصخصة مؤسسات وشركات قطاع الأعمال العام أن يُتخذ القرار بموافقة السلطة التشريعية وبطريقة شفافة، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية لتأسيس مشاريع جديدة وليس شراء مشاريع قائمة، وكذلك التعهد بعدم بيع البنوك العامة وشركات التأمين والنقل البرى والسكك الحديد وقناة السويس.

3. تبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.
4. إيجاد تنسيق مستمر بين الحكومة والنظام الخاص والقطاع الأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها.
5. تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في مصر لدعم الاقتصاد المصري.

خامسًا: في المجال الاجتماعي:

1. تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية في مجتمع يشهد تهميشاً اجتماعياً هائلاً وخطيراً تزداد فيه معاناة المهمشين المتروكين خارج نطاق الدورة الاقتصادية. التزام الدولة برعاية العاملين بالزراعة المحرومين من أي مظلة اجتماعية، إنقاذاً للزراعة واستعادة لدورها في الاقتصاد الوطني ومساهمة في محاربة الفقر والحد من الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن.
2. إطلاق حرية المصريين في المشاركة وإدارة الشأن العام يجعل المجتمع عونا للدولة في حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الحرة المتنوعة التي تساهم في تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر.
3. نظام تعليم جيد يتيح الفرص للجميع شرط لا غنى عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهيار المعرفي والثقافي والمهني. ويقوم هذا النظام على إعمال العقل بدلا من تنمية الذاكرة، وعلى التفاعل الخلاَّق بين المدرس والطالب بدلا من التلقين، وعلى التجديد المستمر الذى يواكب التقدم في العلم والمعرفة.

4. إحياء نظام الوقف الخيرى للإنفاق منه على الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.
5. تحرير مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وتوفير سبل الدعم لها.
6. الحفاظ على الآداب العامة وإذكاء روح التدين في المجتمع.
7. تفعيل برامج محو الأمية.
8. الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع.

سادسا: في السياسة الخارجية

1. دول العالم العربي والإسلامي هي الدائرة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، ونصرة قضاياهما- وفى مقدمتها قضيتي فلسطين والعراق- ركيزة أساسية لهذه السياسة.
2. تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة ويزودانها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر.
3. تدعم العمل العربي المشترك الذى ينبغي أن يقوم على أساس من الحوار الجاد والمصارحة سعيا إلى التوافق على قواعد لإدارة العلاقات وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط التجاري.
4. بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية مع إسرائيل على

أساس أنه لا سلام حقيقيا في ظل العدوان والاجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير.

5. تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيا إلى نظام عالمي أكثر توازنا وأقل إجحافاً.
6. ويقتضى ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصا أكبر للمشاركة والحوار. ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاما مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيداً عن التبعية والهيمنة.

القسم الثاني

المهام العاجلة والملحة

أولا: في النظام السياسي والحريات العامة والقضاء

1. إلغاء حالة الطوارئ المفروضة بدون مبرر حقيقي منذ ثلاثين عامًا.
2. الإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضهم الطبيعي
3. إعادة الحياة إلى النقابات المهنية والعمالية بإجراء الانتخابات للدفاع عن حقوق أصحابها والارتقاء بمستوى المهن، وتقديم المشورة للحكومة كل في اختصاصه.
4. إلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة.
5. إعادة النظر في القوانين المقيدة للحريات وتلك التي صدرت تحقيقا لمصالح خاصة وعلى حساب المصلحة العامة.

6. إصدار قانون استقلال القضاء الذى أعده نادى القضاة.
7. تقنين المشاركة السياسة للمصريين في الخارج إعمالاً لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.
8. إلغاء كل أنواع المحاكم الاستثنائية لضمان عدم محاكمة أي منهم أمام قاضيه الطبيعي.
9. إعادة النظر في القوانين المقيدة للحريات والتي صدرت لتقنين الظلم وتحقيق مصالح ضيقة.

ثانيا: في المجال الاقتصادي

1. استكمال التحقيقات في وقائع النهب العام بدءاً من بيع القطاع العام وسرقة أموال البنوك والبورصة إلى الفساد العقاري وتجارة السلاح وغسيل الأموال والعمولات والرشاوى، وتحويل المتهمين فيها إلى المحاكمة، واسترداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج.
2. التفكير في صيغة تتيح لمَن يبادر برد جميع الأموال التي استولى عليها بغير وجه حق إلى الدولة أن يعفى من العقوبة ما لم تكن هناك شبهه جنائية، ومع ضمان حصول أصحاب الحقوق عليها والاعتذار للشعب.
3. إعادة هيكلة الموازنة المصرية، الأمر الذي يزيد الموارد بمئات المليارات (مثل إضافة عوائد الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة) ولترشيد إنفاقها ومراجعة اتفاقيات استخراج وتصدير البترول والغاز وفقًا للأسعار العالمية.

4. تخفيض الضرائب على صغار الممولين وتحصيلها من كبار المستثمرين ورجال الأعمال، وتطبيق سياسة الضرائب التصاعدية على الإيراد العام بحد أقصى مناسب يتفق عليه الجميع (30 في المائة مثلاً).
5. إعادة النظر في الدخول الفلكية التي يحصل عليها رؤساء المؤسسات الحكومية والإعلامية والجامعية وغيرها، وإعادتها إلى الحد المعقول.
6. إقالة كل المستشارين الحكوميين المعينين للمجاملة.
7. تنفيذ حكم المحكمة الإدارية الخاص بالحد الأدنى للأجور.
8. إلغاء فوائد ديون الفلاحين لبنك الائتمان الزراعي، واعتماد تمويلهم من خلال مؤسسات تعاونية حقيقية، ووضع أسعار عادلة لحاصلاتهم الزراعية.
9. تفعيل آليات حماية المستهلك وبخاصة في السلع الأساسية.
10. ترشيد دعم الصادرات حتى لا يذهب الدعم إلا لمَن يستحقه من المنتجين المصدرين فعلاً.
11. تبني حملة وطنية لشراء منتجات الصناعات المحلية لتشجيعها وتوفير فرص عمل متزايدة.
12. الاكتفاء الذاتي من الحبوب والمحاصيل الإستراتيجية، وخصوصا القمح بزيادة المساحة المزروعة به واستنباط السلالات عالية الإنتاج والمقاومة للظروف البيئية غير المواتية، ورفع سعر شرائه من المزارعين، وتكملة زراعته في أراضي السودان الخصبة، والقضاء على نفوذ مافيا استيراده التي منعت التوسع في زراعته.
13. استصلاح وزراعة الأراضي القابلة لذلك في سيناء.

ثالثا: في المجال الاجتماعي:

1. إنشاء صندوق لأهالي شهداء الثورة تصبُّ فيه جميع الجهود المحلية لرعاية أهالي الشهداء وأبنائهم والمصابين، ولا سيما مَن أصيبوا بعاهات مستديمة.
2. إنشاء مؤسسة للزكاة والتمويل الأهلي تكون مستقلةً عن سلطة الحكومة يتولاها مجلس إدارة من الشخصيات العامة المشهود لها بالنزاهة والشرف لجمع أموال الزكاة لإنفاقها في مصارفها الشرعية لتخفيف حدة الفقر والعوز والبطالة وتخضع حساباتها للأجهزة الرقابية.
3. العمل على حلّ مشكلات الشباب.
4. استرداد أموال المعاشات والتأمينات الاجتماعية التي حصلت عليها الحكومة وتحسين استثمارها للحفاظ عليها ورفع مستوى أصحاب المعاشات.
5. رفع الوعي الصحي للمواطنين، وحماية البيئة من التلوث وأسباب الأمراض، والاهتمام بالرعاية الطبية (مستشفيات وأطباء ومساعدين وأجهزة وأدوية).

رابعا: إعادة بناء جهاز الشرطة

1. نظرا لأن هذا الجهاز هو أكثر أجهزة الدولة التي أسئ استغلالها في عكس المستهدف منه، ينبغي أن تشمل المهام العاجلة ما يلى:
2. أن تكون الشرطة وجميع أجهزتها وظائف مدنية بالفعل كما ينص الدستور، وتتحدد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع، ومن ثم لا تكون أداةَ قمع في يد الحكومة.
3. ضمان التزام جهاز الأمن الوطني الذى سيحل محل جهاز أمن الدولة بالدور المحدد الذى سيكلف به، وإخضاع أنشطته ومقراته للرقابة.

4. محاكمة كل مَن ارتكب جرائم القتل أو التعذيب أو الاعتقال بغير وجه حق أو انتهك القانون.
5. إعادة تأهيل ضباط الشرطة لتغيير ثقافة حالة الطوارئ ليحل محلها احترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون، وإعادة النظر في مناهج كلية الشرطة لتتناسب مع وظيفة الشرطة المقررة في الدستور.
6. تدريس حقوق الإنسان للمواطنين في الجامعات ووسائل الإعلام.
7. رفع أجور جنود وأمناء الشرطة والضباط لتتناسب مع المهمة الجليلة والجهد الكبير الذي يقومون به، وتخفيض الدخول الضخمة التي يحصل عليها كبار المسئولين في وزارة الداخلية.
8. تخفيض ميزانية وزارة الداخلية التي تأكل نصيبًا ضخمًا من ميزانية الدولة، وتوجيه الزائد لمشروعات إنتاجية تفيد البلاد وتُوفِّر فرص العمل وتحقق قدرًا كبيرًا من العدالة.

مبـــــــادرة وفديـــــــــة

من أجل الإصلاح والتغيير والحرية

والديمقراطية والعدالة الاجتماعية

2011

انطلاقا من ثوابت الوفد الذي انحاز علي مدار تاريخه لصالح الوطن والمواطن وتقديرا للظروف الصعبة والخطيرة التي تمر بها البلاد وتحملاً لمسئوليتنا التاريخية والوطنية، فإننا نطرح مبادرة نري فيها توفيقا بين الشرعية الدستورية ومطالب الثوار تكفل الخروج من الأزمة التي أصبحت تنذر بما لا نرتضيه جميعا وذلك في أقرب وقت ممكن.

إن هذه المبادرة تؤكد لشعب مصر العظيم الذي كان دائما وأبدا محور اهتمام وكفاح الوفد علي مدار تاريخه إننا لن نساوم أو نهادن أو نتردد من أجل تحقيق مطالبه في الإصلاح والتغيير والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية،

وذلك على النحو التالي:

أولا:

يتم إصدار قراراً بحل مجلسي الشعب والشوري دون الالتزام بالدعوة لانتخابات مجلس الشعب خلال ستين يوما من تاريخ الحل وفقا لأحكام المادة" من 136 " الدستور، علي أن يتم طرح الموافقة علي هذا القرار في الاستفتاء علي التعديلات الدستورية كما يلي بيانه، بما يصحح هذا القرار من شبهة أي عوار دستوري، ويستند حق الرئيس في طرح هذه المسألة للاستفتاء علي المادة »251« من الدستور التي ترخص للرئيس وبالتالي لنائبه بعرض الأمور المهمة المتعلقة بالمصالح العليا للبلاد للاستفتاء بالإضافة الي أن الشعب هو مصدر السلطات وفقا للمادة "٣" من الدستور وهو صاحب السلطة النهائية في إصدار الدستور وتعديله، ويعتبر ذلك تحقيقا لمطالب الشعب المصري بأسره.

ثانيا:

إعلان تعديل المواد« و»77« و»88« و»39« و»971« و»981« كحد أدني، 76 » وتعديل التشريعات المكملة والمرتبطة بها وهي القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية، مجلسي الشعب والشوري والأحزاب السياسية، بما يحقق مطالب

الإصلاح الديمقراطي وإزالة التشوهات والقيود غير المشروعة وتوفير ضمانات الترشيح، والانتخابات في انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف القضاء وكذا حرية تأسيس الأحزاب علي أن تنتهي اللجنة من عملها بالتشاور مع ممثلي المعارضة وشباب الثورة والمجتمع المدني بنهاية فبراير 1102.

ثالثا:

طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء مباشرة في أوائل مارس بالتجاوز عن 2011 الإجراءات المنصوص عليها في المادة "981" من الدستور والتي تقتضي موافقة مجلس الشعب علي مبدأ التعديل ومناقشة المواد المطلوب تعديلها بعد شهرين ثم موافقة ثلثي الأعضاء قبل طرحها للاستفتاء، بالإضافة لموافقة مجلس الشوري وفقا للمادة "491" علي أن يتضمن الاستفتاء الموافقة علي ذلك الإجراء، استثناء من أحكام المادتين "981" و"491" من الدستور، وعلي اعتماد القرار الجمهوري بحل مجلسي الشعب والشوري دون الالتزام بالمادة 28 وبالدعوة لانتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من قرار الحل، كما تقضي المادة "631" من الدستور.

رابعاً:

أن تتم الدعوة لانتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال تسعين يوما من انتخاب رئيس جديد للبلاد وفقا للدستور المعدل والقوانين المرتبطة به.

خامساً:

يستند كل ما سبق إلي المادة "3" من الدستور التي تقرر أن الشعب وحده هو مصدر السلطات والمادة "189" فيما قررته من نفاذ تعديل الدستور من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء بموافقة الشعب. كما يستند ذلك إلي سابقة دستورية فرنسية في عام 1962، حيث قام الرئيس ديجول باقتراح تعديل دستوري لكي يتم بموجبه انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر بدلا من الاقتراع غير المباشر، وقام بعرضه علي

الشعب مباشرة بطريق الاستفتاء دون العرض علي غرفتي البرلمان كما تقضي المادة "98" من الدستور الفرنسي، وذلك استناداً للمادة "11" من الدستور الفرنسي بالرغم من أن تلك المادة ترخص له استفتاء الشعب فيما يتعلق بالقوانين فقط، لا التعديلات الدستورية. وقد أقر الفقه الدستوري الفرنسي ذلك علي أساس أن السيادة للشعب عملا بالمادة "3" من الدستور الفرنسي وان الدستور ذاته قد أقر بموجب استفتاء شعبي وبالتالي يمكن تعديله بذات الأداة وهي الاستفتاء الشعبي.

سادساً:

إصدار تعديلات القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية ولمجلسي الشعب والشوري والأحزاب السياسية والقرارات التنفيذية اللازمة لها بموجب قرارات جمهورية، صادرة من نائب رئيس الجمهورية، يتم التصديق عليها من مجلسي الشعب والشوري واللذين يتم انتخاب أعضائهما بعد انتخابات الرئيس الجديد، وذلك استناداً للمادة 147 من الدستور والتي ترخص لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارات لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب، إذا حدث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، علي أن يتم عرضها علي مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما، إذا كان قائماً، أو أول اجتماع له في حالة الحل.

سابعًا:

تنتهي هذه الإصلاحات بنهاية مارس ويمكن لنائب الرئيس أن يدعو لانتخابات 2011 رئاسية مبكرة ويتم تسليم السلطة علي نحو آمن ومنظم ودستوري للرئيس الجديد الذي يتم انتخابه وفقا للدستور المعدل والقوانين المرتبطة المعدلة وبموجب انتخابات حرة ونزيهة يشرف عليها القضاء المصري ويراقبها الشعب.

ثامنًا:

يقوم الرئيس الجديد بالدعوة إلي انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يكفل تداول السلطة في إطار جمهورية ديمقراطية برلمانية في دولة مدنية حديثة وعادلة ويضمن عدم الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة أي حزب سياسي.

تاسعًا:

يتم الإسراع في التحقيقات المتعلقة بأحداث 28 من يناير و2 فبراير الدامية لتحديد ومحاكمة المسئولين عن إطلاق الرصاص الحي علي المتظاهرين سلميا وعن قتل الشهداء وإصابة الآلاف من أبناء مصر، والمسئولين عن انسحاب الشرطة المفاجئ والشامل في 28 يناير مما أدي لغياب الأمن وتعريض حياة المواطنين للخطر ولخسائر فادحة في الممتلكات العامة والخاصة. كما يتم الاستمرار في ملاحقة الفساد واتخاذ الإجراءات القضائية العادلة والناجزة ضدهم.

واختتم بيان الوفد أن ما سبق من إجراءات والالتزام بتنفيذها

كفيل بعودة الهدوء والاطمئنان إلى جموع المصريين وضمان الانتقال المنظم والسلمي للسلطة.

الأسس والثوابت الوطنية

لحزب الوفد

1. الديمقراطية هي السبيل لحل مشكلات الوطن

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التغيير الديمقراطي الشامل حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية الأصيلة.

إن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على أساس المواطنة والتراث الحضاري لمصر بعنصريها المتكاملين من مسلمين ومسيحيين.

2. إعادة بناء الوطن هي الغاية الكبرى

يهدف برنامج " الوفد" إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني.

إننا نسعى إلى إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في

الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

وتتبلور أهداف كذلك يهدف برنامج " الوفد" في الأهداف التالية:

1. إعادة بناء الإنسان المصري بالاهتمام بالتعليم والتدريب والتنمية البشرية المتكاملة، وتأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للإطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.
2. إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع، والتأكيد على مسئوليتها في ضبط النشاط الاقتصادي العام وإقامة التوازن بين حقوق وواجبات مختلف شرائح المواطنين، وحماية الحرية الاقتصادية في إطار اقتصاديات السوق الملتزمة بالضوابط الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمحافظة على السلام الاجتماعي وتوازن القوى الاقتصادية المختلفة حماية للمنافسة ومنعاً للاحتكار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
3. إقامة العدل وتأكيد سلطة واستقلال القضاء، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، ونبذ استخدام العنف والممارسات الأمنية غير المبررة في تعامل الدولة مع المواطنين.
4. استعادة الريادة المصرية العلمية والثقافية والفنية والرياضية، وتنمية القدرات البحثية والتقنية لمصر، وخلق مناخ يحفز على الإبداع والابتكار.
5. إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وتطبيق مشروع عملاق لتنمية وتعمير سيناء

وجنوب الوادي بما يتيح توطين ملايين المصـــريين في تلك المناطق الجديدة والواعدة، كما يساعد في خلق فرص العمل للقضاء على البطالة وقهر الفقر.

6. إعادة هيكلة إستراتيجيات ومؤسسات التنمية الاقتصادية لتحقيق نتائج ترتفع إلى مســـتوى تطلعات المواطنين وإنجاز مســـتويات متعالية من الرفاهية الاقتصـــادية لهم وتكرس قواعد العدالة في توزيع الثروات والأعباء الاقتصـــادية بينهم.
7. تدعيم القدرات التنافســية للاقتصــاد الوطني لمواجهة المهددات الناشــئة عن حركة العولمة واشتداد قوة الشركات متعدية الجنسيات والتصدي لتأثيراتها في القرار السياسي الوطني ومنعها من السيطرة على مصادر الثروة في بلادنا .
8. صيانة وتنمية مصادر الطاقة في مصر، وإعادة صياغة إستراتيجية وطنية للحفاظ على الثروة البترولية والغاز الطبيعي وتنمية مصـــادرها والامتناع عن تصـــديرها وترشيد استهلاكها حفاظاً على حقوق ومستقبل الأجيال القادمة.
9. القضـــاء على منابع الفســـاد وتأمين المعايير والآليات المناهضـــة للفســـاد في مختلف مجالات العمل المجتمعي، وتأكيد الشـــفافية وإتاحة المعلومات الصادقة حول التصرفات السياسية والاقتصادية ذات العلاقة بمصالح الجماهير.
10. تطوير هياكل وأساليب ومستويات الأداء في أجهزة الإدارة العامة والإدارة المحلية وكثير من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتحقيق نقلات نوعية في الأداء باستخدام تقنيات الإدارة المعاصرة ونماذجها المتطورة باستمرار.
11. التخلص من مظاهر العشوائية في كافة مجالات الحياة المصرية والارتفاع بالذوق العام وتنمية وعي المواطنين بالمحافظة على عناصر الحضارة المصرية الأصيلة.
12. إعادة صـياغة السـياسـة المصـرية الخارجية وإحياء الدور المصـري الفاعل على كافة المســتويات الإقليمية والدولية، وتأكيد المصــلحة العامة والقيم المصــرية الحضارية في كافة المواقف السياسية والعلاقات مع دول العالم.

3. المحور الأساس لبرنامج "الوفد"

إن المحور الأساس لبرنامج "الوفد" هو العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، والتحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي، والتطوير المجتمعي الشامل انطلاقاً من رؤية إستراتيجية تضع مصر في مكانها الجديرة به في مصاف الدول المتقدمة ذات الأصالة الحضارية والقيم الإنسانية والقدرات البشرية المتميزة والتوجهات العلمية والتقنية المعاصرة.

4. الركائز الرئيسية لإعادة تملك الوطن وحل مشاكله

يقوم برنامج "الوفد" على الركائز الأساسية التالية تمثل كل منها لبنة مهمة في بناء مصر الجديدة:

1. دستور جديد يؤكد مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والتعددية الحزبية.
2. الفصل بين السلطات وإقامة التوازن بينها بحيث لا تطغى واحدة على غيرها.
3. حق الشعب في اختيار من يحكمه من خلال الانتخابات النزيهة والبعيدة عن تدخل السلطة التنفيذية.
4. حرية الإعلام وعدم تملك الدولة للصحف وإلغاء سيطرتها على وسائل الإعلام.
5. نظام جديد للانتخابات يحقق تكافؤ الفرص ويسمح للأحزاب التقدم بقوائم حزبية في نفس الوقت يتيح الفرصة للمستقلين للترشح خارج القوائم الحزبية.
6. تفعيل نظام قوي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها، وتفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتطبيق نظام الموظف المحلي.

7. تحديد معايير وأساليب اختيار القادة والمسئولين على كافة المستويات بدءاً من رئيس الجمهورية وتحديد مسئولياتهم وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم.إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات - ولفترات محددة لا تقبل التمديد - سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التغيير الديمقراطي الشامل.
8. تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيراً مما تم التحول عنه.

ويرى "الوفد" أن أداة التغيير الديمقراطي الذي ينشده لمصر هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشفافة، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد. كما أن التغيير الديمقراطي الشامل المنشود ينبغي أن يكون قائماً على التحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي.

9. تحقيق المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
10. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين لكل وظيفة عامة، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.

11. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
12. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
13. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
14. قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
15. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
16. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
17. تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

موجز البرنامج الانتخابي للحزب

دعوة الشعب المصري لإعادة تملك الوطـــن

والتصدي لحل مشاكـــله

نوفمبر 2009

مقدمة

يواجه الوطن أزمة خطيرة تهدد حاضره ومستقبله. فقد تغيرت مصر بسرعة وعمق في العقود الثلاث الأخيرة. كما تغير العالم في نفس الفترة تغيراً أقرب إلى الانقلاب منه إلى التطور بفعل ثورة الاتصالات.

وأصبح من الواضح أن البناء السياسي القائم عجز عن مواكبة هذه التغيرات كما فشلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحاضر وتقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل.

من هنا استحكمت الأزمة الحضارية بأبعادها الثلاث؛ حنين إلى ماض لن يعود، وضيق بحاضر قاس، وخوف من مستقبل مجهول. فاحنين إلى الماضي يعوق الحركة إلى الأمام. والضيق بالحاضر القاسي يولد الغضب العاجز والخوف من المستقبل يحاصر القوى الحية ويصادر إرادتها.

ويرى الوفد أن الوقت قد حان لحشد جهود أبناء الوطن جميعاً للخروج من هذا المأزق ارتكازاً على ثوابتنا الوطنية وإصلاحاً لواقعنا القائم وانطلاقاً إلى المستقبل الذي نريده لهذا الوطن في عالم لم يعد فيه مكان للضعفاء.

والخطة الأولى هي إعادة تملك الوطن وإنهاء الوصاية المفروضة على الشعب. نحن جميعاً مواطنون أصحاب دار ولسنا مجرد مقيمين على ضفاف النهر. والمسؤولية لا تقوم إلا على حرية الاختيار.

إن البناء السياسي القائم منذ عقود طويلة غيّب الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة.

كل ذلك أدى إلى جفوة ممتدة بين الدولة والأمة، فأصبح المواطن غريباً في وطنه، وتآكلت الدولة وانهارت المرافق العامة جميعها – التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة-، تلك المرافق التي تشكل العمود الفقري لدولة حديثة وضع محمد لبناتها الأولى وتوالت الأجيال المتعاقبة ترفع دعائمها على مدى قرن ونصف إلى أن انصرفت عنها الأمة فكان هذا الانهيار العام.

ويرى الوفد أن إعادة بناء الوطن على أسس حديثة وسليمة واجب وطني في بدايات القرن الحادي والعشـرين كما كان الاسـتقلال واجب وطني يسـبق غيره في بدايات القرن الماضي.

وأسـاس هذا البناء هو عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسـد في دسـتور جديد تضـعه جمعية تأسـيسـية منتخبة. ولكننا لن نكرر الخطأ الذي وقعت فيه الحركة الوطنية في متصـف القرن الماضـي عندما قبلت إلغاء الدسـتور القائم أملاً في دسـتور جديد يحقق آمالها ففقدت ما كان بيدها ولا تزال تنتظر بعد أكثر من نصف قرن أن تتحقق آمالها.

إن الوفد ينبه إلى خطورة القفز في الظلام ويؤكد أن شـعب مصـر لن يعطي لأحد - حزباً أو شخصاً أو مؤسسة – شيكاً على بياض، فقد تعلم الدرس.

لذلك يرى الوفد أن المرحلة الأولى تتطلب عرض تعديلات دسـتورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسـي القائم إلى نظام برلماني يعيد توزيع السـلطة ويوسـع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشـراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضـيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام، بينما يختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها.

ومن أجل ذلك لا بد من تأقيت فترة الرئاسـة بمدتين فقط، ، وفتح الطريق أمام المواطنين للتقدم للترشـيح لهذا المنصـب مع كفالة ضـمان الجدية في الترشـيح بأسلوب لا يتعدى هذا الغرض لهدف آخر هو التحكم في شخص المرشح من خلال نصوص دستورية ذاع صيتها لجمعها بين سوء النية وسوء الصنعة. كما يقتضي ذلك أيضـاً الأخذ بالضـمانات الانتخابية المتفق عليها في النظم الديمقراطية تحت

إشـراف قضـاء مسـتقل ومسـتقر يحمي حقوق المواطن وتصـون الحريات الخاصـة والعامة.

ومن ناحية أخرى، فأن أســلوب الانتخاب الفردي المعمول به حالياً في الانتخابات البرلمانية والمحلية يجعل من المعارك الانتخابية مشــروعات فردية لا تقدم للأمة بدائل سياسية حقيقية تمكنها من الاختيار بل تصرفها عن جهد بناء المستقبل إلى الاستغراق في العصبيات العائلية أو المحلية أو المهنية وتحصرها في مثلث العجز.

وغني عن البيان أن نظام القائمة النسـبية يعالج ذلك الوضـع الخطير شـريطة أن تخرج من حالة التعدد الحزبي الشــكلي الذي يختلط فيه الحزب الحاكم بالدولة ويسيطر من هنا على كل شيء إلى نظام تعدد سياسي حقيقي يرفع وصاية الدولة على الشعب.

ويرى الوفد أن هذه التعديلات الدستورية والتشريعية كفيلة بخلق المناخ المناسب لإبرام العقد الاجتماعي الجديد وانتخاب الجمعية التأســيســية المنوط بها وضــع الدســتور الجديد، مما يتطلب أيضــاً إضــافة مادة إلى الدســتور الحالي تخّول رئيس الجمهورية – بعد موافقة مجلس الشـعب – الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسـيسـية لوضع دستور جديد يحقق الديمقراطية ويحيط إرادة الشعب بالحماية الواجبة.

ويرى الوفد أن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وإن كانت غاية في ذاتها، إلا أنها أيضــاً الوســيلة المثلى لإعادة بناء الوطن وانطلاق عجلة التنمية المســتدامة وربط الســلطة بالمســؤولية من أجل الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف إلى آفاق الغد الذي يريده الشعب ويرضاه.

كما يؤكد الوفد على مسؤولية الدولة الديمقراطية عن تنظيم عملية التنمية الشاملة وضمان العدل الاجتماعي، وتعميق قيم المواطنة بالفعل وليس مجرد القول.

كما يؤكد الوفد على مسـؤولية الدولة الديمقراطية على إدارة العلاقات الخارجية عل أســاس دبلوماســية جديدة تحمي اســتقلال الإرادة الوطنية بما يمكنها من الحفاظ

على المصـــالح الحيوية لمصـــر في عالم مفتوح يتجه إلى تعدد الأقطاب والقوى العالمية، كما تتجه فيه الدول إلى التجمعات الإقليمية لتعظيم فرص حماية مصـــالحها. ومن هذا المنظور تبقى الدائرة الأولى هي الوطن العربي، ثم تتســع هذه الدوائر شــمالاً وجنوباً وشــرقاً وغربا مرتكزة إلى المصــالح المشــتركة وفي مواجهة الأخطار المشتركة لنصل إلى غاية التعاون من أجل تحقيق القيم الإنسانية السامية.
ويرى الوفد أن التنمية الشــاملة هدف أول في المرحلة الحالية، وأنها ترتكز على عدة ركائز أساسية أولها نظام سياسي يفتح الطريق للقوى الحية التي تعبر عن الإرادة الوطنية، ثم تأتي السياسات العملية التي يتعرض لها هذا البرنامج بالتفصيل.
وإذ يؤكد الوفد التزامه بالقواعد الأساسية التي وردت في برنامجه الأول الصادر في 1978 باعتبارها انعكاســاً لمســار الحركة الوطنية المصــرية التي حددت ثوابتها وشــقت مجراها الثورة المصــرية الكبرى في عام 1919، فإنه يتقدم بهذا البرنامج الانتخابي إلى الشعب المصري معلناً التزامه بسيادة الأمة؛ أي بالاستقلال في مواجهة الخارج والديمقراطية في الداخل. كما يعلن التزامه بالوحدة الوطنية التي تعني المواطنة باعتبارها- دون ســواها – مصــدر الحقوق والواجبات العامة، كما تعني أيضــاً العدالة الاجتماعية، إذ أن الوحدة الوطنية لا تقوم أبداً في مجتمع يهمش فئاته الأضعف والأفقر.

والله ولي التوفيق.

محمود أباظة

رئيس حزب الوفد

أولاً: المحاور الرئيسة للتغيير الديمقراطي

1. دستور جديد ونظام حكم ديمقراطي

إن التغيير الديمقراطي الشامل الذي يدعو إليه الوفد هو صمام الأمان لحماية البلاد من المشكلات والكوارث الناتجة عن الفساد واختلاط رأس المال مع سلطة الحكم، والتخلص من فرض رأي الحزب الحاكم في توجيه مقدرات البلاد وإخضاعها للتجارب غير المدروسة وغياب الأسس الاقتصادية والموضوعية في اتخاذ القرارات بما له تأثيرات سالبة يعاني منها المواطنون وما نتج عنها من إهدار الموارد الوطنية والتفريط في الثروة والأصول المملوكة للشعب والأجيال القادمة.

ويرى الوفد أن يأتي الدستور الجديد للبلاد محققاً لعناصر البناء الديمقراطي المنشود متضمناً المبادئ التالية:

1. الأخذ بعناصر مهمة من النظام البرلماني بحيث تنفصل رئاسة الدولة عن رئاسة السلطة التنفيذية التي يباشرها مجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان. وأن يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء، الذي يتوجب عليه الحصول على ثقة البرلمان. ويقبل استقالته إذا فقد تلك الثقة. كما يعين نواب رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء.
2. أن يكون الترشيح لرئاسة الجمهورية وفق الضوابط والشروط المتعارف عليها دولياً بحيث تزال العوائق التي تفرضها المادة رقم 76 من الدستور الحالي، وفي نفس الوقت أن تكون هناك ضوابط تهدف إلى تأكيد الجدية في عملية الترشيح من دون أن تتحول إلى موانع غير مقبولة، وأن تحدد فترة رئاسة الجمهورية بمدتين اثنتين فقط.
3. تفعيل آليات ديمقراطية تسمح بتداول السلطة سلمياً وحضارياً بين الأحزاب السياسية بما في ذلك إلغاء لجنة شئون الأحزاب، بحيث يعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات

اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.

4. تطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة وفصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية وإزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، مع ضرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في إنشاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج. كما ينبغي تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
5. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل إستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.
6. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.
7. إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني. كذلك يرى الحزب ضرورة إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات

التليفزيونية الأرضـــية والفضـــائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصـــويب الممارســـات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية المشرفة عليها.

8. تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث الثقافي المصري.

2. تأكيد استقلال القضاء واستقراره

يؤكد الوفد على مبدأ اســـتقلال القضـــاء بحيث يكون مجلس القضـــاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضـاة من تعيين وترقية ونقل وندب وتأديب. ويتعين فصـل ميزانية القضـاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضـاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن سيطرة السلطة التنفيذية. ويقوم المجلس الأعلى للقضاء باختيار النائب العام والإشـراف على التفتيش القضـائي. ويتطلب تحقيق اسـتقلال القضـاء تشـــكيل المحكمة الدســـتورية العليا من بين رؤســـاء الهيئات القضـــائية بحكم مناصـــبهم، ومنع ندب القضـــاة إلى الوزارات وهيئات الســـلطة التنفيذية، وتوفير ضمانات التقاضي وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسـكرية، وإعادة محاكمة كل من سـبق الحكم عليه من محكمة عسـكرية أمام قاضيه الطبيعي.

3. الإصلاح التشريعي

يعتبر الإصلاح التشريعي عاملاً مكملاً لفلسفة استقلال القضاء وضمانات التقاضي من خلال برنامج شـامل لمراجعة قاعدة التشـريعات المصـرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية.

4. تأكيد حقوق الإنسان

يرى الوفد ضـــرورة تفعيل المبادئ الأســـاســـية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنســان الصــادر في 1948 والاتفاقيات الدولية الســبعة الرئيســية لحقوق الإنســـان، وضـــرورة تفعيل كافة الآليات العامة لحقوق الإنســـان وأهمها حق تقرير

المصـــير، منع التمييز، حقوق المرأة، حقوق الطفـل، حقوق كبـار الســـن، حقوق الأشـــخاص المعوقين، حقوق الإنســـان في مجال إقامة العدل، حماية الأشـــخاص المعرضـــين للاحتجاز أو الســـجن، الحق في الصـــحة، الحق في العمل وفي شـــروط اســـتخدام منصـــفة، حرية الاشـــتراك في النقابات، معاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضـــد الإنســـانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية ووضـــع حد نهائي لممارســـات العنف والتعذيب في تعامل الشـــرطة والأجهزة الأمنية مع المواطنين، ومســـاءلة مرتكبي العنف والتعذيب. ويرى الوفد ضـــرورة تفعيل الإجراءات التالية لتأكيد احترام حقوق الإنسان :

- الشفافية والحق في المعرفـــة
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين
- تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني

5. تعميق قيم الوحدة الوطنية

إن الوحدة الوطنية مبدأ ثابت حرص الوفد على تأكيده عبر مسـيرته وقيادته للحركة الوطنية المصـرية. فعندما رفع الوفد شـعار الدين لله والوطن للجميع أكد على أن الوطن يحتضـن ويحمي كل أبنائه دون تفرقة بينهم على أسـاس الدين أو العقيدة أو العرق أو الجنس أو الانتماء الاجتماعي، وأن المصـــريين جميعهم متســـاوون أمام القانون لا فرق بين رجل وامرأة، فقير وغني، شـيخ وشـاب، هم كلهم يملكون الوطن على قدم المســـاواة دون تمييز ويتمتعون بحقوق المواطنة وعليهم أداء واجباتها بصفتهم مواطنين.

ومن ناحية أخرى يؤكد برنامج الوفد على ضرورة التزام الدولة بقيم وأسس المواطنة في كافة مجالات مسئولياتها وصلاحياتها.

6. مسئولية الدولة عن إدارة التنمية وضمان العدل الاجتماعي

يؤكد الوفد أن نمط الدولة المركزية وما تقوم به من مهام تغطي كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما تتمتع به من سلطات لا محدودة و الذي ساد مصر في الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي متأثراً بالفكر الشمولي لا يصلح للواقع المصري الآن، كما أنه لا يتفق مع التوجهات الديمقراطية التي ينبني عليها "برنامج الوفد لإعادة تملك الوطن وحل مشاكله".

كذلك يرى الوفد أن التحول نحو اقتصاد السوق لا يعني انسحاب الدولة من تنظيم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الشاملة، ومن الاضطلاع بمسئولياتها الاجتماعية والسيطرة على القطاعات الإستراتيجية التي تمكنها من أداء هذا الدور.

ويرى الوفد أن مسئوليات الدولة في العصر الديمقراطي تتمثل بالدرجة الأولى في إعداد وتهيئة البنية الأساسية لإدارة المجتمع وتوفير السياسات والمعايير والمبادرات المؤدية إلى الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي السريع، والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي بما يحقق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحرية والعدالة للمواطنين.

7. نحو دبلوماسية مصرية جديدة

إن إعادة البناء الديمقراطي للبلاد لا بد وأن يواكبه وضع قواعد جديدة للتعامل مع دول العالم والتفاعل مع المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية تقوم في الأساس على تحقيق المصالح الوطنية العليا، وتدعم التضامن العربي وتؤكد على فعالية الدور المصري في التعاطي مع المشكلات الإقليمية والعالمية بما يرسخ المصالح المصرية على أساس الشرعية الدولية وبما يحقق السلام العالمي.

ثانياً: التنمية الاقتصادية الشاملة

إن عنصراً أساسياً في برنامج الوفد هو بناء نظام اقتصادي يستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

المحاور الرئيسة لبرنامج "الوفد" الاقتصادي:

1. تحديد معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي، وقطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها أخذاً في الاعتبار الميزات النسبية التي تتمتع بها.
2. تحديث خطط وآليات تنمية الثروات الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.
3. تشجيع الادخار لرفع معدلاته وتعظيم الاستثمار الوطني، الخاص والعام، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث لا يقل إجمالي الاستثمارات السنوية عن 25% من الناتج المحلي
4. تحديد أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.
5. تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها.

6. تطوير السياسات الاقتصادية والتنسيق بينها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على القيمة الشرائية للعملة الوطنية وتخفيض معدلات التضخم، وسياسة مالية تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات العامة والبنية الأساسية وعدالة توزيع الدخول وتخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة والدين العام إلى الناتج المحلي.
7. ترشيد سياسات توزيع الأموال المخصصة لدعم السلع الأساسية والخدمات الاجتماعية بتوزيع الدعم نقداً مباشرة إلى مستحقيه دون أن تؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي والمالي للهيئات والمؤسسات التي تنتج هذه السلع أو تقدم هذه الخدمات وبحيث تعبر عن الأولويات التي يتوافق عليها المجتمع .
8. عدم استخدام حصيلة بيع أي أصل من الأصول المملوكة للدولة بما فيها بيع الأراضي الصحراوية لتمويل النفقات الجارية بالموازنة العامة للدولة ويدعو الحزب إلى توجيه هذه الإيرادات إلى صندوق استثمار مخصص لتمويل المشروعات الكبرى سواء كانت إنتاجية أو خدمية.
9. مراجعة موقف الدولة بالنسبة لقطاع الأعمال العام ودراسة أساليب تطوير إدارة الشركات وتخليصها من المعوقات المفروضة عليها ووضعها في موقف يكافئ شركات القطاع الخاص، ثم محاسبتها على أسس اقتصادية وإدارية سليمة. كذلك مراجعة وترشيد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة.
10. تحسين مناخ الاستثمار ووضع القواعد المناسبة لضمان اتفاق مشروعات الاستثمار الأجنبي والعربي مع التوجهات الإستراتيجية للتنمية وبما يحترم قوانين البلاد وحقوق العاملين والمواطنين المصريين المتعاملين مع تلك المشروعات.

ويرتكز برنامج "الوفد " لتطوير المنظومة الاقتصادية الوطنية على المقومات الضرورية التالية:

1. تأكيد دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل مشروعات التنمية
2. تنمية وتطوير الزراعة المصرية
3. تفعيل إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية
4. تنمية مصادر الطاقة ودعم البرنامج النووي وتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة

قضية الطاقة النووية

يرى الوفد ضـــرورة دعم وتأمين البرنامج النووي المصـــري انطلاقاً من قرار وطني للتعامل مع مصـادر التكنولوجيا النووية الأفضـل والأخذ في الاعتبار أهمية دراسـة مسألة تخصيب اليورانيوم في مصر باعتبارها قضية مهمة على المستويين التقني والسـياسـي وصـولاً إلى الموقف الذي يحقق الطموحات الوطنية ويؤمن المشـروع النووي المصري من الوقوع تحت سيطرة دولة معينة في حالة قبول الحصول على اليورانيوم المخصـــب منها وعدم تخصـــيبه محلياً. وفي هذا المجال يؤكد الوفد على ضرورة احترام نتائج الدراسات العلمية والالتزام بما توصلت إليه من أفضلية موقع الضـــبعة لإقامة المحطة النووية المصـــرية الأولى، وإبعاد القرار في هذا الشـــأن عن تأثيرات رجال الأعمال والطامعين في الاســـتئثار بالموقع وتحويله إلى الاســـتثمار السياحي.

كما يطرح الوفد أنه يمكن اســـتخدام الطاقة النووية في إزالة ملوحة مياه البحر بدلاً من الوقود الأحفوري [البترول والغاز الطبيعي] مما سـيكون له انعكاسـات إيجابية هائلة على مشـــروعات التنمية الزراعية خاصـــة في مناطق الســـاحل الشـــمالي الأمر الـذي يـدعم التوجـه نحو إقـامـة ظهير زراعي بـالمنطقـة يوفر قـدراً ملموســـاً من احتياجات مصـــر للقمح ويحقق تنمية اقتصـــادية واجتماعية تعظم من فرص الاسـتفادة بما تم اسـتثماره في بناء القرى السـاحلية على طول السـاحل الشـمالي الغربي من الإسكندرية حتى العلمين وما بعدها.

5. تنمية سيناء ومشروعات الخروج من الوادي

إن المطلوب زيادة الرقعة السكانية والإنتاجية إلى ما بين 10-12% من مساحة مصر الكلية وإعادة رسم الخريطة السكانية لمصر وإنشاء مراكز جذب سكاني جديدة في سيناء، الظهير الصحراوي للساحل الشمالي الغربي، الظهير الصحراوي الغربي بطول وادي النيل ليشمل الصعيد وهو الأعلى في نسبة الفقر والتخلف. ويأتي في هذا السياق ضرورة إحياء مشروعات المجمعات النووية الزراعية الصناعية وهي مشروعات سبق دراستها لإقامة تلك المجمعات على طول الساحل الشمالي الغربي ، وسواحل البحر الأحمر وسواحل سيناء، وهي لا تعتمد على مياه النيل وإنما تعتمد على تعذيب مياه البحر وإزالة ملوحتها باستخدام الطاقة النووية. كذلك ينبغي حسم فكرة مشروع الظهير الصحراوي من العلمين إلى وادي حلفا، ومشروع ربط مريوط والقطارة، ومشروع مد فرع للنيل من أسوان إلى بحيرة قارون لزراعة وتعمير الصحراء الغربية. إن الوفد يطرح وبقوة أهمية استثمار موارد سيناء التي تبلغ 61000 كيلومتر مربع، أي حوالي 6% أو 16/1 من مساحة مصر أو ما يقرب من 3 أمثال مساحة الدلتا بينما يعيش فيها أقل من نصف مليون مصري!

ويؤكد الوفد أهمية وضع مشروع وطني شامل لإزالة الألغام من منطقة العلمين وغيرها من المناطق التي زرعت بها ملايين الألغام وإعدادها للحياة وتحويلها إلى مجتمعات عمرانية تستوعب ملايين المصريين وتنشا بها مشروعات اقتصادية زراعية صناعية متكاملة.

رفع المعاناة عن أهل سيناء

يرى الوفد أن حرمان أهل سيناء من تملك الأراضي وما يقام عليها من مبان هي المشكلة الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل إقدام المواطنين على النزوح إلى سيناء والحياة بها، وذلك إلى جانب المشكلات الكبرى الناشئة عن انعدام الاستثمارات واختفاء فرص العمل الحقيقية لأبناء سيناء وتراجع الخدمات العامة

وضيق فرص الحياة. ويؤكد الوفد حتمية حل تلك المشكلة ويرفض حرمان أهل سيناء من حق يقرره الدستور لجميع المواطنين المصريين..

6. إحياء التكامل المصري السوداني وتفعيل مشروعات أعالي النيل

إن الوفد يؤكد على أهمية إحياء برامج ومشروعات التكامل المصري السوداني في إطار إستراتيجية مشتركة تضع العلاقات المصرية السودانية في مكانها الصحيح باعتبارها مصلحة قومية حيوية وليست مجرد مجموعة من التوجهات أو المصالح الاقتصادية الآنية محدودة الأثر. ويرتبط بذلك ضرورة إزالة المعوقات التي عطلت تنفيذ مشروعات أعالي النيل وفي مقدمتها مشروع قناة جونجلي. ويؤكد الوفد أهمية وضع برامج شاملة لحماية النيل من التعديات ومصادر التلوث.

7. المقومات اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة

إن تحقيق النهضة الاقتصادية التي يدعو إليها الوفد يتطلب توفير مقومات أساسية في مقدمتها:

- حماية البيئة

1. ضرورة العناية بالبيئة وتكثيف الجهود للتخلص من مشكلة السحابة السوداء .
2. التعامل مع مشـــكلة تراكم القمامة وتلوث المصـــارف والقنوات المائية المتخللة في المدن والقرى.
3. إعداد الدراســـات واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لحماية المناطق الســـاحلية التي تشـير التقارير الدولية إلى احتمالات تعرضـها للغرق نتيجة ارتفاع مسـتوى سـطح البحر نتيجة ظاهرة الاحتباس الحراري.
4. المواجهة الشاملة لمشكلة العشوائيات وزيادة الاعتماد المخصص لعلاج تلك المشكلة.

- تطوير الإدارة المحلية وتطبيق اللامركزية الإدارية

يرى الوفد أن تطوير الإدارة المحلية وتعميق اللامركزية يمثل دفعة قوية في اتجاه تدعيم الحكم الديمقراطي وإشـــاعة العدل والمســـاواة بين مناطق الجمهورية

ومحافظاتها بحيث لا تتركز الخدمات ومصـادر النمو في القاهرة الكبرى والدلتا، بينما تحرم محافظات الصعيد وجنوب الوادي عامة من فرص النمو المتكافئة.

- تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة

يرى الوفد أن عيوباً كثيرة قد أصـابت الجهاز الإداري للدولة وسـاد الفسـاد وسـوء الإدارة كثيراً من وحداته، الأمر الذي ينعكس سلباً على المواطنين وجودة ما يمكنهم الحصـول عليه من الخدمات العامة. ويركز برنامج الوفد على أهمية تطوير ذلك الجهاز ورفع كفاءته من خلال العناصر التالية:

1. إعادة هيكلة النظام الإداري في الدولة في ضـوء مراجعة وإعادة تصـميم دور الدولة في المجتمع.
2. التنسيق بين أنشطة الجهاز الإداري للدولة .
3. الاختيار الديمقراطي الحر في شـغل الوظائف القيادية بأجهزة الدولة وهيئاتها المركزية والمحلية تكون قادرة على الأداء الأفضـل وإخضـاعهم للمحاسـبة والمساءلة عن نتائج
4. التحول من نمط الموازنة الحكومية الحالية كونها موازنة اعتمادات ونفقات موزعة إلى أبواب، إلى موازنة للبرامج والأداء توزع فيها الاعتمادات على برامج لها أهداف قابلة للقياس، ومن ثم تتحول طريقة متابعة الإنفاق إلى قياس لمدى تحقيق الأهداف.
6. إعادة تصـميم مشـروع الحكومة الإلكترونية اعتماداً على رؤية جديدة تماماً للجهاز الحكومي وما يجب أن يقوم به وأن تركز بالأساس على تصفية وتنقية وتطوير نمط التعاملات البينية بين الوزارات والهيئات الحكومية ذاتها وهي الأساس في أغلب ما يعانيه المواطنون في تعاملاتهم مع جهاز الحكومة سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

7. تحسين الرواتب للعاملين في الجهاز الإداري للدولة ووضع آليات لمراجعتها دورياً لضمان تناسبها مع مستويات الأسعار ومؤشرات تكلفة المعيشة. كذلك توفير مستوى لائق من ظروف العمل ومقومات الرعاية الاجتماعية والصحية لهم ولأسرهم.
8. تفعيل إستراتيجية متكاملة للتدريب المستمر والتنمية المتكاملة لقدرات ومهارات العاملين، وتطوير القيادات الإدارية.

ثالثاً: تطوير التعليم ودعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

1. تطوير التعليم قبل الجامعي

يتطلب تطوير واستمرار فعالية المنظومة التعليمية توفير مقومات رئيسية من إستراتيجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارسات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة في منظومة التعليم. كما يحتاج تطوير نظم التعليم توفر الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارسة مختلف الأنشطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها. ويكون توفر الموارد المالية عنصراً ضرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومستويات الجودة المناسبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعي على الخدمات التعليمية والتربوية.

وفضلاً عن كل ذلك فلا بد من توفر الإدارة الكفء لتطوير العملية التعليمية والوصول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية.

ويرى الوفد :

1. إعطاء أولوية قصوى لتدريب المعلمين ورفع كفاءتهم وإكسابهم الثقافة الديمقراطية.
2. تطوير المناهج التعليمية والمقررات الدراسية لتتضمن قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمواطنة والتسامح وقبول الآخر.

3. زيادة موازنة التعليم بما يكفل تطوير المدارس وتجهيزها بما يتناســب وتوفير مناخ تعليمي صــحي ومحابي لإطلاق طاقات الطلاب وإبداعاتهم، ويؤدي إلى تقليل كثافة الفصول لتصل إلى المعايير المقبولة عالميا.
4. التوســع في تطبيق وســائل التعليم الحديثة المســتندة إلى تقنيات الاتصــالات والمعلومات.
5. إعطاء أهمية قصــوى للأنشــطة المدرســية واعتبارها جزءاً محورياً في العملية التعليمية والمساعدة على بناء الشخصية المتكاملة.

قضية مجانية التعليم

يرى الوفد أن المجانية بشــكلها الحالي قد أفرغت من محتواها حيث يتحمل أولياء الأمور نفقات باهظة في تدبير الدروس الخصوصية لأولادهم نتيجة التردي في أوضاع المؤسسات التعليمية على كافة المستويات. ومن ثم فحقيقة الأمر أن ما يقرب من 20 مليار جنيه توجهها الدولة ســنوياً للتعليم قبل الجامعي لا تحقق العائد المستهدف منها مما يتطلب مراجعة شاملة للقضية مع تأكيد التزام الدولة بمبدأ مجانية التعليم في جميع مراحله، على أن يكون التعليم الأســاســي متاحاً للجميع مجاناً دون قيد أو شــرط، أما في المراحل اللاحقة تكون المجانية حقاً يحصــل عليه التلميذ متى التزم بمستويات أداء محددة ، وفي حالة فشله توفر له الدولة مسارات تعليمية موازية تتناســب وقدراته . وفي جميع الأحوال تلتزم الدولة بتوفير برامج تعليمية مساعدة للفئات الاجتماعية الضعف لتضمن لهم المساواة في سعيهم للحصول على التعليم.

قضية الأمية

تعتبر مشكلة الأمية من أكبر التحديات التي تهدد مسيرة التنمية والتقدم في مصر. وحسب التقديرات الرسمية يقترب عدد الأميين من 16 مليونا، ونسبة الأمية 26%. ويرى الوفد ضرورة تكثيف جهود الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للقضاء على

وصـــمة الأمية، وضـــرورة تخصـــيص الموارد المالية والتجهيزات التقنية للانطلاق ببرامج محو الأمية وتأمين من تمحى أميتهم من الارتداد إلى الأمية. ولا يوافق الوفد على ما اتجهت إليه الحكومة من نقل المســئولية عن مشـــروعات محو الأمية - بدعوى اللامركزية – إلى المحافظين، وما ترتب على ذلك من تفتيت اعتمادات الهيئة القومية لتعليم الكبار على المحافظات، وبذلك تحولت مســئولية تنفيذ مشـروعات وبرامج محو الأمية من هيئة واحدة إلى ثمانية وعشـرين محافظاً فضـلاً عن رئيس مدينة الأقصـــر. كما يؤكد الوفد على ضـــرورة التنســـيق الكامل بين مشـروعات وبرامج محو الأمية وبين سـياسـات التعليم ووضـع ضـمانات للحد من ظاهرة التسرب من مؤسسات التعليم والتي تعتبر من أهم مصادر الأمية.

2. تطوير التعليم الجامعي والعالي

يرى الوفد :

1. أهمية إصـــدار قانون موحد للتعليم الجامعي والعالي يشـــمل كافة منظمات التعليم الجامعي والعالي الحكومية والخاصـــة ، وينص فيه على المبادئ العامة والقواعد الإســـتراتيجية الحاكمة لعمليات إنشـــاء وإدارة وتقييم الجامعات والمعاهد العليا، على أن يكون لكل جامعة ومعهد عال لائحة خاصـة تصـدر من السلطة المختصة بها تبين كافة القواعد والإجراءات التفصيلية في تشغيل وإدارة الجامعة / المعهد العالي وتدبير الموارد والتصـــرف فيها. ويتضـــمن القانون كل المســـائل المتعلقة بشـــئون الجامعة أو المعهد العالي وشـــاملاً لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى، بحيث يكون هو القانون الوحيد الذي ينظم شـــئون التعليم الجامعي والعالي ومنظماته. ومن المهم أن ينص القانون على تطوير أســـلوب القبول بالجامعات والمعاهد وفق نظام يقوم على تفعيل سلطة الجامعات والمعاهد العليا في إدارة عمليات القبول، مع خضوعها للمراقبة من هيئة الاعتماد وضـمان الجودة للتحقق من سـلامة معايير وأسـاليب وقرارات

القبول. كما يجب أن يؤكد المناخ الديمقراطي داخل الجامعات واحترام حرية التعبير والإبداع لأعضـــاء هيئات التدريس والطلاب، وفتح قنوات التعبير لهم للمشاركة بالرأي في المسائل الجامعية والقضايا الوطنية والسياسية.

2. الاهتمام بتطوير أوضاع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا .
3. الاختيار الديمقراطي بانتخاب القيادات الجامعية من رؤســاء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات وفق معايير موضوعية معلنة.
4. تطوير الدراســات العليا ومراكز البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، وإعادة هيكلة برامج الدراســات العليا في الجامعات الحالية في ضــوء توفر المقومات والموارد المناســبة ومســتوى القدرات العلمية والموارد الأكاديمية والبشرية المتاحة بها.
5. رسم سياسة واضحة لإرسال بعثات علمية في الخارج سواء للحصول على درجة الدكتوراه للمعيدين أو المشاركة في البحث العلمي بالنسبة لباقي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات.

3. تطوير منظومة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

يؤكد الوفد أهمية إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتكون أداة رئيسية في تحريك وقيادة التنمية الوطنية الشاملة في جميع مجالات الحياة ولصالح كل المواطنين، بالارتكاز على المنهجية العلمية وباستثمار الإمكانات التي تتيحها التطويرات التكنولوجية المتجددة وتوظيفها في حل المشكلات وتطوير وسائل الإنتاج ونظم إدارة المجتمع. ويرى الوفد :

1. إنشاء "المجمع الوطني للعلوم والتكنولوجيا" ليضم النخبة العلمية والبحثية في مصــر من شــوامخ العلماء والباحثين وأصــحاب المدارس العلمية والإنجازات الأكاديمية والتطبيقية المشــهودة على المســتويين الوطني والدولي. وأن تلتزم

الدولة بما يصدر عن المجمع من سياسات وتوجيهات لترقية المستوى العلمي والبحثي والتكنولوجي بالبلاد وتأكيد مواكبته للتقدم في العالم.

2. الوصـول إلى نسـبة لا تقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل أنشـطة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
3. تأكيد الاسـتقلال العلمي والإداري والمالي لكافة مراكز ومعاهد البحث العلمي والتنمية التكنولوجيـة التابعة لمختلف الوزارات والجهات الحكومية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، على أن تنظم شئونها لوائح خاصة تصدرها السلطة المختصة في كل مركز ومعهد.
4. ضـمان التنسـيق بين مؤسـسـات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وربطها بمؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع.
5. تقديم حوافز ضـريبية لمؤسـسـات الإنتاج والخدمات لتشـجيعها على اسـتخدام خدمات مؤسـسـات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لحل مشـكلات الإنتاج وتطوير المنتجات والخدمات ورفع قدراتها التنافسية.
6. تطبيق نظـام لضـمـان الجودة والاعتمـاد وفق المعـايير العـالميـة على كـافـة مؤسـسـات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الحكومية والخاصـة واعتبار الحصول على الاعتماد شرط لاستمرار الترخيص بمزاولة النشاط.

رابعاً: دعم مقومات العدالة الاجتماعية وشبكة الضمان الاجتماعي

1. مواجهة الفقر وتأمين الحق في الغذاء للجميع

يرى الوفد ضـرورة صـياغة إسـتراتيجية واضـحة وملزمة تهدف إلى تخفيض نسـبة الفقر إلى النصف في عام 2015، وتتضمن هذه الإستراتيجية ما يلي:

1. ضـرورة اعتبار وزارة الضـمان الاجتماعي [أو الوزارة المسـئولة عن إدارة شـبكات الضـمـان الاجتماعي ومقاومة الفقر] هي الجهاز الوطني المسـئول عن وضـع وتنفيذ إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر تركز على تحقيق المساواة وتمكين

الفقراء وخلق فرص العمل لهم، وترشـــيد اســـتثمار الموارد المتاحة والمحتملة لبرامج تخفيض الفقر، وتطوير الإدارة والرقابة الفعالة في تلك البرامج.

2. إيجاد مزيد من الفرص الاقتصـــادية للفقراء من خلال إعادة توجيه الصـــندوق الاجتماعي للتنمية إلى هدفه الأصـيل الذي أنشـئ من أجله وهو المسـاعدة في تخفيف مشكلة الفقر.
3. حفز القطاع الخاص على التوسـع في الاسـتثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.
4. مراجعة وترشـــيد برامج الدعم التي تقدمها الدولة لتحقيق مزيد من الضـــبط بحيث تتجه فعلاً إلى المستحقين ويتم التخلص من أشكال الهدر والفاقد نتيجة سـوء الإدارة وعدم التحديد الدقيق للمسـتهدفين بالدعم، وكذا افتقاد الضـوابط الدقيقة للتحقق من فعالية هذا الدعم.
5. تنمية مهارات الفقراء حتى يسـتطيعوا رفع قدراتهم المهنية وتحسـين فرصـهم للحصول على عمل منتج وذلك بتطوير برامج التعليم خاصة للإناث.
6. تحسين مستوى الخدمات الصحية وبرامج مكافحة الأمراض خاصة في المناطق الريفية.
7. توجيه نســـبة متزايدة من الاســـتثمارات الحكومية للتطوير الاقتصـــادي وخلق فرص العمل في الريف وصعيد مصر حيث تبلغ معدلات الفقر أعلاها.
8. تصـميم برنامج وطني لتحسـين تغذية الفئات المهمشـة مع التركيز على حماية الأطفال، ودعم جهود المجتمع المدني في مشروعات بنك الطعام.
9. الربط الموضـوعي بين إسـتراتيجية مكافحة الأمية وتعليم الكبار وإسـتراتيجية القضـاء على الفقر نظراً للتفاعل الشـديد بين حالات الفقر وانخفاض مسـتوى التعليم أو الأمية.

10.توفير نظام للإعانات الاجتماعية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصـــة الذين لا تتوفر لهم فرص العمل ولا يوجد لهم عائل يرعاهم. ويتم احتســـاب قيمة الإعانة الشـهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسـان فوق خط الفقر مضـافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضـية التي قد يحتاجها المواطن.

11.توفير نظام متطور لتوفير السـكن البديل لمن يعيشـون في المناطق العشـوائية، أو الذين تنهار مسـاكنهم أو تتقرر إزالتها كونها آيلة للسـقوط. وينص النظام على توفير السـكن البديل أو سـداد قيمة إيجاريه معادلة لقيمة الإيجار المحتسـبة للسـكن البديل. ويتم تحديد الترتيبات الخاصـة بمدة الاسـتفادة من هذه الخدمة وشروط الاستمرار في الحصول عليها.

تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور

يرى الوفد ضـرورة تطوير سـياسـة الحد الأدنى للأجور نظراً لارتباطها الوثيق بقضـية القضـــاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء. لا ســـيما وأن الحد الأدنى الحالي للأجر ســـواء للعاملين في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص ضـــئيل ويجب مراجعته في ضوء معدلات التضخم المرتفعة التي سادت الأسواق المصرية في السنوات الأخيرة.

تأكيد الحق في الغذاء

يرى الوفد أهمية وضع برنامج وطني لتأمين حق الإنسان المصري في الغذاء الكافي الآمن، وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصـــل إليها مســـتوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية.

2. مواجهة البطالة وتنمية المشروعات الصغيرة

تمثل البطالة أخطر مشـــكلة تواجه الاقتصـــاد المصـــري وتهدد اســـتقرار الوطن الاقتصـــادي والاجتماعي والســـياســـي. فقد بلغت نســـبة المتعطلين وفقاً لآخر إحصـــائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء ما يقرب من 10% من قوة العمل البالغ حجمها 26 مليون، كما تؤكد الأرقام انتشـــار البطالة بين الشـــباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

وقد حاولت الحكومة التصـــدي لهذه المشـــكلة بخلق وظائف في الأجهزة الحكومية لاســـتيعاب طالبي العمل فتضـــخم الجهاز الإداري والحكومي وتفاقم حتى بلغ قوامه 5.6 مليون عامل وأصـبح يشـكل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة وبيروقراطية تعوق عجلة الإنتاج.

ولعله كان من الأفضل ما دامت الدولة قد خصصت أموالاً لمواجهة مشكلة البطالة أن توجه هذه الأموال للاســـتثمار إنتاجي لخلق فرص عمل حقيقية منتجة بدلاً من زيادة أعداد البطالة المقنعة.

وفي جميع الأحوال يرى حزب الوفد أن مواجهة مشكلة البطالة تتطلب:

1. زيادة معدلات الاســـتثمار ومعدلات النمو لخلق أكثر من 750000 فرصـــة عمل ســـنوياً لاســـتيعاب الداخلين الجدد في ســـوق العمل وتخفيض عدد المتعطلين تدريجياً.
2. تدريب العمالة الفنية ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافســـية لفتح مجالات عمل لها في الدول المستوردة للعمالة خاصة العربية منها.
3. ترشـيد التوزيع الجغرافي للاسـتثمارات وإنشـاء وحدات إنتاجية قريبة من مراكز التجمعات السكانية خاصة في الريف.
4. تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

2. تطوير منظومة الخدمات الصحية

يهدف برنامج الوفد إلى إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للخدمات الصحية لتحقيق أعلى مستويات الرعاية الصحية والخدمات العلاجية للمواطنين واستثمار الموارد المتاحة أفضل استثمار ممكن. ويقوم البرنامج على تأكيد مسئولية الدولة عن توفير المستوى اللائق من الخدمات الصحية والعلاجية بما يحقق للمواطنين القدر المناسب من الحياة الآمنة. ويرى الوفد ضرورة إحداث أعلى درجات التنسيق والترابط بين عناصر المنظومة الوطنية للخدمات الصحية وتحقيق التكامل بين عناصرها سواء الأجهزة الحكومية المختصة بالتخطيط والتنظيم والرقابة أو مقدمي الخدمات الصحية من أفراد ومؤسسات في القطاعين العام والخاص. كما يؤكد الوفد على أهمية دور هيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بقطاع الخدمات الصحية من جمعيات أهلية ومراكز رعاية المعاقين ذهنياً أو عضوياً، والنقابات المهنية القائمة على تنظيم ممارسة المهن الطبية والصيدلانية والمهن الطبية المساعدة.

ويرى الوفد ضرورة بناء إستراتيجية وطنية تتولى وضعها "هيئة وطنية للصحة" لتوفير الاستقرار للسياسات والبرامج الصحية، التي تتغير بتغير الوزراء، للارتقاء بمستويات الصحة العامة، على أن تلتزم الدولة وجميع مقدمي الخدمات الصحية والعلاجية بتلك الإستراتيجية وتكون أساساً لتقييم الأداء.

نظام جديد للتأمين الصحي الاجتماعي

يرى الوفد أن يتم تطوير النظام الحالي للتأمين الصحي بدمجه في قانون التأمين الاجتماعي مما يحقق التنسيق والتكامل بين النوعين من التأمين، ويجعل الرعاية والخدمات الصحية عنصراً أساسياً في منظومة الرعاية الاجتماعية المتكاملة للمواطن، على أن يكون التأمين الصحي الاجتماعي إلزامياً لجميع الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي الحالي من العاملين في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، فضلاً عن الفئات من غير العاملين مثل الطلاب وربات المنازل

وغيرهم من الفئات الذين يرى الوفد ضـرورة ضـمهم للاسـتفادة من نظام التأمين الصحي الاجتماعي وتلافي أوجه القصور الحالية.

ويرى الوفد ضرورة إصدار قانون جديد للتأمين الصحي الاجتماعي يوحد التشريعات الحالية ويكفل تحسين مصادر التمويل ويمنح الهيئات المسئولة عن تنفيذه قدراً كافياً من المرونة.

إنشاء الصندوق الوطني للرعاية الصحية

ينشأ "الصندوق الوطني للرعاية الصحية" ضمن هيكل "الهيئة الوطنية للصحة" ليتولى إدارة الأموال التي تخصصها الدولة لتمويل الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين، واشتراكات المواطنين وما تتحمله مؤسسات الأعمال وهيئات المجتمع المشاركة في نظام التأمين الصحي عن العاملين بها والمؤمن عليهم وفقاً للنظام، وأي موارد أخرى ينجح في الحصول عليها لتغطية نفقات العلاج للمواطنين.

ويرى الوفد أن تكون الخدمات الصحية مجانية لجميع المواطنين الذين يقل دخل الفرد منهم سنوياً عن 3000 جنيه ويشارك المواطنون الذين يزيد الدخل السنوي للفرد منهم عن هذا الحد الأدنى بنسبة من تكلفة العلاج تتراوح بين 5% - 30% بحسب مستويات الدخل والتي يصدر بتحديدها قرار من الهيئة الوطنية للصحة، على أن تتحمل الدولة [ممثلة في الصندوق الوطني للرعاية الصحية] ومؤسسات الأعمال وهيئات المجتمع المشاركة في نظام التأمين الصحي باقي التكلفة وفق نسب يصدر بها أيضا قرار من الهيئة الوطنية للصحة.

4. تطوير التأمين الاجتماعي وتأمين عمال الزراعة

يرى الوفد أن التنمية الاقتصادية ليست نزهة بلا ألم، فهناك دائما ثمن يدفع وآلام يتحملها الكثيرون في مسيرة التنمية. فضلا عن أن نقطة البدء ليست خالية من المظالم والقسوة. ولذلك فإن برنامج الحزب يركز على ضرورة إفساح المجال لتعويض وعلاج أوضاع الفئات المهشمة. ولا يقتصر الأمر على النظر إلى الجيل

الحالي بل ينبغي أخذ مستقبل الأجيال القادمة في الاعتبار. كذلك فإنه من الضروري عدم الوقوع في الخطأ بالاعتقاد إن زيادة الناتج الإجمالي والدخل الفردي هو المعيار الوحيد للتقدم، فإلى جانب ما يتحقق عنه من زيادة في "كم" السلع والخدمات التي تطرح ولها أثمان في الأسواق، فإن هناك معان لا تقل أهمية في سعادة الفرد ورفاهيته والتي يجب توفيرها للإنسان المصري وفي مقدمتها الحرية والعدل والكرامة وفرص الإبداع وهي قيم لا تقدر بثمن.

ويرى الوفد أن قوانين التأمينات الاجتماعية تمس مصالح ملايين المصريين المؤمن عليهم وذويهم المستحقين للمعاشات من بعدهم، الأمر الذي يحتم أن يتم التعامل مع تلك القوانين بالتعديل أو التغيير بحرص شديد وشفافية تامة، وأن تتاح الفرص كاملة لجميع طوائف المجتمع ذوي العلاقة لدراسة أي مقترحات في هذا المجال والاستجابة بكل الاحترام والإيجابية لرغباتهم وتفضيلاتهم، مع مراعاة الاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والصادرة عن المؤتمرات السنوية لمنظمة العمل الدولية منذ عام 1918 وحتى الآن والتي تحكم المبادئ العامة لتلك النظم ذات الطابع العالمي لتعاملها مع أخطار يتعرض لها كافة البشر في جميع دول العالم.

4. تنمية المورد البشري ورفع الكفاءة الإنتاجية

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر هم أبناؤها إذ يمثلون رأسمالها الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة في المجتمع، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة ، وباختصار هم أصحاب الوطن ومصدر قوته وأداة بناءه ونموه.

ويرى الوفد ضرورة التعامل مع الأبعاد الأربعة للهيكل السكاني؛ حيث البعد الأول هو الزيادة العددية، والبعد الثاني هو الخصائص والصفات المميزة من النوع

والفئات العمرية والخصائص النفسية والاجتماعية ومستويات المعرفة والمهارة. ثم يتعلق البعد الثالث بالتوزيع الجغرافي للهيكل البشري أي توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، وأخيراً فإن البعد الرابع هو توزيع السكان على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة من الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، وكذلك توزيعهم بين العمل في الجهاز الحكومي وقطاعات الأعمال الخاصة والعامة. كما يهتم هذا البعد بنسبة العاطلين من السكان الراغبين في العمل والقادرين عليه ولكنهم لا يجدون فرص العمل.

إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل دور الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس تواكب حركة العلم والتقنية وتجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة. إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة.

إن الوفد يطالب بتخصيص نسبة لا تقل عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً توجه للاستثمار في إنشاء وتشغيل مراكز التدريب والتطوير المهني ورفع كفاءة المورد البشري.

ويرى الوفد أهمية حفز شركات القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام على إنشاء مراكز للتدريب تهتم بإعداد وتنمية مهارات أبناء العاملين بها والمواطنين الباحثين عن فرص للعمل، على أن تخصم تكاليف تلك المراكز من الوعاء الضريبي لتلك الشركات.

كما يطالب الوفد بإعفاء كافة الأنشطة التدريبية الموجهة لإعداد العمالة ورفع كفاءتها الإنتاجية من جميع الرسوم والضرائب.

6. الشبـــــاب

يرى الوفد أن الشباب هو الأقدر على صنع التغيير، والأصلح لتقديم فكر المستقبل.. والتعامل مع الشباب تلزمه إستراتيجية قومية متكاملة تقوم على محاور عدة:

أولاً:

تعميق روح الانتماء المفقودة ومواجهة رغبة الشباب في الهجرة غير المنضبطة التي تعرضهم للمخاطر، بدعم الروابط بين الشباب والأسر، والحي، والمدرسة، والجامعة وصولاً إلى الوطن في النهاية.

ثانياً:

تطوير المناهج والمقررات التعليمية لمســـايرة التقدم العالمي، مع التأكيد على الهوية المصرية والثوابت الاجتماعية والدينية، والموروثات الوطنية التي لا تتعارض مع عقل أو دين.

ثالثاً:

الاهتمام بدعم مراكز الشباب خاصة في المناطق الأكثر فقراً وحرماناً لتكوين الأبطال الرياضيين، مع الاهتمام بالنابهين رياضياً وإعادة تنشيط مشروع البطل الأوليمبي.

رابعاً:

تشـــجيع روح البحث العلمي لدى الشـــباب وتشـــجيعهم على الابتكار والاختراع.. وتيســـير إجراءات تســـجيل اختراعات الشـــباب، وتحفيزهم على الحصـــول على الشهادات العلمية، والمشاركة في المؤتمرات والمحافل العلمية العالمية.

خامساً:

مشاركة أجهزة الإعلام ـ خاصة التليفزيون ـ في تنشئة الشباب، وإمدادهم بالمعلومات الصحيحة التي تسهم في بناء شخصياتهم.

سادساً:

تشجيع الشباب على المشاركة السياسية وذلك بدعوتهم لحضور أنشطة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وتشجيعهم على الانضمام إلى هذه المؤسسات خاصة المؤسسات الحزبية.

سابعاً:

تنشيط إرادة الاختيار لدى الشباب ودعمها من خلال تشجيعهم على المشاركة في الانتخابات الطلابية المدرسية والجامعية دون وصاية أو تدخل، مع ضرورة إلغاء اللائحة المشبوهة للاتحادات الطلابية.

ثامناً:

إعفاء مشروعات الشباب الجادة ، خاصة الصغيرة منها، من الضرائب وفوائد القروض البنكية للقضاء على البطالة، ولتكوين جيل من المستثمرين الجدد، لإحداث توازن بين كبار المستثمرين وصغارهم.

تاسعاً:

التوسع في إنشاء المدن الشبابية وتيسير حصول الشباب على مسكن إنساني ملائم لاحتياجاتهم وإمكاناتهم.

كما يرى الوفد أنه يجب إطلاق حرية التعبير للطلاب وذلك بإلغاء أي قيد عليهم في إصدار صحفهم ومجلاتهم الجامعية وعقد ندواتهم ومؤتمراتهم. وأن تقتصر مهمة الحرس الجامعي ومكاتب الأمن على المحافظة على سلامة المنشآت الجامعية دون التدخل في الشئون والأنشطة الطلابية.

7. المرأة والطفـــــل

يؤمن الوفد بأن المرأة هي نصـــف المجتمع، ولها دور رئيســـي في حياة الأســـرة والمجتمع والوطن، ولذلك يرى الوفد ما يلي:

1. كفالة حق المرأة في التعليم تماماً مثل الرجل حتى تتمكن من ممارسة دورها في إعداد أجيال صالحة.
2. للمرأة الحق الكامل في ممارسة كافة الحقوق السياسية من الانتخاب والترشيح وتولى المناصب الإدارية المختلفة.
3. للمرأة دور مهم في العمل المدني، وبخاصة في مؤسسات رعاية الأمومة والطفولة ورعاية الأطفال الذين حرموا من الحياة الكريمة داخل أسرة.
4. تبنى التشـــريعات والقوانين التي تكفل حقوق المرأة، وتنظم علاقتها بالعمل في حالة الولادة وتربية الأطفال.
5. دعم مؤسسات رعاية الأطفال.
6. التوعية اللازمة لضـمان حصـول كل طفل على نصـيبه كاملاً من التطعيم ضـد الأمراض المختلفة.
7. التركز على صحة الطفل وبنائه عقلياً وجسدياً وفكريا.
8. الاهتمام ببرامج رعاية الأطفال خلال فترات الإجازات الصيفية من المدارس.

خامساً: دور المواطن في تحقيق النهضة الوطنية الشاملة

يؤكد"الوفد" ضرورة مشاركة المواطنين بفعالية في تنفيذ برنامج إعادة تملك الوطن وحل مشـاكله ويرى أن المصـريين جميعاً مطالبون بالمشـاركة في تحقيق النهضـة الوطنية الشاملة من خلال:

- الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة.
- الحرص على الحـــق العـــام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية.

- المشاركة في تنفيذ مهام التغيير في موقع عمله وعلى مستوى الحياة الشخصية وفي النطاق الأسري والعلاقات المجتمعية المباشرة.
- الحرص على قيد اســـمه في جداول الانتخاب والتأكد من صـــحة المعلومات الخاصة به وفق النظام المعمول به، والحرص على الإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيرية وعلى كل المستويات.

نهاية البرنامج

وبداية العمل لإعادة ثلك الوطن وحل مشاكله

خطابات من الدكتور علي السلمي

إلى الدكتور سيد البدوي

أ.

أ.د. علي السلمي

السيد/ الدكتور السيد البدوي

رئيس الوفد

تحية طيبة وبعد،

نظراً لاعتراضي على قرار المكتب التنفيذي بإحالة موضوع الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية للحزب إلى الهيئة العليا ، وحيث أصدرتم سيادتكم هذه الدعوة بصفتكم رئيس الحزب وفي حدود صلاحياتكم حسب اللائحة، وحيث أن موضوع الجمعية العمومية هو النظر في التبكير بانتخابات الهيئة العليا أو إجراؤها في موعدها في أواخر مايو وهو الأمر الذي قد يخلق تعارضاً بين إجراء الانتخابات في ذلك الوقت وبين استعداد الحزب لخوض الانتخابات البرلمانية المتوقع أن تكون في نفس الفترة.

ولما كان الأمر يتعلق بالهيئة العليا يصبح من تعارض المصالح أن تبت هي في موضوع انعقاد الجمعية العمومية أو تأجيله أو صرف النظر عنه، وهو ما يجعل قرارها في ذلك الشأن مشوباً بالبطلان.

ورغبة مني في عدم المشاركة في هذا الإجراء الذي أراه من جانبي غير صحيح، أتقدم لكم باستقالتي من الهيئة العليا للحزب اعتباراً من اليوم الرابع عشر من مارس 2011.

مع خالص التقدير، أرجو أن تتقبلوا فائق الاحترام.

أ.د. علي السلمي

2011/03/14

.2

الدكتور علي السلمي

مساعد رئيس الحـزب

الأخ الدكتور السيد البدوي

رئيس الحـــــزب

تحياتي

أرجو أن تتاح فرصة مناقشة الأفكار التالية في لقائنا مساء الغد [الأحد 27 يونيو] بعد انتهائي من اجتماع اللجنة الاقتصادية.

الفعاليات المقترحة	الموعد
1. عقد لقاء هيئة المكتب التنفيذي ومساعدي رئيس الحزب مع جميع الأعضاء الجدد الذين انضموا للحزب خلال الفترة من 28 مايو حتى آخر يونيو، وذلك بغرض التعارف وتوثيق الصلات والتأكيد على لغة مشتركة تنطلق من ثوابت الوفد وتوجهاته الرئيسية. ويتكرر اللقاء في نهاية كل شهر مع الأعضاء الجدد.	
2. عقد اجتماع دوري [مرة في الشهر] بين رئيس الحزب ومساعدي الرئيس للتفكير الإستراتيجي لبلورة برنامج واضح لحركة الحزب على كافة المحاور في ضوء التحديد الزمني بفترة ال18 شهرا، ومناقشة مواقف الحزب في قضايا الوطن وتجهيز الدراسات التي يمكن تقديمها لهيئة المكتب والهيئة العليا تنفيذاً لبرنامج الحزب.	
3. عقد اجتماع تمهيدي بين رئيس الحزب ومساعدي الرئيس مع اللجان المكلفة بتشكيل اللجان النوعية لتبادل وجهات النظر	

بالنسبة للمستهدف من اللجان ودورها في تنمية وتفعيل العمل الحزبي وأداء دور حكومة الظل لمتابعة أداء الحكومة وتقديم الحلول البديلة لما يصدر عنها من قرارات أو سياسات.	
4. عقد لقاءات دورية بين الرئيس والمساعدين ورؤساء اللجان النوعية مع مجلس تحرير صحيفة الوفد لتنسيق الخطاب الحزبي الذي تعبر عنه الصحيفة، وتفعيل الاستفادة من دراسات وتقارير اللجان النوعية.	
5. إصدار قرار تفعيل التصميم الجديد لصحيفة الوفد وإنجاز تصميم متطور لموقع الحزب.	
6. إصدار كتاب الوفد " مطبوع شهري" لنشر دراسات اللجان النوعية وحصيلة اللقاءات المتخصصة التي يتم تنظيمها بالحزب.	
7. تفعيل " المنتدى السياسي" لقاء شهري يستضيف كبار المفكرين والسياسيين والشخصيات العامة لمناقشة قضايا الوطن وإبراز مواقف الوفد فيها.	
8. إصدار " رسالة الرئيس" خطاب إلكتروني يرسل لجميع أعضاء الحزب ويرفع على موقع الحزب في شبكة الإنترنت، وينشر أيضاً في صحيفة الوفد، ويطرح رئيس الوفد في كل رسالة قضية وطنية مهمة ويناقش دور الوفد في التعامل معها.	
9. تنظيم " لقاء الرئيس" لقاء مفتوح كل ثلاثة أشهر بين رئيس الحزب وأعضاءه لمناقشة القضايا العامة والاستماع إلى نبض جماهير الحزب وحشد جهودهم لخدمة العمل الحزبي لصالح الوطن ومستقبله. يعقد كل لقاء في محافظة مختلفة ويدعى إليه أعضاء الوفد من المحافظات المجاورة.	

10. تنظيم " بانوراما الوفد"، لقاء إعلامي شهري يطرح فيه رئيس الحزب وقياداته مواقف الحزب في قضايا الوطن، ويعرضون ما تحقق من إنجازات في سبيل تحقيق برنامج الحزب في خدمة قضايا الوطن.	
11. تنظيم برنامج " الوفد مع الشعب"، وهو سلسلة من الزيارات الميدانية لمواقع الأحداث ومراكز التوتر وبؤر المشكلات التي يعاني منها المواطنون، وطرح المساعدات التي يستطيع الوفد تجميعها للتخفيف من تلك المشكلات، واستقصاء الحقائق لبذل مجهود مع الجهات الحكومية المختصة لحل تلك المشكلات.	

مع التحية،

أ.د. علي السلمي

2010/06/26

مشروع بيان صحفى

حول الاجتماع التشسيقي الأول

للقوى الوطنية

إنعقد الاجتماع التنسيقى الأول للقوى الوطنية مساء أمس بحضور الدكتور محمد البرادعى، مؤسس حزب الدستور، السيد/ عمرو موسى، رئيس حزب المؤتمرالمصرى، والسيد/ حمدين صباحى، مؤسس التيار الشعبى، والدكتور/ السيد البدوى، رئيس حزب الوفد، والدكتور/ زياد بهاء الدين، نائب رئيس الحزب المصرى الديمقراطى الإجتماعى، والدكتور/ أحمد سعيد، رئيس حزب المصريين الأحرار، والسيد/ عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الديمقراطى الاشتراكى، والدكتور أيمن نور، رئيس حزب غد الثورة ، لتنسيق المواقف السياسية من القضايا الهامة وتوحيدها فى هذه المرحلة الفارقة والخطيرة فى تاريخ مصر، والتى يتعرض فيها الوطن لمخاطر الانقسام والصراعات السياسية والفتن التى تهدد بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، وتنذر بإهدار مبادئ الحرية والتعددية وسيادة القانون، والعصف بالحريات والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وكان الدكتور عمرو خالد رئيس حزب مصر قد اعتذر عن الحضور للسفر وأعلن موافقته على ما يتفق عليه الحاضرون.

وقد أكد الحاضرون حرصهم على تنسيق مواقفهم السياسية وتوحيدها، خاصة فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، ومشروع الدستور. كما أكدوا على إصرارهم على العمل سويا من اجل إصدار دستور مصرى وطنى حديث يرسخ دعائم دولة القانون الوطنية الديمقراطية الحديثة وحقوق الإنسان ويؤكد على حقوق المواطنة دون أى تمييز، والمبادئ والحقوق والحريات الأساسية المستقرة فى الدساتير المصرية المتعاقبة. وعلى وجه الخصوص أكد الحاضرون اعتراضهم على بعض مواد الباب الأول المقترحة المنشورة على موقع الجمعية التأسيسية والمتعلقة بمقومات الدولة والتى تقترح تعديل للمادة 2 بالمخالفة للتوافق العام حول ضرورة الحفاظ على نصها الحالى، ومواد أخرى تعكس مقومات وملامح للدولة الدينية وولاية الفقيه، وكذا بعض مواد الحقوق والحريات خاصة المتعلقة بحرية

العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وحقوق المرأة والأطفال، وحرية الصحافة والتراجع عن الغاء الحبس فى جرائم النشر، وعدم اقرار حظر الرق والاتجار فى البشر، والتراجع عن حظر العمل السياسى والأحزاب ذات الطابع العسكرى أو القائمة على أساس دينى أو جغرافى أو أى مرجعية تتعارض مع المبادىء والحقوق والحريات الواردة فى الدستور، بالإضافة الى ملاحظات على النصوص المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وضمانات الحقوق والحريات. وقد اتفق الحاضرون على تنسيق جهودهم لمخاطبة وحشد الرأى العام لصالح دستور وطنى حديث يليق بمكانة مصر ويرضى جميع المصريين دون هيمنة لأى فصيل، وعلى انسحاب ممثليهم فى الجمعية التأسيسية فى حالة عدم الاستجابة لمطالبهم المشروعة والعادلة بدستور لكل المصريين. كما أكدوا اصرارهم على استكمال المسيرة الوطنية لتحقيق أهداف ثورة 25 يناير فى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية.

الأخت منى ذو الفقار

أوافق على مشروع البيان، وإن كنت غير موافق على إغفال ذكر اسمي واسمك بين قائمة الحضور.

علي السلمي

المسئولية التاريخية لجبهة الانقاذ الوطني

كـان قـرار "جبهـة الانقـاذ الـوطني" بالإجمـاع علـى مقاطعـة انتخابـات مجلـس النـواب ترشـيحاً وانتخابـاً قـرارا وطنيـاً بالدرجـة الأولـى يتماشـى مـع المـزاج الـوطني العـام الـرافض لمجمـل سياسـات الحكـم الإخـواني، والمسـتمر في التظـاهر والاعتصـام ضـد ممارسـات الرئاسـة وجماعتهـا وحزبهـا منـذ الاحتفالات بالذكرى الثانية للثورة وحتى يومنا.

وجـاء قـرار المقاطعـة في وقـت تصـاعدت فيـه وتيـرة الـرفض الشـعبي وتعالـت دعـوات العصـيان المـدني في بورسـعيد وتبعتهـا الاسـماعيلية وشـاركتهما كثيـر مـن محافظـات مصـر الثـائرة والمطالبـة باسـترداد ثورتهـا والـتخلص ممـن ركبـوا الموجـة وجهـروا بأهـدافهم الحقيقيـة في الاسـتيلاء علـى مفاصـل الدولـة وتمكـين جمـاعتهم مـن احـتلال كـل المواقـع القياديـة في الدولـة والمضـي قـدماً في مجال "أخونة" الدولة.

وكانـت "جبهـة الانقـاذ الـوطني" قـد رفضـت . ومـا تـزال . دعـوات الحـوار التـي دعـا اليهـا رئـيس الجمهوريـة لمناقشـة قضـايا انفـرد سـيادته باتخـاذ قـرارات فيهـا مـن دون إشـراك القـوى السياسـية والأحـزاب الوطنيـة ومنهـا أحـزاب "جبهـة الانقـاذ الـوطني" ، لا سـيما وقـد كانـت قـرارات الـدكتور مرسـي في تلـك القضـايا صـادمة لكـل القـوى الوطنيـة ومناقضـة لوعـوده وتعهداتـه ومجافيـة لرغبـة الشـعب في تفعيـل "تحـول ديمقراطـي" حقيقـي يسـتند إلى ممارسـة سياسـية ناضـجة ترتفـع إلـى مسـتوى تطلعـات الشـعب وآمالـه في تحقيـق أهداف الثورة التي تم إجهاضها بواسطة الحكم الجديد.

وهـذا الموقـف الـوطني يمثـل إعلانـاً بمـيلاد جديـد ل"جبهـة الانقـاذ الـوطني" التـي تكونـت في أثنـاء الثـورة علـى الإعلانـات " غيـر الدسـتورية" التـي أعلنهـا رئـيس الجمهوريـة في الحـادي والعشـرين مـن نـوفمبر 2012، وهـو الإعـلان الـذي أنشـأ ظروفـاً لـم تكـن تقـل خطـورة ولا تهديـداً لوحـدة الشـعب ولمسـيرة

الديمقراطية وسيادة القانون عما تواجهه الجماهير المصرية الآن. ففي تلك الظروف التي شقت الشعب المصري وعطلت سيادة القانون وأهينت فيها سلطة القضاء وتم الاعتداء على استقلال القضاء بواسطة السلطة التنفيذية . التي حصل عليها لنفسه رئيس الجمهورية . انتفض الشعب بأسره ومعه الكيان السياسي الوليد "جبهة الانقاذ الوطني" لرفض هذه الصورة المبكرة من الديكتاتورية لأول رئيس منتخب والذي تروَج جماعته وحزبه لمقولة احترام "الصندوق".

ومنذ تكوينها في أثناء الغضبة الشعبية على إعلانات نوفمبر " غير الدستورية" وحتي قرارها بمقاطعة الانتخابات يوم 26 فبراير ، فإن "جبهة الانقاذ الوطني" لم تستطع التواصل الفعال مع جماهير الشعب الثائرة والمحتشدة في ميدان التحرير ومحيط "الاتحادية" وغيرها من مواقع الاعتصام والتظاهر الشعبي الغاضب. كما اهتزت مواقف أطراف عدة من بين أعضاء الجبهة واختلفت في اتخاذ قرار حاسم في شأن المشاركة في الاستفتاء على الدستور المعيب الذي رفضه كل أعضاءها، وكان قرار الجبهة بالمشاركة في الاستفتاء مدعاة لغضب جماهير الثورة وفقدانها لمصداقيتها بينهم!

وتعود المشكلة الأساسية في تكوين "جبهة الانقاذ الوطني" إلى غياب عنصر المؤسسية في ذلك الكيان الذي نشأ استجابة لموقف فرض نفسه على أحزاب وقوى سياسية متفرقة ومختلفة الرؤى وأهداف. فكانت النشأة الأولى للجبهة من نوع رد الفعل التلقائي وليس الفعل المقصود والمخطط، فتأثرت الجبهة بكل التناقضات التي تعاني منها الأحزاب والقوى السياسية التي انضمت إلى عضويتها. وعلى سبيل المثال ضمت الجبهة مرشحين في انتخابات رئاسة الجمهورية كانا من المفترض أن يمثلا التيار المدافع عن

الدولة المدنية وكان التعاون والتنسيق بينهما . لو تم خلال جولة الانتخابات الأولى . جدير بأن يقدم لمصر رئيساً للجمهورية ينتمي إلى دولة المواطنة وسيادة القانون يبعد عنها ممارسات "الأخونة" و"التمكين" والتهديد بالمليشيات وأفكار "القطبيين" المحبذة للتكفير وشق الصف الوطني.
ولكن هذا التنسيق لم يتم!
كذلك لم تفلح الأحزاب والقوى السياسية المكوِّنة للجبهة في التنسيق فيما بينها في انتخابات مجلس الشعب "المنحل" في 2011 خاصة في الجولة الثانية منها، وتركت اكثرية مقاعد المجلس لقمة سائغة لحزبي الحرية والعدالة والنور وهما من المعادين للدولة المدنية والمؤيدين لقيام دولة دينية على خلاف أغلبية المصريين المسلمين والمسحيين الذين يؤمنون بالوسطية وأن " الدين لله والوطن للجميع".
كما فشل أعضاء "جبهة الانقاذ الوطني" قبل . تشكيلها . في اتخاذ موقف موحد بالنسبة للتشكيل المعيب للجمعية التأسيسية للدستور والتي شارك فيها . بل وساهم في تيسير قيامها المعيب بالتعاون مع حزب الحرية والعدالة وحزب النور وكانوا من المعارضين للانسحاب من تلك الجمعية المرفوضة شعبياً والمطعون عليها أمام القضاء . أعضاء انضموا للجبهة وأصبحوا من قياداتها ورموزها.
ولكن الموقف الجديد للجبهة ورفضها المشاركة في الانتخابات وإصرارها على المطالبة بضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات . وفي مقدمتها تغيير الحكومة الحالية وتشكيل حكومة وطنية تدير العملية الانتخابية بنزاهة وحياد في ظل قانون للانتخابات يحظى بالتوافق المجتمعي ولا تهدده شبهة عدم الدستورية . ، ذلك الموقف نال تقدير الأغلبية الرافضة للانتخابات القادمة وحقق لها استعادة مصداقيتها بين جماهير الثورة،

وأصبحت "جبهة الانقاذ الوطني" مؤهلة لتحمل مسئولية تاريخية بأن تقود المعارضة الوطنية من التحول الديمقراطي إذا تمكنت من الخروج من الانحصار في الدائرة المغلقة لشخصيات قياداتها ورموزها ورؤى أعضاءها المتعارضة في كثير من المواقف، والتحول إلى كيان سياسي يتصف ب" المؤسسية" ويمارس دوره في التخطيط السياسي الاستراتيجي والمعارضة الوطنية الإيجابية بما يتجاوز الاهتمامات الحزبية الضيقة والانتقال بالجبهة من صيغة الكيان المؤقت الذي نشأ كرد فعل لأحداث مريرة ومرفوضة شعبياً وتحويلة إلى مؤسسة سياسية دائمة للمعارضة الوطنية تستكمل إمكاناتها البشرية وتتكامل قدراتها المادية بتعاون جميع أعضاءها . الحاليين والمحتملين . لتكون إعادة للتجربة المصرية الفريدة التي تأسس حزب الوفد خلالها من رحم ثورة 1919 بالزعامة التاريخية لسعد زغلول!

وبقدر علمي، فإن التوجه المؤسسي كان مطروحاً في اجتماعات سابقة للجبهة، ولكن الظروف المستجدة بعد قرار مقاطعة الانتخابات يحتم الإسراع بإعلان قيامها ككيان مؤسسي متكامل قادر على التأثير في المشهد السياسي للدفاع عن "الدولة المدنية" . دولة المواطنة وسيادة القانون . ، وكيان قوي للمعارضة الإيجابية للتعبير عن المطالب الوطنية والدفاع عن المستقبل المصري واستعادة دور مصر الرائد على المستويات العربية والإقليمية والعالمية. من ناحية أخرى، فإن "جبهة الانقاذ الوطني" في إطارها المؤسسي ستكون قوة فاعلة في العمل على تحقيق أهداف ثورة 25 يناير، والتكامل والتنسيق مع كافة القوى والتيارات الشبابية والحزبية والمجتمعية المدافعة عن الثورة والعاملة على تحقيق أهدافها وإسقاط النظام السابق بكل رموزه ومؤسساته وسياساته وممارساته، وما تبقى من آثاره وممارساته حتى الآن، والتصدي لسلبيات الرئاسة الحالية وتوجهاتها نحو الافتئات على قيم

وأهداف الدولة المدنية وسيادة القانون والعدوان على السلطة القضائية واستلاب استقلال القضاء، والتواصل مع جميع الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية، والعمل على ضم الجهود وتنسيق الفعاليات في متابعة ممارسات الحكومة وإبداء رأي قوى المعارضة بشأنها وطرح البدائل المتفقة من الأهداف الوطنية.

كذلك يصبح واجباً على الجبهة مقاومة توجه مجلس الشورى إلى التوسع في ممارسة سلطة التشريع ومراقبة ما يصدر عن ذلك المجلس من تشريعات وفي المقدمة منها أي توجهات تتعلق بفرض حالة الطوارئ بأي صورة كانت، وعدم تمرير أي قوانين مقيدة للحريات أو تمس استقلال القضاء بكل درجاته، أو تصب في مصلحة الفصيل الحاكم دون اعتبار للمصالح الوطنية.

ولا تعني مقاطعة الجبهة للانتخابات انصرافها عن العمل مع الجماهير، بل على العكس من ذلك، فإن الجبهة مطالبة بتنسيق قدرات وإمكانيات أعضاءها ودفع القوى الوطنية عامة إلى الاستعداد لخوض الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية وتحقيق نتائج مؤثرة، والكفاح من أجل تهيئة المناخ السياسي والتشريعي لممارسة الشعب حقوقه السياسية وواجباته الانتخابية بحرية في إطار ديموقراطي.

ولتحقيق التطوير المؤسسي لجبهة الإنقاذ الوطني يقترح تشكيل مجلس رئاسي منتخب من قيادات الجبهة يختص بوضع السياسات العامة والإشراف على تنفيذها وتوجيه فعالياتها وتنسيق مواقفها في القضايا الوطنية. كما يتوجب على "جبهة الانقاذ الوطني" المسارعة بتشكيل حكومة وطنية موازية وانتخاب مجلس تشريعي موازٍ، وفي الأساس تشكيل جمعية تأسيسية شعبية لكتابة دستور حقيقي يكون جديراً بشعب مصر وثورتها المجيدة.

وعاشت مصر الثورة.

أ.د. علي السلمي

اقتراحات للتعامل مع الموقف الاقتصادي

1. استعادة الأمن ضرورة لتنشيط الاقتصاد وعودة السياحة وحفز الاستثمار الوطني والأجنبي

1. دعم قوات الشرطة بتعيين آلاف الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا في جهاز الشرطة المدنية بعد تدريب شرطي وأمني سريع.
2. توزيع تكلفة هذه القوات الجديدة على المنشآت والمؤسسات والمواطنين بإضافة نسبة من فاتورة الكهرباء تتناسب مع حجم الاستهلاك.

2. تكوين صندوق الطوارئ

- إنشاء "صندوق الطوارئ" تودع به فوائض الرواتب والمكافآت الزائدة عن الحد الأقصى ويستثمر في تمويل مشروعات تطوير الخدمات الأساسية في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقراً وتدبير إعانات عاجلة لمحدودي الدخل والمتعطلين عن العمل.
- تحويل موازنات مجلسي الشعب والشورى المنحلين إلى موارد الصندوق.
- لحين إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشورى والشعب والمجالس المحلية الشعبية، يتم توجيه الاعتمادات المخصصة لجميع تلك الكيانات إلى "صندوق الطوارئ".
- تقليص موازنة وزارة الخارجية ومراجعة مدى الحاجة إلى انتشار السفارات والقنصليات المصرية في دول العالم وتوجيه كل ما يمكن توفيره إلى "صندوق الطوارئ".
- تجميد المجالس القومية المتخصصة وتوجيه موازنتها إلى "صندوق الطوارئ".

3. سياسة الأجور وتحسين أوضاع محدودي الدخل

- إعلان نظام تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والمحليات وقطاع الأعمال العام، مع وضع برنامج زمني لتنفيذ النظام تدريجياً في ضوء موارد الدولة.

- تحديد حد أقصى للرواتب والمكافآت في الجهاز الإداري للدولة وشركات وبنوك القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية والإعلامية الحكومية وكافة الشركات والمؤسسات التي يكون فيها مساهمات للمال العام.
- تكليف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بحصر جميع المعينين على وظيفة " مستشار" في كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والأجهزة الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام، ودراسة مدى الحاجة إليهم وما يقدمونه من مساهمات حقيقية، والتوصية بإنهاء التعاقد مع الزائدين عن حاجة العمل الحقيقية، مع وضع حد أقصى لما يتقاضاه أي منهم من مكافآت أو رواتب لا يتجاوز أعلى راتب يحصل عليه المسئول الأول في كل جهة.
- إعفاء كل من يقل دخله السنوي عن أربعة وعشرين ألف جنيهاً من ضريبة الدخل، وكذا إقرار تعويض عاجل للمتعطلين عن العمل، وضخ استثمارات في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين.
- ممارسة الحكومة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.
- تطبيق مجموعة من التيسيرات للتخفيف عن محدودي الدخل والفقراء والفلاحين وصغار الممولين منها تأجيل سداد أقساط القروض للصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك الائتمان والتسليف والبنوك مختلف الوزارات والهيئات الحكومية ، ومد فترة سداد المستحقات على المواطنين لهيئة الضرائب والتأمينات الاجتماعية والجمارك وغيرها من الأجهزة الحكومية. وكذا النظر في إسقاط الفوائد عن التأخير في سداد القروض والمستحقات للدولة.

- إعادة تفعيل نظام العلاج على نفقة الدولة مع وضع ضوابط دقيقة لضمان استفادة المستحقين فعلاً وعدم التلاعب في الاعتمادات المخصصة، وقصر التعامل مع المستشفيات الحكومية والمستشفيات التعليمية الحكومية ومستشفيات التأمين الصحي.
- ممارسة الحكومة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.

التعامل مع المطالب الفئوية

1. تشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية لدراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.
2. استخدام جزء من موارد "صندوق الطوارئ" لصرف إعانات عاجلة للفئات الأكثر تضرراً من طول فترة المعاناة وعدم استجابة حكومات النظام السابق لمطالبهم والتي تضعها الهيئة القضائية المستقلة في قمة الفئات المطلوب تخفيف معاناتهم.

تنشيط الاقتصاد الوطني

1. حصر كافة المعونات والمنح الأجنبية وتجميعها في حساب واحد بالبنك المركزي والتفاهم مع المانحين لإعادة توجيهها لضخ استثمارات عاجلة في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين، مع الحد من صرف أي رواتب أو مكافآت من هذه المنح إلا فيما يتصل فقط بإنجاز المشروعات وبدون تكرار.

2. مراجعة ما تم صرفه من مبلغ ال500 مليون جنيه التي زعمت حكومة أحمد نظيف تخصيصها لتطوير العشوائيات بعد كارثة الدويقة، وتفعيل برنامج سريع لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني المناطق العشوائية وتوفير مستوى معقول من الخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
3. تكليف وزارة المالية بمراجعة موقف الحسابات والصناديق الخاصة بالمحليات ومختلف وزارات وأجهزة وهيئات الدولة وإخضاعها جميعاً لمجلس أعلى يرأسه الوزير ويوجه استخدام مواردها في تمويل مشروعات تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل وإقراض صغار المنتجين لمساعدتهم في تنمية أعمالهم.
4. تكليف هيئة الخدمات الحكومية بمراجعة المخزون الراكد في المخازن والمستودعات الحكومية وتخطيط عملية التصرف في الموجودات والتي تزيد عن الاحتياجات الحقيقية لمختلف جهات الدولة وتوريد عائد البيع لتمويل "صندوق الطوارئ".
5. مراجعة أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية وإعادة توجيهها لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مما يتيح الفرص لتشغيل آلاف من الشباب في مشروعات منتجة.
6. التوسع في مشروعات المرافق العامة لتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوفير مصدر دخل يؤدي إلى تنشيط السوق التجارة الداخلية والصناعة المحلية.
7. أن تقوم الدولة بالعمل على إتاحة فرصة عمل للشباب في تنمية واستصلاح الأراضي الزراعية.
8. التنسيق مع المحلات التجارية من خلال الغرف التجارية ببدء حملة التخفيضات.
9. حفز البنوك التجارية لتمويل السيولة النقدية قصيرة الأجل للشركات التي تعانى من نقص في السيولة النقدية لتمويل رأس مالها العامل نتيجة توقف عجلة

الإنتاج خلال فترة الثورة وعدم تحقيق التدفقات النقدية المخطط لها من المبيعات.

10. حفز البنك المركزي لتخفيض الفوائد على الودائع والمدخرات مما قد يسبب زيادة التداول النقدي بالسوق وبالتالي تنشيط حركة الشراء والبيع بالسوق.
11. إصدار سندات " التنمية الوطنية" بعائد معقول وتشجيع المواطنين على شراءها والاحتفاظ بها بما يوفر مصدر لتمويل مشروعات عامة تقوم بها الدولة، وتمويل مشروعات التطوير والتوسع لشركات قطاع الأعمال العام، ومن ثم خلق آلاف فرص العمل ومصادر للدخل، وكل هذا يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني.
12. تشجيع إنشاء شركات التنمية المحلية على أساس شركة واحدة على الأقل بكل محافظة برأس مال مصدر مائة مليون جنيه وطرح اسهمها للاكتتاب العام على أن تكون قيمة السهم جنيه واحد، وتعمل تلك الشركات على إنشاء مشروعات إنتاجية ومشروعات للخدمات على المستوى المحلي، وتسهم في خلق آلاف فرص العمل وتنشيط الاقتصاد الوطني.
13. الحد من استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني بما يؤدي إلى تنمية فرص العمل في الزراعة والإفادة من فرق الأسعار بدلاً من دعم المزارع الأمريكي وغيره في الدول التي يتم الاستيراد منها.
14. وضع ضوابط لترشيد الاستيراد والحد من استيراد السلع الكمالية والاستفزازية وكافة المنتجات التي يوجد لها مثيل محلي، وفرض رسوم جمركية مانعة على استيراد تلك السلع.
15. مراجعة هيكل التعريفة الجمركية وإعادة صياغتها بما يتوافق وهدف حماية الاقتصاد الوطني من دون التصادم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، تمهيداً

للدخول في مفاوضات مع المنظمة لتعديل التعريفة الجمركية بما يتوافق وظروف الاقتصاد الوطني بعد الثورة.

16.مراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المبررة للمصدرين.

استعادة النشاط السياحي

1. تنشيط السياحة الداخلية وتشجيع شركات السياحة لطرح برامج تتوجه إلى طوائف المواطنين بأسعار ومميزات مغرية.
2. تنشيط السياحة الوافدة من الدول العربية واتخاذ ترتيبات لاستمالة السائحين العرب مع اقتراب فصل الصيف وتقديم حوافز مغرية.
3. السعي لتوقيع اتفاقيات سياحية مع الشركات والمنظمات العالمية لاستقدام أفواج كبيرة من العاملين بها مع توفير خدمات ومميزات مغرية.
4. وضع حوافز مغرية لحفز المصريين العاملين في الخارج لقضاء إجازاتهم الصيفية في مصر، والتنسيق مع اتحادات المصريين في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لتنظيم رحلات جماعية للمصريين وأصدقائهم من مواطني الدول التي يقيمون بها لزيارة مصر.
5. الاستفادة من تجربة دبي لتنظيم مجموعة من الفعاليات العالمية التي تجتذب آلاف السائحين الراغبين في حضور تلك الفعاليات [مؤتمرات، معارض، مهرجانات فنية ورياضية...].
6. محاولة اجتذاب بعض المؤتمرات العلمية العالمية لعقدها في مصر.
7. الحد من سياحة المصريين في الخارج وفرض ضرائب على الأفواج السياحية التي تنظمها شركات وطنية لساحة المصريين في دول أجنبية.
8. منع سفر الآثار المصرية للخارج لحفز الراغبين في مشاهدتها للحضور إلى مصر.

التخفيف من عجز الموازنة العامة

1. إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والأداء وهذا النظام المحاسبي يحقق للدولة مراقبة إيراداتها ومصروفاتها بفاعلية تامة بما يحقق المستهدف من الموازنة العامة ويقلل من عجز الموازنة.
2. تنمية مصادر الإيرادات من ضرائب الدخل وذلك بدراسة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية، وإيجاد وسيلة قانونية لتحصيل الضرائب من المتهربين منها.
3. إعادة هيكلة الموازنة الاستثمارية للدولة وترحيل بعض المشاريع الغير استراتيجية إلى السنوات المقبلة أو تكليف القطاع الخاص بالقيام بها مع المشاركة الحكومية.
4. وقف الإنفاق على المشروعات الخاسرة وغير ذات الجدوى وفي مقدمتها توشكى وفوسفات ابو طرطور وغيرها وإعادة دراسة تلك المشروعات والبحث في سبل التعامل معها.
5. إدراج كامل إيرادات الدولة من مبيعات البترول والغاز ورسوم المرور بقناة السويس بالموازنة العامة للدولة بدلا من توجيه أكثر من 60% منها لتغطية مصاريف الرئاسة والدفاع.
6. مراجعة نظام دعم المنتجات البترولية وقصره على السيارات الصغيرة وسيارات الأجرة والنقل فقط.
7. وقف كل أشكال الإنفاق غير المبرر والإنفاق الترفي في جميع أجهزة الدولة، ومنع شراء السيارات والأثاث وغيرها من المستلزمات التي يمكن تأجيلها.
8. مراجعة موقف المؤسسات الصحفية القومية وتحويلها للعمل بنظام التمويل الذاتي تمهيداً لإخراجها من ملكية الدولة وتحويلها إلى شركات مساهمة أو تعاونيات.

9. مراجعة كل أشكال الدعم التي يحصل عليها المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة المتحققة من تلك الاستثمارات وخلق فرص العمل واستخدام المواد المحلية وحجم الصادرات.
10. مراجعة هيكل وشرائح الضريبة على الدخل لتحقيق مستوى أفضل من العدالة مع تنمية موارد الدولة من حصيلة الضريبة من دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثماري.
11. تكليف هيئة الخدمات الحكومية:

- حصر كافة العقارات المستأجرة لاستخدام جهات حكومية، وتنسيق عمليات إنهاء عقود الاستئجار وترتيب استيعاب الجهات الحكومية المستأجرة في مواقع أخرى مملوكة للدولة.
- حصر الموجودات بالمستودعات الحكومية وإعداد برنامج لتصريفها وإيداع الحصيلة بموازنة الدولة.

12. تنمية موارد جديدة للدولة:

- بفرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات.
- فرض رسم في حدود ½ % على المعاملات في سوق الأوراق المالية وإخضاع الأرباح الناشئة عن التعامل لضريبة الدخل [20%].

13. اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها، وإعادة طرحها للبيع بأسعارها الحقيقية.

مقترحات تطوير سوق المال:

1. إلزام كافة الشركات المساهمة العاملة في مصر بطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية.
2. تشجيع الشركات ذات المسئولية المحدودة على تحويلها إلى شركات مساهمة وتسجيل أسهمها بسوق الأوراق المالية مع وضع بعض الحوافز الضريبية لها.

مبادرة الوفد للمصالحة الوطنية

والاعتذار لمصر

شهدت الأيام الماضية منذ تفجر ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 أحداث اعتداء رجال الشرطة على المواطنين المتظاهرين مما أدى إلى مقتل ما يقرب من ثلاثمائة وسبعين مواطناً وإصابة ما يربو على الخمسة آلاف وفقد أعداد غير محصورة من مواطنين شرفاء أبرياء. ثم تصاعدت أحداث الاعتداء على شباب الثورة يومي الثاني والثالث من فبراير في ميدان التحرير بما عرف بمعركة الجمال والخيول حيث وقع عدوان همجي أدى إلى مقتل وإصابة المزيد من المصريين بأيدي مصرية لم تكشف التحقيقات بعد عن هوياتهم ومن خطط لهم ودفعهم إلى ارتكاب تلك الجرائم.

وشهد المصريون حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني وانسحاب الشرطة من جميع مواقعها، وإطلاق السجناء من السجون وانتشار أعمال البلطجة والسرقات وترويع المواطنين لا تزال مستمرة حتى الآن بعد مرور أكثر من أربعين يوماً على قيام الثورة. وتصاعدت وتيرة الغضب الشعبي ضد أفراد الشرطة بعد انكشاف جرائم جهاز أمن الدولة ضد المواطنين انصياعاً لمتطلبات حماية رأس النظام السابق وأركانه، الأمر الذي أدى إلى قيام أعضاء من هذا الجهاز بأعمال حرق وتدمير لمقار الجهاز ومحاولة إتلاف الوثائق والمستندات التي تدينه مما جعل النيابة تقرر حبس 47 من ضباط وأفراد الشرطة حسب ما جاء في أنباء الاثنين السابع من مارس.

وزاد الاحتقان الوطني والغضب الشعبي العارم ضد الرئيس السابق وأسرته ورموز وأركان حزبه ونظامه الأنباء المتواترة يومياً عن جرائم التربح واستغلال النفوذ ونهب المال العام وإهدار موارد الوطن والتصرف في أراضي الدولة على خلاف القانون التي ارتكبها وزراء نظام مبارك وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي مما حدا بالنائب العام إلى إحالة الكثير منهم إلى النيابة وحبسهم وإحالتهم إلى محكمة الجنايات.

واليوم، يتضح جلياً أن تحقيق أهداف الثورة وضمان أمن الوطن وسلامة الاقتصاد الوطني يتطلب القضاء على الانفلات الأمني وتحقيق الأمن والاستقرار حتى يمكن

استعادة النشاط الاقتصادي وتوفير الظروف المناسبة لحفز الاستثمار الوطني والأجنبي واسترجاع الزخم السياحي وهي من المصادر الرئيسة للدخل القومي.
وللمساعدة على تحقيق هذه الغايات الوطنية وحماية الثورة من التصرفات غير المسئولة لفلول النظام السابق، يطرح الوفد " مبادرة للمصالحة الوطنية " تتمثل في المقترحات التالية:

1. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضمان العفو عن كل من يعيد للدولة ما حصل عليه من أموال الشعب وأراضيه وموارده بغير حق وباستخدام أساليب غير قانونية من رشى واستغلال نفوذ وعلاقات مشبوهة مع رجال الحكم والحزب الوطني الديمقراطي وذلك من واقع ما تثبته تحقيقات النيابة العامة، شريطة ألا يكون متورطاً في قتل المواطنين.
2. إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل الحزب الوطني الديمقراطي واستعادة مقاره المملوكة للدولة ومصادرة أمواله وتقديم قياداته للمحاكمة عما قاموا به من تزوير للانتخابات وإفساد للحياة السياسية وإخلال بقيم الوطن.
3. إعلان وزارة الداخلية حل جهاز أمن الدولة وتقديم اعتذارها للشعب عن كل ما بدر ضد المواطنين من أجهزتها وقياداتها بغير سند من القانون.
4. وفي المقابل ينظم المواطنون يوم الجمعة 25 مارس تجمعات شعبية مليونيه في ميدان التحرير وكافة الميادين التي شهدت أحداث ثورة 25 يناير بجميع مدن مصر للاحتفال بمرور شهران على الثورة وإعلان قبولهم المصالحة الوطنية ودعم كل الجهود لاستعادة الأمن والعودة إلى العمل والإنتاج وتنشيط الاقتصاد الوطني، ويجري تبادل التحية بين المواطنين وأفراد الشرطة.

الوفد يشارك في لقاء الأحزاب مع

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

7 مارس 2011

شارك الدكتور السيد البدوي رئيس الوفد والدكتور علي السلمي مساعد رئيس الوفد في اللقاء الذي تم مع لأعضاء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد عرض الدكتور السيد البدوي وجهة نظر الوفد في موضوع التعديلات الدستورية حيث أكد أن دستور 1971 قد أسقطته ثورة الشعب وأن الرئيس السابق قد انحرف عن الالتزام بذلك الدستور حين تخلى عن منصبه وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد بدلاً من اتباع ما تقضي به المادة 82 من الدستور في مثل هذه الحالة، كما أن الإعلان الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 13 فبراير 2011 قضى بتعطيل الدستور. وخلص الدكتور السيد البدوي من هذا إلى أن الوفد يرى أنه لا محل لتعديل مواد في دستور غير قائم، وأن الأدق هو أن يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً مؤقتاً يضم التعديلات التي اقترحتها اللجنة الدستورية للمواد 76، 77،88،93 و189 وإلغاء المادة 179 فضلاً عن الأحكام العامة للدساتير بغرض تحديد القواعد الدستورية التي تنظم شئون الحكم خلال الفترة الانتقالية. وفي ضوء هذا الرأي يعتبر الوفد أنه لا محل لإجراء الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية.

واستكمل الدكتور السيد البدوي عرض وجهة نظر الوفد بأن الأفضل هو وضع دستور جديد للبلاد يؤسس لجمهورية برلمانية لدولة مدنية ديمقراطية عادلة، وأن الوقت يسمح بإعداد هذا الدستور الجديد انطلاقاً من مشاريع دساتير متاحة وفي مقدمتها دستور 1954 الذي يحظى بقبول أغلب الأحزاب والقوى السياسية، وأنه يمكن انتخاب جمعية تأسيسية لوضع هذا الدستور. وأكدت وجهة نظر الوفد أن الوقت الآن لا يسمح بإجراء انتخابات تشريعية نظراً لظروف الانفلات الأمني وتصاعد المطالبات الفئوية لطوائف كثيرة من المواطنين، فضلاً عن عدم تعديل قانون الأحزاب مما يمنع قيام أحزاب جديدة تعبر عن فكر الثورة، وعدم إتاحة الوقت الكافي للأحزاب القائمة

للاستعداد للانتخابات بعد التخلص من قيود وتدخلات الأجهزة الأمنية التي أسقطتها الثورة.
وحسب رؤية الوفد التي عرضها الدكتور البدوي يجري إعداد قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب وقانون مجلس الشورى وقانون الأحزاب في نفس الفترة الانتقالية وبالتوازي مع إعداد الدستور الجديد، فضلاً عن إعادة بناء جداول الانتخابات من واقع قاعدة بيانات الرقم القومي، بما يسمح بإجراء الانتخابات التشريعية في ظروف أفضل كثيراً يضمن نزاهتها واطمئنان الناس إلى نتائجها.

من ناحية أخرى، طرح الدكتور علي السلمي أهمية إعداد خطة واضحة لمسارات وخطوات التحول الديمقراطي المنشود وتحقيق أهداف الثورة التي يضمنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وأشار إلى أن الوفد قد أعد مشروعاً لتلك الخطة سيتم تقديمها إلى المجلس بالإضافة إلى البرنامج الشامل للتنمية الوطنية الشاملة التي أعدته حكومة الظل الوفدية. وقد دعا الدكتور السلمي إلى تصحيح المفهوم الشائع عن حكومة " تسيير الأعمال" حيث يفهمه البعض على أن الحكومة القائمة اثناء فترة الانتقال تركز فقط على تسيير الأمور اليومية وحل المشكلات الطارئة من دون أن تنشغل بالقضايا الوطنية الكبرى أو إدارة عملية التحول السياسي والاقتصادي تمهيداً لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية.
وقد تقبل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أفكار ومقترحات ممثلي الوفد واعدين بعرضها على المجلس، مرحبين في ذات الوقت بتبادل الأفكار والتواصل مع الأحزاب والقوى السياسية بما فيه صالح الوطن. وقد وعد ممثلا الوفد أن الحزب سيقدم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ورقة شاملة برؤيته حول قواعد ومسارات الحركة الوطنية لتحقيق أهداف ثورة الشعب.

موضوعات عرضها ممثلا الوفد في اللقاء

- الوفد يطالب بإعداد دستور جديد.
- التعديلات الدستورية المقترحة يجب أن تكون جزءاً من إعلان دستوري مؤقت.
- الإعلان الدستوري المؤقت يتضمن الأحكام العامة للدساتير لحين وضع الدستور الجديد.
- لا يجب إجراء الانتخابات التشريعية قبل عودة الأمن إلى البلاد.
- الوفد يطالب أن تكون الانتخابات بالقائمة النسبية غير المشروطة.
- ضرورة صدور مرسوم بقانون لحل المجالس المحلية الشعبية التي تشكل مصدراً رئيسياً للاستبداد السياسي.
- الوفد يتقدم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برؤية متكاملة لتحقيق التحول الديمقراطي.
- الوفد يطرح مبادرة لمصالحة وطنية بين الشعب والشرطة.
- الوفد يطلب عدم الخلط بين خطايا جهاز أمن الدولة وبين دور الشرطة في حماية أمن المواطنين.
- أفراد الشرطة أبناؤنا وإخوتنا وكلنا معاً من أجل حماية الوطن.
- مصـــــــــــر أولاً.
- مصـــــــــــر دائماً.

وقد أبدى ممثلوا المجلس الأعلى للقوات المسلحة تفهمهم مطالب الوفد ووعدو بدراستها.

7 مارس 2011

_حزب الوفد الجديد

الهيكل التنظيمي للحزب

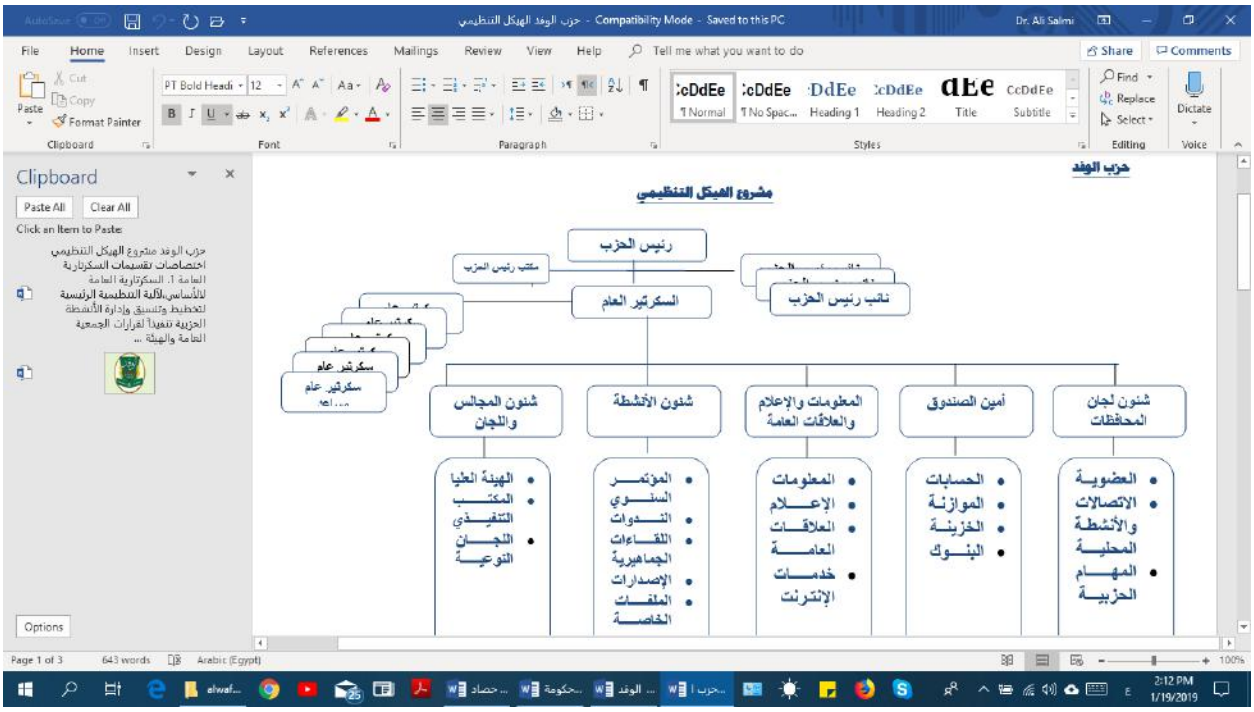

برنامج حزب الوفد الجديد

18 مايو 2009

حزب الوفد هو ضميرالأمة وهو الابن الشرعى لثورة 1919 وهى الثورة الأم التى الهمت كل الانتفاضات والحركات الشعبية التى قامت من أجل الحرية وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية، وحماية الطبقات الكادحة والمحرومة من أبناء هذا الشعب، وحتى ثورة الضباط الأحرار سنة 1952, هى امتداد للثورة الأم التى فجرها الشعب المصرى سنة 1919.

من هذا المنطلق.. فإن وجدان وقلب الوفد يتسع لكل مصرى مخلص للوطن، بغض النظر عن ديانته أو جنسيته أو عقيدته، نحن نحترم الجميع ونتعاون مع الجميع دون استثناء من أجل رفعة الوطن.

وإيمانا بحق مصر ومواطنيها فى حياة كريمة، وبما يفرضه الوطن على أبنائه من العمل الدائب والجهد المتواصل لتقدمه وازدهاره، يتقدم حزب الوفد الجديد بهذا البرنامج ويعاهد الله والمواطنين على العمل الجاد لتنفيذه، لا يعارض ولا يؤيد إلا ابتغاء وجه الوطن وتحقيق المصلحة العامة.

ويؤمن حزب الوفد بأن الاصلاح الحقيقى يبدأ بالانسان المصرى وإقامة ما انهار من بنيانه، ليعيد إليه ثقته بنفسه وبحكامه، فيعود سيرته الأولى فى العمل والانتاج والالتزام والتفانى فى خدمة وطنه. والخطوة الواجبة فى هذا السبيل أن يحاط المواطن علماً بالحقائق كاملة حلوها ومرها، حتى ينطلق منها بلا خوف لمناقشة الحاكم ومساءلته إن حاد عن الصواب. ويؤمن الوفد بسيادة القانون وإقرار أحكامه وفرض احترامه على جميع المواطنين دون تمييز، فلا يفلت منه أحد أياً كان موقعه الرسمى أو مركزه الاجتماعى.

كما يعلن تمسكه بالقيم والمبادىء والمفاهيم التى استقرت فى ضمير الشعب، وتتمثل فى الديمقراطية والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والحريات العامة، وضمان حقوق الفئات الكادحة من عمال وفلاحين والعمل على دعمها والاستزادة منها.

ويرى الوفد أن استمرار التفاوت الكبير القائم حالياً بين مستوى الدخول العليا والدنيا يشكل خطرا جسيما على أمن المجتمع، فحتى القادرون فيه لن يهنأ لهم عيش أو يستقر لهم أمن إلا إذا كفل المجتمع للفئات الكادحة ذات الدخل المحدود حداً أدنى من الحياة الكريمة.

وقد أصدر الوفد برنامجه الأول فى نوفمبر سنة 1977 والآن وبعد مضى نحو 28 عاماً وما طرأ على الحياة المصرية من تغيرات يصدر الوفد هذا البرنامج الجديد ليواجه هذه المتغيرات التى لا تمس المبادىء الاساسية والأسس العامة فى برنامجه الأول.

ويرى الوفد أن الديمقراطية السياسية بما تكفله للفرد والمجتمع من حريات أساسية.. ومن قدرة على اختيار حكامه ومحاسبتهم عند الاقتضاء هو المدخل الطبيعى لكل إصلاح اقتصادى واجتماعى، ومن ثم فإن التقدم والارتقاء رهين بمنظومة سياسية رشيدة تفرض سيادة الأمة وتؤكد قدرتها على التحكم فى مصيرها وصياغة حاضرها ومستقبلها فى عالم متفتح تتسارع متغيراته وتتعاظم تحدياته، وتتحدد رؤية الوفد فى هذا البرنامج فيما يلي:

I. الأمن القومي

إن الموقع المتوسط والحاكم الذى تتميز به مصر فى خريطة العالم مع بقية عناصر الجغرافيا من السكان ومن عناصر الثروة الطبيعية المتعددة وصفاء الجو أغلب أيام السنة والمساحات المنبسطة الشاسعة غير المحدودة بما لا يحجب الرؤية، يضع على كاهل الحكام والمحكومين المصريين تبعات جسام. فإذا أضفنا إلى ذلك الحقب التاريخية المتباينة والموغلة فى القدم والتى تركت آثارها وبصماتها على الشخصية المصرية جعلت من مصرنا أهم بلد فى العالم. هكذا قرر نابليون بداية القرن التاسع عشرة وهكذا رأى الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون قرب نهاية القرن العشرين.

- ويؤمن الوفد بأنه لا أمن لوطن يعيش فيه المواطن غير آمن على حياته ورزقه وأسرته ومسكنه وصحته ومعاشه فيبعده كل ذلك عن المشاركة فى أمور وطنه كما أنه لا أمن لمواطن غير مستعد ومؤهل للذود عن وطنه مهما كانت التضحيات.
- والأمن القومى يحقق قدرة المجتمع ككل ليتعامل مع موضوعات الحرب والسلام حتى يمكن الوصول إلى مكانة دولية تقر وتعترف بتوازن المصالح بدلا من توازن القوى السائد حاليا.
- ويتعامل الأمن القومى مع التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية وهو من أهم وأخطر مسئوليات القيادة السياسية. فعليه حل مشكلة المعضلات الثلاثية. فى انفاق الدخل القومى وتوزيع الموارد المتاحة. هل ينفق أكثر لرفع مستوى معيشة المواطنين لتلبية احتياجاتهم؟ هل ينفق أكثر لتقوية الاجهزة الأمنية والقوات المسلحة لمواجهة وردع العدوان؟ هل ينفق أكثر لتثبيت حكمه؟ فلو اختل التوازن بين أوجه الانفاق الثلاثة سالفة الذكر وانحرفت الأولويات لتأمين الذات اختل أمن الوطن وأمن المواطن. ومن هنا يؤكد الوفد أهمية وأولوية تعديل المادة 77 من الدستور، لكى تضع حداً أقصى لا يتجاوز مدتين لرئيس الجمهورية.

ومن هذا المنطلق يرى الوفد أن الأمن القومى هو القدرة على توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والاستقرار للعمل الوطنى المخطط استراتيجياً فى كافة المجالات، وضد كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية، سواء على المستوى الاقليمى أو الدولى.

***

بهذا التعريف للأمن القومى تأتى بنود برنامج الحزب والتى تغطى المجالات المختلفة للعمل الوطنى لتأكيد هذا المفهوم. فتهدف ورقة المحور السياسى إلى الحفاظ على الإرادة الوطنية وحرية القرار السياسى المدعوم بمشاركة جماهيرية آمنة، وكذا تأمين حرية التخطيط لعلاقات دولية تخدم مصالح الدولة العليا.

كما تهدف سياسة الوفد إلى حماية مصادر الثروة ضد أى تهديد خارجى أو داخلى وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك، بين الموارد والانفاق، بين الادخار والاستثمار، بين الصادرات والوارات.

وتتكفل أجزاء البرنامج الخاصة بالزراعة والاسكان والتربية والتعليم والصحة والثقافة والاعلام والتربية الدينية السليمة وشتى النواحى الاجتماعية لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلى وتأمين الوطن والمواطن ضد التشويه بل التخريب المتعمد لقيم المجتمع وتاريخه.

أما الجزء من البرنامج الذى يعالج أمور القوات المسلحة فهو يغطى كل جوانب الأمن الحربى.

2. الحياة السياسية

إن أهم خطوات الاصلاح السياسى تتمثل فى إعادة السيادة للشعب، بحيث يتولى ممارستها سلمياً وديمقراطياً من خلال صندوق الانتخاب، فيكون المرجع الأساسى لتنظيم وإدارة كل شئون البلاد هو الشعب وممثليه الشرعيين فى البرلمان.. فالشعب كل الشعب هو الذى يملك وطنه وله المصلحة الحقيقية فى تقدمه ورخائه، وهو صاحب السيادة والمرجع الأول والأخير فى إدارة شئونه العامة. والاصلاح السياسى هو الطريق الأساسى بل والوحيد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء.. وبدون الإصلاح السياسى لا يمكن الوصول إلى وطن حر مستقل ومتقدم.. ويرفض الوفد تأجيل تنفيذ الاصلاح السياسى تحت زعم أن الأمية منتشرة، أو أن المجتمع المصرى غير مؤهل لذلك.. أو بسبب أن الاصلاح الاقتصادى له الأولويه.. فلا إصلاح اقتصادياً أو اجتماعياً، بل حتى ولا استقلال حقيقيا إلا بالاصلاح السياسى الذى يضع إدارة الشئون العامة للوطن بيد أبنائه القادرين على ذلك ديمقراطياً، ويفجر طاقات الأمة ويوحدها نحو الهدف المطلوب. ومنذ الاعلان عن عودة حزب الوفد إلى الحياة السياسة المصرية فى 4 فبراير 1978 والوفد يتبنى رؤية

شاملة للاصلاح السياسى تتمثل فى كفالة ودعم الحريات السياسية، ونعنى بها انتخابات حرة ونزيهة.. وكفالة التوازن بين السلطات الثلاث "التنفيذية . التشريعية . القضائية", وحظر تسلط السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وإطلاق حرية إنشاء وإدارة مؤسسات المجتمع المدنى بكل أنواعها.. وإطلاق حرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية، وحظر تسلط الحزب الواحد على باقى الأحزاب سواء تشريعياً أو سياسياً, وإطلاق حرية الرأى والتعبير وكفالة تملك المجتمع المدنى وإدارته لوسائل الاعلام بكل أنواعها.. وكفالة وتعزيز احترام حقوق الانسان.. وترسيخ الديمقراطية.. وإنهاء حالة الطوارىء.. وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات. والغاء وحظر المحاكم الاستثنائية.. وتوطيد سيادة وسلطة الشعب واحكام رقابته على شئون الحكم عن طريق صياغة دستور جديد للبلاد.

أولاً: الدستور

إن الدستور هو القانون الاساسى الذى يضع أسس ونظام الحكم فى الدولة ويصون الحريات العامة.

وينادى حزب الوفد بضرورة صياغة دستور جديد وفقاً للأسس الديمقراطية السليمة.. يوفر للشعب كل السلطات ويحد من سلطات الحاكم.. وذلك بمعرفة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب انتخاباً حراً مباشراً.

ويرى حزب الوفد أن صياغة دستور جديد تستهدف مواجهة العيوب الهيكلية فى الدستور الحالى. الذى أعطى رئيس الجمهورية سلطات شبه مطلقة، جعلته مهيمناً على كل السلطات "التنفيذية . التشريعية . القضائية", مع عدم وجود أى أسلوب للرقابة والمساءلة على ممارسته هذه السلطات.

ومن هذا المنطلق ينادى حزب الوفد بضرورة صياغة دستور جديد يحترم مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وعدم جواز هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين

القضائية والتشريعية.. وتوطيد سلطة الشعب وإحكام رقابته على شئون الحكم, وترسيخ الديمقراطية.

ثانياً: رئيس الدولة

يرى حزب الوفد أن يكون رئيس الدولة رمزاً للبلاد.. يلتزم بأن يعهد إلى الحزب الحاصل على الأغلبية بتشكيل الوزارة، وهى التى تسمى بالسلطة التنفيذية، ويناط برئيس الدولة السلطات التقليدية فى النظم البرلمانية دون أن يكون حاكماً مطلقاً, بمعنى التحديد القاطع لسلطاته كحكم بين السلطات الثلاث, وابعاده تماماً عن رئاسة أى حزب.

ومن ثم يحدد الوفد طريقة اختيار رئيس الجمهورية وسلطاته من خلال المبادىء التالية:

1- اختيار رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع السرى المباشر من بين أكثر من مرشح.

2- حق الترشيح مفتوح لكل المواطنين وفقاً للشروط الواردة بالدستور.

3- عدم جواز تجديد انتخاب الرئيس ونائبه لأكثر من مدة أخرى، على أن تكون المدة الواحدة 6 سنوات، واستقلالهما التام عن الاحزاب السياسية بمجرد انتخابهما.

4- ضبط سلطات رئيس الدولة فى إعلان حالة الطوارئ ، وحل البرلمان، وقبول أو رفض الموازنة العامة للدولة.

5- حظر رئاسة رئيس الدولة للمجالس العليا للهيئات القضائية بحكم منصبه.

6- الغاء المادة 74 من الدستور والتى تتيح لرئيس الجمهورية حسب تقديره المطلق تعطيل الحريات العامة للمواطنين بارادته المنفردة.

7- يجب أن تنشر بالجريدة الرسمية، وفى إحدى الصحف اليومية على الأقل إقرارات الثروة المالية التى يملكها رئيس الجمهورية وزوجته وأولاده البالغون والقصر, وذلك عند شغل المنصب, وعند الخروج منه. كما يمتنع عليه تعيين الزوجة والانجال وأقارب الدرجة الأولى فى وظائف رسمية بالدولة.

8- يجب أن يحدد القانون اختصاصات نائب رئيس الجمهورية فى حالة غياب الرئيس خارج البلاد أو مرضه أو خلو منصبه.

ثالثاً: السلطة التنفيذية

"النظم الديمقراطية" يتم تشكيل الوزارة من بين أعضاء الحزب الذى يفوز بالأغلبية فى الانتخابات البرلمانية.. وهى تسمى السلطة التنفيذية، والتى يناط بها رسم السياسة العامة للدولة، ووضع الميزانية العامة، وتنفيذ المشروعات وتطوير الخدمات.. وهذا ما لا يحدث الآن، إذ إن رئيس الجمهورية هو الذى يتولى تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء.. ولا يملك رئيس الوزراء والوزراء أى سلطات سوى ما يمنحها لهم رئيس الجمهورية، مما حولهم إلى سكرتارية للرئيس يتلقون التعليمات لتنفيذها. ويرى حزب الوفد ضرورة سن قانون لتحديد المسئولية السياسية لرئيس مجلس الوزراء والوزراء.. وإجراءات محاكمتهم أثناء وجودهم فى السلطة وليس بعد خروجهم منها.

ولضمان شفافية السلطة التنفيذية "الوزارة" وعدم استغلالها لنفوذها فى التربح، يرى الوفد ضرورة وضع القواعد التالية:

1- إصدار قانون لمحاكمة الوزراء والمحافظين عما يرتكبونه من جرائم ومخالفات واهدار للصالح القومى العام للمصريين أو الاعتداء على الدستور والحقوق والحريات العامة، ويتعين أن يصدر الاتهام بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب، وأن تشكل المحكمة من رؤساء المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة والمجلس الأعلى للقضاء, ويرأسها أقدمهم, وينضم لعضويتها أربعة من أقدم النواب, ويحدد القانون العقوبات والاجراءات التى تتبع فى هذه المحاكمة.

2- يجب أن تنشر فى الجريدة الرسمية، وفى إحدى الصحف اليومية إقرارات الذمة المالية لرئيس الوزراء والوزراء ونوابهم، وزوجاتهم وأولادهم البالغين والقصر وذلك

عند شغل المناصب وعند الخروج منها.. ويسرى ذات الحكم على كل من يشغل فى الدولة وظائف بدرجة الوزير على الأقل.

3- حظر التعامل بين الوزراء وشاغلى الوظائف العليا، وبين الحكومة والمجالس المحلية والمؤسسات والهيئات العامة والشركات ووحدات قطاع الاعمال العام وأية منشأة تكون الدولة مالكة فيها 50% من رأس المال على الأقل، أو داخله فى سلطات منصبه أو وظيفته.

4- لا يجوز لشاغلى هذه المناصب ممارسة أى مهنة أو عمل آخر من أى نوع، خلال فترة شغله الوظيفية أو المنصب، حيث يعتبر ذلك تربحاً من الوظيفة أو المنصب.

5- عدم جواز استغلال النفوذ السياسى لشاغلى هذه المناصب فى تعيين أولادهم أو أقاربهم حتى الدرجة الرابعة بالمخالفة للقواعد القانونية المقررة فى الوظائف العامة أياً كان نوعها أو درجتها، أو فى شركات ومنشآت القطاع الخاص التى يكون لشاغلى الوظيفة أو المنصب سلطة أو اشراف عليها بحكم منصبه.

6- حظر شغل أى من شاغلى المناصب العامة. السابق ذكرها. لرئاسة مجالس إدارة أو عضوية شركات القطاع الخاص، أو التى يكون للدولة فيها نصيب فى رأس المال إلا بعد انتهاء الخدمة بعامين على الأقل، وذلك ما لم يكن يملك من أسهم الشركة مالا يقل عن 10% من رأس المال قبل شغله الوظيفة.

رابعاً: السلطة القضائية

القضاء المصرى الشامخ هو الملاذ الأخير لحماية الحقوق وكفالة الحريات.. وتأكيداً على استقلال السلطة القضائية يتعين على الدولة أن توفر لأعضاء الأسرة القضائية الاستقلال والحيدة والرعاية، حتى يتفرغوا لتحقيق العدالة على أحسن وجه, ولتحقيق هذه الأهداف يرى الوفد ما يلى:

1- استقلال ميزانية السلطة القضائية بعيداً عن أى رقابة، أو تحكم من جانب السلطة التنفيذية.

2- تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم كرئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة، وأقدم نوابها وأقدم رؤساء محاكم الاستئناف، وذلك حتى لا يكون للسلطة التنفيذية تأثير على أعضاء المحكمة الدستورية.

3- اختيار النائب العام بقرار من مجلس القضاء من بين نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف.

4- إلغاء جهاز المدعى العام الاشتراكى تفادياً لتداخل الاختصاصات والازدواج بين صلاحيات المدعى العام الاشتراكى وتلك المخولة للنيابة العامة والجهات القضائية الأخرى.

5- تبعية التفتيش القضائى لمجلس القضاء.

6- تعيين رؤساء المحاكم الابتدائية بقرار من مجلس القضاء.

7- الالتزام بالقواعد الموضوعية التى يضعها المجلس الأعلى للقضاء فى التعيين والترقية فى الوظائف القضائية، وكذلك ندب وإعارة القضاة فى أعمال قانونية وفنية تحت اشراف السلطة القضائية بما لا يمس بصالح العدالة.

8- توفير المزيد من الرعاية والدعم والتطوير التكنولوجى لأجهزة العدالة المعاونة للقضاء، بما يحقق لهذه الأجهزة العدالة المعاونة للقضاء، بما يحقق لهذه الأجهزة الموضوعية والحيدة والنزاهة الكاملة، وانصافاً لهم وتقديراً للمهام الخطيرة الموكلة إليهم. (حيث وردت فى القوانين الاستثنائية).

خامساً: السلطة التشريعية

المجلس النيابى "السلطة التشريعية" منوط به التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية "الحكومة" ومحاسبتها وسحب الثقة منها إذا حادت عن المشروعية الدستورية والقانونية أو خالفت السياسة التى تخدم الاغلبية الشعبية، أو عجزها عن تحقيق المصالح القومية للأمة.. وبدون مجلس نيابى يضم معارضة قوية، تصبح

الديمقراطية شعاراً زائفاً خادعاً.. ولضمان وجود مجلس نيابى قوى وقادر على القيام بدوره الأساسى فى التشريع والرقابة.. يرى الوفد ضرورة أن يقوم أداء مجلس الشعب على الأسس التالية:

1- يجب ألا تغل يد المجلس النيابى فى ادخال ما يراه من تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة، وإقرار حقه فى قبول أو رفض بنودها بلا قيود أو شروط ودون التقيد بموافقة الحكومة التى لا يجوز لها أن تعدل فى أبواب أو اقسام أو بنود الموازنة، ولو كان ذلك فى حدود المجموع الاجمالى للاعتمادات للباب أو القسم إلا بموافقة سابقة من المجلس النيابى.

2- ربط كل سلطة بالمسئولية السياسية الكاملة لمن يمارسها أمام ممثلى الشعب، وحق المجلس فى سحب الثقة من الحكومة عند إخلال أحد أفرادها بالمشروعية الدستورية أو المصلحة العامة.

3- إلغاء نسبة الـ50% عمالاً وفلاحين تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين فى المجالس النيابية، ولضمان توفير الكفاءة السياسية كمعيار لمن يمثل الشعب حتى ولو كان من العمال والفلاحين.

4- عدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل فى الحكومة وقطاع الاعمال العام، لتوفيرالحرية الكاملة لنواب الشعب فى محاسبة الحكومة، وممارسة الرقابة الجادة على أعمال السلطة التنفيذية.

5- الالتزام بمبدأ تمتع المرشح لعضوية المجلس النيابى بالجنسية المصرية فقط، ووفقا لما يشترطه الدستور وتؤيده أحكام القضاء.

6- يشترط أن يكون رئيس هيئة المكتب من بين أعضاء المجلس المنتخبين وليس المعينين.

7- حظر تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية فى أى من اختصاصات المجلس، وخاصة التشريعية، إلا فى حالة حدوث كارثة قومية أو اعتداء دولة اجنبية على الأراضى المصرية، ويعتبر أى تفويض مخالف لهذا الحظر باطلاً ومنعدم الأثر.

وفى الحالات التى يتم فيها التفويض يجب أن يكون لمدة محددة ولهدف محدد يقدم الرئيس فى نهايتها تقريراً عما اتخذه من إجراءات فى ظل التفويض، ومن نافلة القول إن المجلس من حقه أن يرفض ما اتخذه الرئيس من قرارات فى ظل التفويض فتصبح كأن لم تكن.

سادساً: مباشرة الحقوق السياسية

يؤمن الوفد بأن مباشرة الحقوق السياسية حق لكل مواطن، وأنها واجب على كل أبناء الأمة.. لذا يرى الوفد ضرورة إعداد قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية لضمان إجراء انتخابات المجالس النيابية (الشعب . الشورى . المحليات) فى ظل الضمانات التى تكفل نزاهة ونظافة العملية الانتخابية، بما يحقق إرادة ورغبة الشعب، ولكى تكون صناديق الاقتراع هى الأداة الوحيدة للتداول السلمى للسلطة.. ومن هنا يرى الوفد ضرورة أن يتضمن قانون مباشرة الحقوق السياسية الأحكام التالية:

1- تنقية جداول الناخبين بصفة دورية من اسماء الموتى، والأسماء المكررة.

2- أن يكون القيد فيها وجوبياً وتلقائياً من الجهة الادارية المختصة لكل من بلغ 18 عاماً دون الحاجة لتقديم طلب بذلك، وأن يتم ربط جداول الناخبين بالرقم القومى.

3- أن يظل باب القيد مفتوحاً طوال أيام السنة، ولا يتم إغلاقه إلا قبل موعد إجراء الانتخابات بمدة لا تتجاوز 3 أشهر.

4- ضرورة استخدام الحبر الفوسفورى الذى لا يمكن إزالته قبل مرور 24 ساعة من وضعه على إبهام الناخب عند الادلاء بصوته.

5- ضروة استخدام الصناديق الشفافة لأصوات الناخبين، وغيرها من الادوات الحديثة لضبط وسلامة الانتخابات.

6- وجوبية الاشراف الكامل للسلطة القضائية على العملية الانتخابية بدءاً من إعداد الكشوف وانتهاءً باعلان النتائج النهائية ولتحقيق ذلك يرى الوفد تشكيل لجنة قضائية عليا يختارها أعضاء الجمعيات العمومية لمستشارى محكمة النقض ومجلس الدولة تتولى هذا الاشراف، ويكون لها حق النظر فى الطعون الانتخابية اثناء فترة الترشيح وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام المحكمة المختصة.

7- من الضرورى لكى تتمكن هذه اللجنة القضائية من الاشراف الكامل على العملية الانتخابية توفير شرطة قضائية تتبعها ولا تخضع إلا لاشراف وتعليمات هذه اللجنة لحين الاعلان النهائى لنتيجة الانتخابات.

8- ضرورة أن يكون رئيس اللجنة العامة أو الفرعية أحد القضاة من رؤساء .

9- توفير لجان قضائية لتمكين المصريين الموجودين بالخارج من أداء واجبهم فى التصويت، سواء فى الاستفتاء أو الانتخابات العامة.

10- ضرورة تحديد حد أقصى لنفقات المعركة الانتخابية لكل مرشح، وإخضاع انفاق هذه المبالغ للقواعد والاجراءات التى تحددها اللجنة القضائية العليا للاشراف على الانتخابات، والنص على بطلان الترشيح فى حالة المخالفة لهذه القواعد، وذلك تحقيقاً لعدم سيطرة أصحاب الثروات الكبيرة، أو تأثير التدخل الأجنبى بالأموال المشبوهة على الحياة السياسية فى مجتمع مازال يعانى من الفقر.

11- وجوب النص على عقوبة الأشغال الشاقة لكل من يعتدى أو يشارك فى الاعتداء على حرية ونزاهة وشفافية الانتخابات العامة، أو تزييف إرادة الناخبين، على الا تسقط هذه الجرائم بالتقادم.

12- توفير الرقابة والاشراف القضائى على أداء الناخبين العسكريين بالقوات المسلحة والشرطة فى مقارهم، حتى يتمكنوا من مباشرة حقهم الدستورى فى

الاستفتاء والانتخابات العامة، دون المساس بحتمية استقالتهم قبل الترشيح لعضوية المجالس النيابية.

سابعاً: الحريات العامة

لا شك أن الحريات العامة تشكل أهم مبادىء الوفد، وأن دعمها وحمايتها ضرورة أساسية لدعم وحماية الديمقراطية، ومن هنا كانت ضرورة تعليم مبادىء الحريات فى المدارس والجامعات.. ودعم منظمات المجتمع المدنى المدافعة عن الحريات العامة وحقوق الانسان.. ومناهضة كل اتجاه سياسى أو تشريعى لو أدى الحريات العامة أو تقييدها بلا مبرر يرتبط بالصالح العام.. ومناهضة كل محاولة لاحتواء الحريات العامة، والعمل على حماية حقوق الانسان.. ويرى الوفد أن تحقيق الحريات العامة يتخلص فى المحاور التالية:

1- إطلاق حرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية، وحظر تسلط الحزب الواحد على باقى الأحزاب سواء تشريعياً أو سياسياً.

2- إطلاق حرية تأسيس الصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية.

3- الغاء الازدواجية القضائية، والعودة إلى نظام القاضى الطبيعى.

4- إلغاء القوانين الاستثنائية بجميع صورها وأشكالها.

5- تنقية القوانين المعمول بها من بجميع النصوص المناهضة للحريات العامة.

6- حرية التجمع والتظاهر والاضراب السلمى.

7- حرية التعبير عن الرأى بجميع الطرق بما لا يتعارض مع الآداب العامة.

8- حرية الانتقال والسفر والهجرة.

9- حرية تشكيل النقابات والجمعيات الأهلية.

10- حرمة الحياة الخاصة لكل أفراد المجتمع فى إطار النظام العام والآداب.

11- حرية التملك، وحظر الاعتداء على الملكية الخاصة إلا لصالح قومى للمجتمع ووفقاً للقانون.

ثامناً: قانون الأحزاب

لا تنشأ حياة سياسية سليمة بدون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة فى المجتمع.. وهذا لا يتحقق فى ظل سيطرة الأنظمة الشمولية على مقاليد الحكم، إذ إن النظام الشمولى يقوم على الحزب الواحد الذى يحتكر السلطة وينفرد بها، أما أحزاب المعارضة الأخرى تحاصر داخل مقراتها، وتفرض عليها القيود التى تحد من نشاطها وتمنعها من الوصول إلى الجماهير.. ومن ثم يتفشى الفساد السياسى وتنمو مراكز القوى، ويعزف الناس عن المشاركة السياسية، سواء بعدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية، أوالعزوف عن المشاركة فى الانتخابات العامة.. وهو ما أدى فى النهاية إلى أن 95% من الشعب المصرى أصبحوا أعضاء فى حزب الصامتين.

والوفد يؤمن بتعدد الأحزاب السياسية، وبتداول السلطة فيما بينها، لايمانه الراسخ بالديمقراطية، فذلك خير ضمان لتقدم بلادنا وازدهارها.. ومن هذا المنطلق يرى حزب الوفد أن القانون رقم 40 لسنة 1977 والخاص بتنظيم الأحزاب السياسية حتى بعد تعديله فى يونية 2005 قد وضع القيود على إنشاء وقيام الأحزاب السياسية وجعلها تحت سيطرة الحكومة والحزب الحاكم، وهو ما أدى إلى تقليص النشاط الحزبى السياسى لهذه الأحزاب.. لذا يرى الوفد ضرورة وضع قانون جديد للأحزاب يتضمن القواعد التالية:

1- تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الاخطار، على أن يكتفى القانون بالنص على شروط عامة تكفل التعبير السياسى السلمى والديمقراطى عن كل توجهات الشعب المصرى.

2- يحظر تكوين الأحزاب ذات التشكيلات والتنظيمات العسكرية، أو التى تقوم على أسس دينية، أو عقائدية، أو اقليمية.

4- حرية الأحزاب فى إنشاء أى عدد من الصحف الحزبية، ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية بمجرد الاخطار للجهة المختصة، مع حق هذه الجهة الاعتراض أمام القضاء للأسباب التى تستند إليها وترتبط بالمصلحة القومية العليا للبلاد.

5- حرية عقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات دون الحصول على إذن مسبق من الأجهزة المعنية.

6- تجريم تلقى الأحزاب لأى تمويل من الخارج سواء كان هذا التمويل من دول صديقة أو غيرها.

7- أن تعتمد الأحزاب فى تمويلها على اشتراكات أعضائها وتبرعاتهم وإخضاع أموال الأحزاب لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات باعتبارها أموالاً عامة، على أن تقدم تقارير الجهاز للبرلمان لمناقشته، واصدار أية توصيات بشأنه.

8- أن يعفى الحزب من جميع الضرائب والرسوم المتعلقة بمقاره وصحفة وسائر أوجه نشاطه، مع إعفاء التبرعات من المصريين التى تقدم للحزب من أوعية الضرائب النوعية.

9- لا يجوز للسلطة التنفيذية الاعتراض على أى حزب تم الاخطارعنه طبقاً للقانون إلا بناء على حكم من المحكمة المختصة بعد عرض الأسباب التى تبرر ذلك وأدلتها على المحكمة التى يجوز لها وحدها. بصفة مستعجلة بناء على طلب الحكومة. وقف نشاط الحزب لحين الفصل فى الدعوى.

10- إلغاء التشكيل المختلط لمحكمة شئون الأحزاب بمجلس الدولة، وقصر اختصاصها على التشكيل القضائى فى دائرة بمحكمة القضاء الإدارى، يجوز الطعن فى أحكامها أمام المحكمة الادارية العليا.

تاسعاً: سياسة التشريع

يرى الوفد ضرورة تغيير الفلسفات والتوجيهات التى تقوم عليها سياسة التشريع فى مصر.. فهذه الفلسفات والتوجيهات التى تنهض عليها معظم التشريعات

المصرية، خاصة خلال النصف الثانى من القرن العشرين وحتى الآن مؤسسة فى أغلبها على افتراض سوء النية فى المواطن والشك فى نواياه وسلوكه وذلك بسبب توسع المشرع فى فرض الشروط والقيود.. والانغماس فى إنزال العقوبات المالية والجنائية.. هذه الفلسفة السوداء لابد أن تستبدل بفلسفة تثق بالمواطن.. وتفترض حسن النية.. وفضلاً عن ذلك فإن سلامة أداة التشريع وكفاءتها أمر لازم لسلامة التشريع واستمراره، ومن هنا لابد من حتمية عرض التشتريعات على مجلس الدولة قبل احالتها للسلطة التشريعية لأنه الجهة المنوط بها مراجعة التشريعات بعد اسهام أصحاب المصلحة فى هذا الاعداد حتى تأتى التشريعات ناضجة الدراسة قوية الصياغة محققة للهدف من اصدارها.

عاشراً: القوانين الاستثنائية

يرى الوفد وجوب الغاء جميع القوانين الاستثنائية التى تمس حقوق المواطنين وحرياتهم وتتعارض وأحكام الدستور نصاً وروحاً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر القانون رقم 34 لسنة 1971 بتنظيم فرض الحراسة والقانون رقم 33 لسنة 78 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والتى تنص المادة الرابعة منه على العزل السياسى. والقانون رقم 95 لسنة 1980 بشأن حماية القيم من العيب الذى ينشىء على هامش السلطة القضائية قضاءً استثنائياً جديداً. والقانون رقم 105 لسنة 1980 الخاص بمحاكم أمن الدولة الذى تضمن الكثير من الاستثناءات للقواعد العامة. فى قانون الاجراءات الجنائية. والقانون رقم 40 لسنة 1977 وتعديلات بشأن تنظيم الأحزاب السياسية. وواضح من تواريخ إصدار هذه القوانين انها صدرت فى ظروف معينة ولهدف معين بعيد كل البعد عن كفالة حقوق الانسان واحترام أحكام الدستور، وقد زالت الظروف والبواعث التى دعت إلى اصدار هذه القوانين, وأصبحت البلاد تعيش فى جو جديد وتحت إدارة جديدة فلم يعد هناك سبب أو داعٍ لبقاء هذه التشريعات الاستثنائية.

كما يرى الحزب إلغاء القانون رقم 121 لسنة 1956 الذى يمنع المواطنين من رفع دعوى الجنحة المباشرة على الموظف إلا بإذن من النيابة العامة, وكذلك المادة السابعة من القانون رقم 162 لسنة 1958 التى تعطى رئيس الجمهورية الحق فى أن يدخل فى تشكيل محاكم أمن الدولة عناصر من العسكريين, والمادة الثامنة من نفس القانون التى تجيز لرئيس الجمهورية تشكيل محاكم أمن الدولة من العسكريين فقط, والمادة السادسة من القانون رقم 25 لسنة 1966 التى تجيز لرئيس الجمهورية أن يحيل إلى القضاء العسكرى قضايا يتهم فيها مواطنون مدنيون "غير عسكريين" وإلغاء القانون رقم لسنة 1967 بانشاء محكمة الثورة, والقانون رقم 57 لسنة 68 الذى يخرج أمكنة الحجز الملحقة بمديريات الأمن وأقسام الشرطة من الخضوع لاشراف النيابة العامة.

كما تجب إعادة النظر فى أحكام القانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة لالغاء كل القيود التى تحد من حرية الصحافة ورجالها، ولتحويل الصحف المسماة بالقومية إلى صحف يملكها الشعب والعاملون فيها متحررة من كل سيطرة حكومية عليها وعلى العاملين بها.

كما يرى الوفد ضرورة إنهاء العمل بقانون الطوارىء والعودة للقانون الطبيعى.

حادى عشر: مجلس الشورى

ويرى حزب الوفد أن دوافع إنشاء مجلس الشورى بكيانه الحالي، هو تكرار لما يعرف بالمجالس القومية المتخصصة.. فعلى الرغم من مجلس منتخب إلا أنه منزوع الاختصاصات والسلطة، واستمراره على هذا النحو يفقده كل مسوغ لبقائه.. ويرى الوفد ضرورة تعديل قانون مجلس الشورى ليتضمن المبادىء التالية:

1- يتحول مجلس الشورى إلى مجلس للشيوخ، له سلطة التشريع والرقابة على الحكومة مثلما كان الأمر فى دستور 1923.

2- إقرار حقه فى إدخال أى تعديل يراه فى الموازنة العامة للدولة.

3- إلغاء نسبة الـ50% عمالاً وفلاحين فى هذا المجلس باعتباره مجلس الحكماء وخلاصة العقول المصرية، ولا ينبغى أن يكوم أعضاؤه من غير قمة المثقفين.
4- تقليص عدد المعينين فى المجلس من ثلث الاعضاء إلى ما لا يجاوز 10% من عدد المقاعد، وعلى أن يتم تعيينهم من ذوى الكفاءات الثقافية والسياسية الرفعية.
5- إنهاء ولاية هذا المجلس على الصحافة القومية أو غيرها، بانتهاء اختصاصه كجهة إدارة عن هذه الصحف لتحريرها من السيطرة الشمولية إلى الملكية الشعبية العامة.
6- أن يتم انتخاب رئيس ووكيلى المجلس وهيئة مكتبه من بين الاعضاء المنتخبين وليس المعينين.
7- حظر تفويض المجلس لرئيس الجمهورية فى أى من اختصاصات المجلس، خاصة التشريعية، إلا فى حالة حدوث كارثة قومية أو اعتداء دولة أجنبية على الأراضى المصرية، ويعتبر أى تفويض مخالف لهذا الحظر باطلاً ومنعدم الأثر.

ثانى عشر: نظام الحكم

يجب أن يكون نظام الحكم فى مصر جمهورياً برلمانياً.. رئيس الدولة فيه يملك ولا يحكم.. وأن يكون حكماً بين السلطات، وليس مالكاً لها، وأن تقترن السلطة بالمسئولية أمام الشعب. ممثلاً فى المجلسين النيابيين "الشعب والشورى".

الليبرالية الاقتصادية والمالية

يؤمن الوفد بأن تأمين مستقبل هذا الشعب رهن تحقيق التنمية الشاملة، كما يؤمن بأن قوة الاقتصاد الوطنى هى الدعامة الاساسية التى تستند إليها حرية إرادته، ومن ثم حماية أمنه القومى.. فالاصلاح الاقتصادى لا ينفصم عن الاصلاح السياسى والاجتماعى، وإنما هى خيوط متشابكة يتكون منها نسيج واحد، هو الاصلاح الشامل، الذى يفتح الطريق إلى النهوض القومى.. وبناء الاقتصاد المصرى ينطلق من انتقاء نموذج اقتصادى فاعل يحقق أفضل معدلات التنمية مع ضمان العدالة فى توزيع اعبائها وثمارها.

وتتحدد رؤية الوفد فى انتهاج الليبرالية الاقتصادية أسلوباً وهدفاً لتحقيق التنمية المتسارعة فى اقتصاد مفتوح تفرض فيه العولمة قوانينها على الكيانات الصغيرة، بحيث يصبح التكتل الاقليمى فى إطار سوق عربية مشتركة ضرورة لازمة لتحقيق التنمية والتقدم.. غير أن ليبرالية الوفد وإن كانت تؤمن بحرية الانتاج والاستثمار فى اطار المنافسة الحرة، إلا أنها تؤمن فى نفس الوقت بعدالة التوزيع التى تعوض الفوارق بين الدخول وتصحيح الخلل الذى يمكن أن يطرأ على متوسطات الاسعار وتكاليف المعيشة، وذلك من خلال نظام ضريبى فاعل يحقق العدالة بين فئات الممولين.. وسياسة انفاق رشيدة تخفف أعباء المعيشة وتوفر الخدمات الاساسية لجمهور المواطنين.. وبناء على ما تقدم تبدو المحاور الاساسية لمذهب الوفد الليبرالى فيما يلى:

1- إطلاق حرية الاستثمار للقطاع الخاص وقصر القطاع العام على الأنشطة الانتاجية التى ترتبط بالمصلحة العليا للمجتمع أو التى لا يستطيع القطاع الخاص النهوض بأعبائها فى المرحلة الراهنة.

2- إقرار مبدأ المنافسة الكاملة بين المشروعات الانتاجية وبالتالى تحريم الاحتكار بكافة أساليبه وأنواعه.

3- إطلاق حرية الحركة لقوى العرض والطلب دونما تدخل من جانب الدولة إلا فى حالات محددة كمحاربة الاغراق أو مساندة الصناعة الوطنية الناشئة أو مواجهة أزمات اقتصادية أو مالية طارئة. والتصدى بالتشريع لقوى الاحتكار.

4- إطلاق حرية الاستيراد والتصدير وعدم إخضاعها لأية قيود إلا مع ما يتعارض مع المصلحة العليا للوطن.

5- إطلاق حرية العمل المصرفى فى تعبئة المدخرات وتمويل الإنشاء الاقتصادى، ورفع القيود التى تعرقل اجتذاب المدخرات ونمو التمويل.

6- إطلاق سعر صرف الجنيه المصرى والعمل على تعويمه بأسلوب تدريجى منظم ليصبح الجنيه فى النهاية عملة متداولة فى الأسواق النقدية.

استراتيجية الوفد الإنمائية

وبناء على هذه الرؤية المذهبية يرى الوفد إن إطلاق التنمية وتوجيهها نحو أهداف المجتمع لابد أن يرتكز على استراتيجية انمائية شاملة تأخذ فى الاعتبار ممكنات التكامل الاقتصادى العربى وتدفع بالتنمية فى خط صاعد لا يتبدل بتبدل الحكومات.. ولا يتغير بتغير السياسات.. وتتحدد ملامح هذه الاستراتيجية فى عدة محاور.

تأمين رأس المال

ينادى الوفد بضرورة كفالة الأمن والأمان للنشاط الاقتصادى بصفة عامة ولرأس المال المصرى والعربى والاجنبى بصفة خاصة. حتى تتدفق رؤوس الأموال إلى المشروعات الاستثمارية فيتزايد الانتاج القومى المتميز لنصل إلى نقطة الانطلاق وندخل فى عداد الدول الصاعدة التى تجنى الاستثمارات العالمية التى لن تدور عجلة التنمية بدونها.

ولن يطمئن رأس المال إلا بتحقيق شرطين:

أولاً:

تنقية نظامنا القانونى من كل الاحكام والمؤسسات والهيئات الاستثنائية التى تروع المستثمر الجاد، ولا تردع اللصوص الذين يعتقدون دائماً أن بامكانهم الافلات منها. فالوفد يطالب بضرورة العودة إلى القانون العادى والقضاء العادى والاجراءات العادية المتبعة فى كل الدول الديمقراطية التى يطبق فيها القانون على الجميع دون اللجوء إلى الاجراءات ذات الدور الاعلامى الضخم والفاعلية المحدودة عملياً. فالبنوك تعمل فى كل انحاء العالم وفقاً لقواعد متعارف عليها تؤمن أموالها وتمكنها من القيام بدورها. فإن خالفت هذه القواعد أو تجاوزتها، تكفل القانون العادى باعادتها وعملائها إلى الطريق القويم.. أما عن الاجراءات الاستثنائية فلا تفيد إلا فى كشف جزء

يسير من الفساد وتخفى الجزء الأكبر منه. مجمل القول إن تنفية الاطار التشريعى من الشوائب الاستثنائية شرط لازم لجذب رأس المال بقدر ما هو شرط لازم لتحجيم الفساد والافساد.

الثانى:

هو استقرار الاطار التشريعى فى مجال النشاط الاقتصادى، لأن المشاريع الانتاجية لا تتوطن إلا فى ظل استقرار تشريعى يسمح بتوقع المستقبل وإلا سيظل الاقتصاد المصرى محروماً من هذه المشروعات التى لا تتحقق التنمية إلا بها. فالقرارات المفاجئة والتشريعات المتضاربة المتسرعة تهدم هذا الاستقرار من أساسه. إذ إن نجاح عملية التنمية يؤدى إلى اجتذاب رؤوس الأموال ويكفل حرية انتقالها هى وعوائدها، مما يساعد على تحرير الاقتصاد من الاعتماد على القروض الخارجية، ويسمح بمقاومة الهيمنة ورفض التبعية.

الانفاق العام

يرى الوفد ضرورة أن يتوقف الانفاق العشوائى على مشروعات عامة غير مدروسة، تتكلف المليارات، ثم يتبين فى مراحل تنفيذها عدم جدواها الاقتصادية, وتكون الأموال التى أنفقت حائلاً دون التوقف عن الانفاق, فيستمر النزيف دون رقيب أو حسيب. ويتكاتف أصحاب المصالح والمستفيدون لاخفاء الأخطاء ثم للدفاع عنها بالباطل إذا انكشف المستور.

إن مواردنا المحدودة لا تتحمل مثل هذا التخبط والعبث وتقتضى وضع أولويات واضحة للانفاق العام ترتبط بالأهداف الحيوية للمجتمع. مثل توفير التعليم والتدريب لكل شاب والعلاج لكل مريض والمعاش المناسب لمن أفنى عمره فى العمل.

فمن غير المقبول ولا المعقول أن يكون هذا هو حال التعليم والصحة والاسكان والمعاشات وغيرها من الحاجات الاساسية للمواطن، فى الوقت الذى تهدر فيه

المليارات من المال العام فى بناء قرى الساحل الشمالى التى لا تجاوز نسبة الاشغال فيها 25% ولا تستعمل إلا بضعة أشهر من السنة.

إن الخلل الذى يعترى الانفاق العام يرجع أساساً إلى عدم قيام مجلس الشعب بدوره فى الرقابة. وهو ما يؤكد أن الاصلاح الاقتصادى مربتط ارتباطاً وثيقاً بالاصلاح السياسى.

المؤسسات

يرى الوفد أن الأطر التنظيمية والقانونية للنشاط الاقتصادى تعتبر ضرورة أولية لنجاحه وازدهاره، فالمؤسسات الاقتصادية سواء كانت فردية أو جماعية لابد أن تكون محل تنظيم وتقنين يكفل لها حسن الأداء فى مناخ اقتصادى محلى وعالمى يشجع على تطبيق مبادىء الحكومة الرشيدة ويسمح للمؤسسات الاقتصادية القائمة والجديدة بحرية العمل بعيداً عن رقابة الموظفين والروتين المعوق.

حقوق العمال

العمل عنصر أساسى من عناصر الانتاج فى الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات على حد سواء.

والعامل هو أساس التنمية والنهضة والتقدم إن شارك بجدية واخلاص فى الانتاج. ومن حق العامل على الدولة والمجتمع أن ينال الأجر الذى يناسب عمله ويجزى انتاجه ويوفر له حياة كريمة.

ويؤكد حزب الوفد تأييده التام للمكاسب, المادية للفلاحين والعمال ويعتبرها حقوقاً ثابتة لهم وليست مجرد مكاسب إن إيمان الوفد بذلك ليس جديداً, بل يرجع إلى أكثر من نصف قرن من الزمان, منذ أن تولى الوفد الحكم فى عام 1924, فكان من أولويات الحكومة الوفدية بزعامة خالد الذكر سعد زغلول أن ألغت السخرة عن كاهل الفلاحين, وتوالت رعاية حكومة الوفد لهذه الطبقة العاملة الكادحة من فلاحين وعمال, حتى توج ذلك إصدار قانون نقابة العمال فى 1942 الذى أتاح للعمال ولأول

مرة فى تاريخ مصر حق تكوين نقابة لهم, كما أصدرت حكومة الوفد فى عام 1944 قانون عقد العمل الفردى الذى ينظم علاقة العامل بصاحب العمل, وكذلك أصدرت حكومة الوفد فى عام 1950 قانون عقد العمل المشترك إلى غير ذلك من التشريعات والقرارات العديدة لمصلحة العمال.

وانطلاقا من الايمان العميق بحقوق العمال الذين يشكلون قاعدة عريضة وقوة انتاجية مؤثرة فى اقتصادنا القومى ورعاية لمصلحة الانتاج يرى الوفد:

1- تمكين العمال من الاسهام فى جانب من رءوس أموال مؤسسات وشركات القطاع العام التى يعملون بها بشروط ميسرة مما سيدفعهم إلى زيادة الانتاج ورفع نوعيته ومستواه. وتخصيص جزء من رؤوس أموال هذه المؤسسات والشركات للعاملين فى شكل أسهم عند خصخصتها.

2- ضرورة المحافظة على حقوق العمال قبل أصحاب الأعمال، والمساواة فى تلك الحقوق بين العاملين فى كلا القطاعين العام والخاص، مع امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية للجميع وأن تستهدف تلك السياسة الوصول إلى نظام التأمين ضد البطالة.

3- إصدار تشريع عمالى جديد يكفل للعامل حداً أدنى من الأجر، وحداً أقصى لساعات العمل، مع توفير وسائل المواصلات من وإلى مقر العمل, ويكفل له الاجازة الاسبوعية والسنوية المناسبة, كما يكفل له حق الاضراب والاعتصام والسبل القانونية للتظلم من قرارات أصحاب العمل ويكفل له العلاج والرعاية الاجتماعية عند المرض وعند العجز وعند بلوغ الشيخوخة, ويكفل له الفرص للتدريب وللتعليم لتطوير نفسه, فيكون بوسعه أن ينتقل من مهنة إلى أخرى أفضل وأنسب من تلك التى يمارسها.

4-ضرورة التوسع فى تدريب اليد العاملة فى مختلف التخصصات والمهارات وعلى جميع المستويات داخل مناطق العمل وفى معاهد التدريب، وذلك يقتضى زيادة

مراكز التدريب المهنى الحالية زيادة كبيرة لمواجهة الفراغ الكبير الذى أحدثته هجرة المهنيين والحرفيين إلى الخارج.

5- ضرورة اهتمام الدولة بشئون المصريين العاملين فى الخارج، سواء فى ذلك المعينون منهم أو الذين يعملون عن طريق التعاقد المباشر, واتخاذ ما يلزم من تدابير للحفاظ على حقوقهم وكرامتهم, وقيام البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج بتقديم خدماتها ورعايتها الاجتماعية لأولئك العاملين المصريين وأسرهم.

6- رفع يد الدولة عن التدخل فى أعمال النقابات ورفع كل وصاية أو رقابة لها عليها وعدم التدخل فى شئون أو فى انتخابات هيئاتها من جانب الحكومة.

7- عدم الجمع بين منصب وزير القوى العاملة ورئاسة النقابات أو الاتحاد العام للنقابات، وذلك تجنباً لتأثير السلطة التنفيذية عليها من قريب أو بعيد.

الانفتاح الاقتصادى

يؤمن الوفد بسياسة الانفتاح الاقتصادى، مع وضع الضوابط التى تشجع المصريين على الاسهام فى إقامة صرح صناعى داخل البلاد، وتقضى على الانحرافات والمضاربات غير المشروعة التى استغلت وتستغل هذا الانفتاح أسوأ استغلال.

وفى سبيل استكمال هذا الصرح الصناعى الانتاجى، يرى الحزب ضرورة توفير كل الضمانات التى تكفل الطمأنينة والثقة لأصحاب رؤوس الأموال العرب والأجانب وتشجعهم على استثمار أموالهم فى مصر، على ألا يتعارض هذا الاستثمار مع سيادة مصر على مواردها الطبيعية, وأن يكون بشروط عادلة تعود بالنفع الحقيقى على الاقتصاد القومى, وتنطوى قدر الامكان على نقل للتكنولوجيا الحديثة وتدريب للقوى العاملة المصرية على كيفية استخدامها بكفاءة.

البنوك الأجنبية

كان من نتائج الانفتاح الاقتصادى، السماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية، وانتشار البنوك المشتركة، وكانت الفكرة فى السماح لهذه البنوك فى التواجد إلى جوار بنوك

مصر الوطنية، هى أن تكون همزة الوصل بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المصريين.. ولكن نظراً لغياب الضوابط التى يمكن عن طريقها أن تحقق هذه البنوك رسالتها، فإن قلة فقط من هذه البنوك هى التى قامت بما هو منتظر منها.

ولذا، فإن حزب الوفد يؤكد الدور الذى يقوم به البنك المركزى فى مراقبة السلامة المالية فى عدم تجاوز نسبة المخاطر المتعارف عليها دولياً، كما يراقب السلامة الأمنية (مكافحة غسيل الأموال) وذلك وفق الصلاحيات التى تتمتع بها البنوك المركزية فى العالم الغربى.

الخصخصة

الوفد يرفض التأميم العشوائى كما يرفض الخصخصة العشوائية.

إن المشروعات الكبرى ذات الطابع القومى والأهمية الاستراتيجية يجب أن تظل فى إطار الملكية العامة.

ويجب أن تدار وفقاً لأساليب الادارة الحديثة لكى تحقق ربحاً أو على الأقل تغطى نفقاتها، أو على أقل القليل لا تمثل نزيفاً للمال العام ينوء به الاقتصاد القومى، مع ضرورة تحقيق الشفافية الكاملة لنشاطها ولمركزها المالى.

أما المشروعات المملوكة ملكية عامة ولا تدخل فى هذا الاطار فلابد من خصخصتها فى خطة رشيدة واضحة خاضعة لرقابة حقيقية تمارسها المؤسسات الدستورية المختصة، بحيث تتحقق بشأنها الشفافية الكاملة والعلانية والوضوح، مع مراعاة عدم سقوطها فى أيدى من يتعمدون الاضرار بالصالح العام أو الاضرار بمصالح العاملين بها. كما يجب مراعاة عدم تحولها عن طريق الدمج إلى احتكارات تعوق المنافسة الحرة وتضر بمصالح المستهلك.

وكذا تشديد الرقابة على متحصلات عمليات الخصخصة، والحرص على ألا تبتلعها الموازنة العامة لتمويل النفقات الجارية. والتأكيد على توجيه الجانب الأكبر من

المتحصلات إلى رفع كفاءة المشروعات التى ستبقى للملكية العامة أو إلى بناء أصول جديدة ذات منفعة عامة كالمدارس والمستشفيات.

خلاصة القول: الخصخصة يجب أن تكون وسيلة من وسائل تحديث الاقتصاد الوطنى، وليست مرتعاً خصباً لاقتناص العمولات والرشاوى والافساد.

الاستثمارات

يرى الوفد أن عصب الاستثمار فى أى اقتصاد حر يتحدد فى عاملين: (أ) عامل مادى يتعلق بفرص الاستثمار و(ب) عامل معنوى يرتبط بالثقة والاستقرار.. ويؤمن الوفد بأن فرص الاستثمار فى مصر عديدة ومتنوعة.. وأن فرص التسويق المحلى والخارجى واسعة.. وأن موقع مصر على خريطة الاستثمار العالمى متميزة بسكانها وثرواتها ومناخها الجغرافى.. إلا أن العامل المعنوى يناهض العامل المادى بسبب غياب الاستراتيجيات وضعف السياسات وانتشار الفساد الادارى وتخبط القرارات فى العديد من مجالات الاستثمار والانتاج.. ويرى الوفد أن دفع الاستثمار، وتصعيد الانتاج يقتضى أن تحدد الاستراتيجية الانمائية الأهداف الاساسية وفقاً لمعيار المزايا النسبية بناء على سلم تفضيلى يتمثل فى وضع السياسات وتوجيه الاستثمار دون تدخل حكومى إدارى ومثال ذلك أسعار الأراضى وتكلفة المرافق والتعريقات الجمركية وخلافه بحيث تخدم الأوليات التالية:

(1) الزراعة والصناعات الزراعية.

(2) الصناعات المغذيـــــــــة.

(3) السياحـــــــــــــــة.

(4) الصناعات البتروكيميائيــة.

السياسات المالية

يؤمن الوفد بأن السياسات المالية للدولة لابد وأن تبنى على الأهداف التى يبتغيها المجتمع والتى تحددها الاستراتيجية الانمائية.. ومؤدى ذلك ضرورة ترتيب أولويات

الانفاق العام تبعاً لأهمية هذه الأهداف والأوزان النسبية لكل منها ومدى تأثيرها فى مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. ولابد من اعادة النظر فى موارد الدولة والعمل على زيادة حصيلتها بالأسلوب الذى لا يرتب أضراراً اقتصادية أو اجتماعية.
وضرورة تطوير الإدارة المالية المكلفة بالتحصيل لتحسين أدائها والارتفاع بكفاءة موظفيها وتطهيرها من الفساد الذى ران عليها وهبط بكفاءتها وسلامة أدائها.

التمويل

يعتبر الوفد أن التمويل الناجح أساس التنمية الناجحة وتتحدد رؤيته فى زاويتين
الأولى: التخفف من الاقتراض الخارجى وقصره على مشروعات انتاجية بعينها والكف عن أسلوب التمويل بالعجز.
الثانية: إعادة بناء القطاع المصرفى على أفضل المبادىء العالمية فى ادارة الائتمان واجتذاب المدخرات، ومن هنا يرى الوفد أن ترتكز السياسات التمويلية على القواعد العامة التالية:
1- تحرير القطاع المصرفى من هيمنة الأجهزة البوليسية، واخضاعه للرقابة الفنية للبنك المركزى.
2- تحقيق استقلال البنك المركزى عن أجهزة الدولة التنفيذية وتحصين محافظه ضد العزل وذلك من خلال تقنين خاص يحقق هذا الهدف.
3- توفير المرونة اللازمة للقطاع المصرفى فى منح الائتمان والمشاركة فى المشروعات الاستثمارية بوضع معايير جديدة للضمان المصرفى وتفعيل مبدأ التمويل بضمان المشروع.
4- تيسير شروط الرهن العقارى وتبسيط إجراءاته وتشجيع إنشاء مؤسسات لتأمين وضمان الاستثمار.

5- الحفاظ على اثنين من بنوك القطاع العام التجارية، وتبدأ الخصخصة بحصة المال العام فى البنوك المشتركة ولا تتجاوز اثنين من بنوك القطاع العام التجارية والبنوك المتخصصة.

إصلاح الموازنة

يرى الوفد ضرورة الربط الكامل بين السياسات الانمائية التى تفرضها الاستراتيجية الاقتصادية.. والسياسات المالية.. وحتى تحرر هذه السياسات لابد أولاً من إصلاح عاجل لهيكل الموازنة العامة للدولة يحول دون انتهاك المبادىء العامة فى صياغة الموازنة وعلى رأسها مبدأ الشفافية والوحدة، وقد ترتب على إهدار مبدأ الشفافية صعوبة قراءة اعتمادات الموازنة العامة والتعرف بدقة على مصادر الايراد وأوجه الانفاق وتحديد حجم العجز الفعلى المتوقع خلال السنة المالية. كما أدى اهدار مبدأ وحدة الموازنة إلى تبديد بعض الموارد فى الصناديق التى استحدثتها بعض الوزارات والمحافظات والادارات لمساعدة العاملين بها.. وفى موازنات بعض الهيئات الاقتصادية التى استقلت مالياً عن الدولة ومازالت تحصل على اعتمادات ودعم الموازنة العامة للدولة.

القطاع العام

يؤمن الوفد بأهمية وجود قطاع عام قوى خاصة فى الصناعات الثقيلة والاستراتيجية، لتستطيع الدولة الاستعانة به فى تأمين وجود فوائض مناسبة تسهم فى التمويل الذاتى للتنمية.

إن القطاع العام يعانى حالياً مشاكل متعددة، سواء أكان ذلك نتيجة تضخم هيكله أو طريقة استغلال طاقاته أو تراكم فى مخزونه السلعى أو اختناقات فى انتاجه وفى استثماراته، وهذه المشاكل كلها تنعكس بصورة أو بأخرى على الانتاجية وعلى الاقتصاد القومى عموماً.

ولو أن هذا القطاع يدار بطرق سليمة لحقق عائداً كبيراً يكفل تغطية العجز فى موازنة الدولة وفى ميزان المدفوعات أو على الأقل تخفيض هذا العجز، ولأعطى العاملين فيه مرتبات وأجوراً مجزية تكفل لهم مستوى طيباً من المعيشة نتيجة الزيادة فى انتاجهم.

ويرى الوفد أنه من الضرورات إدارة القطاع العام إدارة سليمة فى ظل مناخ اقتصادى سليم بأن تمنح وحداته القدر الكافى من الحرية وتحت رقابة ترشد ولا تعوق ومتعارف عليها فى علم الادارة لكى تتولى كل وحدة منها تخطيط هيكلها التنظيمى ووضع لوائح وإدارة منشآتها بما يتفق وحجمها وامكانياتها المالية وطبيعة نشاطها فى إطار الخطة العامة الانتاجية للدولة.

يرى الوفد ضرورة إعادة النظر فى حجم قطاع الأعمال العام (القطاع العام) لتخليصه من بعض الأعمال التى أقحمت عليه، والتى يمكن للقطاع الخاص أو القطاع المشترك أن يديرها بكفاءة وانتاجية أكبر.

تشجيع اشراك العمال بنسبة معقولة فى رأسمال بعض شركات قطاع الأعمال العام كحافز لهم لزيادة الانتاج ولتقوية الشعور لديهم بالانتماء إلى مصدر عملهم.

القطاع الخاص

يرى الوفد ضرورة تشجيع الجهود الخلاقة للقطاع الخاص وتوسيع نشاطه ودوره لكى ينطلق بحماسة واطمئنان، وهناك العديد من الوسائل التى تحفز هذا الانطلاق حسب طبيعة النشاط ومستواه، وتتمثل فى الآتى:

1- تحقيق الاستقرار فى التشريعات والاجراءات الخاصة بمعاملات القطاع الخاص مع الحكومة ومع الغير، وتبسيط هذه الاجراءات إلى أكبر قدر ممكن والقضاء على مشاكل الروتين.

2- تقديم تسهيلات حكومية للقطاع الخاص للحصول على الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والمياه والتليفونات والتلكس والطرق والامن والعمالة المدربة.

3- تبسيط إجراءات الجمارك والضرائب والتمويل.

4- تنشيط سوق المال كوسيلة لاجتذاب المدخرات وانعاش الشركات المساهمة من جديد.

سياسة الدعم

يرى الوفد ضرورة ترشيد سياسة دعم السلع الاستهلاكية بعد أن تضخمت الاعتمادات المخصصة لها فى الموازنة العامة للدولة حتى باتت تهدد التنمية الاقتصادية، وبعد أن تبين أن الدعم لا يصل إلى مستحقيه الحقيقيين من الفقراء ومحدودى الدخل بل يصل إلى القادرين والموسرين.

وفى هذا الاطار يرى الوفد أن الدعم المباشر عن طريق زيارة المرتبات والمعاشات للفقراء ومحدودى الدخل هو خير وسيلة لرفع مستوى معيشتهم.

الدعم يكلف ميزانية الدولة 1و2% فى ميزانية 2004\2005 وأى محاولة لتعديله لا تخلو من مخاطرة سياسية.. خراب الذمم هو الذى يؤدى إلى وصول الدعم لغير المستحقين (من جانب الرسميين والتجار).

ربط الأجور بالاسعار:

يرى الوفد أن هذا الأمر بالغ الأهمية والحساسية ويمكن الاقتراب من الحل الأمثل كمال يلى:

- الارتقاء بمستوى أجهزة الاحصاء المتخصصة والمحايدة التى تقدر. بدقة وبدون تدخل أى سلطة. معدل التضخم المتوقع خلال العام القادم الذى على أساسه سيتم تقدير العلاوة السنوية.

- توحيد الأجور لذات التخصص وذات الدرجة فى كافة وزارات الدولة حتى ما يطلق عليها السيادية بدءاً من أدنى الدرجات وحتى أعلى الدرجات مع إعلان ذلك.

سياسة الاقتراض

يرى الوفد ضرورة الحد من الافتراض الخارجى الذى تفشى بدرجة مقلقة خاصة بعد استخدام جانب كبير من هذه القروض الخارجية فى تغطية الاحتياجات الاستهلاكية مما ترتب عليه زيادة كبيرة فى الاعتمادات المخصصة لخدمة الدين الخارجى من فوائد وأقساط استهلاكية دون أن يقابل هذه الأعباء إنتاج ملموس متولد عن حسن استخدام لتلك القروض.

ويرى الوفد أن القروض الخارجية يجب أن يقتصر استخدامها على القطاعات والمشروعات الانتاجية ولا توجه إلى نواحى الاستهلاك، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى قدرتنا على تسديد تلك القروض وفوائدها، ولا تكون عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على البلاد أو تعرضها لضغوط سياسية أجنبية.

كما يجب إتاحة الفرص للمصريين فى الخارج لاستثمار مدخراتهم فى مصر فى المشروعات الاقتصادية مما يساعد على الحد من القروض الأجنبية.

تطوير الجهاز الانتاجى

إن سوء توزيع الموارد القومية على قطاعات الانتاج بحسب أهميتها بالنسبة لمطالب الجماهير، أدى إلى أن تحظى بعض الصناعات بعناية كبيرة وزيادة فى الانفاق عليها وزيادة انتاجها، الأمر الذى نتج عنه تراكم المخزون الراكد من هذا الانتاج، وهذا على حساب صناعات أخرى يتزايد الطلب عليها مع قصور المعروض منها، ومن ثم فتح الباب لاستيراد منتجات مماثلة لها من الخارج وتبديد مواردنا المحدودة من النقد الأجنبى. إن هذا القصور فى توزيع الاستثمارات على الصناعات الوطنية المختلفة واهمال الزراعة فى نفس الوقت، كان من نتيجته حدوث اختناقات بالنسبة لبعض السلع وارتفاع كبير فى أسعارها.

لذلك، فإن الحزب ينادى بانتهاج سياسة اقتصادية سليمة تتجنب هذه الاخطاء وتعنى فى المقام الأول بالأولويات التى يهتم بها الشعب مما يؤدى إلى زيادة حقيقية فى الانتاج والانتاجية، وبالتالى إلى أنخفاض الاستيراد وزيادة فى قدراتنا التصديرية.
كما يجب التشديد على حسن إدارة المعونات الأجنبية الموجهة إلى تحديث الصناعة حتى تنفق فى مصارفها المثمرة بدلاً من اهدارها، وتدخل جيوب المشرفين على هذا التحديث بأرقام لا رقيب ولا حسيب عليها.

الإصلاح الإداري

يرى الحزب أن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح الجهاز الحكومى إصلاحاً جذرياً شاملاً، سواء من حيث هيكله التنظيمى، أو من حيث الأنظمة واللوائح التى يعمل بمقتضاها. فهناك تداخل وازدواج فى اختصاصات عدد من الوزرات والهيئات تعمل كل منها مستقلة عن الأخرى دون ترابط أو تنسيق، إلا على مستوى مجلس الوزراء الذى أصبح متخماً بالأعمال، ومن بينها الكثير الذى يمكن البت فيه خارج المجلس توفيراً للوقت والجهد، وحتى يتفرغ المجلس لرسم السياسات العامة والنظر فى الأهم من الشئون ويرى الحزب:
1- مراجعة اختصاصات كل وزارة من الوزارات للتنسيق فيما بينها وتحديد مسئوليات وصلاحيات كل منها مع اختصار عدد الوزارات بالالغاء أو الادماج.
2- منصب الوزير هو منصب سياسى بالدرجة الأولى، وعليه إلى جانب الالمام بشئون وزارته أن يكون متفهماً للسياسة العامة للدولة، ومتابعاً للاحداث العالمية, ومن ثم يجب أن يكون لكل وزارة وكيل أول دائم من ذوى التخصص والخبرة يشرف على الجهاز الفنى والتنفيذى والادارى فى وزارته, يعاونه عدد من وكلاء الوزارة الفنيين, وألا يتغير الوكيل الدائم بتغيير الوزير أو هيئة الوزارة, وهو نظام متبع فى كثير من الدول المتقدمة, وقد أخذنا به لبضع سنين قبل سنة 1952، ثم تحولنا عن هذا النظام لسبب غير مفهوم أو مفهوم.

3- عدم جواز اشتراك المحافظين فى الاحزاب السياسية ضماناً للحيدة السياسية التى يجب أن تتوافر لهم فى بلد تعددت فيه الاحزاب السياسية.
4- إعادة توزيع العاملين فى الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية وشركات القطاع العام على أسس علمية وعملية مدروسة، مع مراعاة التخصصات واحتياجات العمل ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب، ومنع التكدس فى البعض منها دون حاجة حقيقية، بينما يشكو البعض منها من عجز يؤثر على مستوى الانتاج.
5- مراجعة اللوائح القديمة والتى أصبحت لا تساير العصر الذى نعيش فيه، مع تبسيط الاجراءات الادارية تحقيقاً للمرونة الواجبة فى سير العمل، ولا سيما فى المصالح والاجهزة ذات الاتصال المباشر بالجمهور، وتخفيفاً من تعدد التوقيعات والمراجعات الروتينية التى ترهق المواطنين.
وتوفيراً لراحة الجمهور وإشعاره باهتمام الدولة به ورعايتها له والرد فى زمن محدد على طلب كل مواطن سواء أكان الرد إيجابياً أم سلبياً، وبذلك لا يضيع وقت المواطنين فى التردد على الجهات الحكومية لمعرفة مآل طلباتهم أو يلجأون إلى الوساطة لانجاز أعمالهم.
ويتصل بذلك إنشاء مكتب للشكاوى فى كل جهة حكومية لتلقى شكاوى المواطنين والبت فيها بالسرعة الواجبة.
6- منح حوافز مادية ملموسة تشجع تعيين وانتقال الموظفين إلى الأقاليم بعيداً عن القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى.
7- وقف تيار البذخ والاسراف فى مصروفات الدولة ومراعاة الاقتصاد العام فى إيفاد الموظفين والوفود إلى الخارج.
8- إعادة النظر فى السفارات والقنصليات المصرية فى الخارج، وتوفير ما يمكن توفيره منها للظروف الاقتصادية والمالية التى نمر بها، وهو ما سبقتنا إليه دول كثيرة تمر بنفس ظروفنا.

9- ربط الأجور والمرتبات بالأسعار لمواجهة نفقات المعيشة للتخفيف عن ذوى الدخل المحدود كطائفة الموظفين وغيرهم وللقضاء على أهم سبب من أسباب الانحراف، وهذا النظام معمول به فى كثير من الدول.

10- النظر من جديد فى نظام الحكم المحلى خاصة وقد ثبت عملياً عجز المجالس التنفيذية والشعبية لوحدات الحكم المحلى عن الاضطلاع بالاختصاصات العديدة التى عهد بها إليها.

11- تطوير كل الوحدات الادارية ليصبح العمل فيها بواسطة أجهزة الكمبيوتر لتسهيل أداء الخدمات، وحفاظاً على المعلومات، وسرعة أداء العمل.

12- سرعة الانتهاء من مشروع الرقم القومى الذى يربط كل خدمات الفرد برقم واحد منذ ولادته.

13- إعادة النظر فى الصناديق الخاصة، بمختلف الوزارات وشركات قطاع الأعمال، والتى تمول جزئياً من الميزانية العامة للدولة. وتعتمد بعد ذلك على التمويل الذاتى . نتيجة . لتحصيل الرسوم بمختلف مسمياتها والغرامات بأنواعها التزاما بواجباتها المكلفة بها قانوناً والتى تدخل فى صلب اختصاصها.

ويرى الوفد العودة إلى الوضع السليم بأن تصب كل هذه الايرادات فى الخزانة العامة احتراماً للمبدأ الدستورى عن وحدة الميزانية.

14- أهمية أن تقوم الحكومة بكبار مسئوليها باحترام القانون وضرب المثل والقدوة للمواطنين فى هذا المجال وكذا فى الالتزام بأحكام المحاكم وتنفيذها دون لدد فى الخصومة مع المواطنين.

السياسة التعليمية

إيماناً من الوفد بأن التعليم هو الوسيلة الوحيدة والأسلوب الأمثل لتحقيق نهضة البلاد وتقدمها وأن لابداع العلمى والثقافى يرتبط أشد الارتباط بتوافر مناخ الديمقراطية والحريات العامة التى لا يمكن بدونها أن يكون هناك خلق أو عطاء، كما

يؤمن الوفد بأن العلم كالماء والهواء, وهو حق أساسى للمواطن وواجب على الدولة توفيره وفقاً للمعايير العصرية لاعداد المواطن الصالح الذى يأخذ من التعليم بقدر استعداده الذهنى وقدراته الشخصية ومواهبه الخاصة. وذلك حتى تصبح مجانية التعليم حافزاً لخلق المواهب وتشجيعها واللأخذ بيد الموهوبين وليست عاملاً للتكاسل.

من هذا المنطلق.. يؤكد الوفد رؤيته حول ما يلى:

أولاً: التمويل:

تتخلص المصادر التى ينفق منها على التعليم فى الآتى:

1- زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم فى الموازنة العامة للدولة كى تصل إلى المعدلات العالمية.

2- تشجيع المواطنين والجمعيات الأهلية على التبرع لانشاء المدارس وإدارتها تحت اشراف الدولة على أن تكون منشآت خيرية لا تهدف للربح.

3- السماح بانشاء مدارس وجامعات خاصة طبقاً للقانون الذى يحدد مجالات نشاطها وإدارتها للتأكد من نوعية التعليم بها ووضع الحد الأقصى للمصروفات ومواصفات الطلاب المقبولين بها وتحت اشراف الدولة.

4- يجب توفير معايير الجودة التعليمية وفقاً لأحدث المعايير الدولية والاستفادة من التجارب الناجحة فى الدول المتقدمة.

ثانياً: المعلم:

المعلم الذى هو عصب العملية التعليمية كلها، وبدونه لا يمكن تحقيق أية استراتيجية تعليمية, إن اعداد المعلم وتدريبه هو أساس كل تطوير جذرى فى العملية التعليمية كلها, ويقع على وزارة التربية التعليم العبء الأكبر فى إعداد المعلم وتدريبه بما تملكه من وسائل وامكانيات مع استمرار ذلك لمواكبة التطور.

ثالثاً: مراحل التعليم

1- مرحلة رياض الأطفال:

يجب أن تولى الدولة تلك المرحلة اهتماماً خاصاً يرتكز على ما يلى:

- إعداد المعلم الكفء المؤهل للتدريس لأطفال هذه المرحلة وتفهم احتياجاتهم النفسية والذهنية والقدرة على اكتشاف وتنمية مهاراتهم.
- التوسع فى القبول لتشمل هذه المرحلة جميع الأطفال فى المرحلة العمرية 4 – 6 سنوات مع التركيز على تدريبهم على كيفية التعامل مع الحاسب الآلى وتعلم اللغات وتنمية المهارات الخاصة.
- تطوير المناهج بصفة مستمرة لمواكبة التقدم السريع فى كل فروع المعرفة.
- التركيز على تدريس الدين والاخلاق والعادات والتقاليد للأطفال فى هذه المرحلة بشكل يضمن ترسيخ القيم الاصلية من الصغر فى نفوس الأطفال.
- ضرورة توفير شروط الرعاية المتكاملة للنمو السوى للأطفال تحت اشراف الاخصائيين.

2- مرحلة التعليم الأساسى "الابتدائى والاعدادى"

هى أهم مراحل التعليم ويجب أن تتوافر خلالها المقومات التالية:

- العمل على أن تستوعب هذه المرحلة جميع التلاميذ فى سن التعليم الأساسى مع مراعاة ألا تزيد كثافة الفصل على 30 تلميذاً يتلقون تعليمهم بنظام اليوم الكامل.
- تدريب وتأهيل مدرسى هذه المرحلة على اكتشاف وتنمية مواهب التلاميذ.
- الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية والرياضية تنمية للاستعداد الطبيعى لكل تلميذ.
- انتقاء المحتوى الدراسى وطرق تقديمه ليحقق للطلاب القدرة على الفهم والتحليل والابتكار، وتدريب عقولهم على التخيل والابداع. وتحفيزهم على استخدام المنهج العلمى فى التفكير وحفزهم على السعى إلى مزيد من البحث عن المعرفة المتجددة.

- إكساب التلاميذ قيم الحرية والديمقراطية حتى يمكن بناء مجتمع حر وديموقراطى ومثل هذه المقررات والأنشطة تدعم انتماء الطلاب للوطن وبدورهم الفاعل كمواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات.

- الاهتمام بالتربية الدينية والأخلاقية المستمدة من الدين والتقاليد والأعراف السائدة فى المجتمع، بعد محاولات متعددة لتهميش هذا البناء الروحى والنفسى للإنسان المصرى.

3- التعليم الثانوى

تمثل هذه المرحلة من التعليم أهمية خاصة، فهى ترتبط بمرحلة المراهقة، كما أنها مرحلة فاصلة وحاسمة فى مستقبل الطالب العلمى والمهنى, لذا وجب التركيز فى هذه المرحلة على الأسس التالية:

- العمل على استمرار حفز الطالب لطلب المعرفة وإكسابه المهارات اللازمة وفق متطلبات المرحلة السنية. وتوفير الأماكن لاستيعاب جميع الطلاب حسب السن بهذه المرحلة.

- التأكيد على الهوية وتنمية الانتماء الوطنى من خلال حوار حر بناء مبنى على احترام الرأى الآخر مع إتاحة الفرصة لهم لممارسة أنشطة متنوعة داخل وخارج المدرسة لترسيخ هذه القيم والمفاهيم.

- الاهتمام بمحتوى المناهج التى تحقق الانتماء الوطنى عن طريق خلق الوعى السياسى والالمام بقضايا المجتمع ومراحل التاريخ المختلفة للوطن مع ترسيخ التعاليم الصحيحة للدين والتركيز على اتقان اللغة العربية.

- يمثل التعليم الثانوى الحد الأدنى لاعداد مواطن قادر على التعامل مع معطيات العصر ومتغيراته. وهو الامتداد الطبيعى للتعليم الاساسى وفيه يتعرف الطالب على إمكانياته ومواهبه ويستطيع بذلك اختيار مستقبله.

- إعادة النظر فى المناهج كى تزيد قدرة الطالب على الاستيعاب وتقيس الامتحانات القدرة على التفكير والابتكار وليس الحفظ والتلقين. وبهذا يمكن القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية التى تفشت . بالقضاء على أسبابها.

4- التعليم الفنى:

يرى الوفد ضرورة الاهتمام بالتعليم الفنى وتطوير مناهجه ودعم برامجه التعليمية عن طريق ما يلى:

- ربط مناهج التعليم فى هذا المجال بالبرامج الدولية التى تضمن تخريج فنيين مدربين مهرة لا يقل مستواهم الفنى عن المستوى العالمى وفى التخصصات التى يحتاج إليها المجتمع.
- الاهتمام بالمتميزين والموهوبين فى التعليم الفنى لمنحهم الفرصة فى استكمال تعليمهم الجامعى. وتشجيع قدراتهم على الابتكار وتبنى ابتكاراتهم بتصنيعها محلياً.
- إن ربط التعليم الفنى باحتياجات سوق العمل لخير حافز للشركات والمؤسسات الانتاجية ومراكز الخدمات على إنشاء مراكز تعليم فنى لامدادها بالفنيين المطلوبين وبالمستوى المطلوب للمنافسة فى ظل اقتصاد السوق. وهنا يمكن تضييق الفروق المادية بين خريج الجامعة وخريج التعليم الفنى.
- مساعدة خريجى التعليم الفنى فى إنشاء مشروعات صغيرة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والحكومية والمجتمع المدنى.

5- الجامعات والتعليم العالى:

تحكم رؤية الوفد فى هذا المجال المبادىء الأساسية التالية:

- استقلال الجامعة بكل شئونها، وحرية البحث العلمى هما الأساس الذى يمكن الجامعة من القيام بدورها فى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتطوير البيئة.

- وضع سياسة ثابتة لانشاء الجامعات والكليات طبقاً لحاجة المجتمع وفى المحافظات المختلفة للربط بين الارتقاء بالتعليم وفرص البحث العلمى والموقع المناسب لذلك.

- وضع سياسة للقبول تتفق مع حاجة المجتمع للخريجين، كماً ونوعاً مع توفير الميزانية الكافية لكى تلحق الجامعات المصرية بمثيلاتها فى العالم.

- تطوير أسلوب الدراسات العليا ليكون الهدف المساهمة فى تقدم المجتمع واحتياجاته وليس مجرد منح درجات علمية.

- إعطاء التدريب العملى العناية التى يستحقها لترسيخ المعلومات فى ذهن الطالب ويمتد ذلك خلال الاجازات الصيفية محلياً ومع الجامعات خارج مصر.

- التوسع فى التعاون مع الجامعات الخارجية يعود . ولا شك . بالفائدة على الطلبة والأساتذة بتبادل الزيارات والاعارات واللحاق بما فات الجامعات المصرية خلال العقود السابقة.

- التأكيد على حصانة الاستاذ الجامعى وحرمته فى التدريس والبحث وعدم تحديد سن معاش الأستاذ للاستفادة من علمه وخبراته طالما كان قادراً على العطاء، وكف يد أية أجهزة من خارج الجامعة فى شئونها، مع رفع المستوى المادى لأعضاء هيئة التدريس وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية على أن يكون حقاً للجميع وليس من خلال مشاريع أو صناديق خاصة.

- إعادة النظر فى لائحة الطلاب الحالية لتعطى الفرصة لممارسة ديموقراطية سليمة طوال سنوات دراساتهم، وهو ما يقدم للوطن بعد ذلك كوادر تعرف أصول الحوار وتحترم الرأى والرأى الآخر.

6- التعليم عن بعد:

يرى الوفد ضرورة إتاحة الفرصة لكل مواطن فى تحصيل العلم عن بعد بدراسة مقررات معينة فى الوقت المناسب له، وذلك بهدف تطوير مهاراته الخاصة

وامكانياته، ويطالب الوفد بالتوسع فى ذلك النوع من التعليم لمعاونة غير القادرين على تعويض ما فاتهم من العلم، وذلك كمحاولة للقضاء على بعض الظواهر الاجتماعية التى تهدد المجتمع نتيجة عدم القدرة على تحصيل العلم ومنها عمالة الأطفال, والقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم.

7- محو الأمية:

رغم كل المحاولات التى بذلت للقضاء على الأمية، إلا أن معدلات الأمية تتزايد فى مصر بشكل كبير.. ويرى الوفد أن الأمية الحقيقية التى تحتمها طبيعة التطور العالمى حالياً هى عدم القدرة على استخدام الوسائل التكنولوجية المختلفة.. ولهذا فإن الوفد يرى ضرورة أن تكون عملية محو الأمية الزامية، بحيث يشارك كل خريج جديد فى محو أمية عدد معين من الأميين، ويصبح ذلك بمثابة الخدمة العامة التى يجب أن يؤديها الخريج، وأن يكون ذلك وفق خطة مدروسة تحدد أعداد الأميين بدقة وأماكن وجودهم، وتكليف الخرجين فى نفس مناطق تواجدهم بمحو أميتهم.

8- البحث العلمي

يؤمن الوفد إيماناً عميقاً بأهمية دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى نهضة الأمم.. وقد تراجعت مكانة مصر العلمية بشكل كبير خلال العقود الماضية بسبب عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بالبحث العلمى.. وهو الأمر الذى أدى لتخلفنا فى عصور الصناعة والذرة والفضاء وامتلاك التكنولوجيا فهى الاداة الاساسية للأمن القومى. فالحرب على التكنولوجيا لا تقل ضراوة وشراسة عن الحرب التكنولوجية. وتحرص الدول المتقدمة على احتكار الأولى إمعاناً فى اضعاف الآخرين لتسهل السيطرة عليهم.

ويرى الوفد التركيز على البحث العلمى كأساس للنهضة ومحاولة للحاق بعصر التكنولوجيا، فمن يمتلك التكنولوجيا حالياً أصبح يمتلك التفوق الاقتصادى والقوة السياسية.. وذلك من خلال المحاور التالية:

وبناءً على ذلك فعلينا:

1- تضييق الفجوة العلمية والتكنولوجية بين مصر ومختلف دول العالم عن طريق النهوض بميزانية البحث العلمى إلى 5% على الأقل من ميزانية الدولة.

2- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى دعم البحث العلمى وبخاصة فى مجال البحوث التكنولوجية.

3- الاستعانة بعلماء مصر الذين هاجروا خارج البلاد وحصلوا على درجات علمية متميزة فى مختلف المجالات، ويتم منح الدعم الكامل لهم لتخطيط وتنفيذ مشروعات بحثية كبرى يستفيد منها المجتمع، وتحقق نهضة تكنولوجية تمكننا من اللحاق بعصر التكنولوجيا.

4- إنشاء مجلس أعلى مستقل للبحث العلمى يضم كافة الجامعات والمراكز البحثية العسكرية والمدنية والخاصة تكون مهمته وضع خطة استراتيجية للبحث العلمى، ويكون لهذا المجلس كافة الامكانيات والصلاحيات لانتقاء فرق عمل بحثية فى مختلف المجالات، وتخطيط مشروعات بحثية لهم لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

5- العمل على توفير حياة كريمة للباحثين لوضعهم فى مناخ علمى ونفسى واجتماعى يمكنهم من البحث والابتكار، مع تزويدهم بكل الامكانيات البحثية من المعامل والاجهزة.

6- ضرورة التوقف عن تنفيذ البحوث العلمية بطريقة عشوائية تسبب تكرار البحث فى أكثر من مكان، وذلك عن طريق ميكنة البحث العلمى، ووضع قاعدة بيانات بالبحوث التى تم تنفيذها فى المجالات العلمية المختلفة, وأهم النتائج التى توصل إليها الباحثون حتى تكون نقطة انطلاق لبحوث أخرى تخدم المجتمع, وألا تكون مجرد بحوث لمنح درجات علمية, على أن يتم ربط البحوث العلمية باحتياجات المجتمع.

7- إعادة النظر فى القوانين والتشريعات وتعديلها وتغييرها حسب الحاجة مع تحفيز القطاع الخاص على خوض مجال البحث العلمى، والسماح بالتبرعات للمراكز البحثية خصماً من الوعاء الضريبى بدون حد أقصى.

9- السياسة الصحية

العلاج والدواء حق أساسى ومطلق لكل مواطن.. والخدمات الصحية ليست مجرد خدمة تؤديها الدولة، ولكنها استثمار يعود بالفائدة على المواطنين بالصحة، وعلى الوطن بالانتاج الوفير. ولكن مع زيادة التضخم الاقتصادى أصبحت تكاليف العلاج من أهم أسباب شكاوى المواطنين، خاصة محدودى الدخل والفقراء والمعدمين.

ويرى الوفد ضرورة مواجهة هذه المشكلة والحد من تفاقمها. وأن تلتزم الدولة بالتوسع فى إنشاء المستشفيات المجهزة بالمعدات والأطباء والممرضين.. وألا تنفق الدولة المليارات على إقامة المبانى الفخمة عالية التكاليف، دون أن تحرص على مدها بكل ما يلزم لأداء دورها العلاجى، لأن الهدف هو الاهتمام بانشاء المستشفيات العلاجية التى تقدم الرعاية الصحية الحقيقية للمريض الفقير مجاناً.. وبأجر معقول للطبقة المتوسطة.. وليس مهماً إنشاء المستشفيات الفندقية، إلا إذا قام القطاع الخاص بهذا العبء لأغراض تنشيط السياحة العلاجية.

1- العلاج

يرى الوفد أنه لابد من تحقيق عدة محاور كى تصل خدمة العلاج إلى مستحقيه من محدودى الدخل والفقراء، فى أكمل صورة.

البطاقة الصحية

يرى حزب الوفد ضرورة أن يكون لكل مواطن مصرى بطاقة صحية، تحدد له الجهة المناسبة التى تتحمل نفقات علاجه كلياً وجزئياً.. وأن يتم تسجيل فصيلة الدم بها لأهميتها، كما هو متبع فى كثير من الدول المتقدمة.

العلاج المجانى

يؤمن الوفد بضرورة دعم العلاج المجانى وتطويره، فى جميع الوحدات الصحية والمستشفيات الجامعية ومستشفيات وزارة الصحة. ويرى ضرورة زيادة عدد الأسرة بهذه المستشفيات ،مع توفير العلاج والغذاء الملائمين للمرضى، واستغلال طاقات المستشفيات الاستغلال الأمثل، باجراء كل الفحوص الطبية بالعيادات الخارجية، وشغل الأسرة بالحالات التى تتطلب العلاج الداخلى فعلاً.

كما يرى الوفد عدم ممارسة العلاج الاقتصادى فى مسشفيات العلاج المجانى، تجنباً لأى تفرقة أو تمييز فى معاملة المرضى فى المستشفى الواحد.. وحتى لا ينتقص العلاج الاقتصادى من امكانيات العلاج المجانى.

التأمين الصحى

لما كان التأمين الصحى لم يحقق أهدافه المرجوة، رغم مرور زمن طويل على تطبيق نظامه الملىء بالثغرات، مما أدى إلى انصراف كثير من المنتفعين عنه, لعدم رضائهم عن خدماته..

لذلك يرى الوفد:

1- تطوير نظام التأمين الصحى كى يؤدى خدمة طبية حقيقية.

2- تشمل خدمة التأمين الصحى جميع الطوائف من المنتفعين، عن طريق شركات حرة متخصصة، يقوم التنافس بينها وبين التأمين الصحى الحكومى، من أجل أداء أفضل وعلاج أمثل.

4- عدم السماح لوحدات القطاع العام باتخاذ نظام علاج منفصل استثناء من نظام التأمين، تحقيقاً للمساواة، وزيادة العائد للدخل العام لمؤسسة التأمين والافادة منها لمصلحة المرضى.

العلاج الحر فى المستشفيات الخاصة

نظراً لارتفاع تكاليف هذا النوع من العلاج, بحيث أثقل كاهل المواطنين حتى الموسرين منهم وعمت الشكوى من ارتفاع الأتعاب الطبية وأسعار الاقامة بهذه المستشفيات خاصة مستشفيات الاستثمار، لذلك يرى الوفد لامكان التوفيق بين انتشار وسائل العلاج الحر ومؤسساته, ودخل السواد الأعظم من المواطنين, وجوب تخصيص أقسام اقتصادية بتلك المستشفيات الخاصة والاستثمارية للمواطنين المصريين, والافادة من امكانياتهم المتطورة فى توفير نفقات العلاج بالخارج الذى تتحمله الدولة بالعملة الصعبة, وتوفير الأموال لشراء الأجهزة الحديثة فى المراكز الطبية المتخصصة فى المحافظات.. كما يرى الحزب أن يراعى فى توزيع المستشفيات الاستثمارية، أن تشمل كل المحافظات كى تعم خدماتها على الجميع.

المجالس الصحية بالمحافظات

نظراً لتعدد أنواع العلاج فى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة أو الجامعات فى كل محافظة.. يرى الحزب وجوب إنشاء مجلس أعلى للعلاج فى كل محافظة، يضم جميع المستشفيات والوحدات فى المحافظات. ويقوم هذا المجلس برسم السياسة الصحية للمحافظة، وتوفير الخدمات الصحية فيها، وهو ما يتمشى مع النظرة الحديثة إلى الحكم المحلى. ويرى الوفد أنه بذلك تتفرغ وزارة الصحة لأداء رسالتها فى الوقاية، وتخطيط السياسة العامة الصحية على مستوى الجمهورية، مع اشتراك عناصر أخرى كأعضاء المجالس.

الصحة القروية والأمراض المتوطنة

يرى حزب الوفد دمج الخدمة الصحية فى الريف الذى يسكنه غالبية الشعب، وتحويل الوحدات الريفية والمجموعات الصحية إلى مستشفيات قروية، لتكون مراكز إشعاع صحى تؤدى فيها الخدمات العلاجية والوقائية.. ويرجع الفضل فى

إنشاء هذه الوحدات الريفية سابقاً إلى المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل، وزير الصحة فى حكومة الوفد عام 1942, الذى قام بوضع مشروعها.

كما يرى الحزب: وضع مشروع لاستئصال البلهارسيا كلياً فى فترة محددة، كما فعلت دول أخرى كالصين والبرازيل.. وذلك لتأثير هذا المرض الخطير على نقص انتاجية الفلاحين، وإصابتهم بمضاعفات هذا المرض مثل الفشل الكلوى وأورام المثانة وتليف الكبد.

2- الدواء

إن السياسة الدوائية الموضوعة والمنفذة، طوال السنوات الماضية بما فيها من أخطاء ظاهرة ومستترة، خلقت أزمة الدواء التى يعانيها الشعب، ويرى الوفد:

1- ضرورة وضع سياسة دوائية متكاملة.

2- توافر الأدوية خاصة المستورد منها والتى ليس لها بدائل محلية، والتى لا غنى للمرضى عنها.

3- أن تكون هناك رقابة حقيقية فعالة على الدواء المصنع محلياً، من حيث المواد الداخلة فى تركيبه، ومقداره وثمنه، وأن يخصص لهذه الرقابة جهاز متكامل مزود بالمعامل والخبراء, وأن تكون له صفة الاستقلالية عن الأجهزة الحكومية.

4- التوسع فى زراعة النباتات الطبية والافادة منها فى صناعة الدواء.

5- إنشاء مجلس أعلى للدواء لتفادى العواقب الوخيمة لأى اتفاقيات تقضى بارتفاع سعر الدواء.

3- التعليم الطبى

يرى الوفد ضرورة تطوير التعليم الطبي، وزيادة الجرعات العلمية والتدريبية التى يحصل عليها طلبة كليات الطب ومعاهدها. وأن تكون العبرة بنوعية الأطباء المتخرجين وليسن بعددهم. كما يرى ضرورة إعادة النظر فى عدد المقبولين بكليات الطب حتى يتحقق هذا التوازن. وإنشاء هيئات علمية أكاديمية عليا موحدة على

مستوى الدولة، لمنح الدرجات العلمية العليا كالماجستير والدكتوراه، للحفاظ على مستوى هذه الشهادات، وبالتالى على مستوى التخصصات فى فروع الطب المختلفة على أن تتوقف ظاهرة توريث المهنة فى كليات الطب والتى أساءت لسمعة الطبيب المصرى محلياً وعربياً ودولياً.

4- التمريض

يرى الوفد ضرورة إنشاء عدد كبير من مدارس التمريض المتوسطة والعليا، مع دعم هذه المدارس بالكفاءات العلمية الطبية المتميزة، لتخريج الممرضة المسئولة، وإعطائها الخبرة الكافية فى التمريض العلمى أثناء سنوات الدراسة. كما يرى الحزب ضرورة فتح باب الدراسات العليا أمام طالبات التمريض اللاتى يرغبن فى ذلك بعد التخرج، حتى يتم إعداد الممرضة المتخصصة فى فروع الطب المختلفة.. كما يرى ضرورة إعادة النظر فى العائد المادى للممرضة، لتشجيع هذه المهنة، واعتبارها مهنة خاصة لا تخضع للوائح التعيين والترقى التقليدى.

10- السياسة الزراعية

تعمل أسس الاستراتيجية الزراعية الجديدة التى يراها الوفد على الوصول بانتاج مصر إلى الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل وفى مقدمتها القمح باعتباره سلعة استراتيجية دونما غيره من المحاصيل.

وتستند هذه الاستراتيجية إلى عدة مبادىء أهمها:

1- كفاءة استعمال الأرض والماء من أجل الاستدامة والمحافظة على البيئة.

2- استعمال آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذا الميدان.

3- تأسيس استراتيجية خاصة بالمحاصيل والماشية على أساس الميزة النسبية لمصر.

4- الانتاج الموجه من أجل التصدير والتسويق وتنمية الصناعات الزراعية.

5- تطوير الخدمات الداعمة للتنمية مثل الارشاد والبحوث واتحادات المزارعين التطوعية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق ما يأتى:

- تحقيق معدل نمو عالٍ من خلال التوسع الرأسى والأفقى.
- زيادة كفاءة استعمال الأرض والمياه، وتدعيم البحوث الزراعية خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والائتمان والجمعيات والمنظمات غير الحكومية مما يسهم فى تعظيم العائد المحصولى للأرض الزراعية.

ومثل هذه الاستراتيجية الزراعية يجب أن تركز على:

- خلق مناخ هادف للتنمية.
- زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعى.
- ترتيب الأولويات فيما يختص بالقطن والمحاصيل البستانية وتربية الماشية عند صغار الحائزين.
- الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والمائية.
- تحقيق الأمن الغذائى وتخفيف حدة الفقر فى الريف.

دور التعاونيات الزراعية

عندما بدأت مصر برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادى، تعرضت دور التعاونيات لتغيرات ملحوظة فى ظل قطاع زراعى أكثر تحررا. وهناك نظرة جديدة لهذا الدور طبقاً للمفاهيم التالية:

- ضرورة أن يقوم أعضاء الجمعيات التعاونية بادارتها وفقاً للنظم الديموقراطية.
- إدارة هذه التعاونيات كمنظمات غير حكومية لتكون قادرة على المنافسة فى اقتصاد السوق الحر.
- توفير الموارد الطبيعية والبشرية والمالية للتعاونيات الزراعية.

- ضرورة تقليل التدخل الحكومى إلى الحد الأدنى.
- ضرورة تنفيذ التدريب المناسب لتحسين المعارف والمهارات والقدرات للكادر الوظيفى المنوط بادارة التعاونيات.
- وضع تشريعات جديدة للتعاونيات تضمن مزيداً من المرونة للتعاونيات فى تطوير الاعتماد على النفس وتشجيع المبادرات والتفاعل مع قوى السوق والأخذ بفرص العمل الجيد.
- يمكن اندماج التعاونيات العاملة فى مجالات الانتاج والتسويق والامداد بالمدخلات، وذلك لمزيد من الكفاءة وجنى فوائد أفضل.

وتعتبر الاستراتيجية الزراعية المصرية التى يتبناها الوفد، ويدعو إليها استمرارا لعملية التحرير الاقتصاد الزراعى، حيث يتم تطبيق آليات السوق وتعتمد الاستراتيجية على الخبرة التراكمية منذ الثمانينيات حتى الآن، وقد تم وضع الاستراتيجية على الأسس التالية:

الأول:

إن الزراعة هى نظام متكامل يتكون من ثلاث قطاعات فرعية تتقاطع مع القطاعات الأخرى للاقتصاد القومى وهى:

(أ) القطاع المزرعى ويضم الموارد الطبيعية، رأس المال والعمالة والكفاءات الادارية.

(ب) قطاع ما قبل الزراعة ويتضمن انتاج وتصنيع وتسويق المدخلات الزراعية.

(ج) قطاع ما بعد الحصاد ويتضمن أنشطة متعددة مثل الفرز والتدريج وتعبئة وتسويق المنتج الزراعة للأسواق المحلية والأجنبية، وتشكل أفضليات المستهلك قوة الدفع المستمرة للنظام. وتعتبر الاسعار مؤشرات مرسلة من مواقع الاسواق عبر قطاع ما بعد الحصاد إلى قطاع الانتاج والذى يستجيب باستعمال المدخلات المناسبة لانتاج منتجات عالية الجودة وفقا للمعايير الخاصة بكل سوق. ولذلك فإن

قدرة الاسواق على تقدير المؤشرات السعرية أمر مهم لنجاح البيئة التنافسية الشاملة من أجل التحديد والاستعمال الأمثل للموارد.

الثانى:

إن تعزيز البيئة التنافسية وإقامة البنية الاساسية الخدمية المطلوبة، تستلزم المشاركة العامة والخاصة فى تحديد الاحتياجات المشتركة والتنسيق والتكامل بين دورى القطاعين العام والخاص.

- دعم الجمعيات "التعاونيات، المجالس السلعية واتحادات المنتجين وما شابه".
- جمع وتحليل ونشر معلومات السوق المتعلقة بالانتاج والطلب والأسعار.
- تفعيل وتطبيق القوانين والقواعد الخاصة بالتدريب والمعايير القياسية متضمنة معامل تعريف أمان المنتج وضمان الجودة.
- إن التحول إلى اقتصاد السوق هو عبارة عن حزمة تتطلب تخلى الدولة عن الانفراد بالأنشطة الانتاجية إلى خلق بيئة صديقة تسمح باشتراك أكبر للقطاع الخاص فى عمليتى الانتاج والخدمات، وفيما يلى بعض الأدوار الصحيحة التى يمكن أن تقوم بها الدولة:
- خلق بيئة تنافسية تضمن تنفيذ قانون الأمانة ومنع الغش والاحتيال بين العاملين بالأ سواق.
- التخطيط الموجه لضمان الاستخدام الأكفأ للموارد. ويمكن تقديم مزيد من الدعم لهذا الموضوع من خلال نشر المعلومات الاقتصادية الدقيقة فى التوقيتات المناسبة لتحفيز المنتجين للعمل وفقا للخطة الموجهة.
- تشجيع التوسع الأفقى خارج الوادى القديم والدلتا لزيادة الانتاج، وخلق فرص عمل جديدة وتوسيع المساحة المأهولة بالدولة.
- تصميم وتنفيذ الحملات القومية لزيادة الانتاج الزراعى.

- الاصلاح التشريعى ليتلاءم مع التغيرات المحلية والعالمية متضمنا تشجيع الاستثمار الزراعى فى مصر.
- تطبيق وتفعيل الاجراءات الضرورية لحماية البيئة.

وترمى استراتيجية التنمية الزراعية التى يتمسك بها الوفد، ويدعو إلى تطبيقها إلى تحقيق عدة أهداف أخرى من بينها:

- زيادة الانتاج الزراعى أفقياً ورأسياً من خلال التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والمائية. وتعتبر صيانة وتنمية الموارد الطبيعية الاساسية جزءاً لا يتجزأ من برنامج التنمية الزراعية المستدامة فى مصر.
- تكوين مخزون استراتيجى على المستوى القومى من السلع الغذائية الاساسية بالتركيز على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وإعادة توجيه الاستثمارات لتلك المجالات التى تساعد على الوفاء بالاحتياجات السكانية المتزايدة من الغذاء ومع ترشيد مستويات استهلاك الغذاء وخفض فواقد ما بعد الحصاد.
- تعظيم الفوائد طبقاً لمبدأ النسبية من أجل ترويج الصادرات لتحقيق الأمن الغذائى بكل معنى الكلمة.
- التوسع فى استخدام التكنولوجيا الحيوية لاستنباط السلالات مبكرة النضج عالية الغلة لخدمة أهداف الانتاج وترشيد استخدام مياه الرى للمحاصيل الرئيسية الآتية: القمح "3- 5و4 طن – فدان", الأرز "5و4- 5 أطنان- فدان", الذرة الشامية "2و4- 5و6 طن – فدان", القطن "25و4- 6و4 طن- فدان" وقصب السكر "61طناً – فدان".
- تنمية مصادر الانتاج الحيوانى والدواجنى والسمكى لزيادة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى من 18 جم – يوم إلى 42 جم – يوم.

- توفير فرص عمل جديدة بالقطاع الزراعى والذى سيؤدى إلى زيادة دخل المنتجين وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية المباشرة فى الزراعة.
- دعم معاهد البحوث الزراعية خاصة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والارشاد الزراعى والائتمان والتسويق والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية للمزارعين، خاصة تلك العاملة فى مجال تدعيم دور المرأة فى الزراعة والتنمية الريفية.
- توفير المواد الخام اللازمة للأنشطة الصناعية القائمة مثل الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج.
- تحقيق تنمية زراعية ملموسة فى الأراضى الجديدة من خلال الاستخدام الكفء للموارد وخلق فرص عمل تمتص العناصر الجديدة الوافدة إلى سوق العمل الزراعى. وسيتم تشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر فى الأراضى القديمة والجديدة كوسائل لزيادة الوظائف والدخل.

الموارد المائية والري

يستهدف الوفد مخططاً طموحاً للحفاظ على مياه نهر النيل وإنمائها بحمايتها من التسرب وسوء الاستخدام، وإعداد الدراسات القومية والمشتركة لتوظيفها فى المشروعات الانتاجية المختلفة بما يحقق عائداً مجزياً للاقتصاد المصرى وتتحدد رؤية الوفد فى المجالات الاساسية التالية:

أولاً: اصلاح الادارات وتدريب الفنيين والقيادات

1- إعادة المعاهد إلى وضعها الصحيح من حيث تبعية كل معهد فنياً إلى أحد قطاعات الوزارة والتى بدورها تضع الخطة البحثية للمعهد التابع لها.

2- الحرص على إنماء البحث العلمى وتعميق التخصص.

3- ضرورة النظر فى خصخصة الترسانة البحرية بامبابة.

ثانياً: دراسة الموارد المائية المحلية وتنميتها

1- ضرورة استكمال الدراسات الخاصة بوسط وشمال سيناء لتنمية واستغلال هذه الموارد المائية باصطيادها بواسطة آبار وسدود من أجل استغلالها.

2- ضرورة استخدام طاقة الرياح فى تحلية مياه البحر، وذلك عن طريق إجراء دراسة متكاملة لقوة وسرعة الرياح واقتصاديات استخدامها فى تحلية مياه البحر لتغطية الاحتياجات البشرية لمياه الشرب والاستخدام الآدمى.

ثالثاً: رفع كفاءة استخدام المياه لتوفير الفاقد

1- مكافحة ورد النيل وذلك بتنفيذ خطة لازالة النبات من جميع الترع والمصارف تعتمد على الاساليب الميكانيكية واليدوية.

2- رفع كفاءة الرى بالمناطق القديمة وذلك بتنفيذ خطة إحلال نظام رى متطور محل الرى بالغمر وذلك من خلال:

(أ) توفير الاعتمادات اللازمة فى صورة قروض ميسرة لأصحاب الأراضى للتحول من نظام الرى الحالى إلى نظام رى متطور.

(ب) تحديد المحاصيل المختلفة فى المناطق المختلفة وذلك وفقاً لنظام الرى المتطور، وأى زيادة على هذه الاحتياجات وبعد توفير التمويل للتحول إلى نظام الرى المتطور تتم المحاسبة عليه مالياً.

3- ترشيد استخدامات مياه الشرب ورى الحدائق، وذلك من خلال الزام مرفق المياه بصيانة شبكة المياه الحالية حتى يمكن توفير المياه المهدرة فضلاً عن ضرورة تحصيل قيمة المياه الزائدة التى تسحبها وزارة الاسكان من نهر النيل وصرفها على مشروعات زيادة الموارد المائية وتحلية مياه البحر.

4- دراسة المياه المتسربة من بحيرة السد العالى والاعداد للمشروعات اللازمة لاصطيادها واستخدامها، وزراعة شواطىء البحيرة التى تنحسر عنها المياه فى فترة ما بعد الفيضان زراعة حياض.

رابعاً: المشروعات ذات العائد الاقتصادى والسياسى

1- إعادة الطمى إلى النيل عن طرق نقل الطمى من أمام السد إلى خلفه، وذلك بتنفيذ خطة بحثية للوصول إلى أنسب الطرق لهذا الغرض.

2- يرى الحزب منع وصول المياه إلى إسرائيل وذلك عن طريق:

(أ) بناء سد على منبع وادى الجرافى بحبل خشم الطارف يحجز مياه هذا الوادى وانجاز مشروعات للاستفادة من هذه المياه.

ب - إنشاء شبكة آبار جوفية لاصطياد مياه الطبقة العميقة وضخها قبل عبورها الحدود الشرقية، مع انجاز مشروعات للاستفادة من هذه المياه.

3- حماية النهر والمجارى المائية والمصارف من التلوث وذلك عن طريق:

(أ) منع صرف مياه الصرف الصحى فى المجارى المائية وتطبيق قانون تجريم هذا العمل بلا استثناء.

(ب) تشديد الرقابة على تلوث المجارى المائية بواسطة إنشاء جهاز خاص مهمته الاساسية الاشراف وتحرير محاضر بهذا الخصوص، ترفع للقضاء لانزال العقوبات بالمخالفين.

4- وضع خطة بحثية لحماية مصر من الآثار المدمرة فى حالة انهيار السد العالى، وذلك بقيام المعمل الهيدروليكى بالسد العالى باعداد دراسة لوضع أنسب الحلول لمجابهة هذا الاحتمال.

خامساً: مشروعات تنمية الموارد المائية بدول حوض النيل:

1- إقامة مشروعات مشتركة بدول حوض النيل تهدف إلى تنمية وتحسين الموارد المائية وإقامة مشروعات زراعية تهدف إلى زيادة فرص العمل ورفع مستوى المعيشة لدول الحوض، وذلك من خلال خطة متكاملة تهدف إلى:

(أ) تهجير أعداد كبيرة من الشباب المصرى ودمجه مع شباب هذه الدول.

(ب) توطيد العلاقات بين مصر وشعوب هذه الدول مما يوقف أى مخطط عدوانى للاضرار بالموارد المائية، وكذلك تسهيل إقامة مشروعات زيادة الموارد المائية.
(ج) حل مشكلة البطالة بمصر وتوفير فرص عمل منتجة لملايين العاطلين.
(د) التعاون مع دولة الكونغو لاعداد دراسة لتحويل نسبة من مياه نهر الكونغو التى تهدر بالمحيط الاطلسى إلى نهر النيل.

سادساً: الرى:

1- وجوب العمل بكل الوسائل على إعادة طمى النيل للأراضى الزراعية التى حرمت منه بعد إنشاء السد العالى، وضرورة إجراء البحوث الفنية لتحقيق ذلك، حفاظاً على خصوبة التربة المصرية ووقف تدهورها.
2- تدبير الموارد المائية اللازمة للتوسع الزراعى الأفقى والرأسى. وذلك بتنفيذ مشروعات زيادة الانتفاع بالمياه الجوفية ومياه المصارف التى يمكن خلطها بمياه الرى وبترشيد استخدام مياه الرى، وبجانب ذلك كله يجب المضى قدماً فى تنفيذ مشروعات أعالى النيل.
3- زيادة العناية بتطهير الترع والمساقى المشتركة للتغلب على مشكلة رى الأراضى الواقعة عند نهايات الترع.
4- العناية الكبيرة بازالة الحشائش المائية من مجرى النهر ومن الترع والمصارف، وذلك للمحافظة على كميات المياه وعدم انتشار الحشائش فى الأراضى الزراعية.
5- الاهتمام العاجل بالآثار الجانبية للسد العالى، والعمل على معالجتها بأحدث الوسائل العلمية حتى لا تتفاقم وتهدد مستقبل البلاد الاقتصادى والزراعى.

II. الثروة الحيوانية والسمكية

يدعو الحزب إلى زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية والسمكية وتنميتها، وفى سبيل تحقيق ذلك يرى الأخذ بما يلى:

1- التوسع فى استخدام الوسائل الميكانيكية فى الزراعة بدلاً من استخدام الحيوان الذى ينبغى ادخاره بقدر الامكان لاستخدامه فى انتاج الالبان واللحوم للتخفيف من استيرادها من الخارج بالعملات الصعبة وغيرها.

2- تحويل المساحات الشاسعة خارج الأراضى الزراعية والمجاورة لها إلى مراعٍ للماشية وتربية الماشية بها، حيث يجب عدم الاعتماد على الجهود الفردية فقط، مع التوسع فى مشروعات التسمين لدى المربين ومنحهم السلف والاعلاف الكافية، كما ينبغى مساهمة الجمعيات التعاونية والاعلاف الكافية, كما ينبغى مساهمة الجمعيات التعاونية وبنوك القرى فى هذا المجال.

3- التوسع فى إنشاء المحطات الآلية لانتاج الدواجن والبيض لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال بأسرع ما يمكن.

4- توفير علف الماشية وغذاء الدواجن بالكميات اللازمة وبالاسعار المناسبة التى لا ترهق الفلاح وإباحة استيراد الاعلاف من الخارج والمواد اللازمة لصناعتها وإعفاء المستورد منها من الرسوم الجمركية تخفيضاً لسعرها، وتحويل المخلفات الزراعية إلى أعلاف صالحة لتغذية الحيوان.

5- السماح للقطاع الخاص بإنشاء مصانع للعلف كما كان الحال من قبل مع توفير كل الامكانيات اللازمة لأصحاب هذه المصانع.

6- تعميم وتحسين الخدمات البيطرية.

7- العناية بمصائد الأسماك على امتداد سواحلنا المصرية وبحيراتنا والاكثار من المزارع السمكية ومد أصحابها بالمعلومات الفنية والارشادات اللازمة بما يكفل عدم تلوث مصادر المياه العذبة.

8- معالجة العجز والقصور فى استغلال بحيرة ناصر، والاسراع إلى توفير وسائل تطوير ونقل هذه الثروة السمكية فى أقصر وقت وبأقل التكاليف وإشراك القطاع الخاص فى ذلك.

9- تشجيع قيام شركات لصيد الأسماك من أعالى البحار.

12. الإسكان والمرافق العامة

1- الإسكان:

يرى الوفد أن مشكلة الاسكان ذات أبعاد متعددة، فهى: اقتصادية واجتماعية وثقافية ولابد أن تعالج بهذه الأبعاد جميعاً. فمما لا شك فيه أن أنخفاض متوسط دخل الفرد فى مصر من ناحية وارتفاع تكلفة البناء من ناحية أخرى. بما فى ذلك ارتفاع سعر الأرض. قد ضاعف من مشكلة الاسكان. فمن يريد الاستثمار فى مجال الاسكان لن يجد من يدفع له الايجار المناسب لا فى الاسكان الشعبى ولا المتوسط بل ولا فى الاسكان الفاخر فى أغلب الأحيان. وانتشرت ظاهرة التمليك التى قلبت قضية الاسكان رأساً على عقب، لأن أكثر الناس حاجة إلى المسكن هم الشباب محدودو الدخل والمقبلون على الزواج. والطبيعى أن يبدأ الشاب بإيجار مسكن فى أول حياته، ثم يفكر فيما بعد فى تملك المسكن عندما يتحسن وضعه الوظيفى أو المهنى. وقد كان للقوانين المتتالية لتخفيض القيمة الايجارية للمساكن أكبر الأثر فى تفاقم مشكلة الاسكان.

ولكن الواقع الحالى يفرض عليه أن يبدأ بشراء مسكن أو يدفع "خلو" أو مقدماً ضخماً. وهذه هى المشكلة التى يعانى منها المجتمع ككل شباباً وشيوخاً. فبغير معونة ذويه أو الدولة أو جهة عمله لا يستطيع الشاب أن يحصل على مسكن. ومن هنا أيضا تتضح الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشكلة الاسكان. وغنى عن البيان أن الجانب الأول من المعادلة وهو انخفاض مستوى الدخل فى مصر يعود بنا إلى قضية التنمية الشاملة.

أما الجانب الثانى فهو يتعلق بارتفاع تكلفة البناء، مما يستدعى إعادة النظر فى سياسة الدولة تجاه هذه المشكلة.

أ – المناطق العشوائية

المناطق العشوائية هى أكبر شاهد على غياب أجهزة الدولة وتقاعسها عن تنفيذ القانون وعن الرقابة.. فهذه المناطق العشوائية والتى يصل عددها حسب الاحصاءات الحكومية 1034 منطقة على مستوى الجمهورية لم تقم فى يوم وليلة، ولم يتم بناء بيوتها فى الظلام.. بل قامت فى "عز الظهر" وامتدت وزحفت على مدى 40 عاماً، بل ومازالت تمتد حتى الآن.. وعندما دق خبراء الاسكان طبول الخطر محذرين من العواقب الوخيمة التى يمكن أن تواجه المجتمع والدولة بسبب انتشار هذه العشوائيات إلا أن الحكومات المتعاقبة تجاهلت هذه التحذيرات.. ثم فجأة استيقظت الدولة لتجد القضية تحولت من مجرد مشكلة تخطيط عمرانى إلى كارثة تهدد أمن الوطن كله بعد أن تحولت هذه العشوائيات إلى بؤر لتفريخ الارهاب.

فالمناطق العشوائية محرومة من الخدمات والمرافق، ومن ثم فإن سكانها الذين يفوق عددهم الـ20 مليون مصرى يحقدون على المجتمع بسبب الظلم والقهر والتجاهل الذى يلقونه.. لذا لا يمر يوم حتى تشهد هذه المناطق العشرات بل المئات من حوادث القتل والسرقة وتعاطى المخدرات والمشاجرات.. بل تحولت المناطق العشوائية إلى بؤر لتفريخ الارهاب والتطرف.. وقد شهدت مصر عشرات من حوادث الارهاب التى كان مرتكبوها من سكان العشوائيات.

ويرى الوفد ضرورة وضع استراتيجية لعلاج هذه القضية الخطيرة تتمثل فى الآتى:

1- وضع خريطة جديدة يتم فيها تحديد كردونات المدن والمراكز على مستوى الجمهورية بما يسمح بتوسيعها لامكانية البناء لوقف نزيف الهجرة إلى القاهرة الكبرى.

2- ضرورة التخطيط العمرانى للمتخللات وادخال المرافق إليها.

3- تطوير المناطق العشوائية التى يمكن تطويرها دون استنزاف أموال طائلة.

4- إزالة المناطق العشوائية التى يستحيل تطويرها على أن يتم نقل سكانها إلى مناطق غير مزدحمة لحين عودتهم إلى مناطقهم الأصلية بعد بنائها بشكل حضارى.
5- رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لسكان المناطق العشوائية.

ب- أراضٍ مجانية لمحدودى الدخل

الوفد يطالب الحكومة بأن تمتنع تماماً عن دور المقاول لأنها فشلت فيه، كما فشلت غيرها من الحكومات الأجنبية التى سبقتها فى هذا الطريق.
ويرى الوفد أن الحكومة عليها أن تكتفى بمهمة التخطيط العمرانى المدروس وتكتفى بتخطيط المواقع ومدها بالمرافق ووسائل المواصلات وتقدم الأرض بالمجان أو بأسعار زهيدة لأصحاب الدخول المحدودة المحرومين من المسكن. ثم تقدم لهم قروضاً ميسرة طويلة الأجل وبفوائد منخفضة. وتحظر على المستفيد بهذه المزايا أن يضارب أو يتكسب بأى شكل من هذه الوحدات التى أقيمت بمساعدة الدولة.

جـ - إعادة النظر فى المدن الجديدة

ومن ناحية أخرى لابد من إعادة دراسة تجربة المدن الجديدة وبحث الأسباب التى أدت إلى نجاح القليل منها وفشل أغلبها. كما يجب إعادة النظر فى سياسة تحجيم توسع المدن الكبرى فى المحافظات بحجة حماية الأرض الزراعية، فالواقع يدل على أن الأرض الزراعية لم تتم حمايتها وأن القرى تحولت إلى عشوائيات وإلى غابات أسمنتية, بينما عواصم المحافظات لم يتم تخطيطها لاستيعاب التوسعات الجديدة, بحيث تصبح مراكز حديثة لانطلاق صناعى وتجارى وخدمى يخفف الضغط عن القاهرة, وينقذ القرى مما لحق بها من تشوه واختلال.
تفاقمت أزمة الاسكان عاماً بعد عام وتزايد العجز فى الوحدات السكنية حتى بلغ حداً تكاد تصعب مواجهته. وقد ازداد حجم المشكلة منذ عام 1973 بسبب قلة ما أنشىء

من وحدات سكنية لمواجهة الزيادة فى عدد السكان، بالاضافة إلى تلك الأزمة لتعويض الوحدات المتراكمة أو الآبلة للسقوط والمطلوب إزالتها من سنوات سابقة. ويضاعف من حدة المشكلة الارتفاع الرهيب الذى طرأ على تكاليف البناء وقصور امكانيات ومواد التشييد.

ومما يدعو إلى الأسف أن سياسة الاسكان التى طبقت منذ عام 1961 جانبها التوفيق، وأدت على المدى الطويل إلى خلق الأزمة وتفاقمها بفقدان الحافز على إنشاء مبانٍ جديدة وإلى إهمال صيانة المبانى القائمة بالفعل, وكانت النتيجة الطبيعية الشكوى العامة من جانب الملاك والمستأجرين على السواء ومن مئات الألوف من المواطنين الذين لا يجدون مسكناً يؤويهم.

ولعلاج أزمة الاسكان يرى حزب الوفد:

1- ألا تعالج مشاكل الاسكان على أساس سلوك فئات من الملاك والمستأجرين المستغليين أو تمييز مصلحة أحد الجانبين على حساب الجانب الآخر، وإنما على أساس العدالة المطلقة حتى يكون فى ذلك ما يطمئن ويشجع أصحاب رؤوس الأموال على البناء.

2- إن الاسكان الشعبى والاقتصادى هو مسئولية الدولة التى يجب عليها توفيره قدر استطاعتها، وبذل قصارى الجهد لتشييد ما لا يقل عن 250000 "مائتين وخمسين ألف" وحدة فى السنة للوصول إلى قدر من التوازن بين العرض لهذه المساكن الشعبية والاقتصادية والطلب عليها خلال فترة زمنية معقولة.

3- الاستعانة برأس المال العربى والأجنبى فى تشييد المساكن الشعبية والاقتصادية وفق التخطيط والمواصفات التى تضعها الدولة وعلى أن تسدد قيمة تكاليفها لأصحاب رؤوس الأموال على آجال وبشروط لا ترهق ميزانية الدولة.

4- العمل على تكوين جمعيات تعاونية لإقامة المساكن الشعبية والاقتصادية على أن تمنحها الدولة الأراضي الفضاء بأسعار زهيدة وتوفر لها مواد البناء.

5- تدبير الأراض اللازمة للبناء خارج الأراضى الزراعية والعواصم المزدحمة بالسكان ومدها بالمرافق العامة اللازمة.

6- إنشاء مدن جديدة فى المناطق الصحراوية مستكملة المرافق العامة، وطرح ذلك فى مناقصات عالمية تشترك فيها الشركات العالمية الكبرى, ولعل إنشاء مدينة "مصر الجديدة" خير مثال لذلك, مع وضع الضوابط والشروط اللازمة بما يكفل مصلحة الدولة والمواطنين.

7- العمل على إزالة المبانى الآيلة للسقوط وتدبير مساكن جديدة لسكانها بعيداً عن الأحياء المكتظة، واستخدام ما يمكن توفيره من أرض فضاء مكان المبانى التى أزيلت لتحويلها إلى متنزهات وساحات رياضية حسب ظروف المكان.

8- استخدام وسائل البناء الحديثة المتبعة فى الدول المتقدمة فى تشييد المبانى الجديدة مما يوفر من تكاليف بنائها ومن الوقت الذى يستغرق فى إقامتها.

9- ضرورة التوسع فى اعداد وتدريب الحرفيين العاملين فى صناعة البناء، والحد من هجرتهم للخارج مؤقتاً للتخفيف من حدة الأزمة التى نعانيها الآن نتيجة لاطلاق حرية هذه الهجرة بلا حدود.

10- جعل تقدير القيمة الايجارية على أساس التكاليف الفعلية بالنسبة للاسكان الشعبى والاقتصادى تشجيعاً للقطاع الخاص على المساهمة فى هذا المجال.

11- وضع رقابة صارمة على صرف مواد البناء للتأكد من استعمالها فى الغرض الذى منحت من أجله وعدم تسربها إلى السوق السوداء.

12- التوسع فى نشاط بنك الاسكان بحيث يمتد إلى كل محافظات الجمهورية وبحيث يقوم بالاقراض للأفراد أى إلى كل من يرغب فى شراء مسكن أو بناء مسكن. وتكون القروض بسعر فائدة منخفض.

13- تيسير شروط التمويل العقارى وتبسيط إجراءاته.

2- المرافق العامة

أهملت المرافق العامة على مختلف أنواعها لفترة طويلة فتدهورت إلى درجة بالغة من السوء.. تحمل الشعب ما لا يطاق من المتاعب والمشاق، وألحقت الضرر بالاقتصاد القومى وبحركة السياحة. وتعيق مسيرة الانفتاح الاقتصادى، وتنذر بأخطار أشد وطأة إذا استمرت حالة هذه المرافق على ما هى عليه, وهى جميعاً بمسيس الحاجة إلى الاصلاح السريع, كما أن البعض منها بلغ حداً لا يجدى معه الاصلاح أو المسكنات ويستلزم التجديد الجذرى الشامل, مع التوسع فيها وزيادة قدراتها لمواجهة الضغط المتزايد على الخدمات التى تؤديها هذه المرافق نتيجة الكثافة السكانية الآخذة فى الصعود بلا هوادة, وذلك كله يتطلب وقتاً طويلاً وأموالاً ضخمة تعجز مواردنا المالية الحالية والمتوقعة فى المستقبل المنظور عن الوفاء بها.

لذلك يرى الوفد ضرورة إعطاء المرافق العامة فى تخطيطنا القومى أولوية تتمشى مع أهميتها, والمبادرة إلى إصلاح ما هو أشد خطراً وألزم لحاجات اقتصادنا القومى, كالطرق ومياه الشرب النقية والصرف الصحى والتليفونات والكهرباء والمواصلات العامة مع التدرج فى سياسة التجديد الشامل لسائر المرافق لكى تتم فى أقصر وقت تسمح به مواردنا المالية المحدودة, كما يرى الوفد وجوب النظر فى امكانية الاستعانة بشركات القطاع الخاص المتخصصة, مصرية كانت أو عربية أو أجنبية, فى تجديد بعض تلك المرافق العامة على أن تسدد النفقات اللازمة لهذا التجديد من حصيلة تشغيل هذه المرافق لآجال معقولة وبشروط مناسبة, ويرى الحزب أنه ينبغى عدم التخوف من الشركات الأجنبية فى هذا الصدد, مادامت ستخضع لشروط عادلة ورقابة دقيقة من جانب الدولة تضمن بها حماية المواطنين من أى استغلال.

ومن أجل القضاء على المشاكل المستعصية لأكثر من خمسة عشر مليون نسمة هم سكان العاصمة الحاليون، بخلاف المترددين عليها يومياً, يطالب الوفد بنقل العاصمة الرسمية للبلاد إلى مكان آخر ملائم, ويجرى تخطيط العاصمة الجديدة على

أسس عمرانية حديثة. على أن يتم ذلك على مدى عشر سنوات. وأن يبدأ نقل الوزارات والمصالح الحكومية، وهو ما اتبع فى كثير من الدول التى ازدحمت عواصمها بالسكان وعجزت مرافقها العامة عن مواجهة الازدحام.

13. النقل والمواصلات والاتصالات

يرى الوفد أن دعم وتطوير وسائل الاتصال والانتقال البرى والنهرى والجوى أساس مهم لتحقيق التقدم الاقتصادى فى جميع المجالات، ومصر فى حاجة ماسة إلى التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية فى المجالات الزراعية والصناعية والخدمية، ويعتبر الارتقاء بوسائل الاتصال والانتقال من أهم السبل المؤدية إلى زيادة معدلات التنمية.

أولاً: التمويل:

يرى الوفد أن تمويل تجديد وتطوير وتحديث شبكات الاتصال ووسائل الانتقال البرى والنهرى والبحرى يجب أن يعتمد بالاضافة إلى التمويل الحكومى على مشاركة القطاع الخاص وذلك عن طريق تشجيع إنشاء الشركات المساهمة التى تعمل فى هذا المجال سواء للإنشاء والتطوير والتحديث أو الصيانة والادارة, ويجب التوسع فى فرض رسوم استخدام الطرق التى تربط بين المحافظات لتوفير الموارد المالية اللازمة لصيانة الطرق.

ثانياً: النقل البرى:

يرى الوفد ضرورة التوسع فى إنشاء طرق جديدة بين المحافظات والمدن والقرى ورصف جميع الطرق الترابية والاهتمام بالصيانة الدورية لجميع الطرق حفاظاً على أرواح المواطنين وحفاظاً على سلامة السيارات، فالحفر والمطبات تتسبب فى إحداث خسائر جسيمة بالسيارات يؤدى إلى إهدار ملايين الجنيهات ثمناً لقطع غيار السيارات وإصلاحها.

كما يجب الاهتمام بالتوسع فى إنشاء السكك الحديد وعمل الصيانة الدورية والكاملة لخطوط السكك الحديدية والاهتمام التام والكامل بصيانة عربات السكك الحديدية،

فقد تعددت فى السنوات الأخيرة حوادث قطارات السكك الحديدية مما يستوجب العناية بهذا المرفق العام.

ويجب الاهتمام بعربات الدرجة الثالثة، فمن يستقلونها مواطنون مصريون لهم حق الرعاية والاهتمام بأمنهم وسلامتهم.

ثالثاً: النقل النهرى:

يرى الوفد ضرورة الاهتمام بالتوسع فى النقل النهرى، فهو أرخص وسائل النقل على الاطلاق ويجب تدعيم أسطول النقل النهرى بوحدات جديدة والاهتمام بمراقبة سير السفن لتجنب شحوطها أو اصطدامها بالكبارى أو ببعضها البعض.

ويجب تشجيع القطاع الخاص على إنشاء أساطيل للنقل النهرى لنقل الخامات والبضائع، ويجب الاهتمام بعمل الصيانة الدورية لشبكات النقل النهرى, ورفع العوائق التى تحول دون الملاحة النهرية فى العديد من الترع والقنوات الفرعية.

رابعاً: النقل البحرى:

يرى الوفد ضرورة تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات تعمل فى مجال النقل البحرى حتى يمكن الاستعناء عن استخدام سفن النقل الأجنبية لنقل الواردات والصادرات.

كما يجب إنشاء موانىء جديدة وتوسيع وصيانة الموانىء القائمة وإنشاء وزارة للنقل البحرى لما له من أهمية كبيرة فى تدعيم الاقتصاد القومى أسوة بوزارة الطيران التى تمت إعادة إنشائها.

خامساً: النقل الجوى:

يرى الوفد ضرورة تدعيم قطاع الطيران وتقديم المساعدة له من الحكومة مع تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات طيران لاستيعاب المسافرين المصريين والعرب والأجانب ونقل الواردات والصادرات. مع السماح للقطاع الخاص بإنشاء

شركات طيران داخلية على خطوط منتظمة لخلق منافسة مع شركة مصر للطيران تنعكس لصالح المواطن.

ويرى الوفد ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية فى إنشاء المطارات، بحيث تكون ذات مستوى راقٍ، ذات خدمة أفضل فى إجراءات السفر والوصول.

سادساً: المواصلات:

1- ضرورة الاهتمام بمرفق السكك الحديدية من خلال خطة تجديد دورية.

2- الاهتمام بالطرق السريعة بين المحافظات والالتزام فيها بمعايير الطرق الدولية.

3- تكثيف شبكة الطرق السريعة، مع تحصيل رسوم معقولة على المرور فيها لضمان استمرار صيانتها.

4- الاعتماد على الاشارات الاليكترونية التى تلتقط صور السيارات المخالفة لتغطية العجز فى أعداد رجال المرور.

5- منح سلطة الضبطية القضائية لوزارة البيئة، لمنع السيارات التى تنتج ملوثات فوق المعدلات الدولية من السير.

6- حظر منح تراخيص بناء لأى عقار جديد دون النص صراحة على إنشاء جراج أسفل كل عقار، والتدخل الفورى لإنشاء الجراج فى حالة المخالفة.

7- دراسة إنشاء جراجات أسفل كل عقار قديم لتقليل ظاهرة الانتظار فى عدة صفوف فى الشوارع مما يعوق حركة المرور بها.

8- التوسع فى إنشاء الأنفاق والكبارى بالمدن المختنقة مرورياً.

9- الاستعانة بخبراء دوليين ومصريين لاعادة تخطيط شبكة الطرق المصرية، بحيث تكون صالحة للاستخدام لسنوات طويلة قادمة بأمان وبعائد اقتصادى جيد.

10- تشديد الضوابط اللازمة لاستخراج تراخيص سيارات جديدة لتقليل عدد السيارات لأقصى حد ممكن.

11- الالتزام برصيف مناسب للمارة فى كل شارع، ومنع الاعتداء أو الاشغال عليه لمنع المارة من المرور فى نهر الطريق مما يعرضهم للحوادث.

12- الالتزام برصف مناسب للمارة فى كل شارع، ومنع الاعتداء أو الاشغال عليه لمنع المارة من المرور فى نهر الطريق مما يعرضهم للحوادث.

13- إخلاء العقارات القديمة التى تمثل خطراً على سكانها فى وسط المدينة وتحويلها إلى جراجات بعد تعويض سكانها بمنازل بديلة لائقة لا تقل عن مسوى المسكن الأصلى.

14- استغلال نهر النيل كشريان مرورى بشرط الحفاظ عليه من خطر التلوث بين حلوان وشبرا الخيمة باستخدام وسائل نقل نهرى حديثة ذات سرعات معقولة.

15- التوسع فى إنشاء خطوط مترو الأنفاق فى القاهرة والمدن المزدحمة لتقليل استهلاك السيارات.

سابعاً: الاتصالات:

يرى الوفد ضرورة التوسع فى إنشاء السنترالات التليفونية فى جميع أنحاء الجمهورية وتدعيم وتطوير وتحديث السنترالات القائمة وتيسير وسرعة تركيب خطوط التليفون للمواطنين مع خفض تكلفة الخطوط والتوسع فى منح تراخيص للشركات الخاصة لانشاء كبائن تليفونات فى المدن والقرى المصرية والتوسع فى منح تراخيص إنشاء شبكات التليفون المحمول، لأنه بزيادة عدد الشركات العاملة فى هذا المجال يمكن أن تنخفض تكلفة استخدام التليفون المحمول والتى تزيد حالياً تكلفة استخدامها عن مثيلاتها فى الدول الأخرى. كما يرى الوفد أهمية التوسع فى مد خدمة الانترنت فائق السرعة للمنازل والشركات للمساهمة فى سرعة حركة الاتصالات بين مصر والعالم ويؤثر إيجابياً فى نقل التكنولوجيا والمعلومات.

14. الصناعة والطاقة

لا شك أن وضع سياسات بناءة من شأنه أن ينهض بالصناعة ويحقق آمالا فى خلق فرص عمل حقيقية من خلال سياسات بنائية وارتقائية وتدريبية وتتضمن هذه السياسة بناء فكر صناعى جديد ومعالجة ما هو قائم واستحداث نظم حماية للجودة والبيئة والمستهلك والاهتمام بمنظومة التدريب المستمر حتى يتحسن ويرتقى الانتاج الصناعى من منظور حديث الرسول صلى الله عليه وسلم {من عمل أحدكم عملا فليتقنه}.

بناء فكر صناعى يتطلب:

الاهتمام الفعلى بالصناعات الصغيرة من حيث تخفيض الضرائب والدعم الفنى لها.

بناء صناعة دوائية تعتمد على بحث وتطوير منتجات دوائية خاصة من الأعشاب "الطب البديل" حتى تكون نداً لشركات الأدوية العالمية ولتقليص دور الملكية الفكرية وآثارها.

التوسع فى الصناعات التى تتوافر المواد الخام اللازمة لها فى بلادنا.

التوسع فى صناعى الأسمدة البوتاسيومية والسماد العضوى لرفع مستوى الانتاج الزراعى.

التوسع فى البحث عن بدائل لتنمية الموارد المائية، خاصة بعد أن أصبح نصيب الفرد من المياه أقل من 1000م مكعب فى السنة وذلك بإنشاء محطات لتحلية المياه.

الاهتمام بالصناعات التحويلية والوسيطة، بحيث لا نصدر أى خامات لتحقيق مزايا نسبية فى التصدير.

التوسع والاهتمام بالصناعات الغذائية مما لها من مزايا نسبية.

بناء قاعدة أساسية للبيانات التى تخدم قطاع الصناعة والطاقة والثروة المعدنية وتكون متاحة للجميع وليس لمجلس الوزراء فقط.

التوسع فى مجال إنتاج الطاقة الكهربائية من بدائل مختلفة ومنها إنشاء محطات نووية لانتاج الطاقة الكهربائية لقرب نضوب البترول. كذلك التوسع فى استخدام الطاقة الشمسية والطاقة من الرياح.

إنشاء مراكز لضمان جودة الانتاج بالمحافظات لمتابعة المنتج الصناعى واتباع سياسة التحسين المستمر والوصول إلى مستويات عالية من الجودة.

بناء صناعة اليكترونية حقيقية، حيث إننا مستخدمون ولسنا صناعاً والاهتمام بصناعة البرمجيات.

الاهتمام باستغلال الثروة المعدنية وإعادة إحياء استغلال الرمال السوداء والتى تحوى معادن كثيرة، ولابد من حماية للجودة والبيئة من خلال:

التنمية المستدامة الفعلية من حيث ادخال الاعتبارات البيئية بدءاً من مرحلة تصميم واختيار المعدات، بحيث تستمر المشروعات بكفاءة عالية وبمردود بيئى.

الاهتمام بالانسان قبل الربحية، فمن غير المعقول التوسع فى صناعات تضر بالبيئة وبدأت تهجر العالم الصناعى لتنشأ فى بلادنا مثل صناعة الأسمنت وغيرها.

الخفض التدريجى للحماية الجمركية على السلع.

أما الاصلاح الصناعى فيبدأ من نقاط محددة هى:

الارتقاء بصناعة الغزل والنسيج والصباغة حتى تعود مصر إلى سالف عهدها فى هذا المضمار وتتبوأ المكانة اللائقة والسمعة.

مراجعة شاملة لمصانع ومشروعات الدولة الصناعية والاحتفاظ فقط بما يثبت نجاحه.

تقييم خطة مشروعات البتروكيماويات ووضع الأولويات للمشروعات التى تحقق عائداً اقتصادياً فى المدى القريب مع الاخذ فى الحسبان بلداناً مجاورة سبقتنا فى الأسواق مثل السعودية وقطر.

الحد من استيراد المعدات الأتوماتيكية التى تحد من استخدام العمالة مما لا يؤثر على الكفاءة العملية الصناعية.

توزيع المصانع والمشروعات على المحافظات والأقاليم حتى تغير وجه الحياة.

الاهتمام باستغلال المخلفات الصناعية وبحث طرق التخلص منها بما يتفق مع قوانين البيئة.

الارتقاء بالكوادر الفنية فى الهيئة العربية للتصنيع حتى يتسنى لها دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية قبل تمويلها من البنوك المحلية وذلك لحماية المال العام.

ومن الضرورى استحداث أشياء جديدة هى:

الاهتمام باستغلال اقتصادى أمثل للغاز الطبيعى وإقامة مشروعات لتحويله إلى وقود السولار، ومشروعات لمعالجة مكثفات الغاز لانتاج وقود الطائرات والبوتاجاز.

فتح أسواق للمنتجات الصناعية فى الدول العربية والأفريقية والأوروبية.

حماية المستهلكين من المنتجات رديئة الصنع سواء المحلية أو المستوردة من خلال إصدار تشريعات تحمى المواطن المصرى من رداءة الصنف وغلو السعر، أما التدريب فى الصناعة فيكون من خلال:

الاهتمام بتدريب مستمر للعمال والفنيين وخلق طبقة من الفنيين والحرفيين المتعلمين القادرين على إحداث طفرة صناعية حقيقية من خلال مراكز تدريب لها برامج ولها نظام متابعة وبجرى تقييمها.

أن يجرى تدريب مستمر للمهندسين بحيث لا يرقى إلى المستويات الأعلى إلا بعد اجتياز دورات واختبارات.

الارتقاء الفنى لجميع العاملين فى هيئة التوحيد القياسى وتجميع المواصفات الفنية لكل المنتجات المحلية مع مقارنتها بالمواصفات العالمية وتحديث المواصفات لتواكب المستويات العالمية وتحقيق الزيادة المنشودة للتصدير.

ويرى الوفد ضرورة التوسع فى الصناعة والتصنيع الزراعى على أساس مبدأ المزايا النسبية والتركيز على الصناعات الغذائية والمغذية والحرفية وتطوير الصناعات الصغيرة فى الريف والمناطق الزراعية الجديدة وذلك طبقاً لمتطلبات السوق الداخلى والأسواق العالمية، وتتحمل الحكومة والقطاع الخاص مسئولية التعليم الصناعى والتدريب المهنى فى هذه المجالات.

وللنهوض بالصناعة المصرية لتحقيق احتياجات السوق المصرى من جانب، ومنافسة المنتج الاجنبى فى الأسواق العالمية من جانب آخر، يرى الوفد ضرورة:

1- استمرار التوسع فى الانفتاح الصناعى على أسس علمية مدروسة، والتوسع بوجه خاص فى صناعة الأسمدة الكيماوية والآلات والماكينات اللازمة للزراعة، وفى تصنيع المنتجات من أجل التصدير فضلاً عن الاستهلاك المحلى.

2- التوسع فى الصناعات التى تتوافر المواد الخام اللازمة لها فى بلادنا.

3- الاهتمام بالصناعات الحرفية وتوفير البرامج ومراكز التدريب اللازمة لاعداد العمال المهرة.

4- إجراء مسح شامل للمشروعات الصناعية القائمة والمملوكة للدولة أو للقطاع العام للاحتفاظ بما يثبت نجاحه منها وتدعيمه وتطويره.

5- منح وحدات القطاع العام الصناعية حرية العمل على أسس تجارية وتمكينها من تطوير نظمها ولوائحها بما يحقق رفع انتاجية العاملين فيها وتوفير الحوافز للمجدين منهم.

6- تشجيع تصدير الخامات مصنعة . بقدر الامكان.. بدءا بالقطن والفوسفات وغيرهما بدلا من تصديرها خاما.

7- نشر الصناعات الصغيرة فى الريف لتكون أساساً للتنمية الريفية ولكى تعود إلى القرية المصرية صفتها الانتاجية.

8- إن فرض الحماية الجمركية أمر ضرورى لحماية الصناعات الناشئة، لكن استمرارها إلى ما لا نهاية له أكبر الضرر على تلك الصناعات وعلى المستهلك المصرى، كما أن إلغاء هذه الحماية الجمركية دفعة واحدة ينطوى على آثار ضارة بهذه الصناعات وبالاقتصاد القومى.

لذلك يرى الحزب الاتجاه نحو الخفض التدريجى لتلك الحماية الجمركية، وإتاحة الفرصة للصناعات المحلية لمواجهة ذلك.

10- الاستفادة إلى أقصى حد من التكنولوجيا الحديثة فى تطوير الصناعة المصرية.

11- البدء فوراً فى حملة قومية لانتاج سيارة مصرية 100%.

12- التوسع فى صناعة البرمجيات باعتبارها صناعة مستقبلية تسهم فى تطوير باقى الصناعات الأخرى.

15. السياسة الاجتماعية

البطالة هى القنبلة الموقوتة التى تهدد السلام الاجتماعى وتعوق التنمية الاقتصادية، وللأسف فإن مشكلة البطالة فى حالة تفاقم مستمر، وقد عجزت حكومات الحزب الوطنى المتتالية عن وقف هذا التفاقم أو حتى علاجه.

ويؤكد الوفد أن مشكلة البطالة نتيجة طبيعية لفشل الحكومات المتعاقبة فى إنجاح عملية التنمية وتوفير معدل نمو اقتصادى يفوق معدل النمو السكانى الرهيب، بحيث يستطيع الاقتصاد الوطنى أن يوفر فرص العمل اللازمة للأعداد المتزايدة التى تصل إلى سوق العمل كل عام.

ومن ناحية أخرى فقد أدى تفاقم البطالة إلى أن تصبح عائقاً أمام التنمية، وهو ما يكمل الحلقة المفرغة التى لابد من تحطيمها.

مواجهة البطالة

ويرى الوفد أن البطالة يجب أن تواجه على عدة مراحل وخطوات:

1- خلق فرص عمل جديدة عن طريق جذب الاستثمارات المصرية والعربية والعالمية وهو ما تعرضنا له من قبل.
2- إعادة النظر فى سياسات التعليم والتدريب والتأهيل لخلق المواءمة بين طالب العمل وطبيعة العمل المعروض. وهو الأمر الذى لم يحظ من حكومات الحزب الوطنى المتعاقبة بالاهتمام اللازم. فطلاب العمل الذين لا يجدون عملاً هم من خريجى الجامعات والمعاهد وأصحاب الشهادات المتوسطة. بينما فرص العمل التى لا تجد من تتوافر فيه الشروط المطلوبة تحتاج إلى العمال المهرة المدربين.
3- ويرى "الوفد" أن اهتمام الدولة بمراكز التدريب والتأهيل لابد أن يوضع فى مقدمة سلم الأولويات فى المرحلة الحالية، سواء عن طريق إنشاء هذه المراكز مباشرة أو تشجيع المشروعات الصناعية والخدمية الكبرى على إنشاء هذه المراكز والانفاق عليها مقابل إعفاءات ضريبية فعالة ومنضبطة.
ويجب على الدولة أيضا . فى إطار سياسة الخصخصة . أن تشجع المشترين الجدد على القيام بتوسعات أفقية ورأسية للمشروع القائم بما يبقى على العمالة القائمة ويخلق فرص عمل جديدة. وذلك عن طريق معاملة ضريبية مرنة وشروط للبيع تحفز على هذه التوسعات.
والأرقام التى تعلنها الحكومة عن البطالة أقل بكثير من الحجم الحقيقى للبطالة.
ولحل مشكلة البطالة يرى الوفد:
ضرورة الوقوف على الحجم الحقيقى للأزمة والعمل على حلها من خلال مشروعات مولدة لفرص العمل. قاعدة بيانات.
العمل على توفير إعانة بطالة كما تفعل الدول الأخرى لحين عمل الأعداد العاطلة.
التوسع فى عمليات الاقراض لإقامة مشروعات صغيرة للشباب تستوعب العاطلين.
تشجيع الاستثمارات الأجنبية لعمل مشروعات تستوعب أعداد الخريجين.

الشئون الاجتماعية

1- يرى حزب الوفد ضرورة توفير الحياة الكريمة لغير القادرين على الكسب، وذلك بالتوسع فى إقامة المؤسسات الاجتماعية لرعاية كبار السن والمعوقين بدلاً من التركيز على منح المعاشات والاعانات.

وللحزب مشروع شامل لرعاية المعوقين يتضمن إنشاء "بنك المعوق" لتيسير تمويل إنشأ المؤسسات التى يقوم عليها المشروع.

2- وجوب العناية بأمر المصحات النفسية ومستشفيات الأمراض العقلية ودور رعاية المسنين، التى بلغت حالة من السوء لم يعد بالامكان السكوت عنها فيما يتعلق بالشروط المطلوبة للقبول أو الحجز فى هذه المؤسسات والمستشفيات، أو فيما يتعلق بطرق العلاج أو المعاملة التى تعامل بها هذه الفئة من المواطنين.

3- دعم مشروع الأسر المنتجة وتوفير كل المقومات المادية والفنية لانتشار هذا المشروع، ومن ذلك إنشاء مكاتب للتخطيط والتوجيه والاشراف على مستوى الأحياء الشعبية فى المدن وعلى مستوى القرى الريفية وإنشاء جهاز مركزى خاص يتولى تسويق منتجات هذه الأسر محلياً وخارجياً، مما يؤدى إلى زيادة دخلها، وبالتالى إلى زيادة الانتاج القومى.

4- العناية بالقضاء على الأمية، فقد مضى نحو أربعين عاماً على صدور القانون الذى وضعته حكومة الوفد "1942- 1944" لمكافحة الأمية، والذى حدد مدة خمس سنوات لتحقيق هذا الغرض، ومع ذلك لا تزال نسبة الأمية بين المواطنين مرتفعة "70%" فى حين نجحت فى تخفيض هذه النسبة إلى حد بعيد بعض دول العالم الثالث.

ويرى الحزب . لتحقيق هذا الهدف . بجانب الجهود التى تبذلها وزارة الشئون الاجتماعية:

(أ) إلزام شركات القطاع العام بفتح فصول دراسية خاصة لعمالها الأميين، على أن تحتسب ساعات الدراسة من ساعات العمل.
(ب) تتولى القوات المسلحة من جيش وشرطة تعليم الأميين من المجندين وكذلك من الجنود.
(ج) تتولى وزارة الشئون الاجتماعية تعليم الأميين الكبار فى المدن والقرى.
(د) الاستعانة بخريجى وخريجات الجامعات والمعاهد خلال فترة الخدمة العامة وبطلاب الكليات أثناء العطلة الصيفية.

السجون:

إن الغالبية العظمى من دول العالم المتحضر تتبع المؤسسات العقابية فيها وزارة العدل، حتى الاتحاد السوفيتى يفعل ذلك، وهذه التبعية تتيح احكام الرقابة القضائية على تلك المؤسسات وتفتح الطريق لجعل السجن تحت إدارة قاضٍ. وبهذه الوسيلة يمكن للأفكار العلمية الحديثة أن يمتد سبيلها إلى معاملة المسجونين وإعادة تأهيلهم للحياة.
وقد أثبتت السنوات الأخيرة وما وقع فى السجون من جرائم القتل والتعذيب وإهدار آدمية الانسان المصرى مما سجلته أحكام القضاء ضرورة تعديل نظام السجون الحالي، بحيث تتبع وزارة العدل ويكون دور الشرطة مقصوراً على الحراسة والأمن فقط.

رعاية العاملين بالخارج

كما يجب من ناحية أخرى التقييد الشديد فى تراخيص العمل للأجانب فى مصر، من حيث العدد والمدة فى حدود الضرورات الملحة.
كما يرى الوفد أن على الدبلوماسية المصرية أن تولى اهتماماً خاصاً لتوسيع فرص استيعاب الدول المستوردة للعمالة المصرية لاعداد أكبر من المصريين ورعاية مصالحهم وحماية حقوقهم. وعلى الجهاز المصرفى المصرى من خلال فروعه أو

مراسليه فى تلك الدول أن يجذب مدخرات العمالة المصرية من خلال أوعية ادخارية مجزية وملائمة لظروفهم.

المجتمع الأهلى المدنى

1- الحركة العمالية

يرى الوفد أن الحركة العمالية إحدى دعائم النهضة فى مصر، وكان هو الأسبق إلى إصدار قانون العمل فى ثلاثينيات القرن الماضى، ومنح العمال مميزات تم إيرادها فى الاتفاقيات الدولية التى أصدرتها منظمة العمل الدولية.

ويرى الوفد ضرورة:

إلغاء قانون النقابات العمالية الحالى. ووضع قانون لنقابات العمال يمنحها الاستقلال الكامل عن أى تيار سياسى وعن الحكومة وحق النقابات العامة واللجان النقابية واتحاد العمال والجمعيات العمومية للمستويات الثلاثة تحديد مواعيد الانتخابات والاشراف عليها من قبل لجنة مستقلة من قيادات عمالية مشهود لها بالنزاهة أو تحت إشراف قضائى.

إلزام كل شركة أو مؤسسة بها عدد عاملين يتجاوز 150 عاملاً معيناً بعقود دائمة أو مؤقتة بانشاء لجنة نقابية بها، وإنشاء صندوق رعاية اجتماعية وصحية.

فتح باب العضوية الفردية للعاملين الذين بدون عمل فى عضوية الاتحادات الفرعية والنقابات العامة.

2- الجمعيات الأهلية

لتفعيل دور هذه الجمعيات يرى "الوفد":

1- إنشاء صندوق قومى لتمويل الجمعيات الأهلية بأنشطتها المختلفة. ويدير هذا المشروع مجلس إدارة مستقل يتم انتخابه من الجمعيات الأهلية. ويتم تمويل الصندوق من الدعم المخصص لعمل الجمعيات الأهلية بموازنة الدولة، وإدارة جميع المشاريع التى أسندتها الدولة لجمعيات أهلية خلال السنوات الماضية, ويقوم

الصندوق بإدارتها ووضع أرباحها فى الصندوق بجانب تبرعات رجال الأعمال والمواطنين والشركات والهيئات. وإصدار طابع تمغة تؤول حصيلته إلى الصندوق. التبرعات الخارجية التى توافق الدولة على قبولها بمقتضى اتفاقيات رسمية. ويصدر بهذا الصندوق ونظامه الأساسى قانون مكمل لقانون الجمعيات الأهلية.

2- إعفاء المتبرع بالأموال للصندوق أو الجمعية مباشرة من الضرائب.

3- حق الجمعيات فى إقامة الحفلات والمهرجانات والمسابقات الفنية والرياضية والثقافية والأسواق الخيرية وإعفاء حصيلة وتذاكر هذه الحفلات من جميع أنواع الضرائب. وكذلك القيام بأنشطة تدر عليها أرباحاً تستخدم فى أنشطتها بشرط ألا يستفيد منها الأعضاء.

4- مراجعة قانون الجمعيات الحالى وإلغاء العقوبات السالبة للحرية فيه.. وإلغاء كافة اختصاصات الشئون الاجتماعية وأن ينص على إنشاء الجمعيات الأهلية بالاخطار وعلى الجهة الادارية الاعتراض أمام القضاء.

5- اخضاع الجمعيات للرقابة المالية من جهاز المحاسبات من خلال إمساك دفاتر وسجلات محاسبية وتعيين مراقب حسابات معتمد.

6- النص على أن الجهة التى لها حق حل الجمعية هى القضاء وعلى المتضرر اللجوء إليه سواء جهة الادارة أو أعضاء الجمعية.

7- عدم جواز الجمع بين قيادة جمعية أهلية وعضوية حزب سياسى لضمان استقلال الجمعيات عن الأحزاب السياسية، وحظر استغلال أموال الجمعيات لتحقيق مصالح سياسية خاصة بالترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الشورى أو المحليات.

3- النقابات المهنية

حزب الوفد له رؤية لاصلاح النقابات المهنية لتستطيع تأدية دورها المنوط بها تتضمن الآتى:

1- إلغاء القانون 100 لسنة 93 وتعديلاته.. والسماح للجمعيات العمومية للنقابات بالانعقاد خلال فترة زمنية انتقالية لمدة 6 أشهر يتم من خلالها إجراء انتخابات جديدة وفقاً لقانون كل نقابة لانتخاب مجلس، يقوم هذا المجلس بمهمة أساسية لاعداد قانون جديد لكل نقابة وفقاً لظروفها المهنية ولتنمية مواردها الذاتية بدون تحميل ميزانية الدولة أى أعباء إضافية، ويتم إقرار هذه القوانين فى أول دورة برلمانية بعد إقرارها من الجمعيات العمومية.

2- إعادة الدور الدستورى للنقابات بأن تكون مستشار الدولة من خلال إحياء مجلس النقباء الذى يناقش أى أزمة أو مشكلة عامة وطرح تصور كل نقابة فى الأمور المتعلقة باختصاص كل نقابة فى هذه الأزمة وعرضها على المسئولين.

3- إلغاء جميع النصوص التى تعطى للوزراء التدخل فى شئون النقابات كل فى اختصاصه "الوزير المسئول" مثل تدخل وزير الرى فى شئون نقابة المهندسين طبقا لقانون النقابة وحقه فى الاعتراض على قرارات الجمعية العمومية للنقابة لضمان استقلال النقابات عن أى ضغوط.

4- الحركة التعاونية

يرى الوفد ضرورة إحياء الحركة التعاونية ودعمها ويقترح التالى:

إلغاء قوانين التعاونيات وتوحيدها فى قانون واحد يضمن استقلالها تماماً عن السلطة التنفيذية وانتخاب جميع قياداتها بداية من الجمعيات الفرعية من قبل المساهمين وحتى الاتحاد العام.

منح الجمعيات مميزات ضريبية وتسهيلات لاقامة مشروعات لشباب الخريجين واعتبارها بيوت خبرة للدولة فى هذا المجال.

5- الروابط والاتحادات الفئوية "جماعات المصالح"

توجد فى مصر روابط واتحادات عديدة فئوية مثل أندية هيئات التدريس بالجامعات وجمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية واتحاداتهم.

يرى الوفد أن دعم هذه الجمعيات والكيانات يزيد من الحراك الاجتماعى والسياسى فى المجتمع ويطالب بـ:

رفع يد السلطة التنفيذية عنها تماماً وتعديل قوانينها وإعطائها كافة الحقوق للدفاع عن مصالح أعضائها. باصدار قانون خاص لكل كيان منها.

اعتبار هذه الكيانات بيوت خبرة للدولة كل فى مجاله واستطلاع آرائهم فى كل شىء يدور حول مصالحها عن طريق إنشاء لجان مشتركة بين الحكومة وبينها للتنسيق فى كافة الأمور الخاصة بها.

الشباب

1- يرى الوفد إلغاء اللائحة الحالية لاتحادات الجامعات الصادرة فى سنة 1979 والعودة إلى لائحة 1976 وهى أكثر ديموقراطية وتمشياً مع التقاليد الجامعية. وحتى لا تتحول الاتحادات الطلابية إلى أجهزة إدارية بما يتنافى والفكرة من وجودها.

2- كما يجب إطلاق حرية التعبير للطلاب وذلك بالغاء أى قيد عليهم فى إصدار صحفهم ومجلاتهم الجامعية وعقد ندواتهم ومؤتمراتهم.

3- قصر مهمة الحرس الجامعى ومكاتب الأمن على المحافظة على سلامة المنشآت الجامعية دون التدخل فى الشئون والأنشطة الطلابية.

يرى الوفد أن الشباب هو الأقدر على صنع التغيير، والاصلح لتقديم فكر المستقبل.. والتعامل مع الشباب تلزمه استراتيجية قومية متكاملة تقوم على محاور عدة:

أولاً: تعميق روح الانتماء المفقودة والرغبة فى الهجرة، بدعم الروابط بين الشباب والأسر، والحى، والمدرسة، والجامعة وصولاً إلى الوطن فى النهاية.

ثانياً: رسم سياسة تعليمية ـ جامعية وقبل جامعية ـ تضمن تطوير المواد العلمية لمسايرة التقدم العالمى، مع الاحتفاظ بمكانة للهوية المصرية والثوابت الاجتماعية والدينية، والموروثات الوطنية التى لا تتعارض مع عقل أو دين.

ثالثاً: الاهتمام بدعم مراكز الشباب خاصة فى المناطق الأكثر فقراً وحرماناً لتكوين الأبطال الرياضيين، مع الاهتمام بالنابهين رياضياً وإعادة تنشيط مشروع البطل الأوليمبى.

رابعاً: تشجيع روح البحث العلمى لدى الشباب وتشجيعهم على الابتكار والاختراع.. وتيسير إجراءات تسجيل اختراعات الشباب، وتحفيزهم على الحصول على الشهادات العلمية، والمشاركة فى المؤتمرات والمحافل العلمية العالمية.

خامساً: مشاركة أجهزة الاعلام . خاصة التليفزيون . فى تنشئة الشباب، وإمدادهم بالمعلومات الصحيحة التى تسهم فى بناء شخصياتهم، بعيداً عن النقاش سابق الاعداد.

سادساً: تشجيع الشباب على المشاركة السياسية وذلك بدعوتهم لحضور أنشطة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى، وتشجيعهم على الانضمام إلى هذه المؤسسات خاصة المؤسسات الحزبية.

سابعاً: تنشيط إرادة الاختيار لدى الشباب ودعمها من خلال تشجيعهم على المشاركة فى الانتخابات الطلابية المدرسية والجامعية دون وصاية أو تدخل، مع ضرورة إلغاء اللائحة المشبوهة للاتحادات الطلابية.

ثامناً: إعفاء مشروعات الشباب الجادة خاصة الصغيرة منها، من الضرائب وفوائد الفروض البنكية للقضاء على البطالة, ولتكوين جيل من المستثمرين الجدد, لاحداث توازن بين كبار المستثمرين وصغارهم.

تاسعاً: التوسع فى إنشاء المدن الشبابية وتيسير حصول الشباب على مسكن إنسانى ملائم لاحتياجاتهم وامكاناتهم.

عاشراً: إنشاء مجلس قومى لتيسير الزواج للقضاء على مشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج، بهدف القضاء على الأمراض النفسية والاجتماعية والحد من خطورة الجرائم الجنسية، والعلاقات غير السوية.

15 القوات المسلحة

16 السياسة الخارجية

يحترم الوفد كافة المعاهدات والمواثيق التى وقعتها مصر مع مختلف الدول والمنظمات العالمية. طالما أنها تصب فى مصلحة الوطن والمواطن. ويحدد الوفد سياسته الخارجية فيما يلى:

أولاً: العلاقات العربية:

يرى الوفد أن علاقة مصر بالدول العربية هى علاقة استراتيجية لا يسمح بالتهاون أو التفريط أو الاستغناء عنها مهما بلغ الضعف والتفكك العربى.. كما يرى أن لمصر دوراً محورياً فى المنطقة يحتم عليها تحمل مسئولياتها فى رأب الصدع العربى.. ومن هذا المنطلق يجب أن ترتكز العلاقات المصرية مع الدول العربية على المحاور الآتية:

1- السعى المستمر لتقوية جامعة الدول وتفعيلها باعتبارها الكيان الدبلوماسى الشرعى الذى يمثل التجمع العربى.

2- العمل على تنقية الأجواء العربية وتصفية الخلافات بها من خلال تحركات دبلوماسية مستمرة لمواجهة ظاهرة التشتت العربى.

3- بذل أقصى جهد ممكن لخلق مصالح اقتصادية قوية ومتشابكة بين الدول العربية من خلال علاقات اقتصادية ثنائية، وتأسيس السوق العربية المشتركة كأساس مهم لإقامة وحدة عربية شاملة.

4- يرى الوفد ضرورة سعى مصر لنشر المبادىء الديمقراطية السليمة فى العالم العربى كأساس مهم لفرض إرادات الشعوب فى إقامة وحدة عربية قوية سياسياً واقتصادياً باعتبار أن الممارسة الديموقراطية ونزاهة الحكم والشفافية فى إجراء انتخابات رئاسة وشعبية سليمة هى التى ستحفز العالم العربى على الاستفادة من التجربة المصرية.

ثانياً: القضية الفلسطينية:

هى القضية المحورية التى يتفق العرب على ضرورة حلها.. ويرى الوفد أن هناك أسساً يجب عدم التهاون فيها لايجاد حل لهذه القضية:

1- التمسك باعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على كامل أراضيها، وتكون عاصمتها القدس الشريف.

2- أهمية توافق جميع القوى الوطنية الفلسطينية فى مواجهة القوة الاسرائيلية التى تهدف لسلب المزيد من الحقوق الفلسطينية وإضاعة فرص وجود حل للقضية.

3- للشعب الفلسطينى كامل الحقوق فى الدفاع عن مقدساته وأراضيه باستخدام كافة وسائل الدفاع الممكنة لاستعادة أرضه المحتلة.. ويرفض الوفد تماماً وصف عمليات المقاومة الفلسطينية بأنها ارهاب، ويعتبرها مؤامرة لسلب حقه فى المقاومة المشروعة.

4- يرفض الوفد تماماً كل محاولات تهويد القدس الشريف، كما يرفض الاعتراف أو محاولة الاعتراف بأن القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل والتوسع فى سياسة الاستيطان الاسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

5- يرحب الوفد بكل انسحاب إسرائيلى من الأراضى الفلسطينية المحتلة، ويفضل أن يكون ذلك وفق اتفاقيات دولية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وبوجود ضمانات دولية.

ثالثاً: السودان

يرى الوفد أن السودان يمثل العمق الاستراتيجى لمصر، ويؤمن بأن كل ما يمس أمن السودان ووحدته وسلامة أراضيه يؤثر على الأمن القومى المصرى.. ومن هذا المنطلق يرى الوفد:

1- دعم كل ما يؤدى للتكامل بين مصر والسودان.

2- يطالب الوفد بدعم السودان سياسياً واقتصادياً لمساعدته فى حل مشاكله التى تطرأ داخل حدوده فى أسرع وقت ممكن.

3- يرفض الوفد بقوة أى تدخل أجنبى فى شئون السودان الداخلية، وكل محاولات ضرب وحدته, ويرى ضرورة التصدى بكل قوة لكل هذه التدخلات.

4- يرى الوفد ضرورة العمل على حث الدول العربية والافريقية للوفاء بالتزاماتها الاقليمية والدولية تجاه السودان.

رابعاً: العلاقات المصرية الامريكية:

هى علاقات استراتيجية ذات أهمية كبرى للطرفين، وتزيد أهمية هذه العلاقة فى ظل النظام الدولى أحادى القطبية.. ويرى الوفد أن العلاقات المصرية الامريكية يجب أن تقوم على مبدأ توازن المصالح.. فكما تحتاج مصر للدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى الأمريكي، فإن مصر هى دولة محورية شديدة الأهمية لصالح الولايات المتحدة.. ومن هنا يركز الوفد فى مجال العلاقات المصرية . الأمريكية على النقاط التالية:

1- رفض استخدام المعونة الأمريكية المقررة لمصر منذ اتفاقية السلام عام 1979, كسلاح للضغط على مصر فى أى موقف من المواقف لخدمة المصالح الأمريكية أو أى دولة حليفة لها والعمل على الاستغناء عنها فى مدة زمنية محددة.

2- ضرورة استمرار الاتصالات المكثفة مع الادارة الأمريكية لتوضيح وكشف حقيقة النوايا الاسرائيلية فى المنطقة، وعدم ترك الساحة خالية للسياسة الاسرائيلية لتحريك الادارة الأمريكية فى اتجاه تحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح الآخرين فى المنطقة.

كما يركز الوفد على التوسع فى الاتصال بتنظيمات وهيئات المجتمع المدنى الأمريكى. وكذا مختلف التنظيمات العربية والاسلامية وتجمعات المصريين فى الولايات المتحدة سواء المهاجرون أو العاملون والدارسون "مسيحيين ومسلمين"

وذلك لخلق الوعى بعدالة قضايا الشرق الأوسط المختلفة وجذباً لاهتمام الرأى العام الأمريكى بعلاقات حكومته المنحازة فى سياستها الخارجية.

3- يرفض الوفد الانحياز الأمريكى الواضح لصالح دولة إسرائيل والاصرار على رفض أى تدخل أمريكى فى شئون مصر الداخلية سواء كان ذلك التدخل لصالح فئة أو تيار أو فرد.

4- يرفض الوفد السياسة الامريكية للإدارة الحالية التى تتبنى استراتيجية الحروب الاستباقية بناء على رؤيتها وحدها وبالمخالفة للقانون الدولى وهيئة الأمم وضرورة الاعلان عن جدول زمنى للانسحاب من العراق وأفغانستان حتى تحكم هذه الدول نفسها.

خامساً: العلاقات المصرية. الاسرائيلية:

يرى الوفد أنه برغم معاهدة السلام المصرية . الاسرائيلية التى تم توقيعها منذ عام 1979, ورغم استعادة مصر لكامل أرض سيناء التى احتلت عام 1967, فإن هناك مؤشرات تكشف عن سوء نية إسرائيل تجاه مصر ودول المنطقة، ومن أهمها سعى إسرائيل المستمر للانفراد بالتفوق العسكرى المطلق فى مجال الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية, ورفضها الانضمام لمعاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل, وإصرارها على تشغيل مفاعل ديمونة بصحراء النقب قرب الحدود المصرية رغم تقادمه, وهو يمثل خطراً كبيراً على أمن وسلامة مصر. ويرى الوفد استحالة إقرار علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل قبل إثبات لحسن نواياها من خلال الخطوات التالية:

1- إعادة كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة.

2- لإعادة الجولان المحتلة لسوريا.

3- اكتمال الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى اللبنانية.

4- اتخاذ إجراءات عملية لوقف العمل بمفاعل ديمونة.

5- يحذر الوفد ويرفض بل ويدين أية محاولات من جانب إسرائيل لعمل مشروعات مشتركة فى سيناء أو على طول ساحل البحر الأحمر، كما يؤكد ضرورة السيطرة الأمنية على منافذ الدخول والخروج مع إسرائيل للمصريين أو الاسرائيليين.

سادساً: العلاقات المصرية. الافريقية:

يرى الوفد تراجعاً ملحوظاً فى حجم العلاقات المصرية . الافريقية على المستويين السياسى والاقتصادي، يؤمن بأن القارة الافريقية هى السوق الطبيعى المؤهل لاستيعاب الصادرات المصرية، كما أنها تمثل أهمية استراتيجية لمصر نظراً لوجود دول منابع النيل بها. ولهذا يرى الوفد ضرورة التركيز على النقاط التالية لتطوير العلاقات المصرية . الافريقية:

1- تركيز الجهود الدبلوماسية لأقصى حد ممكن لتفعيل التعاون الاقتصادى مع أفريقيا.

2- تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مشروعات اقتصادية تؤمن هذه العلاقات.

3- إعادة الدور الفاعل لمصر فى افريقيا من خلال تعظيم دورها فى الاتحاد الافريقى.

4- العمل بكل السبل الممكنة لوقف التغلغل الاسرائيلى فى الدول الافريقية وبخاصة فى دول حوض النيل.

5- ربط مصر بشبكة طرق برية بالدول الافريقية الأخرى كشرايين مهمة للتبادل التجارى.

سابعاً: العلاقات الدولية:

فى ظل هيمنة قوة عظمى وحيدة على العالم، ولسنوات أخرى طويلة قادمة, يرى الوفد ضرورة الاحتفاظ بعلاقات دولية طيبة مع مختلف دول العالمة وبخاصة الاتحاد الأوروبى ودول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية للحصول على الدعم الدولى اللازم فى مختلف القضايا التى تهم المنطقة, وللحفاظ على الفاعلية المناسبة للدبلوماسية

المصرية فى المجتمع الدولى وكذلك دول الشرق الأقصى لاهتمامها بمنطقتنا وبخاصة الهند والصين واليابان.

يرفض الوفد رفضاً قاطعاً تهميش المنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة وتسخيرها لخدمة القوة العظمى الوحيدة.. ويرى الوفد ضرورة الحفاظ على علاقات دبلوماسية متميزة مع مختلف دولى العالم من أجل الحصول على التأييد الدولى المناسب فى المواقف المختلفة..

يرى الوفد ضرورة الحفاظ على عضوية أكبر عدد ممكن من المؤسسات والمنظمات الدولية.

17 الثقافة والفنون

تمتلك مصر قاعدة ثقافية ضخمة، ورغم ذلك لايزال المنتج الثقافى المصرى أقل بكثير من المستوى المطلوب الوصول إليه، والذى يتناسب مع هذه القاعدة, ومن هذا المنطلق, يتبنى الوفد استراتيجية ثقافية بعيدة المدى تهدف إلى الارتقاء بالمنتج الثقافى الذى يعد أساساً فى العلاقات الدولية, والارتقاء بمختلف أنواع الفنون حفاظاً على الهوية الثقافية المصرية.. وتعتمد هذه الاستراتيجية على:

1- الاهتمام بالمثقفين والمبدعين، وتحسين أوضاعهم المعيشية حتى يتفرغوا تماماً للفكر والابداع، عن طريق زيادة الميزانيات المخصصة للثقافة، والبحث عن مصادر تمويل إضافية لها.

2- الحفاظ على الهوية الثقافية المصرية ذات الأبعاد المختلفة، والتصدى لكل محاولات طمس معالم هذه الهوية سواء من الداخل أو من الخارج.

3- المساهمة مع وزارة التربية والتعليم فى برنامج لاكتشاف الموهوبين ثقافياً والمبدعين، وتبنيهم مالياً وثقافياً ومعنوياً باعتبارهم مثقفى المستقبل.

4- خلق دور أكبر للمثقفين فى الحياة العامة عن طريق تعميق مفهوم حرية الابداع وديمقراطية الثقافة واحترام الآخر لتكون أساساً لتعميق مبدأ الديمقراطية فى

المجالات السياسية والاجتماعية.. على أن يبدأ تعميق مفهوم ديمقراطية الثقافة من الأجيال الأولى فى المدارس.

5- الاهتمام بالسينما المصرية وحل أزماتها فى مجالات الانتاج والتسويق ودور العرض، حتى تعود السينما المصرية قادرة على انتاج وتوزيع أفلام ضخمة ذات أهداف تنويرية وتثقيفية، وتبعد عن السطحية والقيم الأخلاقية التى يتسم بها المجتمع المصرى.

6- تشجيع النشر، وإتاحة الفرص للمثقفين فى نشر إبداعاتهم، مع امكانية دعم المحاولات الجادة لهم.

7- الاطلاع المستمر والمكثف على الثقافات الأخرى، والاحتكاك بها عن طريق ترجمة ونشر الكتب الغربية والشرقية المهمة باستمرار وطرحها بأسعار مناسبة ليستفيد بها الجميع.

8- تشجيع المثقفين على خوض الانتخابات العامة حتى يكون للمثقفين دور أكبر فى صياغة القرارات والتشريعات التى تمس المواطن، باعتبار أن المثقف لديه دائماً القدرة على توقع المستجدات، وتتوفر لديه رؤية واسعة من خلال احتكاكه.

9- دعم المسرح القومى للقيام بدور تنويرى، وذلك من خلال التركيز على الأعمال المسرحية الجادة والهادفة والبعيدة عن الابتذال والاسفاف.

10- الاهتمام بالتراث الحضارى والثقافى المصرى عن طريق التوسع فى إنشاء المتاحف المختلفة على مستوى معمارى وفنى راق ومتميز، وطرحها فى البرامج السياحية المختلفة.. بالاضافة للاهتمام بدار الكتب والوثائق المصرية باعتبارها مخزناً للتاريخ.

11- المشاركة فى المهرجانات والمؤتمرات الثقافية العربية والدولية الكبرى لزيادة فرص الاحتكاك بين المثقف المصرى ومثقفى العالم. ودعوة مثقفى العالم للمشاركة فى المناسبات الثقافية المصرية.

12- الحرص على إقامة المنتديات الثقافية للجمهور المصرى، والوصول إليه حتى فى القرى والمدن البعيدة عن طريق قصور الثقافة، مع توفير الدعم اللازم لذلك.
13- ألا يكون هناك أى قيد أو شرط على حرية الابداع والثقافة والفن مادامت داخل الاطار الدينى والأخلاقى والقيمى للشعب المصرى.
14- عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل تهدف إلى محاولة إعادة الهوية إلى الموسيقى العربية التى فقدت جذورها الأصيلة، وأصبحت تعانى من التشوه والتغريب، خاصة أن الوفد أنجب واحداً من عباقرة الموسيقى العربية وهو سيد درويش.
وتجدر الاشارة إلى أن مصر كانت قد شهدت فى عهدها الوفدى فى بدايات القرن التاسع عشر، أهم مؤتمر ويكاد يكون الأخير عن الموسيقى العربية الذى عقد عام 1930, وحضره لفيف من المهتمين بالموسيقى العربية من جميع البلدان.

18. الإعلام

أصبحت أجهزة الاعلام شديدة الخطورة والتأثير فى ظل العولمة.. وأصبح من يمتلك الاعلام الأكثر حياداً ومصداقية وسرعة، يمتلك التأثير المحلى والدولى.. ويرفض الوفد رفضاً قاطعاً احتكار امتلاك الدولة لأجهزة الاعلام.. ويطالب بتقليص ملكية الدولة فى هذه الأجهزة لأقل حد ممكن، حتى يكون الاعلام المصرى قادراً على المنافسة واستعادة مكانته وتأثيره المفقودين.

ويتبنى الوفد استراتيجية إعلامية تعتمد على:

1- تحويل ملكية وسائل الاعلام المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة.
2- إطلاق حرية الرأى والتعبير فى الاعلام المصرى ولا قيد على هذه الحرية إلا القوانين العادية.

3- إصلاح الهياكل المالية والادارية فى أجهزة الاعلام المصرية حتى تكون جاذبة للعناصر التى تتوفر لديها القدرة الاعلامية، وألا تكون طاردة لما لديها من مواهب اعلامية لتعمل فى أجهزة منافسة.

4- زيادة المساحات الاعلامية المخصصة لبرامج الحوار وتبادل الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدورها التنويرى والتثقيفى فى المجتمع.

5- الاستعانة بدراسات كليات الاعلام المصرية وخبراء الاعلام فى تطوير سياسات الاعلام المصرى أولا بأول وفقاً للمتغيرات الدولية.

19 . البيئة

فرضت المشكلات البيئية نفسها على المجتمع الدولى خلال السنوات الماضية كواحدة من أهم وأخطر المشكلات التى تهدد البشرية، وقد أثرت عمليات التنمية غير المدروسة سلبياً على البيئة بشكل واضح وملموس.

ويرى الوفد أن الحفاظ على البيئة من المخاطر التى تتهددها يجب أن يتم فى الاتجاهات التالية متوازية انطلاقا من إيمان الوفد العميق بأن قضية البيئة أصبحت من القضايا التى تمس الأمن القومى المصرى.

أولاً: الحماية من المخاطر البيئية الطبيعية عن طريق الحفاظ على الموارد البيئية الطبيعية وتعميم مبدأ التنمية المستدامة حفاظا على حق الاجيال القادمة فى هذه الموارد.

ثانياً: إدخال حسابات البيئة ضمن معطيات عملية التنمية فى مصر.

ثالثاً: وضع استراتيجية عامة للدولة لتقليل الأخطار البيئية الطبيعية.

رابعاً: تطبيق المعايير الدولية البيئية على كل المشروعات الصناعية، مع وضع ضوابط صارمة ضد مرتكبى المخالفات البيئية.

خامساً: العمل على منع أى تسرب نووى من الخارج إلى داخل الحدود المصرية، مع منع دفن أى نفايات نووية داخل الأراضى المصرية نهائياً مهما كانت الأسباب.

سادساً: وضع تشريعات واضحة ومنح صلاحيات مطلقة لأجهزة حماية البيئة فى تطبيق هذه التشريعات لمنع تجاوز التلوث البيئى للحدود الدولية فى الهواء أو الماء أو التربة المصرية.

سابعاً: الالتزام الكامل باستخدام طرق المكافحة الحيوية لمقاومة الآفات الزراعية، والتقليل إلى أقل حد ممكن من استخدام المبيدات الكيميائية، ومنع استخدام المبيدات الثابت ضررها نهائياً.. ومنع الصرف الزراعى والصناعى فى نهر النيل منعاً تاماً.

20 . الشئون الدينية

الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، ولهذا يجب أن تكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى فى التشريع.. وقد كفل الاسلام الضمانات الكفيلة بالحفاظ على حقوق أبناء الديانات الأخرى.. وهو الأمر الذى يتطابق مع مبدأ الوحدة الوطنية الذى ينتهجه حزب الوفد، والذى يعتبره قضية رئيسة من قضايا الأمن القومى المصرى، ويرفض الوفد أية محاولة لضرب الوحدة الوطنية. كما يرى الوفد أن القيم الدينية هى الأساس الذى تبنى عليه كل القيم الحميدة التى يحتاج إليها المجتمع.. وقد حدث قصور فى الاهتمام بالنواحى الدينية خلال السنوات الماضية، وهو أمر ينبىء بخطر.. ولهذا يرى الوفد:

1- تركيز الاهتمام بالتربية الدينية فى مختلف مراحل التعليم وجعلها مادة أساسية.

2- نشر التوعية الدينية فى المساجد والكنائس على أيدى رجال دين مؤهلين ومعتدلين لمنع نشر مبادىء التطرف الدينى التى تهدد المجتمع.

3- إعادة المكانة المفقودة للأزهر الشريف عن طريق اختيار شيخ الأزهر بالانتخاب من بين هيئة تضم كبار علماء المسلمين فى مختلف الدول العربية والاسلامية، حتى تعود المكانة الدولية للأزهر الشريف كرمز للاسلام والوسطية، ويكون مرجعاً دينياً أساسياً فى العالم.

4- زيادة الوقت المخصص للبرامج الدينية فى التليفزيون والاذاعة، حتى يستطيع الاعلام ممارسة دوره فى نشر القيم الاسلامية الصحيحة ومحاربة كل ما يتعارض مع القيم الاسلامية السمحاء.

5- تأهيل رجال الدين الاسلامى تأهيلاً علمياً وثقافياً ولغوياً مناسباً، لامكانية قيامهم بدور التوعية الاسلامية فى المجتمعات الغربية بلغات هذه الدولة، لتصحيح صورة الاسلام والمسلمين.

6- تحديث الخطاب الدينى أولاً بأول، واللجوء للوسائل التكنولوجية الحديثة فى نشر الدعوة الاسلامية، والبعد عن التشنج فى الخطاب الاسلامى.

7- ضرورة منح مفتى الديار المصرية صفة الاستقلالية، حتى يتمكن من إصدار فتاواه بحرية مطلقة.

21. السياحة

يرى الحزب ضرورة مضاعفة الاهتمام بالسياحة، بحيث تصبح مصدراً رئيسياً لموارد الدولة، شأنها شأن الزراعة والصناعة والبترول وقناة السويس, وأن يعاد النظر من أجل ذلك فى اختصاصات وزارة السياحة وهيكلها التنظيمى بما يمكنها من النهضة بتبعاتها واستغلال امكانيات البلاد السياحية على أكمل وجه.

كما يتطلب النهوض بالسياحة إلى جانب الدعاية الذكية ومضاعفة الاعلام السياحى على المستوى الدولى بأسلوب علمى ومواصلة الكشف عن مناطق سياحية جديدة, وإبراز معالمها الأثرية وغيرها, إلى جانب المناطق السياحية التقليدية والتى اقتصرت حتى الآن على ثلاث أو أربع محافظات رغم توافر المغريات السياحية فى معظم محافظات الجمهورية, وكذلك توفير ما تتطلبه السياحة من خدمات وتسهيلات ليست كلها بالضرورة فندقية وذلك بإنشاء الفنادق والمرافق والخدمات الاساسية الأخرى كالطرق والانارة والمواصلات السلكية واللاسلكية والمطارات الداخلية مع معالجة مختلف المعوقات التى تؤثر فى عدد السياح الذين يفدون إلى مصر وعلى

مدة بقائهم فيها. وتلك أمور تتطلب من وزارة السياحة السعى الحثيث لدى الوزارات الأخرى المختصة لتحقيقها، ويعنى هذا بايجاز أن نعيد ترتيب البيت من الداخل فى نواح عديدة, وسوف يتطلب ذلك أموالاً كثيرة يجب ألا نبخل بها ما دام العائد منها فى حكم المضمون.

ومن الخير ملاحظة أن تكون. وبقدر الامكان. إقامة المدن الجديدة المعدة لاستيعاب الزيادة السكانية فى مناطق العواصم والمدن المصرية القديمة التى تركت بصماتها على تاريخنا وتاريخ العالم, وترميم ما يمكن ترميم من هذه العواصم والمدن وإقامتها على مقربة من المعالم التاريخية أو الدينية التى تنفرد مصر بها دون سائر دول العالم السياحية مع إضفاء طابع معمارى على المدن الجديدة يوائم تاريخ المنطقة بقدر الامكان, ومع الحرص على عدم إهدار الرقعة الزراعيةو كما يجب وضع تخطيط للمناطق السياحية على سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر على أسس سياحية حديثة ومنع النمو العشوائى للمبانى على هذه السواحل.

ولما كانت آثارنا فى مقدمة العوامل التى تشد السائحين فإنه ينبغى العناية بها عناية خاصة وحمايتها والحرص عليها. وعدم تركها للعابثين والطامعين والمتاجرين ينهبونها فى ظلام الليل وفى وضح النهار بمشاركة حراس لا رقابة جدية عليهم ولا زاجر من ضمير أو قصاص رادع.

كذلك يجب الاهتمام بالسياحة العلاجية واستغلال مناطق المياه المعدنية ومناطق الجو الجاف وإقامة مستشفيات متخصصة على درجة عالية من الكفاءة، والتوسع فى إقامة المهرجانات وعقد المؤتمرات العلمية والثقافية والفنية الدولية وتحويل مصر إلى منطقة جذب سياحى مع عدم التركيز على مدينتى القاهرة والاسكندرية فى إقامة هذه المؤتمرات والمهرجانات.

كما تجب إتاحة الفرص وتيسير تكوين مجموعة من شركات النقل السياحى الداخلى.

ومن الأهمية بمكان أن نحسن استقبال السائحين فى مطاراتنا وموانينا، وأن نيسر لهم الاجراءات الجمركية إلى أبعد مدى حتى لا تنطبع فى نفوسهم صورة سيئة عنا ينقلونها إلى الخارج، ويكون لها أسوأ الأثر على حركة السياحة فى مصر. وتأتى مشكلة النقل من وإلى المطار وداخل المدينة عند استخدام التاكسى على رأس المشكلات التى تثور بين السياح والسائقين لعدم وجود التعريفة التى تفصل بينهم، خاصة عندما يتمسك السائح بالاحتكام إلى العداد.

22 . المرأة والطفل

يؤمن الوفد بأن المرأة هى نصف المجتمع، ولها دور رئيس فى حياة الأسرة والمجتمع والوطن، ولذلك يرى الوفد ما يلى:

1- كفالة حق المرأة فى التعليم تماماً مثل الرجل حتى تتمكن من ممارسة دورها فى إعداد أجيال صالحة.

2- للمرأة الحق الكامل فى ممارسة كافة الحقوق السياسية من الانتخاب والترشيح وتولى المناصب الادارية المختلفة.

3- للمرأة دور مهم فى العمل المدنى، وبخاصة فى مؤسسات رعاية الأمومة والطفولة ورعاية الأطفال الذين حرموا من الحياة الكريمة داخل أسرة.

4- تبنى التشريعات والقوانين التى تكفل حقوق المرأة، وتنظم علاقتها بالعمل فى حالة الولادة وتربية الأطفال.

5- التوسع فى جهود تنظيم الأسرة باعتبارها قضية حيوية لمستقبل البلاد وضمان الحياة لشعبها، وذلك من خلال خطة قومية محكمة تشارك فيها كافة أجهزة ومؤسسات الدولة الصحية والاجتماعية والدينية ومنظمات المجتمع المدنى.

6- دعم مؤسسات رعاية الأطفال.

7- التوعية اللازمة لضمان حصول كل طفل على نصيبه كاملاً من التطعيمات ضد الأمراض المختلفة.

8- التركز على صحة الطفل وبنائه عقلياً وجسدياً وفكرياً.

9- الاهتمام ببرامج رعاية الأطفال خلال فترات الاجازات الصيفية من المدارس.

18 مايو 2009

رسائل من حكومة الظل الوفدية

أ.

من د. علي السلمي

إلى د. عصام شرف

الأخ الفاضل دكتور عصام شرف رئيس الوزراء

لقد سعدنا باختياركم لرئاسة حكومة ثورة 25 يناير، وبقدر علمي بما تبذله من جهد وما تواجهه من تحديات فإننا لا نزال نتطلع إلى المزيد من عطاءك وفكرك على طريق تحقيق أهداف الثورة. واسمح لي في هذه الرسالة أن أعرض عليك بعض أمور لا أظنها تخفى عليك ولكني أردت طرحها حتى تتاح لنا فرصة التعرف على رأيك بشأنها صراحة. الأمر الأول هو ضرورة التخلي عن مفهوم "حكومة تسيير الأعمال" والذي يفهمه كثير من الناس على أنه مجرد التعامل مع المشكلات اليومية بمنطق إطفاء الحرائق والانحصار في أزمات اللحظة الحاضرة من دون وجود برنامج عمل أو خطة واضحة الأهداف لما تريد حكومتك تحقيقه خلال الفترة الانتقالية. وإذا جاز لي الاقتراح، فإنني أرى لحكومتك دوراً محورياً في تهيئة البنية الأساسية للانتقال السلمي إلى مرحلة ما بعد فترة الانتقال، مرحلة الحكم الديمقراطي لدولة مدنية يسودها القانون والحرية والعدالة الاجتماعية. إن دور حكومتك في ظني أن تحدد وتنفذ التعديلات الرئيسة في النظم والقوانين والسياسات التي كرسها نظام الرئيس السابق حتى يتهيأ المصريون لممارسة حقهم الديمقراطي في صنع مستقبل الوطن. وأرى – مع كثيرين من المصريين – أنه بعد قرارك بتشكيل لجنة تشريعية يراسها دكتور يحي الجمل ولها أمانة فنية من متخصصين، يصبح من الممكن الإسراع

بتعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلس الشعب ومجلس الشورى وما تتضمنه من المواد المنظمة للجنة العليا للانتخابات حتى يتحقق للمواطنين النظام الانتخابي بالقائمة النسبية غير المشروطة المبني على جداول انتخابية جديدة مستمدة من قاعدة بيانات الرقم القومي، وتشكيل هيئة وطنية مستقلة دائمة تختص بإدارة العمليات الانتخابية كلها، التشريعية والرئاسية والمحلية،

كما اقترح عليكم إعادة النظر في التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية نظراً لما جاءت به من شروط أفرغت فكرة تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار من مضمونها، كما جعلت عملية التأسيس أكثر صعوبة وأعلى تكلفة لا يطيقها أغلب الراغبين في خوض غمار العمل الحزبي خاصة من شباب الثورة.

وأتصور أن قانونين مهمين جديران أن تبادر حكومة الثورة بتعديلهما بما يتوافق مع تطلعات الشعب إلى الديمقراطية واعتماد نظام الانتخاب في اختيار القيادات بدلاً من التعيين. وأشير هنا إلى أهمية الإسراع بتعديل قانون تنظيم الجامعات ليصبح اختيار رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام بالانتخاب. أما القانون الثاني فهو قانون الإدارة المحلية ليكون اختيار المحافظين والقيادات المحلية بالانتخاب أيضاً. وكذلك القانون رقم 58 لسنة 1978 المعدل بالقانون رقم 26 لسنة 1994 بشأن العمد والمشايخ للعودة إلى نظام الانتخاب بدلاً من التعيين والذي كانت تتحكم فيه أجهزة الأمن وتصدر القرارات من وزير الداخلية. وكل تلك الاقتراحات تعبر عن مطالب شعبية نادت بها الأحزاب والقوى السياسية لسنوات طويلة دون أي استجابة من النظام السابق.

ويأتي في قمة الموضوعات التي نقترح أن تهتم بها حكومة الثورة التهيئة لإعداد دستور جديد يحل محل دستور 1971 ويكون اساس التحول الديمقراطي المستهدف عن طريق الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية. ورغم إدراكنا لما

قرره الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 في المادة رقم 60 أن يتم إعداد الدستور بواسطة جمعية تأسيسية يختارها الأعضاء المنتخبون في مجلسي الشعب والشورى بعد انتخابهما، إلا أننا نرى أنه يمكن اختصار الوقت الذي سوف تستغرقه عملية إعداد ذلك الدستور والتي، على أقل تقدير، سوف تستغرق سنة كاملة بعد الانتخابات التشريعية المقدر إجراؤها في سبتمبر القادم، وذلك بإدماج لجنة الحوار الوطني التي عهد بها إلى الدكتور عبد العزيز حجازي ولجنة الوفاق الوطني التي سيباشر إدارتها الدكتور يحي الجمل ليتشكل منهما لجنة وطنية تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية وشباب الثورة والمنظمات الحقوقية والناشطين في مجال حقوق الإنسان وأساتذة القانون الدستوري والشخصيات العامة تقوم بانتخاب هيئة مكتب لتنظيم وتنسيق فعاليات اللجنة.

وتتولى اللجنة المقترحة مناقشة العناصر والقضايا الأساسية للتحول الديمقراطي في مصر والاتفاق على مشروع للدستور يطرح للنقاش المجتمعي ويكون جاهزاً للعرض على الجمعية التأسيسية فور تشكيلها. ولاستثمار ناتج عمل تلك اللجنة الوطنية نقترح تعديل المادة 60 من الإعلان الدستوري لاختصار فترة تشكيل الجمعية التأسيسية بما لا يتجاوز شهر واحد من تاريخ انتخاب مجلسي البرلمان. وبذلك يمكن للجمعية التأسيسية مناقشة مشروع الدستور والاتفاق عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر يطرح بعدها على الاستفتاء الشعبي.

وأخيراً أشكرك سيادة الدكتور رئيس الوزراء على اهتمامك بزيارة سيناء وأرجو النظر في عدة مقترحات أراها حيوية للتعجيل بتنمية سيناء بجهود وطاقات أبناءها والمصريين جميعا، وذلك بالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي لا تسمح بضخ استثمارات كافية لاستئناف المشروع القومي لتنمية سيناء والمتوقف منذ سنوات. وتتلخص مقترحاتنا في إصدار مرسوم بقانون من المجلس

الأعلى للقوات المسلحة باعتبار سيناء منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تقوم على إدارتها وتنميتها هيئة مستقلة على النمط الوارد في قانون رقم 83 لسنة 2002. وقد تكون الهيئة المقترحة هي التي تفضلتم بالإشارة إليها أثناء زيارتكم لسيناء. كذلك نقترح إنشاء محافظة ثالثة تسمى محافظة وسط سيناء على أن يتكون من محافظات سيناء الثلاثة إقليم متكامل يرأسه أحد المحافظين الثلاثة دورياً وتكون لرئاسة الإقليم كل الاختصاصات والصلاحيات التي يمكن أن تكون لوزارة شئون سيناء المقترحة. كما نشدد على أهمية إصدار مرسوم بقانون يمنح أهل سيناء حق تملك الأراضي التي يشيدون عليها منازلهم أو يباشرون فيها مشروعاتهم الزراعية وغيرها من أنشطة وذلك حسب المنطق الذي صدر بموجبه قرار رئيس الجمهورية السابق رقم 632 لسنة 1982 والذي افرغه من مضمونه قرار رئيس الوزراء أحمد نظيف رقم 2041 لسنة 2006 الذي اعتبر كل أراضي سيناء مملوكة للدولة يجري التعامل عليها وفق قانون المناقصات والمزايدات وبأسعار يوم التعامل!

ولن يكتمل انطلاق تنمية سيناء إلا بإنهاء اسلوب التعامل الأمني مع أبناءها والإفراج العاجل عن كل المعتقلين منهم من دون صدور أحكام قضائية ضدهم.

وثمة اقتراح أراه مهماً للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني عن غير طريق الاقتراض من البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية، وذلك بحشد طاقات المصريين العاملين بالخارج وكلهم مشوقون للمساهمة في تعزيز اقتصاد الوطن. لذا أدعوكم للدعوة إلى عقد مؤتمر اقتصادي يحضره ممثلوا المصريين بالخارج لمناقشة أوجه ومجالات مساهماتهم في دعم اقتصاد مصر، كما اقترح طرح سندات دولارية بفائدة مخفضة يكتتب فيها المصريون فقط وتستخدم حصيلتها في تمويل مشروعات النهضة الاقتصادية الكبرى في الصناعة والزراعة وتعمير سيناء وغيرها من

المشروعات "العملاقة" ذات الجدوى الحقيقية. ونحن في حكومة ظل الوفد على استعداد للمشاركة في الترتيبات الخاصة بهذا المؤتمر إن قبلتم الفكرة.

الأخ الكريم دكتور عصام شرف مع تمنياتي لمصر بالتقدم ولك بالتوفيق أرجو أن يتضمن خطابك الأسبوعي القادم ما يطمأن المصريين على مستقبل الأيام القادمة حتى تنتهي الفترة الانتقالية والوصول إلى شاطئ الديمقراطية والحرية والسيادة للشعب. ووفاء بالتزامنا نحو مصرنا الغالية وتأكيداً لوقوفنا صفاً واحدا سوف نوافيكم بخطة متكاملة أعددناها للتحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.

2. من د. حسن أبو سعدة وزير مالية الظل إلى د. سمير رضوان وزير مالية الثورة

سيادة الوزير لقد تسلمتم مسئولية تركة مثقلة بالديون وعليكم إيجاد مصادر مشروعة لسداد هذه الديون حال استحقاقها ومقابلة كافة المصاريف الأخرى الجارية والاستثمارية المبينة بموازنة الدولة عن عام 2011/2010.

الأمر ليس بالسهل ولا بالصعوبة ولكنه يحتاج إلى رؤية جديدة وعملية في البحث عن مصادر التمويل المتاحة التي تستخدم لسداد هذه الديون والالتزامات الأخرى.

إن الاستدانة المستمرة بإصدار أذون الخزانة ليست هي الحل الأمثل بل على العكس ستزيد المديونية وتنقل إلى الأجيال القادمة ديوناً قد لا تساعدهم الأحوال الاقتصادية المحلية والعالمية على سدادها.

لقد لاحظت منذ توليكم مسئولية وزارة المالية أنكم قد قمتم بإصدار العديد من أذون الخزانة بغرض تغطية عجز موازنة عام 2011/2010 وما ترتب من خسائر مادية نتيجة أحداث ثورة 25 يناير 2011 وآخر هذه الإصدارات ما أعلنتم عنه منذ أيام قليلة عن إصدار 11 مليار جنيه لمقابلة التزامات ما تبقى من عام 2011/2010 هذا بالإضافة إلى ما سبق إصدارة في أوائل العام بمبلغ 11 ونصف مليار جنية وتلاه

الإصدار بمبلغ 15 مليار جنيه أي أنه في خلال 3 شهور ونصف تم استدانة مبلغ 37 ونصف مليار جنيه، هل هذا هو الحل الأمثل ؟ لا يا سيادة الوزير هناك مصادر أخرى يجب اللجوء إليها أذكر لكم منها على سبيل المثال:

1. **إعادة توزيع الدخل من مبيعات البترول والغاز على بنود موازنة الدولة ، الظاهر منه في موازنة 2011/2010 مبلغ 15 مليار جنية فقط ، أين باقي الدخل من البترول والغاز؟؟**
2. **البحث عن إيرادات رسوم العبور بقناة السويس ، الظاهر منها في موازنة عام 2011/2010 هو مبلغ 14 مليار جنية فقط ونتساءل أين باقي الدخل ؟**
3. **الوفر الذى تحقق من مخصصات الرئاسة ومجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية الشعبية عند حلها.**
4. **أرصدة الصناديق الخاصة التي يتم نهبها ولا أحد يعرف بالضبط كم تبلغ هذه الأرصدة ، هل هي تريليون ومائتي مليار جنيه كما ينشر في تقارير منسوبة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات أم هي 20 مليار جنية ؟؟**
5. **إعادة هيكلة موازنة الاستثمار بتحويل الجزء الأكبر منها إلى مساهمة القطاع الخاص حتى يتولى تنفيذها بالمشاركة مع الدولة وبالتالي توفير ما لا يقل عن 20 مليار جنية توجه إلى سداد الالتزامات الجارية.**
6. **الباقي من المنح التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية المانحة بعد الاتفاق مع تلك الجهات لإعادة توجيهها إلى الأغراض التي تراها الحكومة في ضوء الاحتياجات الملحة.**

سيادة وزير المالية ليس بالاستدانة تحل المشاكل ولكنها قد تكون هي الوسيلة الأسهل التي قد تخلصك من هموم التركة التي تحملتها ولكنك بنفس الأسلوب ستنقلها لمن هو بعدك.

الأمر الثاني الذى أود أن أتحدث فيه هو موازنة الدولة التي نشدد على ضرورة إعادة هيكلتها بأسلوب موازنة البرامج والأداء والمعمول به منذ سنوات في عديد من الدول الأوربية والعربية، وهو الأسلوب الذى يحقق الرقابة الفعالة على الإيرادات والمصروفات والذى يكون أيضا أكثر فاعلية في توجيه مصادر إيرادات الدولة ومصاريفها لتحقيق نتائج محددة يمكن قياسها والحكم على كفاءة الإنفاق العام، ومن ثم تتضح حقيقة العجز الذى يمكن مواجهته بسهولة في تلك الحالة لارتباطه بإنجازات محددة. إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام سوف يساعد كثيرا على تقليص عجز الموازنة.

الأمر الثالث سيادة الوزير هو مشكلة تحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور، إنه مطلب لجميع قطاعات العاملين سواء في الجهاز الإداري للدولة أو في شركات قطاع الأعمال العام وكذلك في القطاع الخاص. إن التفاوت الكبير في مستويا الأجور والتي تكشفت للجميع بعد ثورة 25 يناير أصاب الجميع بالدهشة عما كان يدور من نهب وسلب لأموال الدولة وتوزيعها على الفاسدين من العاملين في هذه القطاعات العامة. ونرى أنه ليس هناك أي مشكلة في تحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور إذا طبق بمفهوم دخل الأسرة وليس دخل الفرد مرتبطا بحالة العامل الاجتماعية والدراسية، وبالتالي يمكن استخدام الوفر الناتج من إعادة حساب الأجور والمكافآت التي كانت تدفع بدون حساب لذوى المناصب العليا من الفاسدين اللذين أطاحت بهم ثورة 25 يناير 2010 ستجد أن تكلفة تطبيق الحد الأدنى للأجور والحد الأعلى ستكون شيئاً لا يذكر وقد لا يتعدى 10% من الأجور والمكافآت الظاهرة بموازنة عام 2011/2010.

سيادة الوزير الأمر الأخير الذى أشير إليه هنا هو التعديل الواجب لقانون الضرائب على الدخل بما يضمن عدالة توزيع الدخول بتطبيق نظام الضرائب التصاعدي والذى سيحقق للدولة حصيلة كافية لمقابلة المصاريف دون أن يظهر بالموازنة أي عجز يذكر. وسيساعد أيضا في تطبيق ما يتقرر بتحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور.

وحتى لا تكون هذه الرسالة مجرد كلام مسترسل فسوف نقدم لسيادتكم مشروعاً لموازنة الدولة عن عام 2012/2011 تم إعداده فعلاً وفق مبادئ واسس متطورة يظهر عجزاً بمقدار 4 مليار جنية فقط علما بأنه لم يكن بمقدورنا إعدادها كموازنة البرامج والأداء لما تتطلبه من بيانات تحليلية غير متوافرة لدينا ، كما سوف نقدم لكم أيضا مشروع تحديد الحد الأدنى والأعلى للعاملين بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام في صورة قابلة للمناقشة التي قد توصلنا إلى برنامج متكامل يحقق عدالة توزيع الدخول.

3. من د. إبراهيم عبد المجيد صالح وزير الظل إلى د. جودة عبد الخالق وزير الثورة للتضامن الاجتماعي للتضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية

السيد الدكتور وزير التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في ضوء معايشتنا للواقع المصري المعاصر وما يعانيه محدودي الدخل من صعوبات معيشية والتزاماً منا بضرورة المساهمة الإيجابية بالفكر والمساندة لما تقومون به من جهود، نود التأكيد على أهمية الاستمرار في تقديم الدعم العيني للمواطنين ورفض التحول إلى الدعم النقدي الذي لا يلقى قبولا شعبيا ، كما أن غالبية الخبراء الذين استندوا الى دراسات للبنك الدولي لا يحبذونه حيث يتضح استفادة الفقراء المصريين من الدعم

العيني وأنه يمدهم بجانب كبير من السعرات الحرارية اللازمة وأنه تسبب في خروج بعضهم من دائرة الفقر.

من جانب آخر، نشدد على ضرورة زيادة فاعلية الرقابة على المخابز وأن تشمل نوعية الخبز المنتج وليس وزن الرغيف فقط وتفعيل المشاركة الشعبية في الرقابة من أهالي المنطقة المحيطة بكل مخبز، مع الفصل الواقعي والحقيقي بين إنتاج الخبز وتوزيعه، فكل مخبز ملزم بتسليم عدد أرغفة يوازي عدد جوالات الدقيق المخصصة له مع مراجعة الحصة المخصصة لكل مخبز سواء بالزيادة أو النقصان حسب احتياجات المنطقة المحيطة بالمخبز وتشجيع الأهالي على إنشاء مخابز جديدة لتفادى التكدس أمام المخابز الحالية. وأظنكم تتفقون معنا أن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضى أن يكون رغيف الخبز المدعم من الدولة جيد الصنع احتراماً لآدمية من يتناوله، وكذلك مراعاة أن تكون السلع التموينية التي توزع ببطاقة التموين على مستوى جودة مقبول وهذا هو واجب الدولة تجاه المواطنين.

كذلك نؤكد على ما يعانيه المواطنون في الحصول على اسطوانات البوتاجاز وأهمية توفير كميات تكفي الاستهلاك على مستوى جميع محافظات مصر، وأن يكون هناك دائما رصيد يكفي لعدة أشهر قادمة لتفادي حدوث عجز في المعروض عن مستوى الطلب مما يترتب عليه تفاقم ظاهرة الطوابير أمام مستودعات التوزيع ، ونشأة السوق السوداء وما يترتب عليها من المغالاة في الأسعار مما يزيد العبء على المستهلك.

ومن المهم الإشارة إلى ضرورة زيادة عدد مكاتب التموين في جميع المحافظات لتيسير المعاملات الخاصة بالبطاقات التموينية والحصول على بطاقات تموين للأسر الجديدة وسهولة إضافة المواليد الى البطاقات.

وقد تشاركونني الرأي يا سيادة الوزير أهمية تيسير إجراءات الحصول على الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة الى المحتاجين والأرامل والأيتام والمرضى والعاجزين

عن العمل والتي يجب أن تكون كافية لحصول المواطن على احتياجات المعيشة الأساسية. كذلك فالمطلوب زيادة عدد فروع بنك ناصر الاجتماعي وتشجيع المواطنين على إيداع اموالهم به ليمكن زيادة نشاطات البنك واستثماراته وبذلك يمكن تنمية دوره في تمويل عمليات الإسكان والتمليك والمشروعات الاستثمارية، والعمليات الإنتاجية والمشروعات الصغيرة وإحلال سيارات التاكسي.

من جانب آخر، نرى أن يقتصر إشراف وزارتكم على الجمعيات الخيرية وتشجيع المواطنين على التبرع لها حتى يمكنها ان تساهم بفاعلية في خدمة المجتمع المصري. أما بالنسبة لجمعيات حقوق الإنسان ونوادي القضاة ونوادي هيئات التدريس بالجامعات وغيرها من الجمعيات العلمية والمتخصصة نرى نقل الإشراف عليها إلى وزارة العدل.

ونعتقد أنه من المفيد زيادة الاهتمام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي يتبع وزارتكم وانشاء شعب جديدة لتوسيع مجالات مشروعاته البحثية وزيادة أعداد الباحثين مع تدعيم ميزانيته ليمكن زيادة نشاطه البحثي والتوسع في نشر نتائج البحوث والتقارير الصادرة عن المركز وإرسالها الى الوزارات والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني التي تتصل مجالات عملها بنتائج تلك الأبحاث. أيضاً من المفيد التوسع في الدورات التدريبية التي ينظمها المركز لتأهيل العنصر البشرى الذى يمثل عماد التنمية.

ونقترح على سيادتكم التوجيه بفرض المزيد من الرقابة والمتابعة للجنة العامة للمساعدات الأجنبية التي تتبع وزارتكم وأن يتم المزيد من الفحص والتدقيق للجهات الأجنبية التي تتقدم بمساعدات وكذلك الجمعيات والمؤسسات التي تقدم لها هذه المساعدات.

وفي النهاية يقترح إصدار مرسوم بقانون يتضمن زيادة المعاشات والتعويضات لعائلات الشهداء والمصابين في احداث ثورة 25 يناير.

4. من د. إبراهيم رسلان حجازي إلى الكيمائي عادل الموزي المشرف

وزير الظل للاستثمار على وزارة الاستثمار

مع تحياتي أشير إلى ما تتطلبه المرحلة الحالية من أهمية إعطاء أولوية للاستثمار بتطبيق حزمة من الإصلاحات من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على زيادة استثماراته. إن الخطوات القانونية التي اتخذت مؤخراً ضد رموز الفساد والتي طالت بعض رجال الأعمال واستمرار بعض حالات الانفلات الأمني قد تؤثر في المدى القصير على مناخ الاستثمار المحلى والأجنبي . ولكننا نعتقد أن مناخ الاستثمار في مصر سيتحسن تدريجيا في ظل خطوات محاربة الفساد والتوجه الحالي نحو نظام ديمقراطي سليم.

وكما تعلمون فإن تحتل مصر مرتبة متأخرة فيما يتعلق بتكلفة المعاملات للمستثمر إذ احتلت المرتبة 165 من بين 175 دولة شملها تقرير البنك الدولي، لذلك نرى ضرورة التخطيط وبذل الجهد لإزالة أسباب هذا الارتفاع في تكلفة أداء الأعمال في مصر والعمل على الاقتراب من المعدلات الدولية خلال فترة معقولة.

كما نرى إعداد مجموعة من المشروعات الاستثمارية والتي تتوافر لها دراسات جدوى تثبت جدواها الاقتصادية والاجتماعية ليتم ترويجها محلياً وخارجياً بكافة الطرق الناجعة مثل إرسال الوفود أو بالطرق الدبلوماسية بحيث تجذب المستثمرين المحليين والأجانب وتعطى دفعة للاقتصاد المصري.

ومن المفيد عقد مؤتمرات اقتصادية يعد لها بصورة جيدة يدعى لها مستثمرون من العرب والأجانب فضلاً عن المصريين من داخل مصر ومن المقيمين بالخارج، تهدف أساسا للنهوض بالاقتصاد المصري واستثمار الفرصة الحالية والتي تتمثل في الانبهار بالثورة المصرية ورغبة معظم دول العالم لمساعدة مصر.

ومن المهم البدء في تطوير النظم المحاسبية والإدارية لإصلاح الأوضاع المتردية لشركات قطاع الأعمال العام.

ونؤكـد أهميـة إحـداث ثـورة تشـريعية في القـوانين المنظمـة للنشـاط الاقتصـادي خاصـة اعـداد قـانون جديـد موحـد للشـركات يحـل محـل القـانون رقـم 159 لسـنة 1981 والقـانون رقــم 203 لســنة 1993 المــنظم لشــركات قطــاع الأعمــال العــام، وإعــداد قــانون جديــد لضــمانات وحــوافز الاســتثمار يحــل محــل القــانون رقــم 8 لســنة 1997، وكــذلك اصــدار مجموعـة مـن التشـريعات ا لتـي تـنظم أعمـال الرقابـة الماليـة علـى المؤسسـات الماليـة وهيئات سوق المال والتمويل العقاري.

ندوة حزب الوفد لمناقشة مشروع

الملكية الشعبية لأصول الدولة

أقيمت الندوة بمقر حزب الوفد يوم 22 نوفمبر 2007

في إطار الحوار الوطني حول مشروع إدارة أصول الدولة. نظم حزب الوفد ندوة هامة شارك فيها نخبة رائعة من ممثلي الأحزاب والمفكرون والخبراء وأساتذة الجامعات المتخصصون في القانون والإدارة والاقتصاد والإعلاميون ليحاوروا جميعا أ. عبد الحميد ابراهيم مستشار وزير الاستثمار ود. محمد عمران أستاذ الاقتصاد وقد شاركا في وضع مواد المشروع الجديد وتقديم دراسته.. وكان المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء قد صرح: إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات.

جاءت الندوة التي أدارها منير فخري عبد النور سكرتير عام الوفد كمحاولة لفهم أسباب طرح المشروع في هذا التوقيت وبهذا الأسلوب، ولبحث السلبيات والايجابيات التي تترتب عليه.

في البداية تحدث مستشار الوزير: لقد طرح الحزب ورقة حول " إدارة الأصول المملوكة للدولة: الكفاءة الاقتصادية وتوسيع المشاركة الشعبية " لفتح باب النقاش حول السياسات والتوجهات الجديدة الخاصة باستكمال وتطوير برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، حيث تلخص الورقة محاور البرنامج الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على تحسن مؤشرات أداء الشركات المملوكة للدولة، مع تطوير حوكمة هذه الشركات من خلال ضمان الكفاءة والفاعلية والقدرة على المنافسة والشفافية، مع الحفاظ على حقوق العاملين بها، والخضوع لقواعد المحاسبة على الأداء.

- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الأصول المملوكة للدولة والانتفاع بفوائدها
- ضمان حقوق الأجيال القادمة بوضع خطة تضمن لهم نصيباً من ثمار عوائد البرنامج.

وجاء طرح الحزب للموضوع على ضوء كلمة السيد رئيس الجمهورية خلال المؤتمر العام التاسع للحزب في نوفمبر 2007 والتي جاء فيها ".. وتدعيماً لبرنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة فإنني أطالب الحزب وحكومته بمواصلة إشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بفوائد هذا البرنامج بأسلوب يعزز إحساس المواطنين بثروتهم في الأصول المملوكة للدولة، يتيح لهم المشاركة فيها لصالحهم وصالح أسرهم، ويضع في اعتباره صالح الأجيال القادمة ".

وكان السيد الرئيس قد جدد دعوته في المؤتمر السنوي الخامس للحزب حيث جاء في كلمة سيادته ".. إنني أعاود مطالبة الحزب والحكومة بالإسراع في طرح أسلوب جديد وفعال لإشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بفوائد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وعلينا أن نبلور أسلوباً عملياً وغير تقليدي، يتيح لهم المشاركة في ملكيتها ويضع في اعتباره مصالح أجيال مصر القادمة ".

وكانت الحكومة قد أشرفت على مدار الثلاث سنوات الماضية على عملية متكاملة لتقييم أداء برنامج الخصخصة، كأحد مكونات برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة. وقد شملت فترة التقييم التي قامت بها مجموعة من الخبراء المختصين كافة مراحل البرنامج منذ صدور قانون رقم 203 لسنة 1991 بشأن شركات قطاع الأعمال العام. وانتهى التقييم إلى أهمية مراجعة أساليب طرح الشركات لمشاركة القطاع الخاص والاستفادة من التطورات الإيجابية لشركات قطاع الأعمال العام من حيث زيادة الربحية وانخفاض المديونية وتطوير الإدارة بها، فضلاً عن تطور مناخ الاستثمار

وتحسن أداء المؤسسات المعنية بأنشطة القطاع المالي، واستكمال المنظومة التشريعية الحاكمة للنشاط الاقتصادي في مصر.

هذا وقد نجح برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي يشتمل على 155 شركة تتبع شركات قطاع الأعمال العام منذ عام 2004، في تحقيق ما يلي:

1) خفض المديونية المتعثرة، وذلك بالتعاون بين البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ووزارة المالية ووزارة الاستثمار، من 31.5 مليار جنيه في 2004/6/30 إلى أقل من 10 مليار جنيه في 2007/6/30.
2) ضخ استثمارات بطريقة مباشرة في شركات هذا القطاع تجاوزت 8.5 مليار جنيه منذ يوليو 2004 حتى يونيو 2005، وإجراء عمليات للتطوير والدمج والاستحواذ طورت من أداء الشركات.
3) تغيير إدارات الشركات القابضة والتابعة بنسبة تجاوزت 80% من الإدارات خلال السنوات الأربع الماضية.

ونتيجة لما سبق، شهد هذا القطاع تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي لهذه الشركات، والذي تمثل في التحول من صافي خسائر بلغ 1.3 مليار جنيه في السنة المالية 2004/2003 إلى صافي أرباح وفقاً للقوائم المالية الخاضعة لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات تقدر بحوالي 5.5 مليار جنيه في العام المالي 2008/2007.

ومن خلال سياساته التي عرضت على مؤتمرات الحزب المختلفة، ساند الحزب حكومته في الاستمرار في البناء على ما تحقق، وفي تبني العديد من الإجراءات التي كان لها دور كبير في نجاح تطبيق هذا البرنامج. وقد جاء المؤتمر السنوي الخامس للحزب ليؤكد على ضرورة استكمال وتطوير البرنامج، وتبني أساليب جديدة لطرح الأصول بما يضمن مشاركة أكبر للمواطنين في عوائد البرنامج.

ومن هذا المنطلق، يُطرح اليوم برنامج متكامل تتلخص فكرته الرئيسية في نقل ملكية أسهم شركات قطاع الأعمال العام والمملوكة للدولة إلى المواطن المصري

من خلال توزيع محفظة أسهم يحصل عليها المواطن المصري مجاناً، وبأيسر الطرق وأكثرها ضماناً لتحقيق العدالة في التوزيع. وتكفل ملكية المواطن للمحفظة مطلق الحرية في التصرف فيها إما بالاحتفاظ بها والاستفادة من عائدها، أو استثمارها في صناديق الاستثمار، أو بيعها، أو التبرع بها.

عناصر ومكونات البرنامج:

سيتم إجراء توزيع مجاني لأسهم الشركات التي يتم تحديدها على جموع الشعب بأسلوب عادل وذلك طبقاً لما يلي:

أولاً: تحديد الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج وتصنيفها لتحديد الحصة التي ترغب الدولة الاحتفاظ بها. واستبعاد الشركات المتعثرة مع استمرار الدولة في تنفيذ برامج إعادة هيكلة تلك الشركات وتأهيلها للتحول إلى شركات قادرة على المنافسة. وتصنف الشركات إلى أربع فئات طبقاً لنسبة الملكية التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بها.

- الفئة (أ): وهي الفئة التي تضم شركات تحتفظ الدولة بنسبة حاكمة 67% من رؤوس أموالها. وتضم الشركات التي تعمل في قطاعات ترغب الدولة بالاحتفاظ بحصص مؤثرة وحاكمة فيها، وذلك نظراً لطبيعتها وهيكل الأسواق التي تعمل فيها، ومن هذه الفئة شركات الدواء والحديد والصلب والألمونيوم والكوك والسكر والنحاس والأسمدة والأسمنت.
- الفئة (ب): وهي الفئة التي تضم الشركات التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بنسبة أغلبية لا تقل عن 51% من رأسمالها، مثل شركات النقل والسياحة وبعض الشركات العاملة في مجال الصناعات التحويلية.
- الفئة (ج): وهي فئة الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج والتي ستحتفظ الدولة بنسبة لا تقل عن 30% من رؤوس أموالها، مثل بعض شركات توزيع السلع والصناعات التحويلية والخدمات.

- الفئة (د): وهي شركات مستبعدة تماماً من البرنامج، إما لوصولها للحد الأقصى لمشاركة القطاع الخاص، أو لتعثرها. وبالتالي لن تدخل أي شركة من شركات الغزل والنسيج في هذا البرنامج، حيث ستبقى تحت إدارة وملكية الشركة القابضة المعنية لتطويرها وإصلاحها. وكذلك الأمر بالنسبة للمجمعات الاستهلاكية الجاري تطويرها.

ثانياً: نقل ملكية الحصص التي سيتم توزيعها من رؤوس أموال شركات البرنامج إلى شركة قابضة جديدة مملوكة للدولة هدفها نقل ملكية هذه الحصص إلى جموع الشعب، مع استمرار تبعية الشركات لشركاتها القابضة الحالية، وتتكون الشركة القابضة الجديدة من أعضاء من أفضل الكفاءات المصرية.

ثالثاً: تحويل نسبة من أسهم الشركات المدرجة بالبرنامج إلى الصندوق المصري للأجيال القادمة، وهو صندوق مملوك للدولة، ذو شخصية اعتبارية منفصلة يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتستثمر موارده وعائداته في مشروعات تنموية، وفي مجال الرعاية الاجتماعية للأجيال القادمة من أبناء مصر.

رابعاً: إنشاء الجهاز المصري لإدارة الأصول، وهو جهاز جديد يكون له الشخصية الاعتبارية العامة، وتنتقل إليه ملكية الشركات القابضة المنشأة وفقاً لأحكام القانون 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام إليه، ويختص بتطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ومتابعة الشركات التي تساهم الدولة في ملكيتها.

وأكد مستشار الوزير أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب من ٣ أعوام، مشيرا إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004

في بداية الحوار أشار منير فخري عبد النور سكرتير عام حزب الوفد للأمور التالية:

- لابد من التعرف على وضع الشركات المشار إليها في المشروع من حيث أرباحها وخسائرها ومديونياتها..
- المشروع كما تم تقديمه لا يحقق أي إيرادات للخزانة العامة..

- المشروع غير جاذب للاستثمارات الجديدة..
- المشروع لا يحقق أي مشاركة شعبية حقيقية..
- المشروع لا يلقى أي قبول شعبي..
- لقد سبق واخترنا سياسة العمل التدريجي المتأني في الإصلاح، فماذا حدث لهز هذا النظام وتقويضه رغم ما أعلن عن تحقيق إصلاحات نسبية لشركات قطاع الأعمال العام؟!
- الخصخصة بمعناها الإيجابي من المفروض أن تحقق زيادة في كفاءة المؤسسات لكن لابد من مراعاة حدود الأمن القومي..
- ينبغي وضع حدود لحرية التداول لهذه الصكوك وتمديد المدة من خلال صناديق استثمار..

ثم أشار د. علي السلمي وزير التنمية الإدارية الأسبق والذي أدار الحوار حول البدائل المقترحة للمشروع إلى المحاور التالية:

- رغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى " إدارة أصول الدولة " حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة.
- وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية

وتتراكم الأسئلة:

- هل يهدف هذا المشروع إلى تخليص الحكومة من مسئولية إدارة تلك الأصول؟
- أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عُرض عليه؟
- هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات..
- وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحكومة، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع لهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

وقدم د. السلمي بديل مقترح لترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة ترى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأساسات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة

الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.

4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكُهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهين.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزرات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تُخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقاً لضوابط تُضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

وأشار د. رفعت السعيد رئيس حزب التجمع للأمور التالية:

- الحاضرون للندوة وهم صفوة العصر ونخبة من المفكرين والخبراء المميزين لديهم كل هذا الكم من الأسئلة فماذا عن البسطاء وعموم المواطنين؟

- المشروع يطرح علامة استفهام رئيسية "لماذا؟".. أي فعل لابد أن يكون له هدف، وأنا لا أعرف للمشروع هدفاً مقنعاً..
- البسطاء سيبيعون وفورا الصكوك ولكم من المشتري ؟1
- هل حقا الحكومة تود سماع الرأي الآخر أم مجرد التعطر بعطر الجلوس في حلقات النقاش؟
- ألا ترى الحكومة أن العالم يمر بشكل عام ومصر بشكل خاص بأزمة مالية طاحنة، فمن أين نأتي بموارد للصرف على المشروع؟

أما د. عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق فقد طرح علامات الاستفهام التالية:

- المشروع يطرح صكوكا لكل المواطنين، ولكن من هم هؤلاء؟ لماذا الكل؟ ولماذا لا يكون للمستحقين فقط؟
- لم يقولوا لنا ما هي القيمة الفعلية لهذه الصكوك؟
- الطبقات التي ستحمل هذا الصك أغلبها من البسطاء غير العالمين بعلوم الاقتصاد والإدارة وأسواق المال والبورصة..
- ماذا عن باقي أصول الدولة؟!

وقد أكد د. سلطان أبو علي وزير الاقتصاد الأسبق

على أن المشروع هو وجه آخر للخصخصة. وذكر أنه قد حاور سائق التاكسي الذي أقله لموقع الندوة وسأله عما هو فاعل بصك الحكومة عند استلامه فلم يجد الرجل عالما بالموضوع وعندما شرح له المشروع قال " حد الله بينا وبين فلوس الحكومة يابيه أنا في حالي ماليش دعوة بالحكومة وفلوسها "..

وسأل د. أبو علي هل يحقق المشروع الانتماء من قبل المواطن والأمان للأجيال القادمة؟ وكيف؟ وأكد أن الانتماء يتحقق بزيادة الدخل وحل مشكلة البطالة والتعليم الجيد والعلاج والاستشفاء في مؤسسات طبية.

وأكد الخبير الدستوري الدكتور إبراهيم درويش

على أن هناك ١٣ مادة في الدستور، تنص على تنظيم الدولة إلا أنه لم يتم احترام تلك المواد، بينما رأى القيادي الوفد سامح مكرم عبيد أن هناك ظروفًا معينة أدت للتشكك في منح شركات القطاع العام لمواطنيها، مشيرا إلى أن ٧٠% من الناس باعوا ما حصلوا عليه من صكوك مباشرة وهوما فتح المجال واسعا للفساد، محذرا من أن النسبة ستزيد على ذلك كثيرا في مصر.

وقال عبد الحميد الغزالي، أستاذ الاقتصاد

أن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع يتم بليل، ولا يعلمه إلا شخصان مثلا»، معتبرا أن هناك رغبة لتركيز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما يحد هو «تبديد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

وقد طرح محمود أباظة رئيس حزب الوفد المستضيف لفعاليات الندوة تلك الأسئلة:

- لماذا تحديد عمر 21 سنة خصوصا أن هذه الصكوك ستوزع على القادر والغير قادر؟
- ماذا عن المؤسسات والهيئات المزمع إنشاؤها والجدوى الاقتصادية وظروف البلد حاليا؟
- الخصخصة لها أهداف.. كيف ستدخل موارد من هذا المشروع؟ وكيف يمكن أن تجذب المزيد من الاستثمارات؟
- هناك حكمة يعرفها رجال الأعمال أن المشروع الذي لا يفهمه الأطفال يفشل، فماذا عن مشروع لا يفهمه الخبراء ورجال العلم والتخطيط والتجارة؟!

وقال جورج إسحق، القيادي بحركة كفاية

أن الحزب الوطني «أستاذ تجييش الناس ضده»، متسائلا عن السبب في أن تظل الدولة تناقش البرنامج لـ٣ سنوات، وكأنه من الأسرار دون أن يعرف به أحد.

وقد أكد د. مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على المحاور التالية:

- لابد من مناقشة مثل تلك المشاريع من منطلقات غير حزبية..
- لابد من إدارة الأصول المملوكة للدولة على نحو جيد من الكفاءة..
- محاولة تحقيق مشاركة شعبية حقيقية..
- ما هو موقف الحكومة من القطاع العام؟ هل هي ترى أن القطاع العام يمكن أن يلعب دوراً في التنمية مثل ما يحدث في الهند على سبيل المثال؟
- وإذا كانت الحكومة تنوي الخصخصة فهل سيحقق ذلك المشروع أهداف الخصخصة المرجوة؟
- لو أن الحكومة أشركت الخبراء منذ كان المشروع مجرد فكرة لما كانت كل تلك الأسئلة..
- لضمان نجاح أي برامج جديدة لابد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية لشعوب الدول التي سيطبق فيها تلك البرامج..

شارك في الندوة عدد كبير من رؤساء الأحزاب وخبراء الاقتصاد والقانون والشخصيات العامة وأعضاء الهيئة العليا للوفد، وقد أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ من طبيعة البرنامج وتوقيت عرضه وأهدافه وسلبياته الواضحة.

وجاء في تغطية صحيفتي الوفد صحيفة الحزب والمصري اليوم.. أن محمود أباظة رئيس حزب الوفد قد أبدى دهشته من تحديد الحكومة للمستفيدين من برنامج إدارة الأصول وقصرهم علي من تزيد أعمارهم علي عاما، وتساءل أباظة عن أسباب 21 اقتصار الفكرة علي من تجاوز 12 عاما إذا كانت فكرة العمومية والشمول أساسية في المشروع. وقال انه من المعروف ان التصرفات النافعة نفعا محضا تجوز للقصر. واضاف ان فكرة اقتصار المنفعة علي فئة قد تكون محلا للطعن الدستوري. وأوضح ان الاقتصاد في مصر يدار بفكر غير واضح المعالم، وان غموضا شديدا يحيط بأهداف

عملية الخصخصة، وبالذات خلال المرحلة القادمة. وأعلن أباظة ان المشروع الذي تقدمه الحكومة حاليا يستعصي علي الفهم، وتساءل عن مصير الاستثمارات الجديدة خلال المرحلة المقبلة وكيفية جذبها في ظل البرنامج الجديد لإدارة الأصول المملوكة للدولة. وانتقد رفعت السعيد رئيس حزب التجمع المشروع مؤكدا أن الحكومة بهذا المشروع تقدم ورقة للمواطن تقول له فيها ان هذا هو نصيبك في مصر. وقال إن الحكومة تريد أن تلقي عبء إدارة الأصول علي المواطن ليتحمل نتائج الخصخصة، لان الحكومة لا توزع الحنان علي المواطنين.. وحذر السعيد من تكرار التجربة الفاشلة التي حدثت في روسيا عندما باعت أصول الدولة وتحول الأمر لاحتكار مخيف. وقال الدكتور إبراهيم درويش الفقيه الدستوري، ان الدستور نص في المادة رقم 31 علي مسئولية الدولة في تنظيم الاقتصاد وإدارته. ووصفت الدكتورة هناء خير الدين الخبيرة الاقتصادية المعروفة المشروع بأنه رشوة وتسكين للمصريين، وأشارت الي فشل نفس التجربة في الاتحاد السوفييتي السابق ورومانيا وبولندا، وانتهي الأمر بأن صكوك الملكية استقرت في خزائن عصابات المافيا.. ولكنها في مصر ستستقر في خزائن مافيا الاحتكارات..

واعتبر د. عبد الحميد إبراهيم، رئيس هيئة سوق المال السابق وأحد القائمين على إعداد البرنامج، للأصول المملوكة للدولة،

أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب من 3 أعوام، مشيرا إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004، ونجح في التحول بشركات قطاع الأعمال من شركات خاسرة ومديونة إلى رابحة، كما نجح في تقليل مديوناتها، مشيرا إلى أن مديونية شركات القطاع العام كانت تقدر بـ31.5 مليار جنيه عام 2003، ثم انخفضت إلى 9.5 مليار حاليًا، كما حققت الشركات أرباحًا تقدر بـ 5.5 مليار، بعد أن تكبدت 1.3 مليار خسائر عام 2003. وأوضح إبراهيم أن البرنامج يشمل تقسيم الشركات العامة الـ«153»، إلى 3 مجموعات الأولى لن يتم توزيع قيمتها على

المواطنين، وتشمل الشركات الخاسرة لأنه من غير المتصور نقل الملكية إلى المواطنين وهي شركات خاسرة، كما تشمل الشركات التي تصرفت الدولة بالفعل في النسب التي تريد التصرف فيها، مضيفا أن تلك المجموعة تشمل بالأساس شركات الغزل والنسيج.

وقال إبراهيم إن المجموعة الثانية تشمل الشركات التي يحتفظ قطاع الأعمال بأغلبية حاكمة فيها 67% أو بسيطة 51%، مضيفا أن تلك الشركات تشمل تلك التي تتسم أنشطتها بالحساسية مما يتطلب أن يكون للدولة دور في إدارتها، مثل شركة السكر التي تسيطر على سوق السكر المنتج من القصب والبنجر، وهي المشترى الرئيسي لقصب السكر، مما يتطلب استمرار سيطرة الدولة عليها. وأضاف إبراهيم أن المجموعة الثانية تحقق أحد المبادئ الرئيسية لبرنامج الملكية الشاملة، الذي ينص على، ألا ينتقل احتكار الدولة إلى القطاع الخاص، مشيرا إلى أن شركات الأدوية ستندرج تحت هذا البند.

وقال إبراهيم إن المجموعة الثالثة تشمل الشركات التي سيتم منح أغلبية أسهمها إلى المواطنين بحيث تحتفظ الدولة بما لا يزيد على 30% من قيمتها، مشيرا إلى أنه لا يجب المبالغة في حجم برنامج الملكية الشاملة لأن الشركات التي يشملها المشروع تنتج قيمة لا تزيد على 60 مليار جنيها من أصل ترليون جنيه تشكل كامل الناتج القومي المصري، ونسبتها 6% فقط من الناتج.

وأكد أنه سيتم تكوين محفظة للشركات التي سيتم التصرف فيها، تحتوي أسهما لكل تلك الشركات، مضيفا أن تلك المحفظة ستشمل 86 شركة، بحيث يحصل كل المواطنين الذين تخطوا الـ 21عاما على محفظة متماثلة تشمل أصولا من جميع الشركات الخاضعة للبرنامج. وأضاف أنه سيجرى تشكيل 3 شركات قابضة لتنفيذ برنامج إدارة الأصول، وأولها شركة قابضة مؤقتة تنتهي مهمتها بتوزيع المحافظ الاستثمارية على المواطنين.

أما الشركة الثانية فتسمى «صندوق الأجيال القادمة»، وسيجرى استقطاع جزء من الشركات التي سيتم توزيعها لصالحها، كما تحصل على الصكوك التي سيتم التبرع بها، فضلا عن الصكوك التي يمر عليها عام دون أن يتسلمها صاحبها.

أما الشركة الثالثة، وفقا لإبراهيم، فهي «الجهاز المصري لإدارة الأصول»، وهو الجهاز الذي يشرف على إدارة جميع الشركات سواء التي لم تدخل في البرنامج أو التي دخلته بالأغلبية أو حتى بحصص الأقلية

وقال إبراهيم إن الصكوك سيجرى توزيعها ولن تسجل في البورصة ولن يتم تسجيلها إلا بعد توزيعها بسنة، ولن يتم التعامل عليها إلا بين المصريين في الفترة التي تسبق تسجيلها في البورصة مضيفا أن هناك قواعد تحكم تداولها، ومن بينها أنه يجب على كل من يحصل على 5% أن يخطر الهيئة العامة لأسواق المال، وألا يحصل أي مستثمر على ما يزيد على 10% إلا بموافقة الهيئة.

وقال الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، إنه إذا كان الاقتصاديون يمتلكون من الأسئلة أكثر مما لديهم من الإجابات فإن «هذا يدل على أن المشروع مخيف»، وقال إنه إذا كان هذا هو حال المتخصصين فماذا عن المواطن العادي، الذي سيجد قطعة ورق تقول له «هذا نصيبك من مصر»، متسائلا عن السبب في توزيع الأسهم وقال «هل نزلت أمطار الحنان، فقررت الدولة توزيعها أكوابا على المواطنين؟».

ورأى السعيد أن المشروع يستهدف إلقاء عبء الخصخصة على المواطن حتى لا يتم لوم الحكومة عليها، مشيرا إلى أن المواطنين المعدمين سيقومون ببيع ما يستحوذون عليه من صكوك بشكل سريع، وقال «هل أمنح كل مواطن حتة حبل يشنق نفسه به ونقول له «إنت اللى عملتها في نفسك».

ورفض السعيد ما تردده الحكومة حول عدم وجود مشروع قانون حول توزيع الملكية، معتبرا أنه تقرر تأجيل طرح القانون على مجلس الدولة حتى يظهر وكأنه جرت مناقشته مع المجتمع، وقال إنه يجب أن تنصت الدولة لا أن تتظاهر بالتناقش،

متسائلا «من أين ستوفر الدولة الموارد لصندوق الأجيال، في الوقت الذي لا تستطيع أن تساعد مواطنيها حاليا».

أما سيد عبدالعال، أمين عام حزب التجمع، فطالب بتحديد موقف الدولة من الملكية العامة، معتبرا أن الدولة تريد من المواطنين أن يقوموا بـ«دور المحلل» لبيع القطاع العام.

واعتبر الدكتور سلطان أبو على أن برنامج إدارة أصول الدولة صورة أخرى للخصخصة، مشيرا إلى أنه لم يحقق ما قاله الرئيس بتحقيق الانتماء من المواطن للبلد.

أما الدكتور محمد عمران، أستاذ الاقتصاد وأحد القائمين على دراسة البرنامج فقال إن البرنامج سيحقق فوائد للعديد من المواطنين محدودي الدخل، مشيرا إلى أن هناك 4 إلى 5 ملايين مواطن يحتفظ كل منهم بـ500 جنيه فقط في البريد، تشكل كامل مدخراته، وهو ما يجعل مبلغ الصك –على محدوديته - مهمًا للكثير من المواطنين.

وأضاف عمران أن وزارة الاستثمار درست الأوضاع في الدول التي طبقت برنامج الملكية الشاملة، ومن بينها روسيا والمجر وكانت عندهم مشاكل كثيرة سألناهم عنها، وتمثلت أساسا في أن الدولة باعت 100% من أسهم الشركات، وتركتها كاملة لتتدخل المافيا، أما في مصر فالموضوع سيظل تحت سيطرة الدولة.

وتساءل رئيس حزب الوفد محمود أباظة عن سبب تحديد عمر من يحصل على الصك بـ 21سنة، مضيفا «من المعروف قانونا أن التصرفات النافعة نفعا محضا تجوز للقاصر، وأضاف أنه من الممكن أن يكون قصر توزيع الصكوك على من يزيد عمره على 21 عاما عيبا دستوريا كما تساءل أباظة عن جدوى إنشاء أجهزة إدارية تضيف المزيد من التكاليف على الجهاز الإداري للدولة،

كما أعرب عن اعتقاده في وجود تناقض بين البرنامج المطروح وأهداف الخصخصة، ومن بينها إضافة المزيد من الاستثمارات، وهو ما لن تحققه فكرة توزيع الملكية، مشيرا إلى أن فكرة برنامج الملكية الشاملة غير واضحة.

أما الكاتب الصحفي صلاح منتص، فاعتبر أن المناقشات تشير إلى أن هناك أزمة ثقة واضحة في كل ما تطرحه الحكومة.

وانتقد الدكتور على السلمي نغمة التعالي السائدة في الخطاب الحكومي، مضيفا أن الحكومة تفخر بتمكنها من تحويل الشركات العامة من خاسرة إلى رابحة، على الرغم من أن سبب مديونية هذه الشركات هو الإدارة الحكومية السيئة، معتبرا أنه في ظل حالة العوز التي يعانيها غالبية المصريين، فإنهم سيقومون ببيع الصكوك فور تسلمهم إياها.

ورأى الخبير الاقتصادي الدكتور مصطفى السعيد أن الذي تجرى مناقشته يتناقض مع ما يجرى في غالبية أنحاء العالم في ظل الأزمة المالية، وتغيير النظرة إلى دور الدولة في الاقتصاد والرغبة في زيادة مساحة هذا الدور، متسائلاً عن الجديد الذي يطرحه هذا البرنامج بحيث يضمن إدارة هذه الأصول على نحو كفء.

وقال عبد الحميد الغزالي، أستاذ الاقتصاد والقيادي الإخواني، إن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع يتم ليلاً، ولا يعلمه إلا شخصان مثلا»، معتبرا أن هناك رغبة لتركيز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما يحد هو «تبديد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

الملكية الشعبية لأصول الدولة في إطار برنامج للتطوير الاقتصادي الشامل

ورقة للمناقشة

أ.د. علي السلمي

تمهيد

إن عنصراً أساسياً في التحول نحو مستقبل أفضل هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شـــاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافســـية لمؤســـســـات الاقتصاد الوطني.

إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصـالح المواطنين والحفاظ على فرصـهم في العمل والإنتاج والحصـول على نصـــيب عادل من الدخل القومي يتناســـب مع ما يبذلونه من جهد ويســـمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمســـتثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واســـتثمار موارد الوطن وذلك على أســـس عادلة تســـمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

إن ديمقراطية النظام الاقتصـــادي تفرض الشـــفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضـــرورة إشـــراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشـــريعية المنتخبة في فحص ودراســـة الســـياســـات والقرارات الاقتصـــادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصـــادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصـــخصـــة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شـكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضـحة ومعايير

صادقة في التقييم، وكذلك لا بد من الشفافية التامة والمشاركة الكاملة للمواطنين في مناقشة مشروع تمليك المواطنين فوق سن الحادية والعشرين أسهماً مجانية في شـــركات قطاع الأعمال العام وهو ما طرحه الحزب الوطني الديمقراطي تحت عنوان" مشاركة المواطنين في إدارة الأصول المملوكة للدولة".

كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول الســـلع التي يســـيطرون عليها وما يؤدي إليه كل ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولا شـك أن النظام الاقتصـادي الديمقراطي المسـتهدف لن يسـمح بإطلاق قوى السـوق لتسـيير الاقتصـاد الوطني وتسـليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسـئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضـمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصـادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضـرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصـول الموضـوعية في اقتصـاد السـوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأســمالية دعوات لما يســمى " الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مســئولياتها الاجتماعية، وبين نظم الاقتصــاد الشــمولي القائمة على مفاهيم اشــتراكية أو شــيوعية تكرس الســيطرة البيروقراطية على

الأوضـاع والأنشـطة الاقتصـادية وتحرّم الملكية الخاصـة لوسـائل الإنتاج وتخضـع الاقتصـاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصـادية المحلية والخارجية ذات التأثير.

وقد عانينا نحن في مصـر أيضـاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصـاد الوطني، فقد كانت سياسة التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق سائدة في الستينيات وأوائل السـبعينيات من القرن الماضـي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصـادية وتضـخم في البيروقراطية بالقطاع العام، كما عشـنا فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصـاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السـوق من دون إيجاد المعايير والضـوابط لتحديد مسـئولية القطاع الخاص الاجتماعية وتفعيلها لحماية المسـتهلكين وضـمان حرية المنافسـة وقطع السـبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشـال ما يقرب من نصـف عدد المصـريين الذين يعيشـون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصـد بذلك ما يمكن أن يشـتريه الدولار من سـلع وخدمات، فلنا أن نتصـور إنسـاناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!].

إن الانطلاقة الاقتصـادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء اسـتراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطنـــــي بما يحقق زيادة الإنتاج من السـلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشـكلة تضـخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في

النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

1. ملاحظات على مشروع تمليك المواطنين حصة مجانية في شركات قطاع الأعمال العام

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح انعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنواناً أشد جاذبية وهو "البرنامج المصري للملكية الشعبية". وبموجب هذا البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيط بها هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة". وبمراجعة برنامج الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في 30 ديسمبر 2007، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في 2005 لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل إن الحديث

الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققه من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح 45 شركة قطاع أعمال عام و41 شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح 20% من أسهم المصرية للاتصالات.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تمليك الشركات المتبقية من برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، ويتم الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي نعتقد أن أعضاءه قد فوجئ أكثرهم - إن لم يكونوا جميعاً - مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة. وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه

معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عرض عليه؟ وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين

فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

خطر الطعن بعدم الدستورية

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة يخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"، والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة 40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فإن تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ يحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

كيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

ولعل أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل مسئولياتها في توجيه ورقابة ودعم تلك الشركات. وقد تضاربت التصريحات التي أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فهم من بعض تصريحاته أن الشركات القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن القانون 203 لسنة 1991 الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟ وفي حالة استمرار الشركات القابضة في الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف

ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة أصول الدولة؟

ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة مؤسسيه إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة والتوجيه الذي يتيحه لهم حق الملكية، وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة للقائمين على إدارتها من دون وجود آلية واضحة للمحاسبة والتقييم. ويكاد البعض يشبهون توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 41 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية المتكاملة حتى اليوم. ويؤكد هذه المخاوف ما أعلن أن الصك الذي سيوزع على المواطنين لن يحدد اسم شركة بذاتها ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات ال 153 التي قيل إنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيمتنع عليهم عملياً حضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟ وفي نفس السياق تثور مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟

ولعل أخطر الأسئلة تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟ هل سيكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تقتصر المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثور تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية

بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجاناً وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

ويتساءل المصريون - وأنا منهم ومعهم - عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من ال 41 مليون ستبلغ 2000 جنيه، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2007/2006 فإن نصيب كل مواطن سيحصل على صك ضمن هذا المشروع لن يتجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيها! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه - وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية - فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة للتجارة حقوق الملكية فيها سالبة، فإن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.

وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتصر الملكية الشعبية على تلك الشركات ال 153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟ ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقته حكومة تاتشر كي تظل قادرة

على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر استحواذ غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيد ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصخصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيسي؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلاً لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

ويقولون في الحزب الوطني الديمقراطي أن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراء 30 أو 40 سنة، ونقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراء بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت مشكلاته أكبر من الفوائد التي تمناها الذين خططوا لمثل هذا المشروع وطبقوه في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية في الأساس.

البديل: ترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة

نرى أن هناك قدراً هائلاً من الأصـــول المملوكة للدولة ممثلة في شـــكل أراض وعقارات ووســـائل نقل ومعدات وأثاثات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المســـتلزمات منتشـــرة في مســـتودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصـول من الإهمال الجسـيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السـليمة لحصـرها وتسـجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصـــول الراكدة في المســـتودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصـــول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضـرورة إحداث برنامج شـامل إدارة الأصـول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضـخمة المتمثلة في المخزون السـلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والســيطرة على عمليات المشــتريات الحكومية وتكرار شـراء نفس الأشـياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضـمن البرنامج المقترح العناصـر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصـــيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.

3. تحديد وحصـــر الأصـــناف الراكدة في المســـتودعات الحكومية على مختلف المســـتويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشــر قوائم الأصــناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضـــع قواعد ملزمة بضـــبط عمليات المشـــتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصـــناف الراكدة قبل إقرار شـــراء أصـــناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشـــتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشـــتريات من نفس المواد ومن ثم ضـــياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصـناف الخردة والكهنة وفق معايير تضـبط عملية التخريد والتكهين.
8. حصـر الأراضـي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسـجيلها، ودراسـة مدى صـــلاحيتها للاســـتخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول .
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاســـتفادة من تلك الأصـــول ســـواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تخصـــص الحصـــيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسـئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقا لضوابط تضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

إعادة هيكلة برنامج الخصخصة[2]

نرى أن برنامج الخصـخصـة والذي بدأ في العام 1991 مواكباً لعملية الإصـلاح الاقتصـادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصـخصـة التي تمت منذ بداية البرنامج وحتى شـهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسـط حوالي 19 عملية في السـنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سـنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشـركات المتبقية في برنامج الخصـخصـة 164 شـركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضـلاً عن أنصـبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة.

وقد شاب برنامج الخصخصة - منذ بدايته وحتى الآن - الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيها حتى لا يؤدي التطبيق الخاطئ لمفهوم الخصـخصـة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. وتتركز سلبيات برنامج الخصخصة فيما يلي:

1. يطلق على برنامج الخصخصة الآن اسم " برنامج إدارة الأصول" والواقع يؤكد أنه برنامج بيع الأصـول، وفي الحقيقة أن البيع ليس الوسـيلة الوحيدة للخصـخصـة فهنـاك منح عقود الإدارة أو الاسـتغلال لفترة محـددة يعـاد النظر في الأمر في نهايتها. كما تختلف طرق البيع، فقد يتم البيع لمسـتثمر رئيسـي، وقد تباع الوحدة بالمزاد، وقد تطرح في شـكل أسـهم. وقد يكون البيع متاحا للجميع بدون تمييز، وقد تحدد نسـبة للأجانب. وقد تطرح الشـركات للإيجار أو تدمج بعض الشـركات أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسـين أداءها، كما تتضـمن إدارة

[2] المعلومات مستمدة من موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت

الأصـول تعديل مجال نشـاطها. ولكن ما يحدث في البرنامج الآن هو مجرد البيع. لذا ينبغي إعادة صـياغة وتوضـيح أهداف البرنامج بعدم قصـرها على عمليات البيع والتخلص من الشـركات المملوكة للدولة، بل يجب دراسـة بدائل أخرى لفصل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات.

2. عدم وجود معايير واضـحة تحكم اختيار وتحديد شـركات قطاع الأعمال التي تطرح للبيع. فقد سبق للحكومة أن أعلنت في بدايات البرنامج عدم خصخصة ما أسمته آنذاك بالشركات الاستراتيجية، وكذا التركيز على بيع الشركات الخاسرة. ولكن تحول البرنامج وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شـيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصـنيف 64 شـركة كانت تصـنف في السـابق على أنها شـركات اسـتراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007. هذه الشـركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضـرورة وضـع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشـمل الشـركات العاملة في مجال صـناعة التبغ والأسـمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشـركات المشـتركة مثل البتر وكيماويات والأسـمدة. وقد تكون انطباع سلبي مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصـلاح والبيع كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصـول بأنه موجه حسـب الطلب. فالبيع ليس قاصـراً على مجموعة محددة سـلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها".
3. ومن سـلبيات البرنامج الحالي مسـألة التوقيت، حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشـركات المطلوب خصـخصـتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين

للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.

4. وحتى بالنسبة للشركات الخاسرة، فإن سياسة الحكومة الآن هي التخلص من هذه الشركات بأي سعر ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس.
5. عدم وجود معايير متفق عليها وشفافة لتقييم الشركات المطروحة للبيع، كما لا يوجد معيار أو سياسة واحدة في اختيار الجهات القائمة بالتقييم. ومؤدى ذلك أن كثيراً من الشركات يثار أنها بيعت بأقل من قيمتها الحقيقية. وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.
6. كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف نفس الجهة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع والترويج للبحث عن مشتر رئيسي، وهذا يتيح فرصاً لتضارب المصالح حيث قد تعمد الجهة القائمة بالتقييم إلى تسريب معلومات عن القيمة المقدرة للشركة إلى بعض المشترين ومن ثم يتقدمون بعروضهم وهم على معرفة مسبقة بالسعر الذي تريده الحكومة مما يتيح لهم فرصة فير متكافئة مع غيرهم من راغبي الشراء الذين لا تتوفر لهم نفس الصلات بجهة التقييم والترويج.

7. كما افتقد البرنامج إلى معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو طرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار في كل مرة يتم وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.
8. عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم.
9. تسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً بينما كان من الممكن إعمال قاعدة لتفضيل المصريين حتى ولو كانت العروض المقدمة منهم تقل عن العروض الأجنبية.
10. إن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى حجب استثمارات كان من الأفضل أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

من ناحية أخرى، فقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الأوكازيون" حيث تضمن تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

أهمية الشفافية في عمليات الخصخصة

ونرى أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي متفرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده، وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع

آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس.

إننا نؤكد أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة:

1. ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومشتتة وإنما لابد وأن يجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك، والمواعيد المحددة لذلك، والمعايير المتخذة أساساً للتقييم، وأساليب البيع ومبررات ذلك، وشروط الأهلية للتقدم للشراء، وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط، وغير ذلك من الاعتبارات.
2. ضرورة عرض برنامج الخصخصة على مجلسي الشعب والشورى بعد عرضه للنقاش العام وإتاحة الفرصة لكل أصحاب المصلحة في المجتمع من المشاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشتراط ضرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.
3. التركيز على بيع الشركات الخاسرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضح تجارب كثيرة في مصر وغيرها من الدول التي خاضت تجربة الخصخصة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.
4. التركيز على بيع حصص الدولة في الشركات المشتركة مع البدء بالحصص الصغيرة، ويفضل أن يكون البيع عن طريق البورصة بشرط مراقبة أوضاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيسي وعن طريق منافسة دولية مفتوحة بحيث يمكن الحصول على أفضل العروض.

ويجب التشـديد على أنه بالنسـبة للأسـهم المقيدة في البورصـة فلا يجب أبداً أن يقل ثمن البيع عن سـعر البورصـة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسـهم بنك الإسـكندرية في البنك المصـري الأمريكي حيث بيعت بسـعر يقل عن سـعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب يجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة حيث يحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.

5. عدم عرض شـركات المرافق العامة للخصـخصـة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المسـتهلكين لخدماتها أعباء إضـافية نظراً لاتجاه المسـتثمر الخاص إلى رفع أسـعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السـلبية للمشـروعات العامة التي لا يجوز خصـخصـتها لأهميتها الاسـتراتيجية وضـرورة بقاءها في نطاق الملكية العامة. وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشـريعي وآليات الرقابة لضـبط أداء شـركات المرافق الخاصـة حين خصـخصـتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود إدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.
6. يجب الحرص حين بيع شـركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون على السـوق. كما يجب تفعيل قانون حماية المنافسـة ومنع الاحتكار بتطبيق معاييره على الشركات التي يتم خصخصتها.
7. حصـر بيع الشـركات ذات الأهمية الاسـتراتيجية مثل البنوك وشـركات التأمين والشـركات الزراعية والخدمات العامة وشـركات الطاقة والشـركات الصـناعية في المجالات الاستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشـتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصـريين. وعلى سـبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع القطاع المصرفي المصري تحت السيطرة الأجنبية. وبشكل عام يمكن النص على

إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال – أو الأصـول العامة بشـكل عام – إلى المصريين.

8. التأكيد على ضـــمان الشـــفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصـــول المطروحة للبيع والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل واضح وصريح ومفصل.
9. الحرص على توافر المشـروعية لبرنامج الخصـخصـة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصـــخصـــة باعتبارها عادلة ومنصـــفه وأنها تتم تحقيقاً للمصـــلحة العامة وأنه لم يشـــبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمســـاواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بقيمه عادلة وأن الثمن المعروض مناســـب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.
10. التأكيد على ضـرورة اسـتخدام حصـيلة الخصـخصـة في تمويل مشـروعات جديدة تضـيف إلى الطاقات الإنتاجية وتسـهم في تطوير البنية الأسـاسـية الاقتصـادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد دوين قائمة ومن ثم المساهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها. وفي جميع الأحوال، ينبغي التأكيد على عدم جواز اســتخدام الحصــيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

تطوير دور شركات قطاع الأعمال العام

يرتكز برنامج مع قضية قطاع الأعمال العام على المبادئ التالية:

1. يمثل قطاع الأعمال العام شـــريحة مهمة في الاقتصـــاد الوطني حيث تتركز فيه اســـتثمارات كبيرة، فضـــلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكسـاب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.

2. رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الاستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.
3. أن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.
4. أن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.
5. أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.

6. أن شـــركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشـركات الصـادرة عن وزارة الاسـتثمار شـأنها في ذلك شـأن جميع الشـركات الخاضعة لتلك القواعد.

التنظيم المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضـــوء التطور الذي شـــهده الاقتصـــاد الوطني، والتغييرات التي لحقت بهياكله وآلياته في الاتجاه نحو إعمال اقتصاد السوق وآلياته، نرى إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام على النحو التالي:

1. حصـر شـركات قطاع الأعمال العام والمسـاهمات في شـركات مشـتركة وتقييم مدى جدوى اسـتمرارها في نطاق الملكية العامة [سـواء بالكامل أو بنسـبة من الملكية]، وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الاستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شـركة بالنسـبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصـادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.
2. دمج الشـــركات القابضـــة القائمة حالياً في شـــركة واحدة بمســـمى " الشـــركة المصـــرية القابضـــة للاســـتثمار والتنمية"، ويتبعها جميع الشـــركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.
3. تتولى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضـــع خطة للتعامل في هذه الأســـهم وفق اعتبارات اقتصـــادية واســـتثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.
4. إلغاء القوالب التنظيمية الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها.

5. تحرير شـركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شـركة حرية تامة في تنظيم أوضـاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسـويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.
6. إلغاء القانون رقم 203 لسـنة 1993 المنظم لشـركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشـركات وفق قانون الشـركات [سـواء قانون الشـركات المسـاهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضـمانات وحوافز الاسـتثمار رقم 8 لسـنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شـركات القطاع الخاص من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشـكلة حسـب القانون. وفضـلاً عن كونها شـركات قطاع خاص لها مراجع حسـابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصـة في رأس مالها تزيد عن 25% يخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.
7. وقف كل أشـكال الدعم غير المبرر والمسـاندة غير المحدودة والمعاملة الاسـتثنائية التي كانت تحصـل عليها شـركات قطاع الأعمال العام من الدولة باعتبارها المالك المسـئول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شـركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشـأ حالة صـحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.
8. تشـرف " الشـركة المصـرية القابضـة للاسـتثمار والتنمية" على إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:
   8.1. إعادة التنظيم وصـياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشـيط الوظائف الاسـتراتيجية في إدارة تلك الشـركات

بالتركيز على مفاهيم التخطيط الاســـتراتيجي وتخطيط التســـويق وتنمية الموارد البشـــرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والســـعي إلى اكتشـــاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.

8.2. تصـويب هياكلها التمويلية وتوفير مصـادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.

8.3. حل مشـكلات المخزون السـلعي المتراكم ووضـع أسـس سـليمة لإدارة المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويق.

8.4. تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة.

8.5. حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومعالجة أسبابها.

8.6. مراجعة هياكل الموارد البشـــرية وإعادة هيكلتها بما يحقق التناســـب بين أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضـــاء على مظاهر البطالة المقنعة والعمالة الزائدة، وضـــبط تكلفة العمل باعتبارها من المكوّنات الرئيسية لتكلفة الإنتاج.

8.7. تحريك المشـــروعات تحت التنفيذ والتي تمثل اســـتثمارات معطلة وغير منتجة، والســـعي إلى تدبير الاســـتثمارات والموارد اللازمة لإنهاء تلك المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.

8.8. تأكيد المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة في تحديد سياسات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير الســـياســـية كأســـاس في توجيهها.

8.9. تأكيد الأسس الاقتصادية وشروط التنافسية في التعامل بين شركات قطاع الأعمال بعضـــها البعض، وكذا في تأســـيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.

9. تهتم " الشـــركة المصـــرية القابضـــة للاســـتثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشـركات والتي نص عليها القانون وأسـند إليها اختصـاصـات المالك من حيث إقرار الميزانية وحســابات الأرباح والخســائر وتوزيع الأرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشـركة، وإقرار مشـروع الخطة العامة للشـركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القـانون، والترخيص بـاســـتخدام المخصـــصـــات في غير الأغراض المخصـصـة لها، واقتراح تصـفية أو إدماج الشـركات أو تقسـيمها على أن تعتمد تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضـاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضـهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.
10. تجري " الشـركة المصـرية القابضـة للاسـتثمار والتنمية" تقييماً مسـتمراً لأداء شـــركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاســـبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة.

محاور استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن ما يطرحه الحزب الحاكم الآن في شـــكل مشـــروع لتملكي فئة من المواطنين حصصاً مجانية في بعض الأصول المملوكة للدولة [عدد من شركات قطاع الأعمال العام] إنما يمثل بادرة خطيرة بمكن أن تنتهي إلى آثار سلبية عميقة إن لم يدرس في إطار نظرة كلية واستراتيجية اقتصادية شاملة.

إن إحداث تنمية اقتصـــادية شـــاملة في البلاد تحقق الاســـتخدام الأمثل لمواردها وتحقق أفضـل مسـتويات الرفاهة الاقتصـادية والاجتماعية للمواطنين تتطلب بناء استراتيجية شاملة تتضمن تحديد المحاور الرئيسية التالية:

1. الغايات والأهداف الاســـتراتيجية للتنمية الاقتصـــادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي.

2. قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.
3. خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.
4. خطط وآليات تنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.
6. أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.
7. تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها.
8. تحديد خطط وبرامج تنمية الموارد البشرية وإعدادها للمساهمة الأفضل في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الشاملة.
9. تحديد أسس ومجالات التعامل مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد السلعي والحصول على الخدمات الفنية والتدريبية وغيرها من مصادر الخبرة الأجنبية، والصادرات السلعية والخدمية، مع تحديد الأهمية النسبية للأسواق الأجدر بالتعامل من حيث اتصالها بالمصلحة الوطنية.

أهمية إحياء دور التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي

إن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسئولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني" وفقاً

لاســـتراتيجية وطنية شـــاملة وفي إطار خطة وطنية للتنمية تنســـق أدوار مختلف اللاعبين في الســاحة الاقتصــادية. وفي هذا الصــدد نرى ضــرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الاســـتراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

ونرى ضـــرورة تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط الذي أنشـــئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وتنشـيطه في تحديد التوجهات الاسـتراتيجية للاقتصـاد الوطني وخاصـة المحاور التالية:

1. تحديد مجالات وتوجهات التنمية الاقتصادية الشاملة ومعدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.
2. تحديد المستوى المطلوب من الخدمات الأساسية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين شاملة الصحة، التغذية، التعليم، الثقافة، الإسكان، والنقل والاتصال.
3. وضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما يحقق مصالح المواطنين.
4. وضع الخطط والبرامج التي تكفل تأمين الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات فيما يخص إنتاج الغذاء، توجيه العلاقات الاقتصـادية مع العالم الخارجي، تنمية تكنولوجيا وطنية وتطويرها، حماية الثقافة الوطنية والحفاظ على القيم الحضارية للمجتمع المصري.
5. وضـــع الخطط والبرامج الكفيلة بتنمية وتعميق العلاقات الاقتصـــادية مع دول العالم المختلفة وعلى سبيل الخصوص دعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والإفريقية.

6. تحديد أسس ومعايير توجيه الأداء الاقتصادي وكفالة أفضل الظروف لتحسين معدلاته والارتفاع بالقدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعلاج ما تعانيه من مشكلات.
7. تحديد الإطار المؤسسي للإنتاج وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاعين الخاص والأهلي.
8. رصد ومتابعة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم آثارها على الأداء الاقتصادي في البلاد، وتعيين معدل النمو الاقتصادي المستهدف وتقدير الاحتياجات التمويلية والموارد الطبيعية والبشرية والتقنية اللازمة للوصل إليه.
9. ضمان الاستقرار الاقتصادي والقضاء على مصادر تبديد وإهدار الموارد الوطنية.
10. دراسة وتحديد متطلبات تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي، ومقومات الحفاظ على السلامة العامة في المجتمع.
11. دراسة وتحديد متطلبات صيانة البيئة ومنع مصادر التلوث وإهدار المقومات الطبيعية للبيئة المصرية، والمحافظة على الثروة الوطنية المتمثلة في نهر النيل، والبحيرات، والمحميات الطبيعية، والأرض الزراعية.
12. دراسة وتحديد أسس استثمار الطاقة السكانية وتحويل الزيادات في أعداد السكان الناشئة من عوامل النمو الطبيعية إلى قوى منتجة.
13. إنتاج مجموعة المقاييس والمؤشرات الدالة على حالة التنمية ومعدلات تحقيق الأهداف والتطور في مستوى المعيشة للسكان وغيرها من المؤشرات التي توضح مدى التغيير الديمقراطي الاقتصادي للبلاد بالقياس إلى الأهداف المحددة في الخطة العامة، وكذا بالقياس إلى ما تحققه الدول الأخرى المماثلة لنا في أوضاعها وظروفها.

رؤية وفدية

اللامركزية دعامة للتنمية المحلية

وأساس لبناء مجتمع الديمقراطية

2009

مقدمة

نظم الدستور شئون الحكم المحلي في المواد 161، 162، و163 من الفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية وتحت عنوان " الإدارة المحلية". وعلى الرغم من أن الدستور قد صدر في 1971 واستخدم وصف " الإدارة االمحلية" اتساقاً مع التوجه الرسمي الذي بدأ مع أول قانون صدر في العام 1964 بعنوان " الإدارة المحلية"، إلا أن القانون رقم 43 الصادر في 1979 حمل عنوان " قانون نظام الحكم المحلي". ومع ذلك فقد كانت سمة التوجه الرسمي نحو مسألة المحليات هي التردد، فقد كانت الممارسة الفعلية تتمثل دائماً في إتباع نظام للإدارة المحلية تتركز فيه معظم السلطات في الوزارات المركزية مع إنشاء مديريات للخدمات على المستوى المحلي لمباشرة بعض الاختصاصات في حدود ضيقة من الصلاحيات وتحت الإشراف والسيطرة والهيمنة من الوزراء المركزيين.

ثم جاءت فترة أطلق فيها تعبير " الحكم المحلي" مع صدور القانون رقم 43 المشار إليه بديلاً عن الإدارة المحلية، ولكن مع بقاء السمات الأساسية للنظام كما هي ولم يكن فيه من الحكم المحلي إلا الاسم، أما صلاحيات التشريع والتمويل والموازنات وغيرها من سمات الحكم المحلي فقد بقيت على حالها منحصرة في المستوى المركزي. ثم صدرت عدة قوانين لتعديل بعض مواد القانون وهي تحمل اسم "الحكم المحلي"[3]. ولكن صدر القانون رقم 145 لسنة 1988 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 43 ليغير اسمه إلى " قانون نظام الإدارة المحلية" حيث نص على أن تستبدل بعبارتي " الحكم الحلي" و"الوزير المختص بالحكم المحلي" عبارتا " الإدارة المحلية" و" الوزير المختص بالإدارة المحلية". وهكذا نرى أن الدولة تراجعت عن استخدام وصف الحكم المحلي الذي يقوم على درجة عالية من اللامركزية لتكرس توجهها نحو حكومة مركزية متحكمة في كافة شئون المحليات،

[3] قانون رقم 168 لسنة 1981، وقانون رقم 50 لسنة 1981

مع ترك هامش ضـــيق من حرية الحركة للوحدات المحلية بجناحيها من مجالس شـــعبية محلية منتخبة والإدارات التنفيذية التابعة لوزارات الخدمات المركزية من تعليم وصحة وغيرها.

ويرى الوفد

أنه في عصـــر انتشـــار المد الديمقراطي في معظم أنحاء العالم، ومع تســـارع التقنية والمعلومات وثورة الاتصالات، يصبح المطلوب والمحتم أن يتم التحول نحو نظام لا مركزي يتوافق مع أســـس الديمقراطية ويمنح الســـلطات المحلية قدراً وافراً من الاســـتقلال المالي والإداري بما يتيح لها القدرة الأكبر في دفع التنمية المحلية وعلاج مشـــكلات التخلف الاقتصـــادي والاجتماعي على المســـتويات المحلية، ويطلق الطاقات المحلية للتنمية والتطوير وحل مشكلات الناس بقرار محلي.

وبرغم أن التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في مايو 2007 قد تضمنت إضافة فقرة ثانية إلى المادة 161 تنص على " ويكفل القانون دعم اللامركزية، وينظم وســـائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية والنهوض بها وحسن إدارتها"، إلا أن مظاهر ذلك الدعم لم تتضح حتى الآن.

ويرى الوفد

إن تحقيق الديمقراطية والحكم الرشـــيد في البلاد يتطلب التوســـع في تطبيق اللامركزية والحد من سيطرة الحكومة المركزية على كافة الأنشطة والموارد وتجاهل الطاقات والقدرات المتاحة بالمحليات. إن تطوير نظام الإدارة المحلية نحو اللامركزية يمثل دفعة قوية في اتجاه تدعيم الحكم الديمقراطي وإشاعة العدل والمساواة بين مناطق الجمهورية ومحافظاتها بحيث لا تتركز الخدمات ومصـــادر النمو في القاهرة الكبرى والدلتا، بينما تحرم محافظات الصـــعيد وجنوب الوادي وســـيناء من فرص النمو المتكافئة.

أن ثمة موضـوعات محورية لا بد من التعامل معها في هذا السـياق يأتي في مقدمتها إعطاء المجالس المحلية حق التشـــريع في الأمور المحلية ، وإقرار مبـدأ التمويل المحلي ومنح المســـتوى المحلي ســـلطة اتخاذ القرار في إعداد الموازنات وتقرير مصـــادر الإيرادات وأوجه الإنفاق، واســـتكمال تطبيق مفهوم " الموظف المحلي" والقضـــاء على الازدواجية التي يعاني منها العاملون في مديريات الخدمات حيث يخضـعون للسـلطة المحلية بينما يتبع وكلاء الوزارات للوزراء المركزيين ، ثم قضـية أسلوب اختيار المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية والتحول عن أسلوب التعيين المركزي إلى أسلوب يقوم على حق المواطنين في الاختيار.

ويرى الوفد

أن التحول نحو اللامركزية لا يمكن أن يتم كإجراء منفصل ومنبت الصلة بعمليات التطوير المجتمعي الشامل وإعادة بناء الهياكل الإدارية في أجهزة الحكم على أسس ديمقراطية. ولذا يجب بناء إستراتيجية شاملة للتحول نحو اللامركزية على المستوى العام وباعتبارها فلسفة عامة ونهجاً شاملاً يتعدى مجرد تطوير العلاقة بين الوزارات والأجهزة المركزية وبين وحدات الإدارة المحلية، ولكن يتم نقل سلطة اتخاذ القرارات مكانياً بحيث توجد في المواقع الأقرب للمشكلات والأنشطة التي تصدر بشأنها تلك القرارات [اللامركزية المكانية].

إن اللامركزية المستهدفة تتمثل في نقل السلطة من المستويات الإدارية أو السياسية أو المجتمعية الأعلى إلى المستويات الأدنى [اللامركزية الرأسية]. كذلك تستهدف نقل السلطة من مركز اتخاذ قرار وحيد وتوزيعها بين مراكز متعددة لاتخاذ القرارات على نفس المستوى في هيكل السلطة [اللامركزية الأفقية].

وتهدف اللامركزية المستهدفة إلى إشراك المتأثرين بقرارات سلطة ما في اتخاذ القرارات ذات الصلة بمنافعهم وأهدافهم، وتأكيد حقهم في المعرفة والحصول على المعلومات. كما تهدف اللامركزية إلى منع سيطرة فرد أو طائفة أو هيئة أو مؤسسة

على موارد المجتمع واختياراته، وتمكين أصحاب المصلحة في الاختيار والمفاضلة وتحمل النتائج سلباً وإيجاباً. [منع الاحتكار وحماية المنافسة وحرية الاختيار].

كذلك تحقق اللامركزية انفتاح قنوات ووسائل الاتصالات بين التقسيمات والمستويات التنظيمية داخل المنظمات والهيئات المجتمعية، وكذلك فيما بين تلك المنظمات والهيئات المجتمعية بعضها البعض، ومن ثم تقلل من فرص استئثار مستوى أو فرد أو فريق بالرأي والقرار من دون إتاحة الفرص المتكافئة لباقي عناصر المنظومة المعنية للمشاركة بالرأي والاختيار.

ويرى الوفد

إن الديمقراطية هي المضمون الحقيقي للامركزية فهي في حقيقتها فلسفة إنسانية شاملة تهدف إلى تمكين الإنسان – الفرد والجماعة والمجتمع – من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وتحمل مسئوليات قراراته باعتباره شريك في المجتمع ، الوطن ، المنظمة....] له ذات الحقوق وعليه نفس الواجبات.

إن اللامركزية، في الحقيقة، هي فلسفة حياة ونمط إدارة مجتمعية شاملة تتجاوز مجرد النطاق الإداري الضيق، لتكون تعبيراً عن حق الإنسان في السيطرة على ما يؤثر على فرصه في الحياة والعيش الكريم. إن اللامركزية في التحليل الأخير، هي الإقرار بحقوق الإنسان في مجتمعه وتمكينه من ممارسة تلك الحقوق والمشاركة في تقرير مسار المجتمع وتوجهاته.

وإذا كانت الديمقراطية تعرف بأنها تمكين المواطنين من السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نظام للانتخابات الحرة حيث يكون لكل مواطن فرصة متكافئة للوصل إلى مواقع السلطة، وأن جميع المواطنين ينعمون بحريات وحقوق متساوية، فإنها بذلك تمثل الإطار الحقيقي لفكرة اللامركزية، حيث يكون لجميع المحكومين في المجتمع فرصاً متكافئة للمشاركة في اتخاذ القرارات والوصول إلى السلطة، وأنهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات.

إن الركائز الرئيسة للديمقراطية تقوم على سيادة القانون، الفصل بين السلطات، التعددية، والتداول المقنن والسلس للسلطة، وانعدام القيود أو المعوقات التي تعيق أو تمنع أفراداً أو جماعات في الوطن من الوصول إلى السلطة، والمساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، وضمان تكافؤ الفرص والتعادل في الحصول على عوائد استخدام واستثمار موارد الوطن .

وكذلك اللامركزية، هي الاتفاق على قواعد ومعايير معلنة تحكم العلاقات بين المستويات والمنظمات والطوائف في المجتمع، وهي التعددية في مراكز اتخاذ القرار وعدم حصرها أو تركيزها في جهة أو مستوى واستبعاد الآخرين، وهي الفرص المتاحة للجميع للمشاركة في تحمل المسئوليات لا يحدهم في ذلك سوى القدرة والخبرة والكفاءة التي يتوافق الجميع على تعريفها وتحديدها بشفافية. واللامركزية أيضاً – باعتبارها تعبيراً عن الديمقراطية – هي ضمان التعادل في السلطة والمسئولية بين طوائف المجتمع، وأن يخضع الجميع – حكاماً ومحكومين، رؤساء ومرؤوسين – لسلطة القانون وحكم القضاء، ومن ثم فهي أيضاً أن يكون ما يحصل عليه المشاركون في العمل متكافئاً مع ما يقدمونه من جهد وخبرة وكفاءة بغض النظر عن شخوصهم وأصولهم الاجتماعية أو علاقاتهم السياسية.

إن اللامركزية هي انعكاس للفكر الديمقراطي، وهي كذلك الصورة الأصلية لمفهوم الحوكمة الذي يقوم على التوزيع المتعادل للسلطة بين فئات وطوائف ومستويات أصحاب القرار، والمعاملة المتساوية لجميع أصحاب المصلحة، والشفافية والإفصاح، واعتماد المعايير الموضوعية في المحاسبة والمساءلة.

ويرى الوفد

أن التوجه لتطبيق اللامركزية ليس هدفاً في ذاته، بل وسيلة لتحقيق غايات محورية هي:

1. تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أعضاء المجتمع [المواطنين في الوطن، العاملون في المنظمات والأجهزة الإدارية وغيرها من مؤسسات في قطاعات المجتمع المختلفة].
2. تمكين المواطنين وإتاحة الفرص العادلة لهم لمباشرة قدراتهم وطاقاتهم وإبداعاتهم في خدمة الأهداف والقضايا العامة، وكذلك تحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة من دون تعارض بين الاثنين.
3. تأمين مستقبل المجتمع - الوطن، المنظمة - بتوزيع السلطات والصلاحيات وحق اتخاذ القرارات لتجنب الانحصار والتجمد فيما يتاح لسلطة مركزية من خبرات وقدرات هي محدودة بطبيعتها مهما بلغت، وهي بحكم الطبيعة البشرية منحصرة في أساليب التفكير والرؤى الشخصية والمنافع الذاتية لمن يركزون السلطات في أيديهم مستبعدين أغلبية أصحاب المصالح من المشاركة فيها.
4. سد منابع الفساد الذي ينمو وينتشر في ظل ما تفرضه النظم المركزية عادة من غياب الشفافية، وعدم وضوح معايير وقواعد اتخاذ القرارات، وما تسمح به من تحلق المنافقون والمتسلقون حول صاحب السلطة المركزية مطمئنين إلى حمايته لهم وعدم قدرة سلطات التحقيق والقضاء من الوصول إليهم لارتباطهم بالحاكم، الزعيم، الرئيس، القائد الإداري... صاحب السلطة المركزية من دون منازع.

ويرى الوفد

إن التخطيط السليم والتدرج المنهجي لتطبيق اللامركزية يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية لصالح الوطن والمواطنين، تتمثل فيما يلي:

1. توسيع قاعدة المشاركة في بحث قضايا الوطن واتخاذ القرارات، ومن ثم استثمار طاقات المواطنين والاستفادة مما لديهم من خبرات وطاقات ذهنية وإبداعية.

2. تنويع الخبرات وطرح حلول وبدائل متنوعة لمواجهة المشكلات، والخروج من أسر الفكر المركزي المتوحد مع شخص القائد أو المسئول التنفيذي، والذي عادة ما يكون الزمن والمتغيرات قد تجاوزته.
3. تكوين كوادر متجددة وأجيال صاعدة من القياديين القادرين على تبوأ مناصب الحكم وتحمل مسئوليات المواقع التنفيذية.
4. تسريع عمليات التنمية الوطنية على المستويات المحلية وزيادة القدرة على الكشف عن الموارد والثروات الوطنية وإتاحة الفرص لاستثمارها بسرعة حيث تكون القيادات من أصحاب السلطة والقادرين على اتخاذ القرارات قريبين من تلك الموارد وعارفين بما يتحقق عن استثمارها من مزايا وعوائد قد تكون في الغالب بعيدة عن إدراك أو اهتمام المستويات المركزية.

ويرى الوفد

إن تطبيق اللامركزية يقتضي، في المقام الأول، أن يتم على المستوى التنظيمي الأعلى في الوطن، ثم يتدرج نحو إقامة اللامركزية في الإدارة المحلية، ونقصد بذلك ما يلي:

1. تأكيد النص الدستوري بالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وإلغاء كل حالات سيطرة السلطة التنفيذية وتحكمها في السلطة التشريعية من خلال تدخلها في عمليات الانتخابات التشريعية ووقف تدخل الأجهزة الأمنية والسلطات المركزية في العمليات الانتخابية.
2. تأكيد استقلال القضاء وإلغاء سيطرة وزارة العدل على شئون القضاء التي يجب أن تكون في يد القيادات القضائية ذاتها.
3. تحويل أجهزة الوزارات المركزية لتكون مراكز تجمع للخبرات تتولى بالأساس وظائف التخطيط الإستراتيجي وتوفير المساندة للهيئات التابعة لها والوحدات المحلية في تنفيذ مشروعاتها وعملياتها المحققة لأهداف الوطن واحتياجات

المواطنين. ويقتضي ذلك إلغاء سيطرة وزارة التعليم العالي على الجامعات والتطبيق الصحيح لقانون تنظيم الجامعات الذي يمنحها استقلالاً مالياً وإدارياً وأكاديمياً، بحيث تتكفل الجامعة بجميع شئونها، وإلغاء سيطرة وزارة البحث العلمي على مراكز ومؤسسات البحث العلمي وإطلاق طاقاتها في ممارسة أنشطتها وفق رؤية وطنية شاملة، وتطبيق مفاهيم المساءلة والمحاسبة بالنتائج.

4. التحول إلى الانتخاب كوسيلة أساسية في اختيار المسئولين التنفيذيين في المنظمات العامة بقدر ما تسمح به طبيعة كل منظمة، وبذلك نرى العودة إلى نظام الانتخاب لاختيار رؤساء الجامعات وعمداء الكليات،وغيرهم من القيادات الإدارية بحسب ما تسمح به طبيعة المنظمات والأجهزة التي يتولون قيادتها، وكذلك العودة إلى نظام انتخاب العمد.

إن تطبيق اللامركزية على المستوى الوطني أولاً يمهد السبيل لتطبيقها في الإدارة المحلية بنقل السلطات المركزية إلى الوحدات المحلية في مجالات الخدمات العامة [التعليم، الصحة، تأمين فرص العمل وتوفير فرص تدريب وتنمية القوى العاملة..].

ويرى الوفد

أن اتخاذ بعض القرارات لتفويض جانب من سلطات الوزراء المركزيين إلى المحافظين - وإن كان يمثل خطوة في الطريق نحو اللامركزية - إلا أن ذلك لن يحقق الطفرة المطلوبة في التنمية المحلية حيث لا يزال المحافظين - والمجالس الشعبية المحلية المنتخبة - يفتقدون السيطرة على الأجهزة التنفيذية المحلية التي تدين بالولاء والطاعة للوزارات المركزية التي يتبعونها. من جانب آخر، فإن التحويلات من الوزارات المركزية تشكل ما يقرب من 90% من إيرادات الوحدات المحلية، ومن ثم فإن الموارد المالية الذاتية للمحليات ضعيفة للغاية ولا تمكنها من بدء وتنفيذ مشروعات مهمة للتنمية المحلية، ويظل اعتمادها بالأساس على ما تقرره الوزارات

المركزية من مشـروعات لكل محافظة في دائرة نشـاطها بغض النظر عن احتياجات المحليات وتوجهات مجالسها الشعبية المنتخبة.

نحو إستراتيجية متكاملة للتحول إلى اللامركزية

إن التوجه نحو اللامركزية في الإدارة المحلية، في رأي حزب الوفد، لا يجب أن يختزل في مجرد إصـــدار قـانون جـديـد للإدارة المحليـة يتبنى بعض مفـاهيم اللامركزيـة وأدواتها، ولكنه يجب أن يتسـع ليشـمل بناء إسـتراتيجية متكاملة لتحقيق التحول نحو اللامركزية تقوم على المحاور الأربعة التالية:

1. المنظومة التشريعية الكاملة لتأسيس وتدعيم للامركزية في السلطة المحلية.
2. البنية المؤسسية المتكاملة لأجهزة السلطة المحلية.
3. بناء وتنمية القدرات البشـــرية في مجالات أنشـــطة الســـلطة المحلية وتكريس انتماءهم لها.
4. بناء وتنمية وتحرير مصـادر التمويل المحلي وتمكين السـلطة المحلية من تدبير مواردها المالية وإدارة أموالها بحرية.

ويرى الوفد أن يتم بناء هذه الإسـتراتيجية باسـتثمار كل طاقات الوطن ذات الخبرة وطرحها في حوار وطني شـــامل ومفتوح للوصـــول إلى أفضـــل الاختيارات من بين البـدائـل والنمـاذج والتجـارب المتعـددة في مصـــر والعـالم فيمـا يتعلق بـأفضـــل السـيناريوهات لتحقيق التحول إلى اللامركزية وضـمان تحقيق الأهداف المرجوة من وراءه.

ويرى الوفد

إن التوجه نحو اللامركزية في الإدارة المحلية يتطلب إعادة صـــياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مسـتويات الإدارة المحلية بحيث تختص الحكومة المركزية بالتخطيط الإستراتيجي للتنمية الوطنية الشاملة، فضلاً عن إدارة السياسة الخارجية للبلاد وإقامة العدل وتوفير أمن الوطن والمواطن، ووضع المعايير العامة والضوابط

الهادفة إلى ضمان توافق قرارات الإدارات المحلية مع التوجهات الإستراتيجية لخطة التنمية الوطنية. بينما تختص وحدات الحكم المحلي [المحافظات، المدن، القرى....] بوضع الخطط التفصيلية للتنمية المحلية وإدارة شئون المجتمع المحلي.

وتطبيقاً لهذا التوجه تختص وحدات الإدارة المحلية بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية ومشروعاتها وتقديم الخدمات العامة في كل ما يتصل باحتياجات المواطنين المباشرة والتي يتم توفيرها محلياً [التعليم، الصحة،الثقافة،الرعاية الاجتماعية،الإسكان ،المواصلات الداخلية،المرافق المحلية، تحسين وحماية البيئة،الرياضة،الخدمات الدينية، خدمات إطفاء الحرائق والإنقاذ والدفاع المدني.....].

وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ هذه الخدمات في إطار السياسات الوطنية والتي تتولى الوزارات والأجهزة المركزية مراقبة تنفيذها. كما يكون من سلطات الإدارة المحلية الإشراف على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي جميع الأحوال، فإن التحول نحو اللامركزية لا يحول دون وجود بعض الخدمات العامة ذات الطبيعة الخاصة التي تستلزم إبقاءها في نطاق اختصاص جهات مركزية.

ويرى الوفد

أن التحول نحو اللامركزية في الإدارة المحلية يقتضي تأكيد المقومات الأساسية لقيام سلطة محلية فاعلة وهي، وجود تشريع خاص للسلطة المحلية يؤكد إسباغ الشخصية الاعتبارية على وحدات السلطة المحلية وينزع عنها صفتها كامتداد للسلطة التنفيذية المركزية، وإتاحة فرص تفعيل نظام التمويل المحلي، وتأكيد تلازم السلطة المحلية مع أسس الديمقراطية ومن ثم يصبح الانتخاب الديمقراطي الحر هو أساس اختيار القيادات المحلية. وتحقيقاً لتلك المقومات نرى:

1. تطوير قانون الإدارة المحلية ليكون تشريعاً " للسلطة المحلية" يتبنى قواعد ومتطلبات اللامركزية بشكل متكامل، ويضع الأسس الموضوعية والعملية

لتحقيق التحول نحو نظام لمركزي. ومن مقتضى ذلك ضرورة وجود تفصيل واضح وصريح في الدستور لطبيعة السلطة المحلية ومقوماتها، الأمر الذي يدعونا إلى المطالبة بتخصيص فصل خاص في الدستور عن " السلطة المحلية" وذلك على خلاف المعمول به في الدستور الحالي إذ جاءت المواد الثلاث الخاصة بالإدارة المحلية ضمن الفصل الثالث الخاص بالسلطة التنفيذية.

2. التأكيد على أن السلطة يقابلها مسئولية ومساءلة ومحاسبة، لذا يجب أن يكون لأعضاء الجالس الشعبية المحلية الحق في استخدام كافة وسائل المساءلة المتعارف عليها في المجالس التشريعية وفي مقدمتها حق طلب الإحاطة والسؤال والاستجواب وسحب الثقة.
3. أن تلتزم السلطة المحلية بإعداد خطة إستراتيجية للتنمية المحلية الشاملة تتوافق في المدى الزمني وقواعد ومعايير الإعداد مع المعمول به في إعداد الخطة الوطنية للتنمية الشاملة. ويقتضي تفعيل هذا الاتجاه ما يلي:
   - تعتبر توجهات الخطة الوطنية للتنمية بمثابة المؤشرات فيما يتعلق باختصاصات ومجالات عمل السلطة المحلية.
   - تلتزم السلطة المحلية باستطلاع احتياجات المجتمع المحلي ومجالات التنمية المستهدفة باعتبارها أهدافاً للتخطيط من أجل التنمية، وتحصل على موافقة المجلس الشعبي على تلك الأهداف.
   - تراعي السلطة المحلية المعايير القومية التي تعدها الوزارات المركزية ذات العلاقة عند إعداد خطة التنمية المحلية وبرامج ومشروعات العمل في مجالات الخدمات المختلفة.
4. أن يكون لكل من وحدات السلطة المحلية موازنة مستقلة يتم إعدادها واعتمادها على المستوى المحلي من دون ضرورة إدراجها في الموازنة العامة للدولة أو عرضها على وزارة المالية. ويحقق هذا الاستقلال المالي ميزة ترحيل

فوائض الميزانية في نهاية كل عام إلى الأعوام التالية. ويقتضـــي تفعيل فلســـفة التمويل المحلي ما يلي:

- إعطاء الســـلطة المحلية حق تدبير مصـــادر التمويل من الموارد المحلية [الرســـوم ومقابل أداء الخدمات وحصـــة في أرباح الشـــركات العاملة في المحافظة وعائد استثمار مشروعات التنمية المحلية التي تديرها المحافظة وموارد صناديق الخدمات والحسابات الخاصة].
- وفي حالة عجز موارد المحافظة الذاتية عن الوفاء بمصـــروفاتها - في حدود الخطة - يتم ســـداد إعانة من الحكومة المركزية كرقم واحد " إعانة ســـد العجز"، ويتضـــاءل حجم هـذه الإعـانـة تـدريجيـا مع نمو الموارد المـاليـة للمحافظة.
- أن يفصـل التشـريع الخاص بالسـلطة المحلية كافة القواعد الخاصـة بإعداد وتنفيذ وتعديل الموازنات المحلية بما في ذلك سـلطة النقل بين أبواب وبنود الموازنة وذلك على نسق الموازنة العامة للدولة.
- تمكين السـلطة المحلية من فرض الرسـوم والضـرائب والتحديد الواضـح لما يخص الحكومة المركزية، وتلك التي تعود مباشـرة إلى السـلطة المحلية من دون حاجة لتوسيط وزارة المالية. ويقتضي توفير المتطلبات المالية للسلطة المحلية زيادة النسـب المخصـصـة لها من الضـرائب المركزية مثل الضـريبة الموحدة على الدخل.
- منح الســـلطة المحلية حرية الحركة في البحث عن مصـــادر جديدة للتمويل المحلي في إطـار القواعـد العـامـة في الـدولـة التي تراعي تخفيف الأعبـاء عن المواطنين من محـدودي الـدخـل وعـدم الإفراط في فرض الضـــرائـب غير المباشرة التي يتساوى في تحمل عبئها الفقراء والأغنياء.

- تحويل كافة مشـروعات التنمية المحلية التي تقوم بها أجهزة الإدارة المحلية إلى القطـاعين الأهلي والخـاص، واكتفـاء الإدارات المحليـة بـالمتـابعـة والمساندة.

5. إرسـاء دعائم الديمقراطية والمشـاركة الشـعبية وتأكيد طبيعة السـلطة المحلية كونها سلطة حقيقة لها مقوماتها الأصيلة وذلك من خلال:

- تطوير نظام الانتخابات المحلية ليكون بالقائمة النســبية غير المشــروطة، ويقتضــي ذلك إلغاء النص الخاص بنســبة العمال والفلاحين في تشــكيل المجالس.
- تطبيق القيد التلقائي للناخبين في جداول الانتخابات من واقع الرقم القومي لكل من يبلغ سن الانتخاب، كما يجب الالتزام ببطاقة الرقم القومي باعتبارها هي الوسيلة الوحيدة لإثبات شخصية المواطن عند الإدلاء بصوته الانتخابي.
- أن يكون لجميع المواطنين المستوفين للشروط المحددة في قانون السلطة المحلية، حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبي المحلي في دائرة إقامتهم الدائمة، مع تشجيع المرأة والشباب على التقدم للترشيح من دون تخصيص نسب محددة لهم في القوائم الانتخابية.
- ألا تزيد مدة العضــوية في المجلس الشــعبي المحلي عن دورتين متتاليتين، وذلك بغرض إتاحة الفرص لتجديد المجالس وإثراءها بخبرات المواطنين المتطلعين لخدمة مجتمعهم المحلي.
- اختيار المحافظين ومختلف القيادات المحلية بالانتخاب الحر المباشــر من بين مرشحين متعددين ولمدة محددة وبحد أقصى مدتين متتاليتين.
- التأكيد على أن يكون انتخاب المحافظين والقيادات المحلية ومن بين أبناء المحافظة والمقيمين دائماً فيها.

- التأكيد على أن المحافظ ليس ممثلاً للســلطة التنفيذية كما ينص على ذلك قانون الإدارة المحلية الحالي، ولكنه ممثل لشعب المحافظة الذي انتخبه وله حق مساءلته وسحب الثقة منه.
- تفعيـل نظـام الموظف المحلي، بحيـث يكون القيـادات التنفيـذيـة تـابعين للســلطة المحلية إدارياً وفنياً وليســوا تابعين للوزارات المركزية المعنية، وبذلك تكون جميع الشــئون الوظيفية للعاملين [التعيين، قياس الكفاءة، التـدريـب، الترقيـة والنقـل والنـدب والإعـارة، تقرير الحوافز والعلاوات والمكافآت، والتأديب وإنهاء الخدمة] من ســلطات الجهاز الإداري المحلي المختص.
- تنمية الاتجاه نحو اســتخدام القطاعين الأهلي والخاص في تنفيذ الخدمات المحلية، وتشــجيع الأفراد والجمعيات التعاونية ومختلف الهيئات الأهلية على الدخول في مجالات الخدمات العامة كالتعليم الصحة والثقافة وإصحاح البيئة وغيرها مما تقوم به الأجهزة الحكومية بكفاءة محدودة وتكلفة غير مرشدة.

وفي جميع الأحوال،

ومن دون الإخلال بما للســلطة المحلية من صــلاحيات وحقوق في حرية الحركة والتصــرف بما يخدم المجتمع المحلي، فإنها تخضــع دائماً لرقابة القضــاء على تصـرفاتها، كما تخضـع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسـبات وأجهزة الرقابة المركزية التي يحددها قانون السلطة المحلية.

إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول به نحو اللامركزية هي تخفيض ســيطرة الحكومة المركزيـة على شــئون المحليـات التي يكون مواطنيهـا أعرف بمشــكلاتها ويجب أن يكون للأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصــلاحيات الكافية لإدارة شـئونهم باسـتقلال يتناسـب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين

من محافظة لأخرى ولا يســـتقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية. كما أن إدخال درجة من التنافسـية بين المحافظات والوحدات المحلية - بما يسـتتبع ذلك من تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات - يعتبر حالة صـــحية من أجل تحســـين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وفي إطار نظام اللامركزية والديمقراطية، يكون للمواطنين على المســـتوى المحلي حق المشـاركة الفاعلة في توجيه وإدارة شـئون مجتمعهم المحلي من خلال انتخاب المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية، ومراقبة أداء الموظفين المحليين في مختلف الإدارات والأجهزة التنفيذية المحلية، ومن خلال المشـــاركة في عضـــوية المجالس الشـــعبيـة المحليـة ومجـالس الآبـاء بـالمـدارس، ومجـالس الأمنـاء في غيرهـا من المؤسسات المحلية المختلفة.

ومن جـانـب آخر، نرى أن التحول نحو نظـام ديمقراطي لتعميق اللامركزيـة ، يحقق مزية إشـــراك مؤســـســـات المجتمع المدني بالمحليات في التعاون مع الســـلطات المحلية المنتخبة لتسـريع عمليات التنمية المحلية بشـكل يفوق ما يمكن للسـلطة المحلية المعينة تحقيقه في ظل النظام الحالي.

ويرى الوفد

إن التطوير الـديمقراطي لنظـام الإدارة المحليـة بـالتحول نحو النمط اللامركزي يســـتهدف بالدرجة الأولى إطلاق عملية التنمية المحلية ودفعها في ســـبيل تحقيق أعلى مســـتويات الاســـتثمار الفعال للموارد المحلية والطاقات والقدرات البشـــرية لمواطني مصـر في مختلف أرجائها من دون انتظار أن تتذكر الحكومة المركزية إدراج بعض المشـــروعات هنا وهناك بشـــكل عفوي. ولعلنا نتأمل الإهمال الشـــديد الذي لاقته محافظات صعيد مصر لسنوات طوال من جانب الدولة التي انصرفت جهودها بالأسـاس للمشـروعات التنموية في حضـر مصـر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية

وتوزيع مشـروعاتها بعدالة بين أقاليم مصـر، وكانت النتيجة تفاقم مسـتويات الفقر في صـعيد مصـر وانتشـار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجر حالات العنف لفترة كانت من أسـوأ ما شـهدت مصـر في تاريخها القريب. وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسـار للعنف والجماعات المتشـددة لا يعني انتهاء المشـكلة طالما كان الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وطالما كان صعيد مصـر وغيره من المحافظات سـيئة الحظ البعيدة عن اهتمام الدولة قائماً.ويصـدق نفس الأمر بالنسـبة لسـيناء وتراجع معدلات تنفيذ المشـروع القومي لتنميتها وما يؤدي إليه ذلك من مشكلات.

من أجل ذلك يرى الوفد ضـرورة تفعيل نظام الأقاليم الاقتصـادية وهيئات التخطيط الإقليمي المنصـوص عنه في الفصـل الثالث من الباب الأول من قانون 43 لسـنة 1979 بهدف تدعيم التنسيق والتكامل بين محافظات كل إقليم.

ومن أجل تحقيق التحول نحو اللامركزية في الإدارة المحلية، ومن منطلق الرغبة في دعم السـلطة المحلية وإنفاذاً لما ورد في الفقرة المضـافة إلى المادة 161 من الدستور، يرى الوفد أهمية دراسة الأمور التالية:

1. أن يكون التشريع الخاص بالسلطة المحلية هو التشريع الوحيد الشامل لكل ما يتعلق بواجبات وصـلاحيات وتشـكيلات السـلطة المحلية. وبذلك نرى إخراج السـلطة المحلية من نطاق تطبيق قوانين الخطة، الموازنة، المناقصـات والمزايدات، والعاملين المدنيين في الدولة وذلك باعتبار أن نصـوصاً تتوافق مع طبيعة المحليات سـوف يتضـمنها قانون السـلطة المحلية. كما يتم تفصـيلها وتوضيح إجراءاتها في اللائحة التنفيذية للقانون.
2. أن يكون تحديد عدد أعضـاء المجالس الشـعبية المحلي.على أسـاس نسـبة من سـكان المجتمع المحلي المعني[المحافظة، المركز..]، وليس على أسـاس

الأقسام الإدارية أو المراكز، وذلك بهدف أن يكون عدد أعضاء المجلس معبراً عن الوزن السكاني للوحدة المحلية.

3. أن يكون تشـكيل المجالس الشـعبية المحلية على مسـتويين اثنين فقط هما مسـتوى المحافظات والمدن ذات الطبيعة الخاصـة، ومسـتوى المدن والأحياء والقرى، وذلك بهدف تجنب تشـتيت الطاقات البشـرية والإغراق في الإجراءات الإدارية المتصلة بتشغيل المجالس الشعبية حال تعددها إلى خمس مستويات كما هو الحال الآن. فضـلاً عن ذلك، فإن التركيز في مسـتويين يتيح فرصـاً أفضـل لتركيز اسـتخدام الموارد المخلية بطرق أفضـل وتوجيهها لتحقيق أكبر قدر م المنفعة والقيمة المضـافة من خلال عدد أقل من برامج ومشـروعات التنمية وإدارة الخـدمـات تتسـع لنطـاقـات محليـة متعـددة بـدلاً من تعـدد البرامج والمشروعات بمستويات متصاغرة قد لا تتوفر لها مقومات الجدوى والكفاءة.
4. إعادة النظر في مبدأ تعيين وزير في الحكومة المركزية يختص بشـئون السـلطة المحليـة حيـث يخلق هـذا التعيين مسـتوى تنظيميـاً أعلى من المحـافظ في خصـوص صـلاحيـاتـه بمحـافظتـه، وهو أمر لا يسـتقيم من منطق الانتخاب الديمقراطي للمحافظين. ونرى التفكير في إلغاء منصب وزير التنمية المحلي - أو أياً ما كانت تسـميته – وتعيين ممثل للحكومة المركزية في كل إقليم ليكون مسئولاً عن متابعة التزام السلطة المحلية في كل من محافظات الإقليم بالمعايير والتوجهات الإسـتراتيجية المحددة على المسـتوى الوطني لتحقيق جودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها السـلطة المحلية لمواطنيها، كما يكون حلقة الوصـل بين الحكومة المركزية والسـلطة المحلية بهدف التنسـيق وحل المشـكلات التي قد تنشـأ فيما بينهما. وفي هذه الحالة نرى أن يتكون من ممثلي الحكومة المركزية في الأقاليم الاقتصـادية " لجنة مشـتركة" للتنسـيق وتبادل الخبرات ونقلها فيما بين محافظات الأقاليم المختلفة.

5. دراسة فكرة تعيين رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ضمن الأعضاء المعينين بمجلس الشعب وذلك لضمان وصول الرأي المحلي إلى سلطة التشريع الوطنية، وذلك اتساقاً مع مبدأ حق أعضاء مجلس الشعب بكل محافظة حضور جلسات المجلس الشعبي المحلي للمحافظة والمشاركة في مناقشاتها ويكون لهم حق تقديم الاقتراحات والأسئلة دون أن يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرارات[مادة 24 من قانون 43 لسنة 1979].
6. دراسة فكرة تطوير المجلس التنفيذي للمحافظة عن طريق دمج كافة مديريات الخدمات والأجهزة الممثلة للوزارات المركزية في الهيكل التنظيمي للمحافظة واعتبارها " مراكز متخصصة لإدارة الخدمات" والتركيز على الجوانب المهنية والفنية المتخصصة، على أن تتولى الأجهزة المتخصصة في ديوان عام المحافظة كافة الشئون المالية والإدارية ذات الصلة.
7. ضرورة مراجعة التقسيم الإداري الحالي للجمهورية ووضع معايير أدق لتحديد مستويات المحافظة، المركز، المدينة والقرية أخذا في الاعتبار الكثافة السكانية وتوفر الموارد الطبيعية والإمكانيات الإنتاجية واحتمالات التكامل الاقتصادي.

تحديات تواجه التحول نحو اللامركزية في المحليات

ينبه الوفد إلى مجموعة التحديات – أو المحاذير – التالية التي قد تعرقل إستراتيجية التحول نحو اللامركزية، أو تنحرف بها عن مقاصدها:

1. تجذر الثقافة المركزية في الجهاز الإداري المصري، وتغلب النزعة المركزية في عمليات اتخاذ القرارات، الأمر الذي قد يفرغ فكرة اللامركزية من مضمونها ويحيلها إلى مجرد شعارات فارغة لا تحقق النتائج المستهدفة.
2. اتجاه بعض الوزارات والأجهزة الحكومية المركزية إلى تعويض ما ينقل من سلطاتها إلى المستوى المحلي بإنشاء أجهزة ومجالس وغيرها من الهياكل

تستمر في محاولة فرض رؤيتها واستعادة سلطاتها من باب خلفي، خاصة في الأمور ذات الطبيعة الفنية المتخصصة.

3. تدخل الأجهزة الإدارية في عمليات الانتخابات المحلية والالتجاء إلى أساليب غير ديمقراطية في محاولة إنجاح مرشحي الحزب الحاكم أو سد المنافذ أمام مرشحي بعض الأحزاب والقوى السياسية التي لا ترضى عنها الحكومة.
4. عدم تفعيل آليات الرقابة المانعة للفساد والانحراف، مما قد يهدد باستشراء الفساد في أجهزة السلطة المحلية اعتماداً على غياب الرقابة المركزية.

حزب الوفد الجديد

حكومة الظـــل

خطـة

للتحـول الديمقراطـــــي

وتحقيق أهداف الثـــــــورة

17 إبريل 2011

ملخص

تحتوي خطة التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة على مسارات متوازية تتضمن أهم الإجراءات المطلوب اتخاذها للتخلص من آثار نظام الرئيس السابق وتهيئة الوطن للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي ركائزه المحورية:

- دولة ديمقراطيــة مدنيـــة حديثــة
- دولة الحريـــــة وسيادة القانــون
- جمهورية برلمانيـــــــــــــــة
- السيادة للشعـــــــــــــــب
- دولة العدالة الاجتماعيـــــــــــة
- دولة تكافـــــــــــــؤ الفرص
- دولة المواطنـــــــــــــــة
- دولة استقلال القرار الوطنـــــــي

وقد التزمت الخطة المقترحة بالفترة الانتقالية التي حددها المجلس الأعلى للقوات المسلحة من دون تجاوز احتراماً لرغبة الشعب في الانتقال إلى الحالة الديمقراطية وفي ضوء ضمان المجلس لتحقيق أهداف ثورة 25 يناير. [يبدو أن المجلس قد تقبل فكرة مد الفترة الانتقالية حيث أعلن أن الانتخابات التشريعية ستكون في سبتمبر أي بعد أكثر من 6 أشهر من بداية الفترة الانتقالية].

إن تقديرنا للفترة الانتقالية يتقبل احتمال أن تطول لأسابيع أو شهور قليلة لا تتعدى شهراً أو شهرين نتيجة ما قد يحدث من تأخير في إنجاز مهام بعض المسارات - خاصة تلك التي تتعلق بصياغة القوانين والدستور – وذلك لا يخل في رأينا بالتزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يتم تسليم البلاد لسلطة مدنية منتخبة في غضون 6 أشهر اعتباراً من 13 فبراير 2011.

الإطار الزمني للخطة الثورية التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة

مسارات التحول الديمقراطي	الفترة الانتقاليـــــــــة						عصر الحريـة
	مارس 2011	إبريل 2011	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011
1. الخروج من نظام مبـــارك							
2. استعادة الأوضاع الطبيعـــية							
3. إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي							
4. الدخول في النظام الديمقراطـي							
5. تفعيل الممارسة الديمقراطيـة							
6. الانطلاق في التنمية الوطنية الشاملة							

مقدمة

منذ صدور بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الثالث عشر من فبراير دخلت البلاد في حالة من عدم الوضوح وتضارب التوجهات على النحو التالي:

1. توجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإجراء تعديلات محدودة في دستور 1971 والإسراع بعقد الانتخابات التشريعية يليها الانتخابات الرئاسية ملتزماً بإنهاء الفترة الانتقالية في ستة اشهر، على أن يتم وضع دستور جديد بعد ذلك.
2. إصرار شباب الثورة ومعهم قطاعات عريضة من أطياف المعارضة على رفض حكومة أحمد شفيق -رغم تعديلها - والمطالبة بوضع دستور جديد ثم إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً، يلي ذلك الانتخابات التشريعية.
3. بروز أصوات لممثلين من قطاعات الأعمال يؤكدون على أولوية استعادة الأمن وتنشيط الاقتصاد، ويروجون لفكرة استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تحمل مسئوليات إدارة شئون البلاد وإطالة الفترة الانتقالية لتصل إلى عام أو عامين.

ورغم تكليف عصام شرف وزير النقل الأسبق بتشكيل حكومة جديدة في الثالث من مارس 2011 ، تظل القضية المحورية هي غياب – أو عدم وضوح – خطة معلنة متوافق عليها وطنياً لإدارة عملية استعادة الأوضاع الطبيعية للوطن والتحول الديمقراطي وضمان تحقيق أهداف الثورة.

ولذلك تم إعداد الخطة التي يتضمنها هذا التقرير لسد هذا الفراغ.

أولاً: الخروج من نظام مبارك [مارس – يوليو 2011]

يتضمن هذا المسار مجموعة من الإجراءات الحيوية:

1. **إنهاء نظام مبارك تماماً وسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها عناصر من ذلك النظام الذي أسقطه ثوار 25 يناير،**
2. **تجنب نشأة أو تطور ما يسمى" بالثورة المضادة"،**
3. **تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.**

وتقع مسئولية إنجاز إجراءات الخروج من نظام مبارك على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالدرجة الأولى ومعاونة الحكومة الانتقالية وتعاون المواطنين بشكل عام للمساهمة في كشف مواطن الفساد والمفسدين.

وتتركز إجراءات المسار الأول فيما يلي:

1. **حيث تم إجراء الاستفتاء يوم 19 مارس 2011، فإنه يصبح على المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يوضح مسار إدارة الشأن الوطني خلال الفترة الانتقالية من خلال إصدار إعلاناً دستورياً مؤقتاً يتضمن الأحكام التي قد تكون انتهت إليها نتائج الاستفتاء فضلاً عن المحاور الأساسية لنظام الحكم خلال الفترة الانتقالية[4].**
2. **تكليف الحكومة الانتقالية القائمة بتقديم برنامج عمل واضح لتسيير الأعمال خلال الفترة الانتقالية يستجيب لمطالب وأهداف الثورة.**
3. **إحالة الرئيس السابق للتحقيق بتهم[5]:**
   - **إفساد الحياة السياسية والاستبداد،**
   - **حكم البلاد بقانون الطوارئ طوال ثلاثين عاماً،**

---

[4] أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً يوم 30 مارس 2011 تتضمن 63 مادة.

[5] تم إحالة الرئيس السابق ونجليه إلى التحقيق يوم 13 إبريل 2011 وصدر قرار بحبس كل منهم 15 يوماً على ذمة التحقيق.

- تمكين قيادات حزبه والمقربين إليه من رجال الأعمال للتربح واستلاب أموال الوطن،
- التفريط في موارد الوطن بتصدير البترول والغاز إلى العدو الصهيوني،
- الموقف التابع والمؤيد لإسرائيل في حربها على غزة وحصاره للشعب الفلسطيني انحيازاً للموقف الإسرائيلي،
- الاعتداء على المتظاهرين أيام ثورة 25 يناير وما ترتب عن هذا العدوان من قتل ما يربو على ثمانمائة شهيد وإصابة عدة آلاف وفقد عدد كبير من المواطنين.

4. إخضاع أفراد أسرة الرئيس السابق للمساءلة القانونية للتحقيق في مصادر ثرواتهم ومحاسبتهم على أعمال الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. [جاري التحقيق معهم].
5. إحالة معاوني الرئيس السابق ورموز نظامه وفي مقدمتهم رئيسي مجلسي الشعب والشورى المنحلين ورئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي وأعضاء أمانة السياسات إلى النيابة العامة بتهم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات ودعم الاستبداد والفساد، وتقديمهم إلى محاكمات سريعة، وتطبيق العزل السياسي عليهم وفق إجراءات ومعايير يصدر بها قرار بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. [جاري التحقيق معهم].
6. حصر الشهداء والمصابين والمفقودين من المواطنين في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وتكريمهم وتعويض اسرهم وتخليد ذكرى الشهداء.
7. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية في قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وتشكيل لجان قضائية لحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من

الأجهزة الأمنية واتخاذ إجراءات تصفيتها نهائياً وتجريم عمليات الاعتقال بدون حكم قضائي.

8. إعادة هيكلة وزارة الداخلية واستبعاد جميع القيادات التي شاركت في الاعتداء على متظاهري ثورة 25 يناير، وحل جهاز أمن الدولة الحالي ومحاكمة قياداته وأعضاءه المتهمين بجرائم التعذيب وإفساد الحياة العامة[6].

9. إعادة إنشاء جهاز أمن الوطن:

- إلحاق أنشطة الأمن السياسي في إطار منظومة الأمن القومي بجهاز المخابرات العامة،

أو

- إلحاق جهاز الأمن الوطني الجديد لوزارة العدل،

وفي جميع الأحوال، يجب طرح آليات الحفاظ على أمن الوطن ضد الإرهاب للحوار الوطني تجنباً لعودة الجهاز تحت أسماء جديدة ليمارس ذات عملياته المرفوضة ضد المواطنين والتغوّل على حرياتهم وأمنهم.

10. تشكيل هيئة قضائية مستقلة من قضاة محكمة النقض للتحقيق في كافة حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، وتكليف نيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والنيابة العامة بتزويد الهيئة بكل ما لديها من ملفات تتعلق بفساد رؤساء الوزارة والوزراء السابقين والمحافظين الحاليين والسابقين والقيادات في الوحدات المحلية وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وقيادات المؤسسات الصحفية القومية وأجهزة الإعلام الحكومية وغيرهم من المسئولين في النظام السابق ، وإحالة من يثبت تورطه في إفساد الحياة السياسية إلى القضاء.

---

[6] صدر قرار وزير الداخلية يوم 15 مارس 2011 بحل جهاز مباحث أمن الدولة وإنشاء قطاع بديل للأمن الوطني يركز فقط على حماية الوطن ومقاومة الإرهاب.

11. إعفاء جميع المحافظين وسكرتيري عموم المحافظات ورؤساء الوحدات المحلية وانتخاب غيرهم وفق إجراءات ومعايير يصدر بها مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[تم تغيير 20 محافظاً بتاريخ 14 إبريل وأدى المحافظون اليمين الدستورية يوم السبت 16 إبريل 2011].
12. حل المجالس الشعبية المحلية وتحديد موعد إجراء انتخابات جديدة بعد الانتهاء من صياغة قانون جديد للحكم المحلي في ضوء ما يقرره الدستور الجديد للبلاد بشأن نظام الحكم المحلي وتشكيلات المجالس المحلية الشعبية. على أن تجرى الانتخابات المحلية الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتشكيل مجلس الشعب.
13. مراجعة أوضاع الأجهزة الرقابية وتطهيرها من العناصر التي يثبت تواطؤها وتورطها في تنفيذ مخططات النظام السابق ضد مصالح المواطنين، وتحديث قياداتها بعناصر وطنية ، وتكليف القوات المسلحة بتأمين مقارها وما بها من مستندات وتنظيم التعامل بها.
14. تكليف لجنة قضائية لتقييم أداء الجهاز المركزي للمحاسبات وفحص الاعتراضات الموجهة لمواقف رئيس الجهاز قبل 25 يناير والتوصية بالرأي.
15. تشكيل لجان قضائية من أعضاء المحاكم الاقتصادية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية تتولى مراجعة الأمور التالية منذ 1981 وحتى الآن:

- مراجعة اتفاقيات البحث عن البترول والغاز للتأكد من سلامة الإجراءات التي اتبعت في إقرارها والكشف عن أي حالات للفساد أو تقاضي عمولات لكبار لقيادات قطاع البترول.

- مراجعة جميع عمليات الخصخصة والتحقيق فيما يكون قد شابها من مخالفات أو إهدار للمال العام واتخاذ إجراءات استرداد حقوق الدولة وإعادة هيكلة وتطوير إدارة شركات قطاع الأعمال العام.
- مراجعة جميع القروض التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية والتحقق من مجالات استخدامها وموقف سدادها.
- مراجعة جميع المنح التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية والتحقق من مجالات استخدامها.
- مراجعة جميع قرارات بيع وتخصيص أراضي الدولة منذ 1981 وحتى الآن، وتلقي شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن الفساد في تخصيص أراضي الدولة أو بيعها بالأمر المباشر، والتحقيق فيها وإحالة المخالفات إلى القضاء لمحاسبة كل من حصل على أراض بأقل من أسعارها الحقيقية أو من خالف شروط البيع بتغيير الغرض من الزراعة إلى الاستثمار العقاري وتحميلهم بفروق الأسعار وسداد ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع القيمة السوقية للأراضي، وتوجيه هذه الموارد لتغذية "صندوق الطوارئ" الذي يقترح إنشاؤه.

16. اتخاذ قرارات فعالة لاستعادة الأراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمقربين من الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن والتفريط فيها.
17. وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول، وإعادة تخطيط الصادرات بالأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية وإعادة تحديد اسعار التصدير حسب المستويات العالمية.
18. تخويل مجلس القضاء الأعلى سلطة تعيين النائب العام.

19.إصدار مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإنشاء " الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد" لتلقي بلاغات المواطنين وتقارير الأجهزة الرقابية ونيابة الشئون المالية بشأن حالات الفساد الإداري والمالي والسياسي وكافة أشكال الإفساد وفحصها والتحقيق فيها وإحالة الحالات التي تثبت صحة الاتهامات بشأنها إلى القضاء من خلال وحدة تمثل النيابة العامة تعمل ضمن الهيئة.

20.حل الحزب الوطني الديمقراطي بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة على خلفية مسئوليته عن تزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية خلال ثلاثين عاماً منذ إنشاءه ، واسترداد جميع مقار الحزب المملوكة للدولة، وتكليف لجان قضائية من قضاة المحاكم الاقتصادية بفحص كافة مستندات الحزب ومصادر تمويله واسترداد كافة الأموال التي تم دعم الحزب بها من مصادر حكومية ومحاسبة المسئولين عن ذلك.[تم صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب ومصادرة أمواله ومقاره وإعادتها إلى الدولة وذلك يوم السبت 16 إبريل 2011].

21.تطوير اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة إعلامية وطنية مستقلة على نمط هيئة الإذاعة البريطانية BBC ، وتطهيرها من جميع عناصر النظام السابق وتنظيم عملية اختيار غيرهم باستطلاع آراء العاملين بها أو الالتجاء إلى نظام لانتخاب القيادات الجديدة وفق إجراءات ومعايير يصدر بها مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

22.تطهير المؤسسات الصحفية القومية من القيادات الفاسدة وأذناب النظام البائد، ودراسة خطوات وإجراءات تحويلها إلى شركات مساهمة أو تعاونيات وإخراجها من ملكية الدولة. [تم تغيير رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير في تلك المؤسسات].

23.رفع الحراسة المفروضة على بعض النقابات المهنية ودعوة جميع النقابات المهنية لإعادة ترتيب أوضاعها على أسس ديمقراطية وشفافة، وإعادة تشكيل مجالسها وتشكيلاتها الداخلية تحت إشراف قضائي كامل.

24.حل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ومجالس إدارات النقابات العامة العمالية التابعة له، وكذلك مجالس إدارات اللجان النقابية وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل.

25.حل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات التابعة وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل.

26.حل مجالس الاتحادات الطلابية في جميع الجامعات وإجراء انتخابات جديدة شفافة تحت إشراف الطلاب وأعضاء هيئات التدريس وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام.[تجري انتخابات الاتحادات الطلابية ببعض الجامعات].

27.منع التدخلات الأمنية والإدارية ضد نوادي هيئات التدريس بالجامعات وإعادة تشكيلها بانتخابات شفافة تحت إشراف قضائي وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام.

28.تفعيل قانون محاكمة الوزراء وقانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل المسئولين الذين أثروا على حساب الشعب واستغلوا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.

29.الكشف عن حالات تقاضي الرشاوى التي أشارت إليها شركات عالمية ومنها شركة ديملر بنز وغيرها وإحالة المتورطين فيها إلى المحاكمة.[تم الإعلان عن المتهمين بالحصول على الرشوة من شركة ديملر بنز].

إن القضاء على النظام السابق يتطلب جرأة ثورية واستناد إلى الشرعية الثورية التي أوجدتها ثورة الشباب والشعب وأيدها جيش مصر وتعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضمان تحقيق أهدافها . إن التعامل بعد 25 يناير بمنطق ما قبل الثورة لا يستقيم وسوف يهدد الثورة في ذاتها .

ثانياً: استعادة الأوضاع الطبيعية للبلاد [مارس – يونيو 2011]

تهدف إجراءات هذا المسار إلى:

1. استعادة الأمن في مختلف المحافظات والمدن،
2. إعادة فرض هيبة الدولة بإعمال القانون،
3. تأكيد سلطة القضاء في الرقابة على أعمال أجهزة الأمن ورجال الشرطة،
4. استعادة ثقة المواطنين المفقودة في الدولة وأجهزتها،
5. تأكيد أن المصريين جميعاً أمام القانون سواء،
6. ضخ جرعات مالية تنشيطية للتخفيف من آثار البطالة وتوقف الأعمال لفترة منذ الخامس والعشرين من يناير - من دون تحميل الثورة وزر ذلك - والعمل على تعويض المتضررين من سياسات النظام السابق وما أصابهم من فقر وبطالة وسوء خدمات والاضطرار إلى سكنى العشوائيات حتى يعودوا مواطنين منتجين وإيجابيين.

وتقع المسئولية الكبرى في تنفيذ إجراءات هذا المسار على الحكومة الانتقالية بدعم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومساهمة قطاعات المجتمع المختلفة وفي مقدمتها قطاع الأعمال والأحزاب و القوى السياسية.

وتتركز إجراءات المسار الثاني فيما يلي:

1. استعادة الأمن في كافة المناطق والتأكيد على قيام الشرطة بدورها كاملاً، والعمل على تحقيق مصالحة وطنية بين الشعب وأفراد الشرطة بالإسراع في محاكمة ومحاسبة المتسببين في حالة الانفلات الأمني أيام الثورة وقتل وإصابة المواطنين المشاركين في الثورة، والمسئولين عن فتح السجون وإطلاق نزلاءها ليعيثوا في الوطن فساداً وترويعاً.
2. مراجعة أوضاع هيئة الشرطة من حيث:

- صلاحية القيادات وكفاءة شاغلي الوظائف الرئيسية على مختلف المستويات،
- عدالة تحديد الرواتب وأسس توزيع المكافآت والحوافز ومدى التزام الموضوعية والعدالة والشفافية في تلك الأمور،
- دراسة وتقييم ظروف العمل وكفاءة الإعداد والتدريب،
- اتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين الأوضاع المالية والاجتماعية لأفرادها وتحقيق العدالة بينهم وإزالة التفاوت الرهيب بين ما يحصل عليه الكبار من قيادات الشرطة وبين ما يحصل عليه غالبية أفراد الشرطة.

3. النظر في اقتراح تطوير اللجان الشعبية بتشكيل كتائب شباب التحرير من الشباب الباحث عن عمل للمعاونة مع الشرطة في أعمال حفظ الأمن.
4. تشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية لدراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.
5. تطبيق مجموعة من التيسيرات للتخفيف عن محدودي الدخل والفقراء والفلاحين وصغار الممولين منها:
   - تأجيل سداد أقساط القروض للصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك الائتمان والتسليف والبنوك،
   - مد فترة سداد المستحقات على المواطنين لهيئة الضرائب والتأمينات الاجتماعية والجمارك وغيرها من الأجهزة الحكومية،
   - النظر في إسقاط الفوائد عن التأخير في سداد القروض والمستحقات للدولة.
6. اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية تتضمن إعلان نظام تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والمحليات

وقطاع الأعمال العام، مع وضع برنامج زمني لتنفيذ النظام تدريجياً في ضوء موارد الدولة.

7. تحديد حد أقصى للرواتب والمكافآت في الجهاز الإداري للدولة وشركات وبنوك القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية والإعلامية الحكومية وكافة الشركات والمؤسسات التي يكون فيها مساهمات للمال العام.
8. إنشاء "صندوق الطوارئ" تودع به فوائض الرواتب والمكافآت الزائدة عن الحد الأقصى ويستثمر في تمويل مشروعات تطوير الخدمات الأساسية في المناطق العشوائية والقرى الأكثر فقراً وتدبير إعانات عاجلة لمحدودي الدخل والمتعطلين عن العمل.
9. لحين إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشورى والشعب والمجالس المحلية الشعبية، يتم توجيه الاعتمادات المخصصة لجميع تلك الكيانات إلى "صندوق الطوارئ".
10. تقليص موازنة وزارة الخارجية ومراجعة مدى الحاجة إلى انتشار السفارات والقنصليات المصرية في دول العالم وتوجيه كل ما يمكن توفيره إلى "صندوق الطوارئ". وتجميد المجالس القومية المتخصصة وتوجيه موازنتها إلى "صندوق الطوارئ".
11. مراجعة ما تم صرفه من مبلغ ال500 مليون جنيه التي زعمت حكومة أحمد نظيف تخصيصها لتطوير العشوائيات بعد كارثة الدويقة، وتفعيل برنامج سريع لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني المناطق العشوائية وتوفير مستوى معقول من الخدمات الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
12. حصر كافة المعونات والمنح الأجنبية وتجميعها في حساب واحد بالبنك المركزي والتفاهم مع المانحين لإعادة توجيهها لضخ استثمارات عاجلة في مشروعات عامة لخلق فرص عمل سريعة ومنتجة لملايين المتعطلين، مع الحد من صرف

أي رواتب أو مكافآت من هذه المنح إلا فيما يتصل فقط بإنجاز المشروعات وبدون تكرار.

13. إعادة تفعيل نظام العلاج على نفقة الدولة مع وضع ضوابط دقيقة لضمان استفادة المستحقين فعلاً وعدم التلاعب في الاعتمادات المخصصة، وقصر التعامل مع المستشفيات الحكومية والمستشفيات التعليمية الحكومية ومستشفيات التأمين الصحي.

14. حصر كافة حالات الدمار والتخريب التي تعرضت لها الأجهزة والهيئات الحكومية وأقسام الشرطة والسجون وغيرها من الجهات الحكومية والأهلية والخاصة ووضع برامج سريعة بتوقيتات زمنية لإصلاحها وتأهيلها لإعادة تشغيلها، مع تعويض المتضررين من المواطنين عما أصابهم من أضرار.

15. الحد من استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني بما يؤدي إلى تنمية فرص العمل في الزراعة والإفادة من فرق الأسعار بدلاً من دعم المزارع الأمريكي وغيره في الدول التي يتم الاستيراد منها.

16. وضع ضوابط لترشيد الاستيراد والحد من استيراد السلع الكمالية والاستفزازية وكافة المنتجات التي يوجد لها مثيل محلي، وفرض رسوم جمركية مانعة على استيراد تلك السلع.

17. مراجعة هيكل التعريفة الجمركية وإعادة صياغتها بما يتوافق وهدف حماية الاقتصاد الوطني من دون التصادم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، تمهيداً للدخول في مفاوضات مع المنظمة لتعديل التعريفة الجمركية بما يتوافق وظروف الاقتصاد الوطني بعد الثورة.

18. مراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المبررة للمصدرين.

19.مراجعة نظام دعم المنتجات البترولية وقصره على السيارات الصغيرة وسيارات الأجرة والنقل فقط.
20.تكليف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بحصر جميع المعينين على وظيفة " مستشار" في كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والأجهزة الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام، ودراسة مدى الحاجة إليهم وما يقدمونه من مساهمات حقيقية، والتوصية بإنهاء التعاقد مع الزائدين عن حاجة العمل الحقيقية، مع وضع حد أقصى لما يتقاضاه أي منهم من مكافآت أو رواتب لا يتجاوز أعلى راتب يحصل عليه المسئول الأول في كل جهة.
21.وقف كل أشكال الإنفاق غير المبرر والإنفاق الترفي في جميع أجهزة الدولة، ومنع شراء السيارات والأثاث وغيرها من المستلزمات التي يمكن تأجيلها.
22.ممارسة الحكومة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية لملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.
23.مراجعة كل أشكال الدعم التي يحصل عليها المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة المتحققة من تلك الاستثمارات وخلق فرص العمل واستخدام المواد المحلية وحجم الصادرات.
24.فرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات.
25.فرض رسم في حدود 5. % على المعاملات في سوق الأوراق المالية وإخضاع الأرباح الناشئة عن التعامل في سوق الأوراق المالية لضريبة الدخل [20%].

26.مراجعة هيكل وشرائح الضريبة على الدخل لتحقيق مستوى أفضل من العدالة مع تنمية موارد الدولة من حصيلة الضريبة من دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثماري.
27.تكليف وزارة المالية بمراجعة موقف الحسابات والصناديق الخاصة بالمحليات ومختلف وزارات وأجهزة وهيئات الدولة وإخضاعها جميعاً لمجلس أعلى يرأسه الوزير ويوجه استخدام مواردها في تمويل مشروعات تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل وإقراض صغار المنتجين لمساعدتهم في تنمية أعمالهم.
28.تكليف هيئة الخدمات الحكومية بمراجعة المخزون الراكد في المخازن والمستودعات الحكومية وتخطيط عملية التصرف في الموجودات والتي تزيد عن الاحتياجات الحقيقية لمختلف جهات الدولة وتوريد عائد البيع لتمويل "صندوق الطوارئ".
29.تكليف هيئة الخدمات الحكومية بحصر كافة العقارات المستأجرة لاستخدام جهات حكومية، وتنسيق عمليات إنهاء عقود الاستئجار وترتيب استيعاب الجهات الحكومية المستأجرة في مواقع أخرى مملوكة للدولة.
30.مطالبة مجلس القضاء الأعلى بحصر ومساءلة أعضاء الهيئات القضائية الذين يثبت تورطهم في علاقات مع جهاز أمن الدولة وغيره من الأجهزة الأمنية في النظام السابق ومخالفتهم لواجبات وظائفهم والإساءة إلى المواطنين وأصحاب الحقوق.
31.إعادة اختيار رؤساء الجامعات الحكومية وعمداء الكليات ودعوة أعضاء هيئات التدريس لانتخاب رؤساء وعمداء جدد وفق إجراءات ومعايير المرسوم بقانون الذي يصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشار إليه سابقاً.
32.تطهير الجهاز الإداري للدولة وأجهزة المحليات من العناصر المفسدة والمرتشية ومن ساهم في تزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية ونشر الفوضى في البلاد.

وللمعاونة في مهام هذا المسـار الحيوي يقترح تطبيق مبدأ مشـاركة المواطنين في إدارة الخـدمـات التي تقـدمهـا لهم الأجهزة الحكوميـة المختلفـة وذلـك بتشـكيـل "مجالس رقابة شعبية" من بين المواطنين ذوي الخبرة والتأهيل والسمعة الطيبـة ومن المتعـاملين مع تلـك الأجهزة والمتفهمين لإجراءاتهـا، لتكون وسـيلـة لتقييم أداء الجهاز في خدمة المواطنين، ونقل رغباتهم وعرض مشـكلاتهم في التعامل مع الجهة الحكومية والتشاور مع الإدارة المختصة لتبسيط الإجراءات وتطوير النظم بما يحقق الكفاءة وتحسـين مسـتوى الخدمات للمواطنين. وتكون "مجالس رقابة شـعبية" ممثلة لاحتياجات الجماهير ووجهات نظرها، ومسـاعدة للإدارة الحكومية المختصـة في توعية الجماهير واقتراحات تنظيم وتطوير أساليب تقديم الخدمـات، والمشاركة في بحث سبل حل ما قد يواجه الإدارة الحكومية من مشكلات.

ثالثاً: إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد [مارس – يونيو 2011]

يهدف هذا المسار إلى إعداد المقومات الرئيسة لنظام الحكم الديمقراطي الذي قامت الثورة من أجله. ويتمثل في:

1. وضع دستور جديد للبلاد.
2. صياغة وتفعيل مجموعة القوانين الأساسية المنظمة لشئون الانتخابات والأركان الرئيسة في المجتمع التي عانت من اهتراء تشريعي وفوضى في تعديلات القوانين وفقاً لمصالح الطغمة الفاسدة من عناصر نظام مبارك الاستبدادي.
3. صياغة وتفعيل قانون دور العبادة الموحد وقانون عدم التمييز ودعم المواطنة بهدف القضاء على جذور الفتنة التي استغلها النظام السابق لشغل المصريين عن فساده واستبداده ودفعهم إلا الاقتتال فيما بينهم.

وتقع المسئولية الأساسية في تنفيذ هذا المسار على الإرادة السياسية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وعلى تعاون وإيجابية أعضاء الهيئات القضائية والخبراء

الوطنيين من أساتذة الجامعات وأجهزة الدولة المعنية الذين سيتم حشدهم لإنجاز متطلبات وضع دستور جديد وحزمة أساسية من التشريعات المهمة ومراجعة وتقييم الأوضاع الاقتصادية والإدارية في قطاعات محورية بالدولة في مدى زمني قصير نسبياً.

وتتبلور إجراءات هذا المسار فيما يلي:

- إصدار مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد وذلك باتباع منهجية الانتخاب على درجتين على النحو التالي:[7]
- يطلب إلى الأحزاب والقوى السياسية والحركات الشبابية من ثوار 25 يناير والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية الجامعات ومنظمات المجتمع المدني ونوادي هيئات التدريس بالجامعات ونادي القضاة وجمعيات واتحادات المصريين في الخارج، أن تتقدم كل منها بقائمة تضم أسماء خمسين - على الأقل - من الخبراء الدستوريين والقانونيين ورجال القضاء السابقين والشخصيات السياسية والعامة.
- يجوز أن تشترك أكثر من جهة في إعداد قائمة مشتركة.
- يعهد إلى مجلس القضاء الأعلى بحصر كافة أسماء المرشحين في تلك القوائم واستخراج قائمة واحدة تضم جميع الأسماء بعد إزالة التكرار المحتمل.
- يتم دعوة أعضاء القائمة الموحدة للمرشحين إلى اجتماع يرأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى لانتخاب خمسين من بينهم لتشكيل "الجمعية التأسيسية" لوضع الدستور الجديد وفق قواعد يحددها المجلس تضمن تمثيل كافة

[7] يختلف هذا الاقتراح عما جاءت به التعديلات الدستورية حيث نراه أفضل وأسرع في الوصول إلى دستور جديد في غضون فترة لا تزيد عن ستة أشهر من الآن وليس سنة من تاريخ انعقاد مجلسي الشعب والشورى بعد الانتخابات المتوقع إجراؤها في سبتمبر 2011.

الفئات والخبرات الدستورية والقانونية والتوجهات السياسية اللازمة لوضع الدستور الجديد.

2. تحدد للجمعية التأسيسية فترة 6 أشهر للانتهاء من عملها[8].
3. تكليف اللجنة الدستورية بوضع مشروعات جديدة للقوانين التالية:
    - قانون مباشرة الحقوق السياسيـــــــــــة
    - قانون الأحزاب السياسيـــــــــــــــة
    - قانون الهيئة الوطنية المستقلة للانتخـــابات
    - قانون مجلس الشـــــــــــــــعب
    - قانون مجلس الشـــــــــــــــورى
    - قانون محاكمة الـــــــــــــــوزراء
    - قانون السلطة القضائيـــــــــــــــة
    - قانون دور العبادة الموحـــــــــــــــد
    - قانون عدم التمييز ودعم المواطنـــــــــــة
4. النص في قانون مباشرة الحقوق السياسية على الضمانات الأساسية لنزاهة الانتخابات وفي مقدمتها :
    - أن يتم إعادة بناء جداول الناخبين من واقع قاعدة بيانات الرقم القومي،
    - أن تكون بطاقة الرقم القومي هي الوسيلة الوحيدة للتعريف بالناخب، والنص على حق المصريين بالخارج في التصويت.
5. تعديل النظام الانتخابي المنصوص عليه في قانوني مجلسي الشعب والشورى ليكون بنظام القائمة النسبية غير المشروطة مع النظام الفردي.
6. طرح مشروعات القوانين الجديدة للحوار الوطني وبعد الوصول إلى توافق عام حولها يتم إصدارها بمراسيم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

[8] يتضمن المرفق رقم 2 المبادئ الأساسية للدستور الجديد المستهدف.

7. إصدار قانون جديد للسلطة القضائية يؤكد استقلال القضاء وعدم جواز التدخل والتأثير من قبل الغير على ما يصدر عنه من إجراءات وقرارات وأحكام، وتفعيل النص الدستوري أن القضاء سلطة مستقلة تقف على قدم المساواة مع السلطتين الأخريين للدولة [السلطة التشريعية والسلطة التنفيذيــة].
8. فصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن سيطرة السلطة التنفيذية.
9. استكمال مقومات استقلال القضاء:

- يقوم المجلس الأعلى للقضاء باختيار النائب العام والإشراف على التفتيش القضائي.
- يكون تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم واختيار رئيسها من بينهم وفق نظام يحدده قانونها
- توفير ضمانات التقاضي للمواطنين وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
- إعادة صياغة مهام واختصاصات وزارة العدل لمنع تدخلها وتأثيرها في شئون القضـــاء.

10. إطلاق حرية تأسيس الأحزاب وفق قانون الأحزاب السياسية الجديد.
11. إطلاق حرية إصدار الصحف وفق قانون تنظيم الصحافة الجديـــــد.
12. فصل الإدارة العامة للانتخابات وكل ما يتعلق بإجراءاتها عن وزارة الداخلية وإلحاقها بالهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات.
13. إلغاء جداول الانتخابات الحالية وإعادة تكوينها على أساس قاعدة بيانات الرقم القومي، وتطوير العمليات الانتخابية باستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

14. إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة تقتصر المساهمة فيها على العاملين بها والأشخاص الطبعيين المصريين، مع تحديد حد أقصى لقيمة الأسهم التي يمتلكها أي فرد بما لا يزيد عن مائة ألف جنيه مصري.
15. إطلاق حرية تأسيس القنوات الفضائيـــــة.

رابعاً: الدخول في النظام الديمقراطي [يوليو 2011]

يوضح هذا المسار - الذي يبدأ تفعيله فوراً ودون انتظار – جهود الدولة ومنظمات المجتمع وأفراد الشعب جميعاً في:

- تطوير ثقافة محابية للفكر الديمقراطي ونشرها على كافة المستويات بدءاً من طلاب المدارس والجامعات وصولاً إلى جميع طوائف وشرائح المجتمع.
- تهيئة المواطنين وحفزهم على نفض آثار العهد الاستبدادي وتشجيعهم على الممارسة الديمقراطية في محيط الأسرة والعمل والشارع وفي كافة المواقف والتجمعات الإنسانية،
- حتى إذا جاءت اللحظة الحاسمة، لحظة الاستفتاء على الدستور الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية لعصر الديمقراطية والحرية، ودعي المواطنون للمشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية، يكون المواطن المصري جاهزاً ومشاركاً إيجابيا ومساهما في بناء مصر الجديدة.
- دعم استقلال القضاء المستقل:
  - لضمان لصيانة الحقوق وتطبيق القانون وحماية الحريات،
  - لإنجاح جهود الثورة في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ومحاسبة المسئولين عن التجاوزات وإهدار القوانين والتعدي على حقوق المواطنين.

ويهدف هذا المسار إلى إعداد قانون جديد للسلطة القضائية يتضمن المبادئ والضوابط والآليات الكفيلة بتحقيق استقلال القضاء وسد كل المنافذ للنيل من هيبته أو الاعتداء على حقوق أعضاء الهيئات القضائية، وذلك بمشاركة كاملة من المجلس الأعلى للقضاء وكافة مكوّنات السلطة القضائية ونادي القضاة.

وتقع مسئولية هذا المسار على المنظومة التعليمية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة ذات العلاقة وجميع المواطنين بلا استثناء

ويتضمن هذا المسار الإجراءات التالية:

1. طرح مشروع الدستور الجديد للحوار الوطني ثم إجراء الاستفتاء الشعبي للموافقة عليه.
2. إجراء الانتخابات الرئاسيـــة.
3. إجراء الانتخابات التشريعيـة.
4. تشكيل حكومة ديموقراطية من الحزب [الأحزاب] الفائز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية.
5. أجراء الانتخابات المحليـــة.
6. تفعيل السياسات والآليات لتأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

7. تفعيل حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.
8. إعادة هيكلة المنظومة الوطنيـــــــة للتعليم.
9. إطلاق الحريات الأكاديمية وتأكيد استقلال الجامعات.
10. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
11. إطلاق حرية وسائل الإعلام وحرية تداول المعلومات.
12. حظر كافة أشكال تقييد الحريات الأساسية للمواطنين.
13. إطلاق الحريات النقابيـــــــــــة.

خامساً: تدعيم الممارسة الديمقراطية [مايو 2011 .....

يمثل هذا المسار:

- بداية جني ثمار الثورة وتحقيق أحلام الشعب في دولة ديمقراطية مدنية عادلة،
- تفعيل المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي من دستور جديد وتشريعات حديثة عادلة وانتخابات نزيهة تحوطها الضمانات الحقيقية والإشراف القضائي الكامل،
- النقطة الفاصلة بين نظام مبارك والنظام الديمقراطي الجديد،
- وفاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعهده أن يحمي الثورة ويضمن تحقيق أهدافها.

وستكون مشاركة الشعب وإيجابيته في مباشرة حقوقه السياسية هي العنصر الفاعل في تحقيق الديمقراطية الحقة في البلاد.

تبدأ عمليات تدعيم الممارسة الديمقراطية مبكرة نسبياً وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

1. تطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لإدماج مفاهيم الديمقراطية وطرح أنماط السلوك الديمقراطي وترغيب الطلاب فيها.
2. تصميم نماذج للممارسة الديمقراطية في المؤسسات التعليمية بتشجيع الطلاب في تكوين اتحادات، جمعيات، أسر وغيرها من أنماط التنظيم الديمقراطي للمشاركة في فعاليات المؤسسة التعليمية.
3. تطوير ودفع التنظيمات الديمقراطية [مجالس الآباء بالمدارس، مجالس الأمناء بالجامعات ومنظمات البحث العلمي، اتحادات الملاك أو اتحادات الشاغلين في الوحدات السكنية، المجالس العرفية لتأكيد السلام الاجتماعي وفض المنازعات على مستوى الحي أو المنطقة السكنية، اللجان النقابية في منظمات الأعمال.....]في مختلف منظمات المجتمع وحفزها للمشاركة في دراسة المشكلات واتخاذ القرارات في تلك المنظمات.
4. اعتماد أسلوب الانتخابات - بقدر الإمكان - في شغل الوظائف القيادية في أجهزة الدولة والوحدات المحلية والهيئات العامة والجامعات ومراكز البحث العلمي وغيرها من منظمات المجتمع.
5. تشجيع أساليب وأنماط القيادة الجماعية من خلال المجالس المنتخبة في مختلف منظمات المجتمــع.
6. تمكين منظمات المجتمع المدني وإتاحة مساحة كافية لمناقشة المشكلات والقضايا الوطنية وحفزها على المشاركة في حلها وعلاج الآثار السالبة المترتبة عليها.
7. تأكيد أسلوب الحوار المجتمعي في دراسة القضايا الوطنية المحورية والحرص على بناء التوافق الوطني واحترام ما يتم الاتفاق عليه.

8. اعتماد أساليب استطلاع الرأي وفق المعايير العلمية الموضوعية للتعرف على آراء المواطنين في كل ما تستهدف أجهزة الدولة تطبيقه من نظم أو تتخذه من قرارات.
9. الحرص على الشفافية الكاملة في شرح الأوضاع وتوضيح السياسات وأسباب القرارات التي تلجأ إليها أجهزة الدولة وغيرها من منظمات المجتمع.
10. إطلاق حرية تأسيس الأحزاب والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية.
11. دعم شبكة الضمان الاجتماعي واتخاذ إجراءات حاسمة للتخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات.
12. دعم جهود ومشروعات مكافحة الأمية واعتماد تقنيات متطورة في تعليم الكبار وحماية من تمحى أميتهم من الارتداد إلى الأمية.
13. تيسير استخدام خدمات الإنترنت وتخفيض تكاليف الاشتراك فيها ومنع أي ممارسات لتقييدها أو حجبها إلا ما يتعارض مع القيم الأخلاقية أو يتصادم مع تقاليد المجتمع.
14. تطوير الأجهزة الحكومية وتحديث أساليب العمل بها والتوسع في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات لتيسير تعاملات المواطنين معها وتوفير الشفافية والوضوح في إجراءات وشروط الحصول على الخدمات بما يمنع مجالات الرشوة أو الاحتياج إلى الواسطة وغيرها من الأساليب غير الديمقراطية.

سادسا: الانطلاق في التنمية الوطنية الشاملة

ويبين هذا المسار إجراءات الانطلاق لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة في مناخ الحرية والديمقراطية وتعويض الفرص التي ضيعها النظام البائد.

إن الانطلاق في نهضة اقتصادية ومجتمعية شاملة هي الضمان الحقيقي لاستدامة الثورة وحماية مكتسبات الشعب، وسد الطرق على كل من يريد العودة بمصر إلى الوراء.

إن النمو الاقتصادي القائم على استثمار الفرص والإمكانيات المتاحة لمصر - وفي مقدمتها المصريون أنفسهم – والمرتكز على أسس العدالة الاجتماعية هو أمل المصريين جميعاً لنهضة مستمرة تنتقل بالوطن إلى آفاق مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم وأحفادهم من بعدهم.

تنطلق إجراءات هذا المسار في عملية تنمية وطنية شاملة تعوّض ما تسبب فيه النظام البائد من إهدار من موارد الوطن والفرص نتيجة الضائعة نتيجة الممارسات السيئة والسياسات الفاشلة والفساد واسع النطاق والزواج الباطل بين السلطة والمال.

وتتبلور هذه الإجراءات فيما يلي:

1. مراجعة أوضاع الجهاز المصرفي وإعادة هيكلته وفق المعايير الدولية، وإعادة تشكيل مجلس الإدارة في ضوء التقييم الموضوعي لأداء القيادات المصرفية الحالية.
2. مراجعة أوضاع وإعادة هيكلة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وفصل أموالها عن وزارة المالية.
3. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة بنك الاستثمار القومي وضبط أداءه في حدود الغاية التي أنشئ من أجلها.
4. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة في ضوء قانون التنظيم العام للدولة.
5. مراجعة أوضاع وتقييم أداء وإعادة هيكلة الوحدات المحلية في ضوء قانون الحكم المحلي الجديد.
6. مراجعة أوضاع وإعادة هيكلة هيئات المرافق العامة في مجالات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل البري والبحري والسكك الحديدية.

7. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم قبل الجامعي، وتطوير الجامعات وتأكيد استقلالها العلمي والمالي والإداري.
8. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
9. إعادة تفعيل المشروع القومي لتنمية وتعمير سيناء.
10. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الصناعية.
11. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي.
12. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة لتنمية وتعمير الصحارى المصرية.
13. مراجعة وتقويم مسار المشروعات التي بدأها النظام البائد على غير أسس اقتصادية أو تقنية صحيحة وفي مقدمتها مشروع توشكى.
14. مراجعة موقف المشروع النووي المصري واتخاذ القرار الصحيح في ضوء استراتيجية كاملة لتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

مرفق رقم 1

المبادئ الأساسية للدستور الجديد المستهدف

1. مصر جمهورية برلمانية في دولة مدنية ديمقراطية حديثة وعادلة.
2. إنشـــاء الوزارات وإلغائها ودمج الوزارات وفصـــلها في حدود قانون للتنظيم العام للدولة يصدره مجلس الشعب باعتباره من القوانين المكملة للدستور.
3. يشـــترط فيمن يترشـــح لرئاســـة الجمهورية أن يكون مصـــرياً من أبوين وجدين مصـريين لا تقل سـنه يوم الترشـيح عن أربعين سـنة ميلادية ولا تتجاوز خمسـة وستين سنة، ويكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.
4. يشترط لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية الحصول على تزكية من خمسين ألف مواطن ممن لهم حق التصويت وذلك بموجب توكيلات رسـمية موثقة في الشـهر العقاري، على أن يكونوا من خمســـة عشـــرة محافظة على الأقل وبحد أدنى ألف وخمسـمائة مواطن من كل محافظة، ولا يجوز أن يزكي المواطن أكثر من مرشـح واحد.
5. تتحدد فترة رئاسة الجمهورية في أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
6. أن يكون شـــغل مناصـــب المحافظين ونوابهم ورؤســـاء المدن والمراكز والقرى والعمد ورؤســـاء الجامعات وعمداء الكليات، وغيرها من المناصـــب العامة التي يحددها القانون، بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.
7. التأكيد على وحدة الشعب المصري ورفض تقسيمه إلى فئات، وإلغاء تخصيص 50% من مقاعد المجالس التشريعية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة.
8. تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسـياسـية والحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارســـة الشـــعائر الدينية وإنشـاء دور العبادة لجميع الأديان السـماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات،

والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضـراب السـلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشـخصـي وسـلامة الجسـد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسـان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسـبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

9. تأكيد مسئولية الدولة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتمـاعيـة وتكـافؤ الفرص وضـــمـان التوزيع العـادل للثروة وعوائـد النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين بحسب مساهماتهم في تحقيق الناتج القومي.
10. أن يكون شـغل الوظائف العامة بمسـابقات ينظم القانون إجراءاتها وضـمانات الموضـوعية والشـفافية وإتاحة فرص التقدم لها لجميع المصـريين ممن تتوفر فيهم الشـــروط المعلنة للوظائف من دون التمييز بينهم على أســـاس النوع أو العقيدة أو الأصل الاجتماعي أو معيار آخر للتمييز بينهم.
11. إتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسـيس أحزاب سـياسـية في الدعوة لتأسـيسـها وحشـد الأعضـاء، ويعتبر الحزب قائماً وشـرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصـــة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.
12. تتم الانتخابات التشـريعية والرئاسـية والاسـتفتاءات الشـعبية بإشـراف " هيئة وطنية مسـتقلة للانتخابات" مسـتقلة تماماً عن السـلطة التنفيذية وعن رئاسـة الدولة، وأن ينص في الدســتور الجديد على أن تنظم طريقة تشــكيلها وأســلوب عملها بقانون خاص.
13. تأكيد حق المصـــريين المقيمين بالخارج في مباشـــرة حقوقهم الســـياســـية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات الوطنية.

14. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصـــرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضـــوع الحكومة للرقابة القضـــائية في ممارســـتها للســـلطات الخاصـــة بحالة الطوارئ.
15. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسـئولية الدولة عن تطوير سـياسـات اقتصـادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضـــد الفقر، وتضـــمن توزيعاً عـادلاً للـدخـل القومي في ظـل اسـتراتيجية وطنية للتنمية الشـاملة والنمو الاقتصـادي المسـتدام وتضـع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.
16. تطوير نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسـيع صـلاحيات الوحدات المحلية في كافة الشـــئون المتصـــلة بالخدمات العامة ومشـــروعات التنمية المحلية، ودعم صـــلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية وتأكيد سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.
17. تحرير الصـــحافـة وأجهزة الإعلام من ســـيطرة الحكومـة وإلغـاء تملـك الـدولـة للصحف.
18. تحرير النقابات المهنية والعمالية من التدخلات الأمنية ورفع ســـيطرة الســـلطة التنفيذية عنها والالتزام بالمواثيق الدولية المؤكدة لحرية العمل النقابي وحرية التظاهر السلمي لأعضائها.
19. تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث القومي.

رد من حزب الوفد

وأحزاب التحالف من أجل مصر

طلع علينا ما يسمى حزب " المصريين الأحرار" ببيان يعلن فيه رفضه الانضمام إلى التحالف الذي دعا إليه حزبا " الوفد" و" الحرية والعدالة" بدعوى أنه " يربأ بنفسه أن يحول أول انتخابات نزيهة إلى انتخاب من الدرجة الثانية، تفرض فيه الوصاية على المواطن". والجدير بالذكر أن ذلك الشيئي المسمى حزب "المصريين الأحرار" لم يكن مدعواً إلى تحالف الأحزاب الكبرى ذات التاريخ والتواجد في الشارع السياسي المصري لما يكاد يقترب من مائة عام. ولعل تجاهل القائمين على التحالف من أجل مصر لذلك الحزب الذي هو تحت التأسيس كان الدافع إلى تلك الثورة حيث يعترف بيانه بقوله " ونحن هنا لا نقف ضد التحالف والتآلف، ولكننا تبحث عن أرضية مشتركة من الفكر والمبادئ والتوجهات، لذا فإننا نعلن أن هذا التحالف يحتاج إلى الكثير من الترتيبات والمضامين حتى لا يضاف إلى كم التحالفات المحبطة السابقة التي ينظر إليها المواطن المصري بعين الشك والريبة"! ونقول لأصحاب ذلك الشيئي الذي هو تحت التأسيس أنكم تضللون المواطن المصري وتفترون عليه الكذب، فالتحالف الذي يقيمه أحزاب وطنية كبرى لها تاريخ من دونكم يصبح في رأيكم فرض للوصاية على المواطن وتحويل للانتخابات القادمة إلى انتخاب من الدرجة الثانية، بينما لو كنتم طرفاً في التحالف فسيكون خيراً وسلاماً.

ويضع من كتب بيان الحزب الذي هو تحت التأسيس نفسه في موضع يثير الشفقة والاستهزاء حين يعترف ويقول " نحن نعلم أننا مع أي تحالف يقوم على مبادئ الدولة المدنية والمواطنة، وينظر للأديان باعتبارها نسيجاً لا يتعارض مع المساواة والحرية"، ونحن نعلمك يا كاتب بيان الزور أن الأحزاب المتحالفة من أجل مصر كلها تؤكد التزامها بالثوابت المصرية الأصيلة التي رفع لواءها حزب " الوفد" من أيام ثورة 1919 الخالدة أن " الدين لله والوطن للجميع"، وأن المواطنة هي أساس المجتمع المصري الأصيل. كما تضمن بيان " مبادرة التحالف الانتخابي من أجل مصر" النص

على أن غاية التحالف هي "يبتغي التحالف حشد جهود وطاقات أعضائه للمساهمة الإيجابية والفاعلة في دعم وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف ثورة الشعب وإنجاز التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس للدولة المدنية التي أساسها المواطنة والقانون في جمهورية ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

ويكشف بيان الشيئي الذي هو تحت التأسيس عن حقيقة مشكلته حين يعترف بأن سبب غضب وثورة " المصريين الأحرار" ورفضهم التحالف مع الوفد هو " استباق حزب الوفد للأحزاب الليبرالية وجلوسه منفرداً مع الإخوان المسلمين."، بمعنى أنهم لم يكونوا ليعترضوا لو كانوا من المدعوين الأوائل! ونوضح الأمر للحزب الذي هو تحت التأسيس أن دعوة التحالف والتآلف ، التي لا يرفضها كما جاء في بيانه، قد بدأت قبل أن يتواجد على الساحة السياسية المصرية بفضل ثورة 25 يناير المجيدة التي يحاول مؤسسه والداعي الأول إليه أن يركب موجتها رغم أن تصريحاته دفاعاً عن الرئيس المخلوع قبل إعلان تنحيه استجابة للثوار، لا تزال موثقة على YouTube . إن إعداد وثيقة التحالف يعود إلى السادس عشر من مارس 2011 في اجتماع حاشد شارك فيه كل الأحزاب التي صدر عنها بيان التحالف يوم الرابع عشر من يونيو حين اجتمعوا في بيت الأمة بمقر حزب الوفد!

إن حزب "المصريين الأحرار" يعود لاستخدام تعبيرات جهاز أمن الدولة المنحل ومنطق التشكيك في النوايا ويكشف عن فكر سياسي مرفوض حين يقول أنه " لديه الكثير من التساؤلات حول توجه تيار الإسلام السياسي، ونيته تجاه ثوابت الدولة المصرية التي انطلقت من دستور 1923 وأرست مبدأ مدنية الدولة". ونقول لذلك الشيئي أنه لا يوجد ما يسمى " الإسلام السياسي" ونحن نربأ بأن يضاف للإسلام أي صفات وضعية تلوكها أسنة من لا يفهمون أصوله. ولا يجوز لحزب لم يبدأ مسيرته

بعد أن يزايد على قيم وثوابت أرساها " الوفد" ودافع عنها وكانت رايته المعلنة عبر عشرات السنين. نحن يا أصحاب " المصريين الأحرار" من أكد ويؤكد على قيم المواطنة والوحدة الوطنية، ونحن من أرسى قيم الدولة المدنية حتى أصبحت راسخة في ضمائر المصريين مسلمين ومسيحيين، ونقول لكاتب بيانهم نحن الذين لدينا الكثير من التساؤلات حول مصادر تمويل حزبكم، ونربأ أن تقام أحزاب تتاجر بأهداف الثورة ومشاعر شبابها بتوجيه اتهامات غير صادقة لأحزاب ناضلت لسنوات دفاعاً عن الديمقراطية والحرية والوحدة الوطنية.

إن أحزاب التحالف من أجل مصر تؤكد أن غايتها هي العمل على وحدة الصف وتجنيب الوطن الفرقة والانشقاق والاستقطاب إلى فرق متنازعة لن يستفيد منها إلا أعداء الوطن. وتؤكد أحزاب التحالف أنها تراهن على ذكاء المصريين وقدرتهم الفائقة على التمييز بين الغث والسمين. إن المصريين كلهم أحرار ولا نقبل أن يصطفي بعض أصحاب الأموال فريقاً منهم يصفهم دون غيرهم ب" المصريين الأحرار". ونقول لمن يتباكون على حق المصريين في حرية الاختيار أن المصريين قد اختاروا فعلاً ووقفوا على مدار سنوات طويلة في صف الأحزاب الوطنية الحقة التي لا يشوب تاريخها شائبة من تعاطف مع الرئيس المخلوع ولا تعامل مع جهات خارجية لا تريد لمصر الخير.

ونقول للجميع موعدنا يوم الحقيقة حين يحتار المصريون ممن يمثلهم حقاً ويطمأنون إلى صدق وطنيته وإخلاصه لمصر، ونقول للمزايدين خسئتم فلن يزيدكم تضليلكم للناس إلا خساراً، ونقول لمن أعلن عن رفضه التحالف معنا لا أهلاً ولا مرحباً فلم تكن مدعواً .. ولن تكون.

تقرير عن زيارة بعثة الحزب إلى السودان

6-9 مايو 2011

أولاً: شمال السودان

المشهد السياسي والاقتصادي

1. إعلان المسئولين السودانيين الغضب والمرارة من تصرفات النظام المصري السابق وإهماله التعامل مع السودان خلال سنوات طويلة - خاصة الفترة الأخيرة قبل سقوط النظام -. وقد كان هذا الإعلان واضحاً لنا بدءاً من رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ونائب رئيس الحزب الحاكم ورئيس المجلس الوطني [البرلمان] ومستشار رئيس الجمهورية وحتى رؤساء الأحزاب المعارضة.
2. تأكيد الرسميين السودانيين جميعاً - في نفس الوقت – ترحيبهم بثورة 25 يناير المصرية ورغبتهم الشديدة في إعادة التواصل والتعاون مع مصر لاستئناف مسيرة العمل المشترك، وفي المقدمة هم يصرون على ضرورة أن تفي مصر بتفعيل الحريات الأربع [التنقل، التملك، الإقامة والعمل]السابق الاتفاق عليها مع حكومة الإنقاذ السودانية والتزم بها الجانب السوداني حيث صادق عليها البرلمان السوداني في 18 مارس 2008 وكان المفترض أن تدخل حيز التنفيذ بعد 30 يوماً من ذلك التاريخ، ولكن مصر لم تنفذها حتى الآن ولم يبق على فترة سريانه سوى أقل من عامين حيث كانت مدته المتفق عليها خمس سنوات.
3. نتيجة عدم التزام مصر بتطبيق اتفاقية الحريات الأربع يشكو السودانيون من متاعب الحصول على تأشيرات الدخول لمصر خاصة بالنسبة لمن هم في المرحلة العمرية 20-60 حيث يحصل الصغار ومن هم فوق الستين على التأشيرات بسهولة.
4. كان السودانيون يتوقعون أن تكون اتفاقية الحريات الأربع مدخلاً لتقنين وضعية مليوني سوداني يعملون بمصر.
5. لا تزال مسألة حلايب محل تركيز من الجانب السوداني وإن كان الموقف السائد هو الاستعداد لقبول فكرة أن تكون منطقة للتكامل المصري السوداني.

6. أكد الجانب السوداني الرسمي، ممثلاً في نائب رئيس الجمهورية على عثمان ونائب رئيس المؤتمر الوطني نافع محمد نافع، الرفض القاطع لمناقشة مسألة تأييد مرشح مصر [مصطفى الفقي" لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية، مؤكدين أن تم إبلاغ موقف السودان بالاعتراض على المرشح المصري للحكومة المصرية فور تواتر الأنباء عن اتجاه النية لترشيحه، كما أبلغ د. عصام شرف بذلك أثناء زيارته للخرطوم.
7. من حديثنا مع فاروق أبو عيسى والسيد/ الصادق المهدي وعناصر في أحزاب المعارضة، اتضح لنا أن هناك أوضاعاً اقتصادية صعبة يمر بها السودان خاصة مع تصميم جمهورية جنوب السودان على الاحتفاظ بكامل عوائد البترول الجنوبي والذي تحصل الخرطوم الآن على 50% منه.
8. يتضح أن المعارضة لحكم البشير متنامية وقد أججت ثورة 25 يناير في مصر آمال المعارضين في الاتجاه نحو عمل مماثل في شمال السودان.
9. تتصاعد وتيرة التهديد من جانب الخرطوم وتهديدها بالحرب نتيجة لإعلان جنوب السودان ضم إقليم آبييه رسمياً والنص على ذلك في دستور الجمهورية الوليدة.
10. تبدي أوساط الحكم في الخرطوم ثقة بالغة في انتهاء أزمة دارفور وتصور الأمر على أنه أقرب إلى الطبيعي، بينما يتشكك المعارضون في هذه الأقوال الرسمية حيث يؤكدون سوء الأحوال هناك واستمرار خطر الانفجار والوصول إلى نقطة تهدد بالانفصال كما حدث في الجنوب.
11. تموج الساحة السياسية بعشرات الأحزاب التي شكلت مجموعة منها ما يسمى مجلس أحزاب حكومة الوحدة الوطنية وهو برئاسة البشير ويخضع تماماً لحزب المؤتمر الحاكم.
12. تبدو قدرة الحزبين الرئيسين في المعارضة ضعيفة وغير مؤثرة [حزب الأمة القومي برئاسة الصادق المهدي، والاتحاد الديمقراطي برئاسة الميرغني].

13.هناك مشكلات في ولايات شرق السودان [كسلا، القضارف، البحر الأحمر] تعود بالدرجة الأولى إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية وسوء الخدمات، وهم في حاجة إلى دعم كبير في الجانب التعليمي حيث يوجد نصف مليون طفل في سن التعليم خارج المدارس وأغلبهم لا يعرف اللغة العربية.

الفرص المتاحة لمصر

1. تتوفر فرص مهمة للاستثمار والعمل الاقتصادي المشترك بين قطاعات الأعمال المصرية والسودانية خاصة في المشروعات الزراعية ومشروعات البناء والتشييد والنقل والخدمات التعليمية والصحية.
2. يبدي الجانب السوداني ترحيباً بالتعاون الاقتصادي وفتح فرص الاستثمار أمام المصريين وأعلن الرئيس البشير في حديثه لنا أنه كان قد عرض على الرئيس السابق حسني مبارك زراعة القمح في السودان لحساب الشعبين وبعد موافقته عاد وأبلغه أن أمريكا ترفض أن تزرع مصر قمحها في السودان وتوقف المشروع.
3. يجري إنشاء طريق في الولاية الشمالية [باقي منه أقل من 30 كيلومتر] يمكن من خلاله الوصول من الإسكندرية إلى الخرطوم ويمكن أن يصل إلى كيب تاون في جنوب إفريقياً ويمثل فرصة هائلة لنقل المنتجات السودانية وفتح قنوات لتصديرها عبر الموانئ المصرية، ويفتح الطريق أمام تغذية الأسواق المصرية بالمنتجات التي يمكن أن تتحقق من مشروعات الزراعية المصرية في السودان.
4. يبدي الجانب السوداني الاستعداد لتقديم ملايين الأفدنة من الأراضي الزراعية لمشروعات لمستثمرين مصريين أو لمشروعات مشتركة مع السودانيين.
5. ينصح مسئولو اتحاد العمل السودانيون بالحفاظ على وحدة الكيان العمالي تحت اتحاد واحد للنقابات العمالية وتجنب تفتيت الحركة النقابية بالسماح بقيام نقابات مستقلة واتحاد للنقابات المستقلة.[وفي رأينا دراسة هذه النصيحة وإن

كان هذا لا يمنع طبعاً من تطهير الاتحاد الحالي من عناصر النظام السابق وتجنب تسيسه والتدخل الحكومي في شئونه].

6. يشكو اتحاد أصحاب العمل السوداني من أن " مجلس رجال الأعمال السوداني المصري" معطل حالياً.
7. اقترح والي ولاية نهر النيل مشروعاً لإنشاء طريق يربط ولايته مع مصر وطوله 260 كيلومتر، وإنشاء منطقة حرة بين البلدين، وتنسيق مشروعات لتبادل تسويق منتجات البلدين.

الاقتراح

حيث يتكرر الحديث عن مشروعات زراعية وغيرها في السودان يقوم بها جهات حكومية مصرية أو من القطاع الخاص المصري، يقترح تشكيل مجموعة عمل دائمة تمثل فيها الوزارات المصرية ذات العلاقة وممثلين لاتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال وممثلين لحزب الوفد والمشاركين في حملات الدبلوماسية الشعبية لتتولى التنسيق مع الجانب السوداني بعد الاتفاق مع الحكومة السودانية على تسمية مجموعة عمل مناظرة للمجموعة المصرية.

وتتولى مجموعة العمل المصرية من جانبها تقديم الدعم لأصحاب المشروعات والمستثمرين المصريين الراغبين في الاستثمار في السودان ومتابعة تقدم مشروعاتهم والتعامل مع المجموعة السودانية المناظرة لتذليل العقبات وتهيئة كافة المقومات لنجاح تلك المبادرات.

ثانياً: جنوب السودان

1. الموقف في جنوب السودان هو الامتنان لكل ما قدمته مصر من دعم ومعونة، والإشادة بأن مصر كانت أول دولة تقيم لها قنصلية في جوبا، وأنها أقامت أربع محطات لتوليد الكهرباء في مناطق مختلفة بالدولة الوليدة، كما أنشأت عيادة طبية يعمل بها أطباء ومساعدون صحيون مصريون. كما ذكر بأن فرع جامعة

الإسكندرية في جوبا قد باشر أول أنشطته وأن هناك عدداً من الطلاب الجنوبيون يدرسون الآن بها.

2. أكد الرئيس سلفا كير أن جنوب السودان لا ترغب في حرب الشمال مرة ثانية بسبب الخلاف على إقليم آبييه إلا في حالة الدفاع عن النفس حيث لديهم معلومات ومؤشرات أن الرئيس البشير لا يريد الالتزام بقرار المحكمة الدولية الذي صدر لصالح جنوب السودان، وأن حكومة الخرطوم تحشد الجنوبيين المقيمين في الشمال وتدربهم وتسلحهم لإرسالهم إلى الجنوب لإثارة القلاقل هناك.
3. أكد الرئيس سلفا كير أن جنوب السودان لا يحتاج إلى مياه النيل حيث تتم الزراعة على مياه الأمطار الغزيرة فترات طويلة من السنة وكذلك يستخدمون المياه الجوفية. وفي حالة الاحتياج لمياه النيل سيكون ذلك من حصة السودان وليس على حساب حصة مصر.
4. ترحب حكومة جنوب السودان بكل المساعدات الاقتصادية والتقنية والتعليمية والطبية وغيرها، فهم في حاجة إلى كل شيء فالدولة ناشئة وتحتاج إلى إنشاء بنية اساسية كاملة.
5. كذلك ترحب حكومة جنوب السودان بالمستثمرين المصريين ولديها قانون استثمار به محفزات مهمة وهم يلتزمون بالحريات الأربع حيث تم الاتفاق عليها بين مصر وبين حكومة السودان الموحدة قبل الانفصال وهم ملتزمون بما تم الاتفاق عليه مع مصر.

الاقتراح

يقترح تكوين مجموعة عمل مماثلة لتلك المقترحة بشأن شمال السودان وتباشر ذات المهام.

موقف حزب الوفد

1. يتبنى حزب الوفد الدفع باستمرار في طريق توسيع دوائر التعاون والتلاحم الشعبي بين مصر والسودان شماله وجنوبه.
2. سينظم حزب الوفد مؤتمراً سياسياً في شهر يوليو القادم يضم كافة الأحزاب السودانية وسيسعى ليكون مؤتمراً شاملاً كافة الأحزاب في الشمال والجنوب، كما سينظم مؤتمراً اقتصادياً موازياً للمؤتمر السياسي يجمع المستثمرين المصريين والسودانيين من شمال وجنوب السودان.
3. يهدف المؤتمران السياسي والاقتصادي إلى بلورة مشاريع تعاون واستثمار محددة وخطوات وآليات واضحة لدعم الحوار السياسي والعلاقات بين الأحزاب المصرية والسودانية للدفع في اتجاه المزيد من التعاون والتقارب والتكامل وصولاً إلى حالة تجعل وحدة وادي النيل أمراً واقعاً.

2011/05/10

رؤية الحزب السياسية !

أ.د. علي السلمي

مشروع وثيقة قُدمت إلى المجلس الاستشاري للحزب بناء على

طلب رئيس المجلس [السيد/ عمرو موسى]

في أغسطس 2018 ولم تتم مناقشتها !

إن مصر

تجتاز وهي تواجه الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، يكون من الضروري الاهتمام العام بإعادة تشكيل المشهد السياسي الوطني... وغالبية المصريين قد عقدوا العزم على التخلص من كل السلبيات والعوائق التي ترتبت على ضياع زخم ثورة 25 يناير 2011، وهم يتطلعون لاستعادة مسيرة التنمية والتقدم في جميع مجالات العمل الوطني وفق الدستور والقانون.

إن مصر

تتهيأ لمرحلة يشارك فيها المصريون كافة بفاعلية للانتقال بالمجتمع المصري نحو مستقبل أفضل وأزهى اقتصاديا واجتماعياً، ونحو تحول ديموقراطي أفعل وفق الرؤية المصرية الوطنية وثوابت الوطن التاريخية والمستمرة.

وحزب الوفد

إذ يشارك في عملية إعادة البناء الوطني، يقدم رؤية سيلتزم بها ويعمل على تحقيقها:

الرؤية السياسية للحزب

أولاً:

المبادئ الرئيسة للرؤية

1. دعم الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية وعلى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.
2. مشاركة الشعب مصدر السلطات في رسم وتقرير السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ومن خلال نوابه المختارين بالاقتراع العام المباشر في انتخابات دورية نزيهة ومتحررة من جميع الضغوط.

3. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين ومحاسبة كل من يعتدي عليها.
4. تأكيد مضامين العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل القومي، وتقريب الفوارق بين الطبقات والحفاظ على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور.
5. التمسك بنصوص الدستور جميعها وخاصة مادته الثانية بأن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ونص المادة الثالثة بأن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية. وكذا التمسك بالقيم الروحية التي أرستها الديانات السماوية جميعا وبالوحدة الوطنية.
6. تأكيد دور مصر الرائد في المجالات العربية والإسلامية والإفريقية والعالمية، وذلك وفقاً للمبادئ التي حددها الدستور، ومن أجل خلق الظروف لتوفير الحياة الأفضل للمصريين كافة وضمان التعايش السلمي مع كل شعوب العالم.

ثانياً:

ركائز الرؤية

1. مصر دولة مدنية ديموقراطية حديثة

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. [مادة 1 من الدستور].

2. تفعيل الدستور

إن تفعيل الدستور يمثل واجباً وطنياً على جميع المصريين المسارعة إلى تنفيذه كل في مجاله، وذلك في إطار منظومي متكامل ومتزامن من خلال مبادرات مجلس الوزراء

. بالأساس . وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب . للتقدم بمشروعات قوانين لترجمة ما تضمنه الدستور من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تُفصَّل وتُنظم قواعد العمل في كل المجالات التي تعامل معها الدستور، وفي المقدمة منها المواد التي فرضت على الدولة التزامات محددة.

3. الالتزام التام بنص الدستور حين الحاجة إلى تعديله

تتردد بين الحين والآخر دعوات لتعديل الدستور، وتؤكد رؤية حزب الوفد على ضرورة التقيد بنص المادة رقم 226 في حال الرغبة في تعديل الدستور.

4.تفعيل دولة المؤسسات الديموقراطية

إن صياغة الدستور ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق مبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة وكافة منظمات المجتمع بتفعيل هذا الدستور واحترام غاياته ومقاصده، ويتم ذلك بتأكيد الانتقال إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها. وبهذا يكون تفعيل نص الدستور أن " السيادة للشعب" عملاً وليس قولاً وتأكيد ما جاء في ديباجته " نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، السيد في الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا".

5. سيادة القانون

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة بجميع مؤسساتها للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات . [مادة 94 من الدستور].

إن سيادة القانون هي عماد الدولة المدنية الحديثة حيث يجب مراجعة تطبيقاتها في جوانب ونشاطات الدولة المختلفة بما يحقق إشاعة العدالة العامة والتصدي للفوضى، وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون، حيث يعتبر جميع الناس متساوين

أمام القانون، وخضوع السلطة التنفيذية أيضا للرقابة سواء من قبل البرلمان أو المحكمة الدستورية أو مجلس الدولة.

ومن أسف أن مركز مصر على مؤشر سيادة القانون العالمي متدن للغاية فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمركز الـ 110 من 113 دولة عالميًا في مؤشر سيادة القانون، وذلك للعام 2018/2017 الذي يعده مشروع العدالة العالمي "World Justice Project"[9]، حيث جاءت الإمارات في المركز الأول في المنطقة تلتها الأردن.

6. دعم المواطنة وتأكيد وحدة الشعب المصري

ينص الدستور في مادته الأولى أن جمهورية مصر العربية نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.

والمطلوب استعادة قيم المواطنة؛ وأن الجميع في مصر لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.

7. تأكيد قيم المحاسبية والمساءلة للجميع

لا تكتمل مسيرة الوطن في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ولا تتحقق أهداف الوطن في كل نواحي الحياة بدون تفعيل قيم المحاسبية والمساءلة لكل مواطن يشارك في الحياة العامة مهما كان موقعه أو منصبه سواء كان في مجال

[9] http://www.madamasr.com/ar/2016/10/20/news/u/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1/

العمل السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، أو كان يعمل في عمل حكومي أو خاص. إن المحاسبية والمساءلة لجميع المشاركين في الحياة العامة شرط ضروري لتأكيد جودة الأداء وسد منافذ الفساد.

8. تحرير الإعلام والثقافة من سيطرة الدولة والبيروقراطية الحكومية

تتعدد مواد الدستور المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية لهم، وكذلك ما يخص الإعلام.

لكن الممارسة الفعلية على أرض الواقع تكشف عدم التفعيل الكامل لمواده المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية وحرية الإعلام ، تلك المواد التي تُلزم الدولة بتوفير المقومات والموارد بما يحقق الحرية الكاملة للمصريين في تناولهم لكل ما يتصل بموضوعات الثقافة والإعلام دون تقييد أو تدخل من أجهزة الدولة إلا بغرض التيسير والمساندة، مما يتطلب إلزام الدولة بالتفعيل الحقيقي والجاد للنصوص الدستورية.

9. استقلال القضاء

"السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شئون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم." [مادة 184 من الدستور].

ويقتضي تأكيد استقلال القضاء مراجعة كل التعديلات التشريعية والإجراءات التنفيذية التي قد تتعارض مع مبدأ "استقلال القضاء".

10.استقلال الجامعات

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. [مادة 21 من الدستور] وذلك يقتضي السعي لإصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات يؤكد الاستقلال الأكاديمي

والإداري والمالي لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية. كما تخضع فروع الجامعات الأجنبية لذلك القانون.

11.القوات المسلحة مؤسسة وطنية تحمي الوطن

"القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي الثى تنشئ هذه القوات، ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذي ينظمه القانون". [مادة 200 من الدستور]

وفي هذا المجال تؤكد رؤية حزب الوفد ضرورة التقيد بنص المادة الدستورية فيما يصدر من قرارات تكليف القوات المسلحة بمهام تخرج عن مهامها الأصيلة إلا في حدود ما تفرضه متطلبات الأمن القومي.

12.مراجعة وتقييم وتصويب برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية

إن مصر تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة ومتراكمة منذ سنوات طويلة، وقد تفاقمت وتصاعدت في السنوات الأخيرة، ما يتطلب المراجعة الشاملة والتطوير العلمي للسياسات والبرامج والتوجهات الاقتصادية في جميع المجالات بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة في إطار مفاهيم العدالة الاجتماعية والتوافق المجتمعي على الأولويات.

13.تأكيد مسئولية مجلس النواب عن رقابة وتقييم أداء السلطة التنفيذية

تنص المادة رقم 101 من الدستور على أن يمارس مجلس النواب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتي تضم رئيس الجمهورية، والحكومة، والإدارة المحلية.

ولمجلس النواب في مجال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية سلطات نص عليها الدستور منها؛

- وجوب عرض الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب.

- حتمية موافقة مجلس النواب قبل الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج فى الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة.
- توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، في أي موضوع يدخل فى اختصاصاتهم، وعليهم الإجابة عن هذه الأسئلة فى دور الانعقاد ذاته .
- توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل فى اختصاصاتهم ويناقش المجلس الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه، وبحد أقصى ستون يوماً، إلا فى حالات الاستعجال التي يراها، وبعد موافقة الحكومة.
- لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه ، أو أحد الوزراء، أو نوابهم. ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عُشر أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء.
- يجوز لعشرين عضواً من مجلس النواب على الأقل طلب مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه.
- لكل عضو من أعضاء مجلس النواب إبداء اقتراح برغبة في موضوع عام إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم.
- لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بيانًا عاجلاً، إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، فى الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية .
- لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه بتقصي الحقائق فى موضوع عام، أو بفحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات العامة، أو

المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصى الحقائق فى موضوع معين، وإبلاغ المجلس ويقرر المجلس ما يراه مناسبًا فى هذا الشأن . وللجنة فى سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك .وفى جميع الاحوال لكل عضو فى مجلس النواب الحق فى الحصول على أية بيانات أو معلومات من السلطة التنفيذية تتعلق بأداء عمله في المجلس .

- اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، أو بالخيانة العظمى، أو أية جناية أخرى، بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وبعد تحقيق يجريه معه النائب العام.
- يجوز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بناءً على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثي أعضائه. ولا يجوز تقديم هذا الطلب لذات السبب خلال المدة الرئاسية إلا مرة واحدة.

14.مراجعة وتقييم أداء مجلس النواب

إن المسؤولية في محاسبة وتقييم أداء مجلس النواب تقع في الأساس على المواطنين أصحاب الحق في انتخاب النواب وذلك بعدم تجديد انتخابهم حين تقصيرهم في أداء واجباتهم.

15.سياسة خارجية جديدة

15.1. تأكيد السعي نحو تنمية العلاقات المصرية مع الدول العربية على أسس تتفق مع المصالح المصرية العليا والتكافؤ والتعاون المتبادل والمصالح المشتركة

للجميع، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة. والمشاركة في تأمين المصالح العربية الكبرى!

15.2. إعطاء اهتمام متكافئ لتطوير وتثمير العلاقات مع الدول الإسلامية ، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول الاتحاد السوفييتي القديم.

15.3. مراجعة ما صدر من إعلانات أو قرارات تخص مشكلة سد النهضة الأثيوبي واتفاقات ترسيم الحدود مع دول الجوار بما ترتب عليها من آثار تناقضت مع أحكام القضاء أو دراسات معتمدة مغايرة لما اعتمدت عليه تلك الإعلانات والقرارات وما نتج عنها من معارضة شعبية!

15.4. أهمية إعطاء زخم كبير للعلاقات المصرية مع كل من روسيا والصين في ضوء المواقف الإيجابية والتعاون الاقتصادي والعلمي والسياسي للدولتين المتنامي مع مصر.

15.5. العناية بدراسة التكتلات الدولية المتعددة وتحديد مواقف مصر منها بما يعظم فرص تحقيق المصالح الوطنية المصرية.

15.6. التزام السياسة الخارجة المصرية بالمحافظة على علاقات متوازنة مع كافة أطراف المجتمع الدولي ومواجهة المشاكل الخارجية من خلال بناء قوي لأرضية مشتركة من المصالح والضمانات المتبادلة.

15.7. الالتزام في كافة المواقف والمناسبات والمحافل الدولية بإدانة قتل المدنيين في أي مكان وتحت أي مسمي، ومساندة حقوق الشعوب في المقاومة الشرعية ضد اعتداء أية دولة على سيادتها أو احتلال أراضيها بالقوة.

16.رفض ما يسمى صفقة القرن

عدم الالتزام بما يروِج له الإعلام الإسرائيلي عما يطلق عليه "صفقة القرن"! وتأكيد رفض قرار الرئيس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبارها عاصمة

أبدية لإسرائيل، كما ترفض أي محاولة للالتفاف حول اعتبار القدس عاصمة تاريخية لفلسطين!

17.القضاء على الفساد

ضرورة تجفيف منابع الفساد وأصل البلاء الإداري في البلاد؛ وهو سيطرة الجهاز الإداري للدولة واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي يحتاجها المواطنون، بما يقتضي ابتكار آليات جديدة تمنع فرص الفساد وتهيئ الرقابة المجتمعية في جميع مجالات العمل الوطني.

18.إصدار قانون العدالة الانتقالية

وذلك تنفيذا لنص المادة 241 من الدستور التي ألزمت مجلس النواب بإصدار قانون العدالة الانتقالية في أول دور لانعقاده بعد نفاذ الدستور ولم يفي المجلس بذلك الالتزام حتى اليوم.

19.العفو عن سجناء الرأي والمخالفين لقانون تنظيم الحق في التظاهر

لقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم صلاحية مواد في ذلك القانون، الأمر الذي أصبح فيه استمرار سجن المخالفين لتلك المواد أمراً غير عادل ناهيك عن الاعتراضات الهائلة من المصريين ومنظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية وكثير من دول العالم الديموقراطية على ذلك القانون.

20.تطوير الإدارة المحلية وإجراء الانتخابات المحلية

وذلك بتفعيل المادة رقم 242 من الدستور التي تنص على أن يستمر العمل بنظام الادارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه فى الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (181) من هذا الدستور.

ثالثاً:

المهام الوطنية لتفعيل الرؤية

يواجه الوطن أزمات خطيرة تهدد كيانه الحاضر ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقاد الممارسة الديمقراطية وتخافت التعبير الحر عن الآراء.

كما أن تأثر الشخصية المصرية، خلال الثلاثين عاما الماضية، بحملات خطيرة من التحريم والتكفير، في ظل سياسة تغييب الوعي العام، قد أفقدها الكثير من خصائصها الناجحة وقدرتها على الريادة والارتقاء. وأصبح مجتمعنا مرتعا لتيارات التطرف التي استغلت مظاهر الفساد والفقر لاستنزاف الطاقات البشرية في صراعات وعداءات، وللدعوة لمظاهر اجتماعية مستحدثة على مجتمعنا تستهدف قهر المرأة وإشعال الفتن الطائفية وتكفير الثقافة وتهميش قيمة العلم وتشريع العنف والإرهاب. وأصبح المجتمع عاجزا عن التفكير في حلول لمشكلاته وعن تطوير ذاته.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية، فإن مصر تتعرض أيضاً لضغوط خارجية بضرورة التطوير الديمقراطي والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.

كما أن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية والقروض الخارجية يجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.

إن ما يجري على أرض الواقع المصري من محاولات إصلاح لا تصل إلى عمق الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير.

إن مصر تعاني من مشكلات وتناقضات داخلية خطيرة ويتطلع شعبها إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، كما تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية،

وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا والموروث الثقافي والاجتماعي المصري العربي الإسلامي، فسوف نواجه بمواقف تُفرض علينا فيها أنماطًا من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاُ يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

ومن أسباب القلق الشديد ما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي وما لحق القرار المصري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي كله من تهديدات خارجية مصدرها العدو الإسرائيلي ومن يحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وما يعاني منه العالم العربي من انقسامات واختلافات في معظم شئون التعامل مع العالم الخارجي، والتباعد عن محاولة رأب الصدع العربي وتباين مواقف الحكومات العربية من قضايا التغيير والتطوير والإصلاح المجتمعي الشامل.

أنه برغم مما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكّل الاستعماران القديم والجديد أحد أهم مصادرها، إلا أنه ينبغي الاعتراف بتأثير الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ 1952 في تكريس التخلف الاقتصادي والتراجع الثقافي والحرمان من الحريات السياسية وتهيئة الظروف المساعدة على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين.

ونحن نرى إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. مبدأ المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الوطني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
2. مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
3. مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
4. مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
5. مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
6. مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
7. مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
8. مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

9. مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
10. مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.

محاذير على طريق التطوير الوطني

أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الوطني ويجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

1. خطورة التعامل مع التطوير الوطني كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
2. خطورة التعامل مع التطوير الوطني باعتباره فوره وقتيــة تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
3. خطورة التعامل مع التعامل بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل.
4. خطورة التعامل مع التطوير الوطني من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.

5. خطورة التعامل مع التطوير الوطني من منطق إعادة إنتاج الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن مدى توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.
6. خطورة التعامل مع التطوير الوطني بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة.
7. خطورة الانطلاق إلى التطوير الوطني بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول .

رابعاً: دعم التوافق الوطني

تتبلور عناصر هذا المحور فيما يلي:

1. إعادة تملك الوطن، فالمصريون جميعاً مواطنون أصحاب الوطن لهم حرية الاختيار والحق في تشكيل أوضاع مصرهم كما يروق لهم وليسوا مجرد مقيمين على أرض لا يملكونها يتحكم فيهم من لا يملك ويعطي لمن لا يستحق.
2. ضرورة أن تكون إعادة تملك الوطن وتجديده وتحديث مكوناته على أسس الديموقراطية والمشاركة الوطنية الجامعة لكل الشعب بلا إقصاء إلا لمن أجرم في حق الشعب وشارك في إفساد الحياة وروَّع المواطنين بالإرهاب وأهدر موارده أو من فرط في أرضه أو من ناقض الدستور وانحرف عن ثوابت الوطن وقيمه!!!
3. وأساس هذا البناء هو عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في الدستور الجديد[10] والعمل في تحقيق مقاصده.
4. إنهاء الجفوة بين الدولة والأمة، التي أصبح معها المواطن غريباً في وطنه، وتآكلت الدولة وانهارت المرافق العامة جميعها . التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة-، تلك المرافق التي تشكل العمود الفقري لدولة حديثة وضع محمد

[10] من كلمة الأستاذ محمود أباظة رئيس حزب الوفد في تقديمه للبرنامج الانتخابي للوفد قبيل انتخابات عام 2010.

علي لبناتها الأولى وتوالت الأجيال المتعاقبة ترفع دعائمها على مدى قرن ونصف إلى أن انصرفت عنها الأمة فكان هذا الانهيار العام[11].

5. التصدي للأزمات والتحديات التي تعرقل مسيرة الوطن في حاضره وتهدد مستقبله، والإصرار على حق المواطنين في مناقشة تلك الأزمات والتحديات، ويكون لهم. المواطنين. اختيار الحلول الأمثل لعلاجها واتخاذ قرارات انقاذ الوطن في الحاضر واختيار مسارات المستقبل التي تحقق آماله وتضمن الأمان والنمو للأجيال القادمة.
6. التأكيد على أن البناء السياسي للوطن إنما يعكس آمال المواطنين وأهدافهم واختياراتهم في كل مجالات الحياة، وأن أهل الحكم والقائمين على إدارة شئون البلاد . سواء كانوا تنفيذيين أو مشرعين أو يتولون شئون القضاء . إنما هم مختارون من الشعب لتأدية وظائف محددة في الدستور والقوانين والأحكام التي تصدر باسم، ولا يجوز لهم تجاوز تلك الصلاحيات الدستورية والتشريعية والقانونية عن طريق اصطناع بناء سياسي مغاير عن ذلك الذي يرتضيه المواطنون.
7. التأكيد على حق المواطنين في الرقابة على تصرفات أهل الحكم في البلاد والتصدي لما يصدر عنهم من قرارات وتصرفات واختيارات تناقض ما تم اختيارهم من أجله. ويكون الحق الأصيل . والدائم . هو للشعب في تغيير أهل الحكم بنفس الطريقة التي تم اختيارهم بها.. أي صناديق الانتخابات الديموقراطية!
8. تأكيد حق الشعب في معارضة وتغيير البناء السياسي حال عجز أهل الحكم عن مواكبة تطلعاته لما يجب أن تكون عليه أوضاع الوطن وإذا فشلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحاضر وتقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل. إن البناء السياسي القائم منذ عقود طويلة غيّب الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية

[11] المصدر السابق.

على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة وهي أمور يجب على الشعب تغييرها بحسب الدستور والقانون وبمنطق المسؤولية الوطنية.

9. تفعيل المبدأ الدستوري الوارد بالمادة الرابعة من الدستور التي تنص على أن "السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين فى الدستور".
10. تأكيد حق الشعب في الخروج على الحكم الظالم والمستبد، وأن يحمي حاضره ومستقبله ويصون سيادة القانون واستقلال القضاء ويحاسب المستغلين والمفسدين، ويمنع التفريط في أرضه وأمنه القومي بكل الوسائل المشروعة، ومن بينها الثورة الوطنية. وهذا تطبيق للمبدأ الذي حددته "رؤية السيسي لمستقبل مصر" أن " الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليس شعاراً فقط"!!!
11. العمل بكل جدية وإصرار على الخروج من الأزمة الحضارية التي يعيشها الوطن بالامتناع عن الحنين إلى الماضي بكل ما فيه من إيجابيات لن تعود بمجرد التمني وأحلام اليقظة وكل ما تتصف به حركة الوطن من معوقات تجعل الحركة إلى الأمام شبه مستحيلة، أو الضيق بالحاضر الذي يعاني أغلب المواطنين من المشكلات والمصاعب في كل مجالات حياتهم الأمر الذي يُفجر الغضب والنقمة، أو الخوف من مستقبل مجهول الذي يحاصر قوى وقدرات الناس وطاقاتهم ويشل إرادتهم.
12. التمسك بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ليست باعتبارها غايات في ذاتها، إلا أنها أيضاً الوسائل المثلى لإعادة بناء الوطن وانطلاق عجلة التنمية المستدامة وربط السلطة بالمسؤولية من أجل الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف إلى آفاق الغد الذي يريده الشعب ويرضاه.

13. تفعيل مبدأ مسؤولية الدولة الديمقراطية عن تنظيم عملية التنمية الشاملة وضمان العدل الاجتماعي.
14. تأكيد مسؤولية الدولة الديمقراطية على إدارة العلاقات الخارجية على أساس دبلوماسية جديدة تحمي استقلال الإرادة الوطنية بما يمكنها من الحفاظ على المصالح الحيوية لمصر في عالم مفتوح يتجه إلى تعدد الأقطاب والقوى العالمية، كما تتجه فيه الدول إلى التجمعات الإقليمية لتعظيم فرص حماية مصالحها. ومن هذا المنظور تبقى الدائرة الأولى هي الوطن العربي، ثم تتسع هذه الدوائر شمالاً وجنوباً وشرقاً وغربا مرتكزة إلى المصالح المشتركة وفي مواجهة الأخطار المشتركة لنصل إلى غاية التعاون من أجل تحقيق القيم الإنسانية السامية[12].
15. إعلان الالتزام الوطني الشامل بسيادة الأمة؛ أي بالاستقلال في مواجهة الخارج والديمقراطية في الداخل. وتأكيد التزام جميع المواطنين بالوحدة الوطنية التي تعني المواطنة باعتبارها . دون سواها . مصدر الحقوق والواجبات العامة، كما تعني أيضاً العدالة الاجتماعية، إذ أن الوحدة الوطنية لا تقوم أبداً في مجتمع يهمش فئاته الأضعف والأفقر[13].

إجراءات دعم التوافق الوطني

1. إصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق مواده بكل الحسم في شأن المتورطين في جرائم ضد الوطن والمواطنين، وتعويض المتضررين من تلك الجرائم من حصيلة الغرامات المفروضة على كل من يثبت عليهم الإضرار بصالح الوطن والمواطنين.
2. إصدار عفو رئاسي عن جميع السجناء في قضايا الرأي والذين صدرن ضدهم أحكام لمخالفة قانون تنظيم الحق في التظاهر.

---

[12] المصدر السابق. تقديم الأستاذ محمود أباظة لبرنامج الوفد الانتخابي لانتخابات 2010.

[13] المصدر السابق.

6. حسم قضية الإصلاح المؤسسي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات من آثار عملية التمكين والأخونة التي مارستها جماعة الإخوان، والقضاء على فرص الفساد الإداري والمالي.
7. الإسراع في اتخاذ قرارات لتنفيذ برامج أساسية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية المتراجعة، والعمل على تشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، وخلق فرص العمل المنتجة والحقيقية، والتخفيف من معدلات البطالة، وكبح معدلات التضخم وتفعيل الرقابة على الأسواق.
8. تأكيد الرؤية الشاملة لمسيرة الوطن وفق "رؤية مصر 20 / 30 " والعمل على إزالة معوقات تنفيذها، مع الالتزام التام بالشفافية في طرح مشروعاتها والإعلام عن نتائجها، وإتاحة الفرص للمشاركة في فعالياتها لكل المصريين.
13. المواجهة العلمية لما يعرف بمشكلة الزيادة السكانية واعتبارها نتيجة للتدهور خصائص السكان التعليمية والصحية والفكرية والثقافية، وقصور أنشطة تدريب وتطوير الطاقات البشرية، وإحداث التنمية الشاملة والمستدامة، كل ذلك فضلاً عن استمرار معدلات البطالة في التصاعد. ويزيد من خطورة مظاهر "المشكلة السكانية" توزيع السكان غير المتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
14. تطوير أنظمة التعليم والصحة والتعامل مع المشكلات البيئية، واتباع حلول غير تقليدية للتخلص من القمامة وتطوير العشوائيات، ومشكلات المرور والمباني المخالفة لشروط البناء، والاعتداء على الأرض الزراعية، والعدوان على النيل وتلويثه بالقاذورات ومخلفات المصانع وغيرها. كل ذلك يضيف إلى مشكلات انخفاض كفاءة العنصر البشري ويفاقم من مشكلات الفقر والجهل والمرض بين المصريين.

إن دعم التوافق الوطني لإعادة تملك الوطن تثمن ما جاء في رؤية المرشح الرئاسي المشير عبد الفتاح السيسي لمستقبل مصر التي طرحها أثناء حملته الانتخابية في 2014 والتي جاء فيها:

- تدعو رؤيتنا الأسرة القضائية إلى عقد "مؤتمر للعدالة" يُدعى له كل ذي صلة وصولاً لتوصيات منهجية لتحقيق تقدم في إجراءات التقاضي والعدالة الناجزة مع توصيات لتعديلات مقترحة في القوانين ذات الصلة لتخفيف العبء عن المحاكم، واقتراح حلول عملية لسرعة الفصل في المنازعات، مع إعادة النظر بموضوعية لعدد القضاة وسعة المحاكم، وما إذا كان الأمر يستلزم زيادة أعداد القضاة والتوسع في بناء المحاكم، واقتراح ما يلزم من تشريعات تحقق وتعزز استقلال القضاء وتؤمن له المناخ والآليات التي تساعده على الاضطلاع برسالته السامية.
- تؤكد الرؤية على أن العدالة الانتقالية ليست عدالة انتقامية، كما أنها ليست عدالة انتقائية، إذ يجب تنقية مفهوم العدالة الانتقالية من أية أغراض أو توجهات سياسية.
- إن مفهوم العدالة الانتقالية يقوم على الدور الأصيل للقاضي الطبيعي في كل ما يتعلق بشئونها، وبالمكونات الأساسية لتلك العدالة من كشف للحقائق، وتحقيق ومحاكمة، وتعويض الضحايا وجبر الأضرار، والعفو والمصالحة في إطار قانونيا وتطبيق قضائي من صميم عمل قضاء مصر الشامخ.
- ندعو الى إعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي، وكذا البُعد عن أية أهواء أو مصالح شخصية، واستحضار النية الصالحة بهدف ضبط التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيق آلياتها على أرض الواقع.
- ترتكز الرؤية على تأكيد مبدأ المصالحة الوطنية بدعوة جميع أفراد الشعب لأخذ مكانهم على الخريطة الجديدة، والعمل جنباً إلى جنب مع إخوانهم متناسين أي خلاف، مُحققين حُلم المصريين في وطن آمن مُتعاف اقتصادياً، وفى مواطن مرفوع

الرأس مُصان الكرامة. إن مفهوم قبول الاختلاف لا يقتصر على أية خلافات سياسية، وإنما الدعوة ممدودة أيضاً إلى الجميع للعمل على خروج مصر من أزمتها الحالية والانطلاق نحو بناء مستقبل أفضل.

- بالحلم المصري يصبح لدينا ما يجمعنا، وبممارسة الديمقراطية وبالدستور الجديد أصبحت حرية التعبير هي الطريق والمجال.
- إن أُمةً تنظر إلى الوراء، يستحيل عليها البناء، فالكل مدعو للمشاركة والتكامل بهدف الإصلاح والبناء والتطوير والاستفادة من دروس الماضي وخبراته لتحقيق الحلم المصري.

كلمة مهمة عن "حزب الوفد"

هي خير ختام لهذا الملف

الوفد

اسباب السقوط . . . والأمل فى النهوض

بقلم منير فخرى عبد النور

قبل أن يفتح الوفديون صفحة جديدة فى تاريخ حزبهم وجب عليهم التوقف لدراسة ما حدث خلال السنوات الثمانى الماضية وبالتحديد منذ قيام ثورة يناير 2011 والتعرف على الأسباب التى أدت الى إضعافه وتردى شعبيته وانهيار اوضاعه المالية وفشله فى الاضطلاع بالدور المنوط به .

نعم فشل بينما كان الوفد ولا 1شك أحد الأطراف التى ساهمت فى تشكيل المناخ الذى أدى الى انفجار 25 يناير . فكان خلال السنوات السابقة عليه من خلال جريدته وبعض نوابه فى مجلس الشعب ينتقد السياسات المالية والاقتصادية للحكومات المتتالية المنحازة للأغنياء على حساب مصالح الطبقات المهمشة التى أدت الى تزايد الفوارق بينها لدرجة لم تعد محتملة ، ويشكو الفساد الذى انتشر بشكل كبير ، وسيطرة الحزب الوطنى على الحكم من خلال التزوير الممنهج لكل الانتخابات المحلية منها والبرلمانية ، ويدعو الى اصلاح دستورى يفسح المجال أمام مزيد من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

وكان قرار الهيئة العليا للوفد الصادر يوم 1 ديسمبر 2010 بمقاطعة جولة الإعادة فى الانتخابات البرلمانية التى كانت ستجرى يوم 5 ديسمبر بسبب التزوير الفج الذى شهدته الجولة الأولى يوم 28 نوفمبر بمثابة القشة التى قسمت ظهر البعير .

وللتذكرة كانت قيادات الوفد منقسمة فيما بينها حول الاشتراك أصلاً فى هذه الانتخابات واضطر الوفد الى عقد جمعية عمومية لحسم الموقف باستفتاء داخلى جاءت نتيجته لصالح المشاركة فى الانتخابات بنسبة 56.7 % ، فشارك الوفد ورفع شعار " يابلدنا آن الأوان " عنواناً لحملته الانتخابية أى آن أوان الإصلاح والتغيير ،

وتلا انسحاب الوفد من جولة الإعادة انسحاب القوى السياسية الأخرى والمستقلين فبقى مرشحو الحزب الوطنى الديمقراطى فى المنافسة بمفردهم تقريبا ليفوزوا بـ 98% من مقاعد مجلس الشعب وهو أمر لم يكن مقبولاً لا داخليا ولا خارجياً .

وعندما قامت المظاهرات يوم 25 يناير عقد رئيس الوفد وقياداته مساء نفس اليوم مؤتمراً صحفياً أعلنوا فيه انحياز الحزب للمتظاهرين ودفعوا بشباب الحزب الى الميادين وبقوا بها للمطالبة بالتغيير حتى 11 فبراير يوم تنحى الرئيس حسنى مبارك عن الحكم .

وفشل الوفد بعد ذلك فى طرح رؤية واضحة يستطيع من خلالها أن يجمع ويجّمع تحت لوائه القوى السياسية المؤمنة بالدولة المدنية لتحقيق التغيير المنشود . بل وللأسف بدأ رئيس الحزب التقرب الى الإخوان المسلمين بعد أن اتضحت شعبيتهم اثر الاستفتاء حول تعديل الدستور فى شهر مارس 2011 فيما عرف "بغزوة الصناديق" .

فزار المرشد العام للإخوان المسلمين فى داره بالمنيل ، ثم أعلن أن من أهداف الوفد أن تكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع بالمخالفة للنظام الداخلى للحزب وبرنامجه ، فالمادة الأولى فقرة (5) منه تنص " على التمسك بمبادئ الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسي للتشريع وبالقيم الروحية التى أرستها الأديان السماوية جميعاً وبالوحدة الوطنية " والفارق كبير بين " مبادئ الشريعة كمصدر من مصادر التشريع " و " الشريعة المصدر الرئيسي ".

ثم ضم إلى الحزب شخصيات معروفة بانتمائها أو انحيازها إلى الإخوان المسلمين وعين واحدة منها نائباً لرئيس أحد أهم لجان الحزب . وبدأت هذه الشخصية تطلق شعارات تتنافى ومبدأ المواطنة وتضرب فى الصميم مبادئ الوفد وثوابته .

ثم قرر رئيس الحزب الانسحاب من الائتلاف الرباعي للأحزاب المدنية القائمة آنذاك المكون من الوفد والتجمع والناصرى والجبهة الديمقراطية، وسعى بعدها إلى

التنسيق مع الإخوان فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت ما بين 28 نوفمبر 2011 و11 يناير 2012 بنظام القوائم النسبية على ثلثي مقاعد مجلس الشعب وبالنظام الفردي على ثلثه .

ففى يونيو 2011 أسس الوفد وحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي للإخوان المسلمين) تحالفاً تحت اسم التحالف الديمقراطي من أجل مصر . وفى 5 أكتوبر 2011 قرر الوفد الانسحاب من هذا التحالف معترضاً على نسب تمثيل الحزب فى القوائم الانتخابية لكنه أكد استمراره فى التنسيق السياسي مع حزب الحرية والعدالة . وخاض الانتخابات بقائمة منفردة دون طرح برنامج انتخابي يعبر فيه عن هويته وانحيازاته. فحصل على 39 مقعداَ فقط تمثل 7.67 % من عدد مقاعد المجلس بينما حصل الإخوان المسلمون والأحزاب المتحالفة معهم على 46.42 % من مقاعد المجلس والأحزاب السلفية على 25.19 % منها ، والأحزاب الصغيرة والجديدة المتحالفة تحت اسم الكتلة المصرية التي ضمت حزب المصريين الأحرار والحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى وحزب التجمع على 6.7 % من مقاعد المجلس .

ثم نسق رئيس حزب الوفد مرة أخرى مع الإخوان المسلمين لتشكيل الجمعية التأسيسية فى مارس 2012 ومكنهم من الحصول وحلفائهم على الأغلبية لوضع دستور كرّس مبدأ " ولاية الفقيه ".

ولكى يتقرب أكثر من الإخوان غيّر رئيس الحزب شعار الوفد بازالة الصليب الذي يحتضنه الهلال - شعار الوحدة الوطنية التى نادى به الحزب منذ سنة 1919 .

وبكل هذه المواقف يكون رئيس الوفد قد تنكر لهوية الحزب ولتاريخه وخان الأمانة. فعبر تاريخه ظل الوفد ثابتاً على مبادئه ، مؤمناً برسالته ، واثقاً من تعبيره عن إرادة الأمة حتى وإن كان فى المعارضة ، ساعياً لبناء دولة يسود فيها القانون والدستور ، عادلة حاضنة لجميع ابنائها دون تفرقة ، قوية قادرة على الدفاع عن استقلال ارادتها الوطنية .

فقد تمسك سعد زغلول بموقفه المتشدد عندما فاوض الإنجليز سنة 1919 و1920 بالرغم من تساهل أغلبية زملائه الذين انفصلوا بعد ذلك ليشكلوا حزب الأحرار الدستوريين.

ولم يتردد النحاس فى مواجهة حكومات الأقلية والمنقلبين على الدستور ولم يتراجع أبداً فى الدفاع عن الدولة المدنية فرفض أن يتم تتويج الملك فاروق فى حفل ديني ليصرح بقوة " إنه اقحام للدين فيما ليس من شئونه " وأصر على أن تجرى المراسم أمام البرلمان ممثلاً للشعب المصري .

ولم يلن فؤاد سراج الدين ورفاقه برغم الاعتقالات ومصادرة الأموال والتنكيل إنما ظلوا يدافعون دون مواربة عن مبادئ وثوابت الوفد وأعادوا إحياء الحزب سنة 1978 ثم 1984.

إن الانتهازية السياسية التى انتهجها رئيس الحزب أفقد الوفد ثقة الأحزاب المدنية الأخرى فانفضت من حوله ، وهاجرته كوادره ، وقلت أعداد المتعاطفين معه والداعمين له لدرجة أن في الانتخابات البرلمانية التى أجريت بين 17 أكتوبر و2 ديسمبر 2015 لانتخاب 448 نائباً بالنظام الفردي و120 نائباً بنظام القوائم المطلقة حصل الوفد على 36 مقعداً فقط بينما حصلت أحزاب وليدة مثل المصريين الاحرار على 65 مقعداً وحزب مستقبل وطن على 53 مقعداً .

ثم دبت الخلافات بين رئيس الحزب والمتبقي من القيادات الوفدية فأصدر قراراً بفصلهم دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بلائحة الحزب .

وتدهورت الأحوال المالية ، وانخفضت مبيعات جريدة الوفد وإعلاناتها ، وبدأت أرصدة ودائع الحزب لدى البنوك تتهاوى. ولم يعبأ رئيس الحزب بذلك واستمر فى الإنفاق وتعيين الموظفين بهدف كسب المؤيدين وإرضاء المنافقين دون دراسة لجدوى وفاعلية هذا الإنفاق حتى أفلس الحزب تماماً وبدأ بالتصرف في مقراته ليتمكن من صرف مرتبات الصحافيين والموظفين . وجدير بالذكر أن أرصدة وودائع الحزب كانت

تبلغ فى شهر مايو 2010 عندما تولى رئيس الحزب المسئولية 93 مليون جنيه بالإضافة الى 10 مليون جنيه عوائد مستحقة عنها.

واليوم بعد انتخاب رئيس جديد معروف باستقامته ونزاهته ومشهود له بكفاءته ، وسكرتير عام يجمع بين العلم والشباب تسنح فرصة جديدة كي يستعيد حزب الوفد مكانته على الساحة السياسية والحزبية لاسيما أن هذا التغيير يأتى مواكباً لبدء الولاية الثانية للسيد رئيس الجمهورية فى مناخ أكثر استقراراً ، بعد انحسار خطر الإرهاب ، يتيح تخفيف القيود المفروضة على النشاط الحزبي والأهلي والإعلامي.

وقد أكد السيد الرئيس ذلك فى أول حديث له بعد إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية مصرحاَ " أن مصر تتسع للجميع " وأن " الاختلاف فى الرأى لا يفسد للوطن قضية ".

وفى هذا الإطار يستطيع حزب الوفد أن يساهم بايجابية فى إحداث انفراجة سياسية بتبني خطاب موضوعي يساند الدولة في جهودها لإصلاح المسار الاقتصادي والاجتماعي بتأييدها عندما تصيب وانتقادها وطرح سياسات وخطط بديلة عندما تخطئ ، بالدعوة إلى تجميع القوى الوطنية والديمقراطية ، بجذب الشباب وتشجيعه على العمل الحزبي والسياسي ليكون شريكا في رسم المستقبل . خطاب يستند إلى ثوابت الوفد الداعية إلى احترام الدستور والقانون وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ودعم الوحدة الوطنية والحفاظ على استقلال القرار الوطني .

فالانفراجة السياسية المنشودة ليست مسئولية النظام فقط ولن تتأتى بإصدار قرارات فوقية، إنما على المجتمع أيضاً أن يتفاعل مع الدولة ومؤسساتها ويعبر عن رأيه وأن يساهم في الرقابة على السلطة التنفيذية وفي مكافحة الفساد من خلال الآليات القانونية وأن يشارك بالعمل لتحقيق الأهداف الوطنية.

ولكى ينجح حزب الوفد فى استعادة مكانته والاضطلاع بالدور المنوط به يتعين أن يبدأ برصد وفهم الأسباب التى أدت إلى كبوته وأن يستخلص الدروس المستفادة من هذه التجربة القاسية .

ولعل أهمها أولاَ ضرورة الابتعاد عن الانتهازية السياسية التى كانت سمة الفترة السابقة وثانياَ ضرورة الفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، بين المال والسياسة. فالخلط بينهما أدى الى اضعاف الحزب .

ثم يجب على كل الذين تسببوا فى نكسة الحزب وأساءوا إدارته وخانوا الأمانة أن يمكنوا الرئيس الجديد من تشكيل فريق عمل متجانس قادر على دعم قواعد الحزب ولجانه فى المحافظات والمراكز والأقسام والقرى والشياخات وإقناع كل الذين هاجروا الحزب بالعودة إلى بيتهم فهم عماد هذا البيت والمحافظين على تراثه .

والخطوة الثانية هي السعي لجذب الشخصيات العامة وقيادات العمل الاجتماعي والنخب العلمية والثقافية للانضمام إلى الحزب والاشتراك فى صياغة برنامج عمل عصري لمواجهة المشكلات التى تواجه المجتمع المصري فى الريف كما في الحضر وطرح الخطط والسياسات المالية والاقتصادية المحفزة لدفع الشباب إلى العمل والإنتاج لتحقيق النمو المنشود .

وعلى حزب الوفد في هذه المرحلة مسئولية كبيرة لتوحيد القوى الليبرالية والديمقراطية المتمثلة فى عدد كبير من الأحزاب تحت لوائه وإفساح مكان لقياداتها فى صدارة هيئات ولجان الوفد.

وقد يكون من المفيد أن نذكّر في هذا الصدد أن عدداً من هذه الأحزاب سعى أكثر من مرة فى سنوات 2011 و2012 إلى التنسيق والتقارب بل والاندماج مع الوفد إلا أنها صدمت بالمواقف التي اتخذها رئيس الحزب آنذاك فتراجعت . وأن نؤكد أولاً أن برامج الوفد وهذه الأحزاب متقاربة إلى حد بعيد. ثانياً أن توحيدها سيحد من انتشار فكر الفاشية الدينية الشارد وهو ما تهدف اليه جميعها .

وثالثاً أن تاريخياً اتسع الوفد ليضم كل أطياف الفكر الليبرالي الديمقراطي لذا يتعين أن يكون لها مكاناً وصوتاً تعبر عن نفسها بكل حرية ودون تفرقة داخل بيت الأمة .

إننا نتطلع إلى مرحلة جديدة يشارك فيها الوفد بايجابية فى بناء الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة التى ننشدها والتي ثرنا من أجلها فى 30 يونيو 2013 .

كُتب هذا المقال بعد فوز المستشار بهاء أبو شقة

برئاسة حزب الوفد في الثلاثين من مارس 2018

الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة

[i] **مذكرة بتأسيس برلمان الوفد مرفقة.**